الجمهـــورية الجـزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العـــالي والبحـث العلمـي
جامعة سطيف1 – فرحات عباس -
كليـة العلـوم الاقتصـاديـة والتجارية وعلـوم التسيير

أطروحـــة:

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد

إعداد الباحـثة:
بوقاعة زينب

إشراف الأستاذ:
أ.د. عماري عمار

أعضـاء لجنـة المنـاقشة:

أ.د. بن فرحات ساعد	أستـاذ	جامعة سطيف1	رئيساً
أ.د. عمارعماري	أستـاذ	جامعة سطيف1	مقـرراً
د. لطرش ذهبية	أستاذ محاضر"أ"	جامعة سطيف1	مناقشاً
د.عثماني أحسين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة أم البواقي	مناقشاً
د. بلخياط جمال	أستاذ محاضر"أ"	جامعة باتنة 1	مناقشاً
د.نويوة عمار	أستاذ محاضر"أ"	جامعة باتنة1	مناقشاً

السنة الجامعية: *2017/2018*

المقدمـــة

يشهد العالم الكثير من التغيرات الاقتصادية الهامة والتي تستند إلى الانفتاح الاقتصادي الذي تترجمه اتفاقيات التجارة العالمية الرامية إلى إزالة الحواجز الجمركية والإدارية؛ بما يقود إلى سهولة وصول منتجات واستثمارات كافة الدول عبر العالم مع تخفيف القيود أمام هذه المنتجات. إضافة إلى السعي نحو تحقيق المستوى الأفضل للمعيشة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والعمل على تطويرها من خلال الحفاظ على البيئة الطبيعية وتنميتها. كما أن من المتغيرات الاقتصادية العمل على خفض البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل، والحفاظ على تنمية الموارد البشرية بالاستفادة من التطورات التقنية المعاصرة لتحسين مستوى الإنتاجية وتنويع وتطوير المنتجات القائمة على هذه التقنية لكسب المزيد من الأسواق العالمية. ومن هنا فإن هذه المتغيرات تمثل حلقة متشابكة، تضع أمام الدول تحديات اقتصادية متعاظمة أصبح من العسير أن تواجهها دولة بمفردها مما حذى بالمتخصصين أن يصفوا العصر الراهن بعصر التكتلات الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي، وذلك باعتبار أن هذه التكتلات تمثل السبيل الاستراتيجي لمواجهة التحديات التي تفرضها تلك التغيرات ومن هنا تبرز أهمية التكامل الاقتصادي.

ان التكامل الاقتصادي هو أفضل السبل لدعم نمو الدول ومؤسساتها لأنه الكفيل بتنشيط وزيادة حجم مبادلاتها التجارية وقدرتها التصديرية وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها، كما أنه الضامن لتوفير القدرة المناسبة للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والاقليمية، خاصة وأن العديد من الدول العربية قد قطعت شوطا نحو تحقيق أهداف سياساتها التنموية، وعملت على تحقيق تلك الأهداف من خلال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع العديد من اتفاقات تحرير التجارة البينية بما في ذلك منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، كما عملت على تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي في مختلف المجالات.

وكما هو واضح فان ظاهرة التكامل أصبحت شائعة في كل أقطار العالم ،سواء النامية أو المتقدمة منها، فالتطوارت التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين فرضت أولويات واستراتيجيات جديدة غيرت عدة مفاهيم في الساحة الدولية وقد كان الدافع الأساسي هو المصالح الاقتصادية، إلا أن كل تكتل يختلف عن الآخر من عدة أوجه، فهذا التفاوت الشاسع الحاصل بين هذه التكتلات الاقتصادية في مختلف المناطق الجغرافية يعكس اختلاف التصوارت المستقبلية و الأهداف النهائية و الغايات الرئيسية من إنشاء هذه التكتلات.

أصبح التوجه نحو التكتل والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي الجديد أمرا حتميا وهذا لحرص الدول على تقليص آثار العولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم على رفاهية شعوبها وكذا للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها كل بلد من البلدان المنظوية في إطار هذه التكتلات.

لقد شهد العالم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن حركة واسعة باتجاه قيام مثل هذه التكتلات الإقليمية، باعتبارها الوسيلة التي تعطي الفرصة للاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنظمة في إطار هذه التكتلات وتوسيع حجم التبادل التجاري بينهما بما يخدم زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان، ومن أهم المزايا التي يوفرها التكتل الإقليمي التمتع بوفورات الحجم الكبير والتخصص الانتاجي التي تستند إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول الأعضاء، مما يعزز القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أثبتت تجارب التكامل الاقليمي في النصف الثاني من القرن العشرين على أرض الواقع قدرتها على توفير مزايا ومكاسب تعجز الدول منفردة على تحقيقها، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بدول متجاورة جغرافيا وتجمعها الكثير من القواسم المشتركة، وهذا ينطبق إلى حد كبير على دول الاتحاد الأوروبي وبصورة أكبر على مجموعة الدول العربية.

وتعددت التكتلات بمعدلات متسارعة حتى وصل عددها إلى 86 تكتل في عام 1993، وقد حققت تجارب التكامل الحديثة قدرا من النجاح جدد الأمل لدى الدول النامية في أن الوقت لم يفت بعد للحاق بقطار الدول المتقدمة، من أجل ذلك نظمت مسيرة العمل العربي المشترك اثنتي عشرة تجربة ومحاولة من أجل تحرير التجارة العربية وإقامة سوق مشتركة، وقد شهد عقد الثمانينات إقامة ثلاثة تجمعات هي مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، ثم اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي اللذان أقيما في عام 1989.

ويعتبر التكامل المغاربي في الإطار العالمي الحالي ضرورة ليس فقط من أجل بناء مجال جهوي إقليمي مكمل ومتضامن تستفيد منه البلدان المغاربية كلها ولكن أيضا من أجل رفع الضغوط التي يتعرض لها كل بلد ولإزالة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الملاحظ في الواقع أنه لم تفلح أي من المحاولات المختلفة للتكامل المغاربي التي تم السعي إليها. فالبناء المغاربي لا يزال معطلا على الرغم من أن منطقة المغرب العربي تعتبر من أهم المجالات الاقتصادية الحيوية لتأهيل الاقتصاديات المغاربية نتيجة للأهمية الجيو- إستراتيجية للموقع المتميز لجميع دولها ولمجموع الإمكانات التي تتميز بها بلدان المغرب العربي منفردة أو مجتمعة، فلو استعملت على

المستوى المغاربي لتمكنت من بناء مجال اقتصادي اقليمي قوي وكذلك إزالة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي كان سيتطلبها التكامل المغاربي. فالتكامل المغاربي أصبح ضرورة ملحة للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية باستعمال الامكانيات المعطلة والاستفادة من الفرص المهدورة عن طريق بناء اتحاد فعلي واقامة تكتل حقيقي يقوم على المصالح والمؤسسات، ويبرز موقع هذا التجمع الاقتصادي ضمن سائر التجمعات الاقليمية، فتحافظ في ظله الأقطار المغاربية على سيادتها الاقتصادية.

اشكالية الدراسة

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة العوامل التي أدت إلى توقف مسار التكامل المغاربي وكذا المعوقات والتحديات المختلفة التي تواجه مسيرة المغرب العربي ومقومات تحقيق تكامل اقتصادي مغاربي في ظل الحركية التي يشهدها عالم اليوم، وهذا من خلال الإجابة على الاشكالية التالية:

ماهي مقومـات ومعوقـات تحقيـق التكامـل المغاربـــي وسبـــل تفعيله في ظـــل الو اقـــع العالمـــي الجديـــد؟

وللإجابة على هذه الاشكالية يتعين الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتضافر فيما بينها لتكون الإجابة على السؤال الرئيسي، وهي:

- ما هو التكامل الاقتصادي؟ ولماذا تسعى الدول لتحقيقه وماهي شروط ومقومات نجاحه ؟
- إلى أي مدى تساهم نظريات التكامل في تفسير وتحليل عوامل تعثر التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؟
- ماهي طبيعة التكتلات الاقتصادية الدولية وما هي انعكاساتها على التكامل المغاربي؟
- ما هي الدروس التي يمكن الاستفادة منها من تجارب التكامل المحققة في العالم؟
- ما هي عوامل التكامل الموجودة بين الدول المغاربية والسمات المميزة لهذه الدول التي يمكن أن ترتكز عليها لضمان نجاح تكاملها في ظل الحركية التي يشهدها العالم ؟
- ماهي أبرز المحطات في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي؟

- ماهي العوامل الحقيقة التي أدت إلى توقف مسار التكامل المغاربي وحالت دون تحقيق حلم الشعوب المغاربية في التكامل؟
- ماهي آليات تفعيل التكامل الاتحاد المغاربي التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التكامل الاقتصادي، والتي تساهم في تحييد الخلافات السياسية لحساب المصالح الاقتصادية المغاربية؟

فرضيات الدراسة:

اعتمادا على الدراسات السابقة المطلع عليها، وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- قدمت التجارب التكاملية سواء بين الدول المتقدمة أو الدول النامية دروس مستفادة لمشروع التكامل المغاربي.
- تستوفي دول المغرب العربي الشروط و الأسس اللازمة لغرض تحقيق التكامل الاقتصادي.
- يعتبر العامل السياسي أبرز العوامل التي أعاقت وتعيق اتحاد المغرب العربي.
- يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية ضرورة حتمية لمواجهة الواقع العالمي الجديد.
- تتمتع الدول المغاربية بمقومات تعزز التكامل الاقتصادي المغاربي.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول ظاهرة التكامل الاقتصادي التي أصبحت منتشرة عبر العالم والتي تتقدم بخطي سريعة للتكيف مع مستجدات الساحة العالمية، الأمر الذي أكسب موضوع التكامل المغاربي أهمية بالغة، نظرا للجهود التي بذلت من طرف دوله الخمسة في محاولة منها لتنظيم نفسها في مجموعة متماسكة تربطها مصالح مشتركة، ويعتبر الوقوف على معوقات التكامل وتحديد مقومات وامكانيات الاقتصاديات المغاربية من الأهمية بمكان لتساعد على تخطي العقبات وحالة الجمود التي يعيشها الاتحاد المغاربي والذي يعد صورة التكامل المغاربي، وبالتالي ضمان نجاحه وديمومته.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف رئيسية تمثلت في التالي:

- الالمام بمفهوم التكامل الاقتصادي من خلال عرض الأساس النظري لهذه الظاهرة، وإظهار آثارها ومزاياها ومدى إمكانية استفادة الدول المتكاملة منها،
- التعرف على أهم نماذج تجارب التكامل الاقتصادي الرائدة في العالم سواء بين الدول المتقدمة أو الدول النامية ومحاولة الاستفادة منها لإعادة دفع وتفعيل الاتحاد المغاربي؛
- إبراز أهمية إقامة تكامل اقتصادي مغاربي باعتباره ضرورة تفرضها المتغيرات الدولية؛
- إبراز العوامل التي تساعد على قيامه والصور التي يمكن أن يأخذها والتكاليف المترتبة على دخول الدول في تكتلات اقتصادية، وذلك لتحديد مدى إمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي وتحديد العوامل والأدوات المساهمة في تفعيله
- الوقوف على مسار وواقع التكامل الاقتصادي المغاربي مع إبراز أهم الخصائص والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية المتاحة لديها؛
- الوقوف على أهم تحديات النظام العالمي التي ستواجه الدول المغاربية ككيان مشتت والمزايا التي يتيحها تكاملها الاقتصادي؛
- الوقوف على مختلف العوامل التي تعيق مسار التكامل المغاربي ووضع آليات لتفعيله للخروج من حالة الجمود التي تعترضه.

دوافع اختيار الموضوع:

تتلخص دوافعنا في البحث في هذا الموضوع فيما يلي:

- ميل شخصي دعّمه الأستاذ المشرف في اختيار الموضوع المتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية عامة وبالتكامل الاقتصادي خاصة.
- يعد موضوع التكامل الاقتصادي من المواضيع التي لا تتقادم بسبب ارتباطها بالعلاقات الاقتصادية الدولية، وعليه نجد أنه في كل مرة هناك الجديد والتغير في هذه الظاهرة، فالتكامل الاقتصادي من المواضيع التي تتميز بالتجدد والحداثة.
- بروز ظاهرة التكامل الاقتصادي بشكل بارز على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد العولمة،
- لفت الانتباه لما تخسره دول المغرب العربي في حال بقائها متفرقة في ظل عصر يتميز بالتوجه نحو التجمع في تكتلات لمواجهة مخاطر التغيير، فما يميز عالم اليوم هو أن الثابت فيه هو التغير.

حدود الدراسة:

بهدف معالجة الاشكالية محل البحث وتحقيق الاهداف، وأيضا حتى يكون تحليلنا موضوعي ودقيق، قمنا بوضع حدود وأبعاد لدراسة الموضوع، والمتمثلة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تشمل هذه الدراسة منطقة المغرب العربي، وهي المنطقة التي تضم خمسة دول المنضمة تحت مسمى اتحاد المغرب العربي والمتمثلة في: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا.
- **الحدود الزمانية:** بالنظر إلى طبيعة الموضوع نجد أنه يشمل أبعاد زمنية ثلاث هي: الماضي لأننا نتحدث عن مسيرة التكامل المغاربي، الحاضر يوصف لنا واقع التكامل بين دول المغرب العربي والمستقبل المتمثل في ايجاد آليات لتفعيل اتحاد المغرب العربي والذي يمثل صورة من صور التكامل المغاربي، لذا فإن الدراسة بدأت من 1964 حيث غطت الفترة الأولى والممتدة من 1964 إلى 1988 مسيرة التكامل المغاربي إلى ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي، والفترة الثانية الممتدة إلى ما بعد قيام اتحاد المغرب العربي سنة 1989 حتى الفترة التي توقفت فيها الدراسة، إضافة إلى استخدام بيانات ذات تواريخ متنوعة امتدت إلى غاية 2016 بحسب ما تطلبته الدراسة وبما أمكننا الحصول عليه.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على اشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات المتبناة، ونظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** والقائم على أساس وصف المعلومات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية ، وقامت بمحاولة تحليل العوامل التي واجهت كل مرحلة من تلك المراحل وساهمت في تشكيل البنية الاقتصادية للدول المشاركة في الدراسة وذلك للتعرف على التحديات التي واجهت تلك الدول وحالت دون تحقيق أهدافها التجارية والوصول إلى التكامل الاقتصادي.
- **المنهج التاريخي:** تم الاستعانة بهذا المنهج في سرد الأحداث والتطورات التاريخية في بعض أجزاء البحث لأنه لا يمكن فهم الأسباب وتفسير النتائج دون العودة إلى الماضي، وعليه استخدم المنهج التاريخي لتعقب ظاهرة التكامل الاقتصادي والمراحل التي مرت بها، وكذا لتتبع الأحداث التي طبعت

مسيرة التكامل لدول المغرب العربي مع عرض لتطورات بعض تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم.

الدراسات السابقة :

يعد موضوع التكامل المغاربي موضوع قديم قدم التجربة المغاربية والتي تعتبر أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي، لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب العرب المغاربة وحتى الأجانب. وفي حدود ما توصل إليه الباحث من دراسات وبحوث لها علاقة مباشرة بموضوع وأهداف هذا البحث، فإن من أهم الدراسات السابقة فى موضوع البحث نذكر:

- **الدراسة الأولى** بعنوان:" مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي في مؤلف التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية" الصادر عام 2005م بقلم الباحثين بوكساني رشيد، وبيش أحمد، حيث تم التركيز على أهم المعوقات التي تواجه التكامل المغاربي والمقومات التي تتمتع بها المنطقة لأجل إرساء تكامل فعلي ناجح في مواجهة التحديات الخارجية.
- **الدراسة الثانية** للدكتور حسين بوقارة بعنوان: "إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي"الصادر 2010م، وقد تمحور كتابه حول الإشكاليات الحقيقية التي واجهتها التجربة التكاملية في المغرب العربي بالتركيز على أهم المحطات التاريخية لتبلور مشروع التكامل خلال الفترة الاستعمارية من خلال نشاط وبرامج الحركات التحررية المغاربية وبعدها تم التطرق لأهم المراحل والخطوات التي مرت بها التجربة التكاملية بعد الاستقلال بالتركيز على أهم المشاكل التي اعترضت التجربة، وقد تم توظيف المقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري للتجربة.
- **الدراسة الثالثة** بعنوان :"معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك" للدكتور لعجال أعجال محمد لمين منشورة بمجلة الفكر، العدد الخامس سنة 2010. هدفت الدراسة الى الوقوف على المعوقات التي تسببت في تعثر الدول المغاربية لتحقيق تكاملها الاقتصادي، ومحاولة طرح بعض التصورات بشأن تجاوز تلك المعوقات للوصول إلى تجسيد العمل المغاربي المشترك، بغية اعادة بعث اتحاد المغرب العربي، أمام تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والسياسية في محيطه، وفي عالم جديد يسوده منطق المصالح المشتركة للتكتلات القوية.

- **الدراسة الرابعة** دراسة للدكتور بودلال علي منشورة بمجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، العدد جوان 2014 بعنوان: "تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل"، تناولت الدراسة واقع تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي والتحديات التي تواجهه وآليات التصدي لها وكيفية تفعيلها، وأسباب تعثره رغم الامكانات البشرية والمادية التي تتمع بها دول الاتحاد والمقومات الاقتصادية المشتركة في ظل الاهتمام المتزايد بالتكتلات على الصعيد العالمي، حيث تم استعراض مسيرة الاتحاد ثم التعرض الى عنصر التكامل الاقتصادي كضرورة ملحة والتطرق الى برامج العمل وأولويات الاتحاد و عرض أهم معوقات هذا التكامل. وفي الاخير تم التوصل الى ضرورة تنسيق جهود دول الاتحاد في مجال التكتل لعدة اعتبارات أهمها تقارب ظروف ومعطيات الدول المغاربية.
- **الدراسة الخامسة** : أطروحة دكتوراه بعنوان: Le projet d'intégration régional" maghrébine impact sur l'Algerie " لفاطمة طالب، نوقشت بجامعة بوبكر بلقايد تلمسان سنة 2016 ، اهتمت هذه الدراسة بالتكامل الاقتصادي الاقليمي المغاربي للدول الثلاثة الجزائر ، تونس والمغرب. وهدفت إلى تحديد الأثر الاقتصادي لأي مشروع تكامل مغاربي محتمل في إطار تحرير التجارة على الجزائر. من أجل ذلك تم قياس أثر التكامل الاقتصادي على التجارة البينية المغاربية باستخدام نموذج الجاذبية المطور المطبق على بيانات البانل لـ 27 بلد للفترة الممتدة من 1995 الى 2010. وبينت نتائج الدراسة عدم امكانية زيادة حجم التجارة البينية للدول المغربية التي شملتها الدراسة. بمعنى أن التكامل الاقتصادي ليس له أي أثر على زيادة حجم التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي.
- **الدراسة السادسة** لقصري محمد عادل منشورة بمجلة دراسات اقتصادية، العدد الرابع سنة 2017،معنونة بـ: "معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله" حاولت الدراسة تحديد أهم العوامل التي أدت إلى عرقلة مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي، والتي قضت على انتعاش التعاون الثنائي بين بلدانه الأعضاء، حيث تبين أن هذا التكتل يواجه عوائق مؤسساتية و أخرى اقتصادية وكذلك معيقات سياسية كان لها الأثر البالغ في تعثر مساره التكاملي وهذا ما يستدعي ضرورة التسريع في تطبيق جملة من الآليات والحلول المقترحة التي من شأنها أن تعيد بناء مؤسسات مشتركة فعالة تحكمها الديمقراطية في عملها تكون قادرة على إدارة العملية التكاملية وخصوصا قدرتها على إبتكار الحلول اللازمة والتغلب على مختلف المعضلات.

وتأتي هذه الدراسة والموسومة "بمعوقات ومقومات مسيرة اتحاد المغرب العربي لتحقيق تكامل اقتصادي في ظل النظام العالمي الجديد " في محاولة للتعرض لأهم تجربة للتكامل في المنطقة العربية بالتعرف على واقع هذه التجربة وحدودها وإنجازاتها عبر مسارها التكاملي ومحاولة الوقوف على العوائق الحقيقية التي تكمن وراء تعثر وتوقف التجربة التكاملية المغاربية وعدم تمكنها من تحقيق أهدافها التي بعثت لأجلها، ذلك في ظل التحديات الدولية.

خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة المتعلقة بالإشكالية وتحقيقا لأهداف البحث فقد تم تقسيم خطة البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

وسيتم فيه التطرق لتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي؛ وعرض بعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل الاقتصادي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية؛ وتحديد الأهداف والمزايا التي تدفع بالدول للدخول في عملية التكامل؛ كما سنتطرق إلى نطاق نظرية التكامل الاقتصادي ومختلف الرؤى التي تحددها لأنها تعد بمثابة خارطة الطريق لنجاح العملية التكاملية؛ ومعرفة الأسس والمقومات التي يرتكز عليها التكامل والعوامل المعيقة له لتجنب فشل المحاولات التكاملية؛ ومختلف الآليات والمداخل التي تنتهجها الدول في تحقيق التكامل الاقتصادي.

الفصل الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

وسيتم التطرق فيه إلى أهم تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ يشمل الأول دراسة تجربة الاتحاد الاوروبي؛ من خلال استعراض نشأته و مختلف مراحل تطوره والمكاسب المحقق من عملية التكامل. أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؛ باتباع نفس تقسيمات المبحث الأول نشأتها؛ تطورها والمؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء وآثارها على هذه الأخيرة. وفي الأخير تم عرض تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا باستعراض نشأته و أهدافه؛ النتائج المحققة وتحديات الرابطة.

الفصل الثالث: مقومات ومعوقات وسبل تفعيل التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي

حاولنا من خلاله الوقوف على تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، باستعراض مسار التجربة المغاربية في التكامل قبل قيام الاتحاد ثم تطرقنا إلى نشأة الاتحاد أهدافه وأجهزته وعرض لواقع التكامل المغاربي؛ وفي مبحث ثاني تم عرض مختلف المقومات التي تمتلكها الدول المغاربية من جغرافية وبشرية واجتماعية

واقتصادية؛ أما المبحث الثالث حاولنا من خلاله التعرض إلى مختلف العوائق التي حالت دون تحقيق التكامل المغاربي وسبل تفعيله من خلال المدخل السياسي، القانوني و الاقتصادي.

مصادر البحث:

يعتمد البحث على مصادر متنوعة باللغة العربية والأجنبية، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والبحث في شبكة الانترنيت. وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق مختلف المعلومات والبيانات و الإحصائيات. حيث تشتمل على:

1. الكتب: وهي كتب باللغة العربية والأجنبية، والتي تطرقت لموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية و العولمة والتكامل الاقتصادي ومختلف تجارب التكامل في العالم.
2. الدوريات والمجلات: التي يشرف على انجازها مختلف الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة، والمهتمة بدراسة آثار التكامل الاقتصادي على التجارة الدولية و التنمية في الدول المتكاملة.
3. البحوث و الدراسات: والتي أعدتها مراكز متخصصة البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد العربي.
4. كما تم الاعتماد على التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية التي يصدرها الجهات المختصة في في الدول المغاربية، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي؛ بنك الجزائر؛ البنك المركزي الليبي؛ المجلس الاجتماعي والاقتصادي للمملكة المغربية والبنك المركزي المغربي.

الشكرات

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين﴾

يسعدني أن أقدم وافر الشكر وخالص التقدير والاحترام إلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل، وبخاصة:

الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عمار عماري، الذي شرفني بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي كان لنصائحه وتوجيهاته القيمة، الأثر الكبير في إخراج هذا العمل في صورته النهائية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة موضوع هذه المذكرة وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

كما لا يفوتني أن أنوه بكل مساعدة قدمها لي الأساتذة الكرام والزملاء الأعزاء وتشجيعهم المتواصل لاستكمال هذا العمل.

جزاكم الله عني كل الخير

زينب

بسم الله

الفصل الأول:
الإطار النظري
للتكامل الاقتصادي

الفصل الثاني:
تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

الفصل الثالث:

معوقات وسبل تفعيل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

الفصل الأول:
الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي إحدى التطورات الحديثة التي لحقت بالعلاقات الاقتصادية الدولية في منتصف القرن العشرين، وبرز كنتيجة لرغبة مجموعة من الدول تجمعها روابط ومصالح مشتركة فيما بينهم في الانضمام إلى تجمعات أو تكتلات إقليمية، هدفها المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الاقتصادي الدولي ومواجهة مختلف التحديات التي أفرزها النظام الاقتصادي الجديد.

فدخلت الدول في تكتلات اقتصادية لمواجهة هذه التغيرات، مما أدى إلى تنامي الاتجاه نحو التجمعات والتكتلات الاقليمية، والتي أصبحت سمة من سمات هذا العصر، مما دفع البعض إلى استخدام مصطلح التكامل الاقتصادي للتعبير عن هذا الاتجاه كأسلوب جديد في هيكلة العلاقات الدولية، فلاقى اهتمام واسع على الصعيدين النظري والعملي، والذي بدا كظاهرة تستحق الدراسة لبيان ما يحويه من آثار ايجابية وسلبية من جهة على اقتصاديات الدول الداخلة في التكتل، وعلى الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وبما أن الدراسة تدور حول مسعى دول المغرب العربي إلى إقامة تكامل اقتصادي، رأينا أنه من الضروري التعرض لموضوع التكامل الاقتصادي من جوانبه النظرية لما يحويه على العديد من النقاط التي تحتاج إلى ايضاح في مدلولها ومحتواها الفكري هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا سيساعدنا على دراسة تجربة التكامل المغاربي والحكم على مدى سلامتها أو مدى ملاءمتها لتحقيق الآثار المستهدفة منها.

وعليه يأتي في بداية هذا البحث إلقاء نظرة على الجوانب المفسرة للتكامل الاقتصادي بالتعرض لمختلف المفاهيم التي أعطيت له، والتفرقة بينه وبين المفاهيم المتشابهة معه في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحديد الأهداف والمزايا التي تدفع بالدول للدخول في عملية التكامل. كما سنتطرق إلى نطاق نظرية التكامل الاقتصادي ومختلف الرؤى التي تحددها لأنها تعد بمثابة خارطة الطريق لنجاح العملية التكاملية. ومعرفة الأسس والمقومات التي يرتكز عليها التكامل والعوامل المعيقة له لتجنب فشل المحاولات التكاملية، ولتحقق الدول تكاملها تتبع العديد من الطرق والآليات التي تعرف بالمداخل وقد تم تحديدها بنوع من التفصيل في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

تحتل ظاهرة التكامل الاقتصادي مكانة بارزة فيما يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة وأنها صارت تعرف انتشارا كبيرا نتيجة التغيرات التي طرأت على البيئة الدولية. لذا يعد التأسيس المفاهيمي للتكامل مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغيرات الاقتصادية الحاصلة في البيئة الدولية.

وسنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي من خلال مفهوم التكامل الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به، إضافة إلى المزايا والأهداف المتوخاة من ورائه.

المطلب الأول: تعريف التكامل لغة

التكامل هو الترجمة العربية الشائعة المقابلة للمصطلح الأجنبي Intégration بالفرنسية الذي يعني الاندماج وليس التكامل الذي يقابله Complémentarité. ويلاحظ في الأدبيات الاقتصادية العربية، أن بعض الاقتصاديين العرب يستعمل مصطلح التكامل كمرادف للاندماج، رغم أن الكثير من الاقتصاديين يميزون بينهما باعتبار أن الاندماج هو صيغة متقدمة للتكامل. وفي هذا البحث سيتم استخدام مصطلح التكامل باعتباره الأكثر شيوعا وانتشارا.

والأصل اللاتيني لكلمة التكامل هو Integritas بمعنى التكميل أو الكل التام، وقد برز استخدام هذا المصطلح سنة 1620 في قواميس اللغة الإنجليزية ويعني " ربط ودمج أجزاء في وحدة واحدة "، وبذلك فهو يعد من أكثر المصطلحات ارتباطا بمعناه اللغوي[1]. إلا أنه في جانه الاقتصادي يعتريه الكثير من الغموض، حيث يصرح François Peroux في هذا الشأن بأن هذا المفهوم يحتل مكانة هامة ضمن هرمية القضايا الاقتصادية الغامضة، كونه شديد التداخل مع المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية الأخرى ذات الصلة[2].

هذا وقد شاع استخدام بعض المصطلحات المرادفة لمفهوم التكامل أو التي لها علاقة به، مثل التنسيق، التكتل، التعاون، الوحدة، الاعتماد المتبادل، وهي كلها مصطلحات تختلف نسبيا عن التكامل من حيث آلياته وطبيعته وتقنياته، ولكنها لا تختلف كثيرا عنه من حيث غاياته وأهدافه.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة: مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 13.

[2] Tahar Haroun, les Opportunités d'Intégration économique au Maghreb, approche théorique et perspectives concrètes, thèse de doctorat en science economique,1998, P 46.

أما في أدبيات العلوم الاجتماعية فقد أخذ مفهوم التكامل صيغا عدة ضمن مفهوم التكامل الإقليمي، حيث يشير مصطلح التكامل في السياق العام إلى قيام مجموعة من المفردات* بالتجمع في كيان واحد، تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة تتجاوز التعاون والتنسيق إلى قضايا ذات اهتمام مشترك فيما بينها كما لو كانت كيان واحد، ويترجم هذه العلاقة عادة دولا ضمن إقليم معين يصطلح عليها بـ"التكامل الإقليمي"[1].

والتكامل الاقليمي يشمل التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي وغيرها. لذلك يقول جوزيف ناي أنه عند الحديث عن التكامل الاقليمي من الأفضل تفكيك مفهوم التكامل إلى مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فيسهل بذلك تصنيف المواضيع التي سيتناولها بحث ما، فليس بالضرورة أن يشتمل التكامل بين مجموعة من الدول على جميع الجوانب، فقد يكون من جانب أو جانبين أو أكثر[2]. وهذا البحث يعنى بالتكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: التكامل من منظور اقتصادي

لم يتفق الاقتصاديون على وضع تعريف واحد ومحدد لظاهرة التكامل الاقتصادي، نظرا لاختلاف وجهات نظرهم بخصوص تحديد مفهومه، سواء تعلق الأمر بالأسباب التي تقود إلى التكامل أو بدوافع الاتجاه نحو الأخذ به أو بالأهداف التي يراد الوصول إليها من جراء عملية التكامل، أو بالوسائل التي تستخدم من أجل تحقيق أهدافه. فهناك من يميز بين التكامل السلبي والايجابي، وآخرين يركزون على التكامل الستاتيكي والديناميكي، في حين هناك من يقسمه إلى تكامل الأسواق والتكامل عن طريق التنمية والانتاج والتكامل القطاعي، ومجموعة أخرى تقسمه إلى تكامل رأسي وأفقي والبعض الآخر إلى تكامل اقتصادي ونقدي.

ولن نقوم باستعراض كافة التعاريف التي تم وضعها من طرف الاقتصاديين، وإنما سنحاول تقديم بعض التعريفات التي قدمها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي الغربي، والذي بدوره يحوي الكثير من التفسيرات المتباينة خاصة بين أنصار الحرية والتدخل.

هناك من يقصّر ظاهرة التكامل على الإجراءات التي تستهدف تحويل اقتصاديات الدول المستقلة إلى أجزاء من اقتصاد واحد، ومن يحاول توسيع المعنى بإدخال كافة صور التعاون أو التنسيق الاقتصادي الدولي. ووفقا

---

* المقصود بالمفردات المعنية هي دول مستقلة.

[1] مصطفى بن شلاط ، امكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، تخصص تحليل اقتصادي، 2015-201، ص 87.

[2] نهاد خليل دمشقية، دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني، رسالة دكتوراه، اقتصاد وتخطيط، جامعة دمشق، 2000، ص 2.

لهذا المفهوم يرتبط التكامل الاقتصادي بنظرية التجارة الحرة، حيث نجد أن أغلب الاقتصاديين الذين كتبوا في موضوع التكامل في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، ابتداء من فاينر Viner (1950) -أول من تناول دراسة ظاهرة التكامل الاقتصادي- قد نظروا إلى التكامل الاقتصادي كفرع من فروع التجارة الخارجية يرتبط بالتفضيلات الجمركية[1]. ولكن رغم هذا التباين في تحديد المفهوم إلا أن كل التفسيرات المرتبطة به لا تتعدى حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج في ظل آلية السوق.

ولعلى من بين أولى التعريفات ذلك الذي صاغه **تنبرجن** (Tinbergen 1954)* على أساس أن التكامل يحوي جانبين سلبي وايجابي، ويشير التكامل السلبي والايجابي إلى الأسلوب المستخدم في التكامل سواء كان قاصرا على آلية التحرير أو الأخذ بآليات تدخلية في إطار العملية التكاملية. فيسير التكامل حسب تنبرجن في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد كافة الإجراءات التقييدية وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية الدولية، بينما التكامل الايجابي يعني تعديل المؤسسات وإجراءات السياسة القائمة وادخال مؤسسات واجراءات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار، من أجل إزالة تشوهات السوق داخل الاقليم الاقتصادي، أي يتمثل في كافة الاجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في السياسات بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال[2].

وعرف التكامل الاقتصادي أيضا بأنه "الوسيلة لخلق هيكل مرغوب فيه للاقتصاد القومي بما يتضمنه ذلك من إزالة للحواجز الغير طبيعية بين الدول الأعضاء، والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك ايجاد الصيغ المناسبة للتنسيق بين هذه الدول"[3]. ويُنتقد تعريف تنبرجن على أنه تعريف غامض لأنه يشير إلى الهيكل الأكثر ملاءمة ولا يحدد طبيعة هذا الهيكل، كما أنه تعريف عام لأنه يربط التكامل الاقتصادي بالتكامل

---

[1] Tahar Haroun, OP CIT, P 48.

* **جان تينبرجين** Jan Tinbergen: 1903 - 1994 من الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي، ولد في لهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل على الدكتوراه في الفيزياء عام 1929، أول حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1969، شغل وظيفة أستاذ بكلية الاقتصاد عام 1933 وأصبح أستاذا متفرغا من 1956 ، كان في الفترة من 1929 و حتى 1945 إحصائي بالمكتب المركزي للإحصاء بهولندا وفي الفترة 1936- 1938 انضم إلى عصبة الأمم كخبير وفي الفترة 1945-1955 شغل وظيفة مدير مكتب التخطيط المركزي للحكومة الهولندية. كما شغل منصب استشاري في الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية، كما أنه عضو الأكاديمية الملكية الهولندية للعلوم وله اسهامات في الكثير من القضايا الاقتصادية كقضية نهضة الأمم في المجال الاقتصادي، له دراسات إحصائية حيث قدم حلولا لكثير من القضايا مستعينا بالرياضيات والاقتصاد القياسي وتكلم عن الدورات الاقتصادية وتقليل التكلفة، نظريات الفائدة والتي تعتبر من بين أهم الأعمال في الحقول الاقتصادية، توفي عام 1994.

[2] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، دون سنة طبع، ص 41.

[3] عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 17.

العالمي. ولقد أثبتت التجربة أن التكامل السلبي المتمثل في إزالة التعريفات والحواجز أكثر سهولة من التكامل الايجابي الممثل في السياسات الاقتصادية المشتركة.

ويعرف **بلاسا** (1973)* التكامل الاقتصادي من زاويتين: التكامل من وجهة النظر الديناميكية-كعملية- ويتضمن جميع التدابير والاجراءات التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، بينما يعني التكامل من وجهة النظر الستاتيكية-كحالة- اختفاء كافة صور التفرقة أو التمييز بين الاقتصاديات القومية في إطار التكامل، ويعد هذا شرطا منطقيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[1]. كما يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم. ويؤكد بلاسا على ضرورة الإزالة التدريجية للحواجز من خلال المرور بخمس مراحل أساسية تقود كل مرحلة إلى المرحلة التالية، تنطلق من اتفاقيات التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي فإمامة سوق مشتركة فاتحاد اقتصادي وصولا إلى التكامل التام السياسي والاقتصادي.

وركز **بيندر**(1969) أيضا على الجانب السلبي والايجابي للتكامل الاقتصادي. حيث يضم إلى جانب إزالة عوامل التفرقة ضرورة صياغة وتطبيق سياسات مشتركة ومنسقة لتحقيق الأهداف المرغوبة للتكتل[2]. ويلاحظ أن هذا التعريف ينطبق على أقصى درجات التكامل.

بينما يرى **ماخلوب** (1979) أن جوهر التكامل الاقتصادي ينظر إلى إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع السلع وعوامل الانتاج بوصفها شروطا ضرورية، وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز التكامل، والذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وسياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية. ففكرة التكامل تنطوي على الافادة الفعلية من كل الفرص التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل (لعناصر الانتاج و السلع)، حيث أنه في أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الانتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة[3].

---

* بيلا بلاسا اقتصادي مجري ولد في بودابست عام 1928 صاحب نظرية التكامل الاقتصادي 1961 ومحدد مختلف أشكال ومراحل التكامل الإقليمي، حاصل على شهادة دكتوراه من جامعة بيل الأمريكية، اشتغل مستشارا للبنك الدولي والمنظمات الدولية العامة والخاصة ، توفي عام 1991.

[1] Tahar Haroun, OP CIT, P 48.

[2] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 66.

ويقرر **ميردال** أن التكامل "عبارة عن مجموعة إجراءات اقتصادية اجتماعية تزال بمقتضاها الحواجز بين الوحدات الاقتصادية، والتي تؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الانتاج في حركتها على المستوى الدولي والمحلي". وبالتالي يكون ميردال قد ركز على توحيد السياسات الاقتصادية في مجال توزيع الثروة وفي المجالات النقدية والانتاجية. كما يرى في التكامل جمع الأطراف في كل، أي صهر الوحدات في مجموعة[1]. وانتقد هذا التعريف في أنه يصعب تطبيقه على مسألة تكوين مجموعة اقتصادية في البلاد النامية لأنها لم تصل بعد إلى مستوى النضج للتخلي عن سيادتها.

أما **روبسون** فقد اعتبر أن المكاسب الاقتصادية المتوقعة من التكامل والمتمثلة بزيادة مستوى معدل نمو الناتج أو أحد مكوناته هي الدافع الأساسي لمشاركة الدول في التكامل الاقتصادي الدولي[2]. وبذلك قد يكون ركز على المكاسب الاقتصادية للتكامل.

وهناك اتجاه عبر عن التكامل الاقتصادي باستخدام مصطلح الاتحاد الاقتصادي، فيرى **ميد** أن الاتحاد الاقتصادي يقصد به انصهار الدول المنظمة إليه، بحيث تصبح اقتصادا واحدا ، تتوافر في داخله حرية تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء دون فرض قيود جمركية عليها، كما تتوافر داخله أيضا حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء في الاتحاد[3]. فهو يضيف الهدف النهائي من التكامل الاقتصادي وهو تحقيق معدل نمو مرتفع. لذا فهو يربط بين عملية التكامل والتنسيق فيما بين خطط التنمية.

ويرى البعض ضرورة النظر إلى التكامل في إطار اقليمي وهم يستخدمون في التعبير عن ذلك مصطلح التكامل الاقليمي، وعليه من هذا المنظور يعرف التكامل الاقتصادي الاقليمي بأنه: "اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات"[4].

[1] عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 12.

[2] عماد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[4] لمياء محمد عبد السلام، التكامل الاقتصادي العربي من منظور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2017، ص 23.

كما يرى بعض الباحثين أن التكامل الاقتصادي:" عمل إرادي من قبل دولتين أو اكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية، وعلى تنقل عوامل الانتاج فيما بينها، كما انه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء"[1].

إلا أن الاتجاه الذي ساد، وأخذ في التزايد في فترة الستينات من القرن الماضي، يشير إلى اهتمام بعض الاقتصاديين بمشاكل الدول النامية، وإمكانية علاجها عن طريق التكامل الاقتصادي، والذي أصبح ينظر إليه كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية. وفي ذلك كان تعريف **محمد الإمام** بأنه "نقطة البدء لمعالجة تخلف مستوى القوى الانتاجية بالعمل على تنميتها، ومن ثم التحرك نحو التنمية بتكملة التقسيم الاجتماعي للعمل، تحقيق التكامل القومي الذي يتم أساسا بالتصنيع".

ويؤكد **فؤاد مرسي** على ذلك إذ يرى أن الهدف الرئيسي من التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ليس تحرير التجارة في حد ذاته، وإنما التنمية الاقتصادية من خلال إقامة سوق بحجم كاف يسمح بإقامة قاعدة صناعية متنوعة. وبالتالي ارتبط التكامل الاقتصادي في الدول النامية بالتصنيع لتحقيق التنمية[2]. فهو ينظر إلى أن التكامل أصبح ضرورة لا بد من مراعاتها بالنسبة لهذه الدول.

ويؤكد هذا الاتجاه **فاجدا** وهو التوجه في مرحلة مبكرة إلى التكامل الانتاجي التنموي، فإلى جانب إزالة العوائق على التجارة يتم برمجة الصناعة للارتقاء بمستوى الفروع الصناعية التي لا تستطيع بلوغ الحجم الأمثل داخل الحدود الوطنية إلى المستوى الدولي[3]. ويطرح مشكلة رئيسية على مستوى الدول النامية وهي النقل الخاطئ ،بمعنى تطبيق نموذج مع تجاهل أن هناك شروط أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار.

انطلاقا من التعاريف المقدمة نجد أنه رغم اختلافها في التفاصيل تشترك في أن التكامل يعني دمج أجزاء اقتصادية إقليمية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية، والوصول بها عبر مراحل مختلفة إلى كيان اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية، ويتم ذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الانتاج فيما بين الدول، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية وايجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الانتاجية العامة، على أن يتم ذلك تدريجيا، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو توقعا للحصول على

[1] محمد ببوش، التكامل الاقتصادي الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الاسلامي، العدد 24، أفريل 2015، ص 58.

[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-70.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر 2003 ص31.

مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة، بشكل تصبح معه اقتصاديات هذه الدول في النهاية جزءا من كل موحد ومجالا اقتصاديا مندمجا.

كما يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، لأنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، الأمر الذي يجعل من الضروري أن يتم التكامل بشكل إرادي طوعي بعيدا عن الضم القصري.

وتعدد التعريفات للتكامل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقي قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي، وفي هذا الخصوص يمكن القول أن التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية[1]:

- ينظر إلى التكامل على أنه حالة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية؛
- إذابة الاقتصاديات في كيان جديد، كهدف نهائي تتجه إليه الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه؛
- التكامل الاقتصادي هو صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع؛
- عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تتضمن مجموعة من الاجراءات بهدف إزالة القيود عن حركة التجارة وعناصر الانتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.

المطلب الثالث: مفهوم التكتل الاقتصادي

إن الطروحات النظرية للتكامل الاقتصادي ظهرت مع تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية ، وأهمية هذه الأخيرة ترجمها الفكر التكاملي على نطاق واسع، بحيث ساهمت بشكل كبير في وضع الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي. ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه:" تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، ويكون في إطار معين كاتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة"[2]. كما يشير مصطلح التكتل الاقتصادي حسب عبد المطلب عبد الحميد إلى

[1] عوض عصب عوض، التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد 6، 2011، ص 66.
[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

"درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول، التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوبها عن طريق دمج الامكانيات الموزعة بين مختلف الدول، بالتنسيق للترتيبات التي تدفع باتجاه إزالة العوائق بينها"[1]. ويستمر في القول على أن التكاتل هو تطابق للجانب النظري مع الجانب العملي للتكامل الاقتصادي.

وهناك من يرى بأن التكتل هو "عملية تعمل على تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدول"[2].

وبالتالي يمكن القول أن التكتل يعبر عن مرحلة من مراحل التكامل فيما بين الدول الأعضاء، والتي هي في العادة تمثل خمس مراحل، فهو بذلك يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، ويعمل على دمج الإمكانيات ما بين مختلف الدول من خلال تطوير العلاقات بينها، لتُكون نطاقا مشتركا تحصل من خلاله على مكاسب متنوعة.

ولا يشترط التكتل أن تكون الدول المتكتلة متجانسة اقتصاديا فقد يجمع بين دول متقدمة وأخرى نامية، مثل ما حدث في التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، حيث جمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. والأهم أن محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات تتراوح بين حرية انتقال السلع والخدمات، وإقامة بعض المشروعات المشتركة، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر، فيما عدا التكتل الاقتصادي الممثل في الاتحاد الأوروبي الذي خطا خطوات أكبر وأوسع من ذلك. وتعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى.

على الرغم من قدم ظاهرة التكتلات الاقتصادية، لكن في العصر الحديث هناك توجه عام إلى إنشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها، خاصة من قبل الدول المتقدمة. وعليه فقد أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية للنظام العالمي الجديد. وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين الدول الكبرى إلى الميدان الاقتصادي. ورغم ما يوجد من صراع ومنافسة بين التكتلات الكبرى فإن التغيرات التي يشهدها العالم، توحي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، مصر،2002، ص 42.

بأنه قد يحدث نوع من التنسيق بينها على أساس اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل بعد، والتعاون فيما بين هذه التكتلات سيؤثر سلبا على باقي أطراف النظام العالمي[1].

وعلى الرغم من تباين دوافع إنشاء التكتلات فإن تنامي هده الظاهرة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها. كما يلاحظ أن التكتلات الاقتصادية المعاصرة تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعدى ذلك لتشمل العديد من الدول الأقل نموا. وبهذا يبدو العالم أكثر ديناميكية من أي وقت مضى، وذلك في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي و ما هو سياسي[2].

وقد جاءت التكتلات الاقتصادية كرد فعل لما يحدث من تحولات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها. حملت هذه التحولات الكثير من المخاوف والمخاطر للدول التي مازالت تعمل بشكل منفرد. كما أصبحت التكتلات الاقتصادية بالنسبة للدول تمثل الخيار الأمثل للتخفيف من الآثار المتوقعة لتحولات البيئة الاقتصادية الدولية. فعمدت الدول إلى الدخول في تكتلات تتعامل من خلالها مع التكتلات الاقتصادية العالمية، وللدفاع عن مصالحها في علاقاتها مع القوى الاقتصادية الأخرى، مما يتيح لها الفرصة في تحقيق الكثير من الأهداف التي توفر لها عوامل النمو والتقدم[3].

ومهما تباينت دوافع إنشاء التكتلات فإن مجرد بروزها على صعيد العلاقات الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها، ويمكن تلخيص أهم الملامح والمضامين التي ميزة الظاهرة في:

- أنها تأتي تجسيداً للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي بما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية لمختلف أطرافه، وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.
- أنها تغطى أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.
- أنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسية واستراتيجية في ترابط واتصال حلقاته.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] عمر الجيلي الشيخ الامين، التعاون العربي الافريقي يمن اجل منافع اقتصادية متبادلة: المحفزات والتحديات في ظل العولمة، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، السودان، 2009، ص 15.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2010، ص 42.

المطلب الرابع: موقع التكامل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية

يتقاطع مفهوم التكامل الاقتصادي مع مجموعة من المفاهيم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية في العديد من القواسم المشتركة، كما يختلف عنها في نقاط معينة. وتجدر الاشارة إلى أن هناك غياب للإجماع في تحديد طبيعة هذه العلاقات، هل تعد علاقات تكامل، أم علاقات تبعية، أم تعاون، أم اعتماد متبادل، أم فوق وطنية، أم شراكة؟ لذلك يعد من الضروري تفسير وفهم طبيعة هذه العلاقات، من أجل ايضاح مفهوم التكامل الاقتصادي بدقة أكثر.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي

يرى البعض أن الدول تدخل في علاقاتها الدولية في مرحلة التعاون عندما تعتمد مبدأ التبادل التجاري بعقد اتفاقيات تعاون في قطاع معين أو عدة قطاعات، والعمل على مشاريع مشتركة من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الانتاج، أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق مسبق.

وقد قدمت تعاريف عديدة للتعاون أنسبها أنه **"محاولة لتكييف السياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوي مباشر، بهدف إقامة اتفاقيات في مجالات محددة"**[1]، فالتعاون الاقتصادي هو ذلك العمل الذي يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز بين الوحدات الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة، مع المحافظة على مميزاتها الخاصة واستقلاليتها. وتتضمن اتفاقيات التعاون الاقتصادي تحديد مجالات التعاون، ومدة هذه الاتفاقية، والتسهيلات التي تقدمها كل دولة[2].

ويأخذ التعاون أشكالا مختلفة تتدرج من أدنى مستويات العلاقات الاقتصادية القائمة على المنفعة المتبادلة بين الدول، مرورا بإقامة علاقات ثنائية متعددة الأطراف، أو إقليمية بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا وإقليميا، تشمل تسهيلات أو إعفاءات في مجالات معينة، وإقامة استثمارات أو مشاريع مشتركة بهدف تحقيق منفعة مشتركة* وبصورة متناسبة لجميع أطراف التعاون، التي تقف على قدم المساواة في علاقاتها[1].

---

[1] نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 15.

* المقصود بالمنفعة المشتركة أن الأطراف المتعاونة تقوم بعقد اتفاقيات تعاون لتحقيق مزايا اقتصادية، كما قد تكون في إطار تضامني بين دول تربطها علاقات قوية، كاللغة، الدين، التاريخ المشترك ...أو قد تكون باتجاه واحد وبشروط ميسرة مثل الاعانات العربية لفلسطين، أو قد يكون مشروط سياسيا أي مقترن باتفاقيات وشروط سياسية من أحد الأطراف كالشراكة الأورو- متوسطية.

لا يشترط توفير قيم مشتركة أو نمو اقتصادي معين في اتفاقيات التعاون ، فقد يكون التعاون بين دولة متقدمة وأخرى نامية، مثلا تمتلك الأولى رؤوس الأموال والتكنلوجيا، والثانية تمتلك المواد الأولية الخام، وأبرز مثال على هذا النوع من اتفاقيات التعاون الشراكة الأورو-متوسطية[2]. كما قد يتخذ شكلا غير رسميا كعلاقات التعاون بين المنظمات غير الحكومية، أو مؤسساتي بمعنى أن يكون تحت إشراف وحدات وهيئات ومؤسسات دولية قائمة بذاتها، بهدف تحقيق الاستقرار في قطاع دولي معين، ومن أهم مظاهر التعاون المؤسساتي: المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي.

ويفرق Balassa بين التكامل والتعاون فيقول أنهما وإن كانا يبدوان من طبيعة واحدة إلا أن بينهما فرقا من الناحية الكمية والكيفية، فبينما يشتمل التعاون على الأفعال التي تستهدف تخفيف أثر العقبات والمشكلات القائمة في المجال المتعاون فيه بهدف تسهيل عمليات التبادل الدولي، فإن التكامل يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يتضمن التدابير التي من شأنها القضاء على كل أو بعض أشكال التمييز، وحل تلك المشكلات. ففكرة التكامل ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الداخلة في عملية التكامل، تقوم على درجة من التعقيد ومن الشمول تزيد من عمق وفاعلية العلاقات الاقتصادية بين الدول[3].

ويتميز التعاون الاقتصادي بعدم الاستمرارية على اعتبار أن هذا التعاون يقتصر على فترة زمنية معينة تحددها اتفاقية التعاون الاقتصادي، وقد ينقطع في فترة لاحقة إذا لم تجدد الاتفاقية، بينما التكامل هو عملية مستمرة متطورة من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى يسعى إلى إقامة وحدة اقتصادية مستمرة ودائمة.

ويفرق صندوق النقد الدولي بين التعاون والتكامل على أساس مستوى السلطة التي يتم التنازل عنها. فالتعاون تمثله سلطة وطنية تحتفظ في إطاره الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها. بينما التكامل تمثله سلطة فوق وطنية تعبر عن سلطة السيادة الجماعية للدول المتكاملة، فهو يهدف إلى إزالة الفروق بين الوحدات وخلق كيان اقتصادي جديد ومتميز[4].

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن الفرق بين التعاون و التكامل الاقتصادي يرتبط بالتغييرات والآثار العميقة التي يحدثها في كلا الحالتين في اقتصاديات الدول المتعاونة أو المتكاملة، فالتعاون هو محاولة لتقريب

---

[1] أحمد يوسف، محمد زبارة، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1985، ص109.

[2] عبد الناصر جندلي، التكامل: مقاربة نظرية ومفاهيمية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 03، أوت 2015، ص 13.

[3] بلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1 ،1964، ص.

[4] سيد البواب، التكامل الاقتصادي: النظرية والتطبيق، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، 1983، ص 1.

سياسات الدول في مجالات معينة، ولا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة ودائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة، ويكون بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت، فهو يختلف بطبيعته وجوهره عن التكامل الاقتصادي الذي يتميز بدرجة عالية من التعقيد في الأهداف و الدوافع و الآثار التي تنجر عنه، كونه يأخذ حالات التشابك و الترابط بين أسواق و فروع الاقتصاديات، وعليه فإن التكامل الاقتصادي أوسع وأعمق من التعاون الاقتصادي.

الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل

لعب التطور العلمي والتكنلوجي دورا كبيرا في البروز القوي لظاهرة الاعتماد المتبادل بداية من النصف الثاني من القرن العشرين، ولعبت العولمة الدور الحاسم في نقل الاعتماد المتبادل خاصة في المجال الاقتصادي إلى مستوياته القصوى بداية من تسعينيات القرن نفسه. فقد جعلت العولمة العالم أقلَّ حجما وأكثر ترابطا، بإذابة الفوارق والعوائق السياسية بين عناصر السوق العالمي وتوحيد السياسات العالمية الدولية، وكان النظام الاقتصادي العالمي الجديد أحد أبرز مجالات العولمة[1].

ويشير النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى مجموعة القواعد والترتيبات التي تعمل على ضبط السلوك بين الدول في مجال العلاقات الدولية، وتتمثل ملامحه في الزيادة الكبيرة للمعاملات الدولية، وإحلال منظمة التجارة العالمية عام 1994 محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، وتنامي ظاهرة الاندماج في التكتلات الاقتصادية[2]...كل هذه التحولات جعلت الدول لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن ما يدور حولها وبشكل لا تتأثر فيه، فتحقيق مصالحها جعلها تقيم العديد من العلاقات المتنوعة، مما أدى إلى خلق ترابط وتداخل في العلاقات الدولية الأمر الذي نتج عنه الاعتماد المتبادل.

ولا يثير مفهوم الاعتماد المتبادل جدلا كبيرا في مجال العلاقات الدولية، حيث يعرفه جوزيف ناي باختصار على أنه **"موقف من التأثير المتبادل أو اعتماد على الآخرين وبينهم"**[3]. فهو يشير إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأحداث المتعددة في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم البعض. وفي إطار العلاقات

---

[1] Charles-Philippe David et Afef Benessaieh, La paix par L'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité, revue Etudes internationales, vol 28, n°2, 1997, p 227.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منضور إسلامي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص 145.

[3] محمد الطاهر عديلة، الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، جامعة محمد بوضياف مسيلة على الموقع الالكتروني: http://revues.univ-ouagla.dz/index.php/acceill/revue-calliers-de-politique-et-droit/198-dafatir-droit-et-politique/numero-15-2016-dafatir/3155-2016-09-21-10-28-27

الدولية يعني ذلك وجود تأثير من كل من الطرفين في الآخر، فيكون تابعا ومتبوعا في الوقت نفسه، وبذلك فهو يختلف عن مفهوم التبعية الاقتصادية والتي تعني أن بعض الدول والمجتمعات، تعتمد على دول ومجتمعات أخرى دون أن تكون هذه الأخيرة معتمدة على الأولى، فالتبعية هو تأثير أحد الطرفين على الآخر بحيث يكون أحدهما تابعا والآخر متبوعا.

ويستخدم الاعتماد المتبادل كمصطلح يقدم لتفسير بعض درجات التأثير المتبادل حول قضية تنجم غالبا عن التعاملات الدولية، والتي تستدعي توحيد الجهود بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف محددة وواقعية، بالعمل على ربط الدول وتقاربها من خلال التعاون الذي يعد ضروري لسير وديمومة العلاقات بينها، وكلما زادت درجة التشابك والترابط بين الدول كلما ارتفع مستوى الاعتماد المتبادل مما يؤدي إلى خلق مصالح مشتركة بينها[1].

واقتصاديا ينشأ الاعتماد المتبادل عندما يقع حدث اقتصادي في بلد ما فيؤثر على اقتصاديات الدول الأخرى، أي أنه يستخدم للتعبير عن درجة حساسية الدول للأحداث الاقتصادية التي تحدث في دول أخرى، وأوضح من ذلك فهو يعني درجة تعرض اقتصاد بلد ما للصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي[2]. من هنا يمكن القول أن مستوى الأداء الاقتصادي في بلد ما، لا يتوقف فقط على ما يحدث داخله وإنما أيضا على ما يحدث في البلدان الأخرى المرتبطة معه في علاقات تجارية أو مالية[3]، كما أن الصدمات الاقتصادية ليس بالضرورة أن تكون ذات آثار سلبية فقط، فقد تكون التغيرات الوافدة من الخارج ذات أثر ايجابي.

ويحمل الاعتماد المتبادل بين الدول بعدين اثنين هما الحساسية والهشاشة، فتشير الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دول أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية. وتدل الهشاشة على مدى عرضة الدول أو قابليتهم للتأثير بالقوى والأحداث الخارجية، أي مدى قدرة الدول على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة التأثيرات الخارجية. وهكذا، قد تكون حساسية دولتان متساويتين إزاء ظاهرة معينة ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها. فالفارق بين الحساسية والهشاشة يتمثل في أن الدول قد تتأثر بالفعل نفسه، ولكن ردود فعلها تجاهه تختلف.

[1] Charles-Philippe David et autres, opt cité, p 228.

[2] Amina Lahrech-Révil, Intégration international et interdépendances mondiales, Editions La Découvertes, collection Repères, Paris 2002, p 54.

[3] سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، ضمن كتاب الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي العربي: مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص 16.

ولا تعكس صيغة الاعتماد المتبادل مسألة التساوي بين أطراف التفاعل، على عكس التكامل الذي تُعامل فيه أطراف العلاقة التكاملية على قدم المساواة. فبإمكان الدول أن تختار الدول أو المجموعات التي ترغب في أن تعزز معها علاقات الاعتماد المتبادل بشكل متوازن وبما يحفظ لها استقلاليتها، أو بشكل غير متوازن ودون حساب ومقارنة، مما يؤدي إلى جعلها تابعة للطرف الآخر[1]. كما ينظر الى كل من التكامل والاعتماد كمصطلحات مفاهيمية للمبادلات البينية، وأنهما يختلفان في أن التكامل غالبا ما يأخذ مكانا ضمن الإطار المفاهيمي المؤسساتي على عكس الاعتماد المتبادل.

الفرع الثالث: الشراكة

يعد مفهوم الشراكة من المفاهيم الحديثة، وقد تم استعماله في مجال العلاقات الدولية لأول مرة من طرف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED في نهاية الثمانينيات. وتعتبر الشراكة استراتيجية تتبعها الدول في التعاون مع بعضها البعض من أجل إقامة علاقة ترابط، عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تتضمن تعاونا دوليا سياسيا كان أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية. وتهدف الشراكة إلى تنفيذ سياسات الأطراف المتعاقدة من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل والعمل المشترك، وذلك بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات، علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية والموارد المتاحة[2].

وينطوي مفهوم الشراكة على أكثر من علاقة تعاون، فهو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة، الغرض منها تحقيق أهداف ليس بالضرورة أن تكون مشتركة، كما يساعد على تقريب سياسات الدول من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بتحقيق التكامل الاقتصادي وبطريقة لا تؤدي إلى بناء مؤسساتي.

وتندرج اتفاقيات الشراكة ضمن الاتفاقيات التفضيلية والتي تعد أقل الاتفاقيات إلزاما للأطراف المتعاقدة، التي يمنح فيها بلد واحد أو مجموعة من البلدان منافع لمجموعة من البلدان الأخرى، وليس بالضرورة أن تكون هذه المنافع متبادلة، كما حدث في اتفاقيات لومي في السبعينات التي كانت بين الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا – الكاريبي- الباسيفيك (APC)، وتتعلق هذه الاتفاقية أساسا بالمنتجات الفلاحية التي تمثل حصة الأغلبية من مجموع صادرات دول إفريقيا–الكاريبي- الباسيفيك، وذلك لتسهيل دخولها إلى الاتحاد الاوروبي، أو الاتفاق التجاري التفضيلي الموقع بين الجزائر وتونس في 04 ديسمبر 2008. كما قد تبرم اتفاقيات تجارية في إطار

[1]- عبد الفتاح الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص.21.

[2] Akram Jamee, Palastinian European trade relations : Partership and Reality, MPRA Paper N°74537, Munich Personal Repec Archive, 2016, P4 sur le site: mpra.ub.univmuenchen.de/74537/

الشراكة بين دول متقدمة وأخرى نامية، تهدف إلى إسناد النمو الاقتصادي لهذه الأخيرة، ويتطلب هذا النوع من الاتفاقيات نوعا من التكامل، حيث أنها توثق الروابط بين منتجات البلدان المشاركة في الاتفاقية[1]. لذلك كثيرا ما نجد أن اتفاقيات الشراكة عادة تُتبع بإقامة منطقة تجارة حرة والتي تشكل أحد مستويات التكامل الاقتصادي.

الفرع الرابع: التبعية

يرى بعض الاقتصاديين أن التبعية تعد نوع من الاعتماد المتبادل الغير متكافئ، ينشأ نتيجة وجود علاقة تشابك وترابط في اتجاهين بين دولة وأخرى أو بين مجموعة من الدول وأخرى من الدول. فهي مفهوم يدل على العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، القائمة على الاستغلال. وبصفة عامة تعتبر التبعية خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع، دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير. بهذا الشكل فإن ما يميز مثل هذه العلاقات هو غياب مصالح مشتركة. لذا تتميز التبعية بأنها علاقة لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة[2].

وقد شاعت علاقات التبعية في ظل العلاقات الاستعمارية الدولية، حيث كانت تعبر عن أبشع صور الاستغلال الاقتصادي، حيث كانت المستعمَرات تمثل قوة الدفع لتقدم وازدهار الاقتصاديات الغربية المتبوعة، في الوقت الذي كانت فيه الدول المستعمرة التابعة تعيش في دائرة الفقر والتخلف. فالدول المستعمرة مع الدول النامية شهدت ولاتزال تشهد حتى الآن نوعا من أنواع التبعية إما الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو كلها مجتمعة. وصور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة، في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية) [(3)].

ومن ثم أصبحت المحصلة النهائية أن العلاقات الاقتصادية الدولية يطبعها التعامل غير المتكافئ (تبعية) بين الدول المتقدمة والدول النامية، في إطار ما يعرف بالعلاقات بين الشمال والجنوب، وهو ما يمكن أن نطلق

[1] محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 30.

[2] أنظر: - عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الاوروبية المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، العدد 428، أكتوبر 2014، ص 96.
- نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص4.

عليه بتكامل التبعية، الذي ينطبق على المفهوم المحدد أعلاه. أما الصيغة الحديثة للتكامل، تنطوي على وجود علاقات بين أطراف يحاولون أن يبلوروا نوعا من العلاقات التنموية، القائمة على التكافؤ والمصالح المتبادل.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن مدلول كل مفهوم يقوم على الأسس التالية:

- **التكامل:** إقامة كيان جديد بوجود شخصية قانونية؛ تحقيق أهداف مشتركة.
- **التعاون:** مؤقت غير دائم؛ مصلحة وأهداف غير مشتركة.
- **الاعتماد المتبادل:** مصلحة وأهداف مشتركة؛ لا يؤدي إلى إقامة شخصية قانونية.
- **الشراكة:** مصلحة وأهداف مشتركة؛ يقوم على التكافؤ والتوازن.
- **التبعية:** عدم وجود أهداف أو مصلحة مشتركة؛ عدم إقامة مؤسسات جديدة؛ لا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

المطلب الخامس: أهداف ومزايا التكامل الاقتصادي

يؤكد رواد الفكر التكاملي أن هناك مزايا ومكاسب اقتصادية للتكامل الاقتصادي تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامته، ويوفر التكامل الاقتصادي مجموعة متنوعة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لأعضائه بناء على الأهداف المرجوة من اعتماده.

الفرع الأول: مزايا التكامل

ترتكز دوافع قيام العملية التكاملية أساسا على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقيق التكامل، وكلما زاد الاقتناع بهذه المزايا كلما كان الدافع إلى التكامل أقوى. كما تختلف نوعية المزايا التي يحققها التكامل باختلاف المستوى الاقتصادي للدول المتكاملة وصورة التكامل المتبعة.

أولا: توسيع حجم السوق

يتوقف حجم السوق في أي دولة على عدد من العوامل، أهمها متوسط دخل الفرد وعدد السكان، وعليه فإن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق نتيجة زيادة الرقعة الجغرافية التي يتم فيها تبادل السلع

والخدمات[1]. وعليه يعتبر اتساع حجم السوق من أهم المزايا التي تسعى الدول إلى تحقيقها. حيث أن الدول كثيرا ما تعاني من مشكلة ضيق الأسواق المحلية، وعدم قدرتها على تسويق منتجاتها وتصريف الفائض من إنتاجها، ومن ثم فإن هذه السلع إن لم تجد لها سوقا خارجية لتصريفها، لترتب على ذلك تكدسها مما يؤدي إلى إلحاق خسائر جسيمة بالنسبة للاقتصاديات الوطنية. ويمكِّن التكامل من التغلب على هذه المشكلة، حيث أن اتساع نطاق السوق يشجع على إقامة الصناعات كبيرة الحجم، التي ينتج عنها تخفيض تكاليف الانتاج مما يترتب عليه زيادة في المشاريع، بالإضافة إلى تسويق الفائض من المنتجات نتيجة توسيع الدائرة التي تستطيع فيها تصريف منتجاتها، وذلك عبر أسواق جميع الدول الأعضاء من خلال إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها. ويؤدي اتساع حجم السوق إلى عدة نتائج هامة[2]:

- بما أن ضيق الأسواق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير لذلك فإن اتساع نطاق السوق يتيح الحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الانتاجية؛
- يعد فرصة أكبر للمشروعات الإنتاجية لزيادة الإنتاج لمقابلة الزيادة في الطلب وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وغير المستغلة؛
- اتساع حجم السوق يساعد في القضاء على ظاهرة الاحتكار التي تتولد نتيجة ضيق الأسواق وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة؛
- كبر حجم السوق يؤدي إلى زيادة الاستثمار سواء من طرف المستثمرين الداخليين أو الخارجيين؛
- يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول من خلال استغلال اقتصاديات الحجم؛
- إن اتساع حجم السوق يعمل على زيادة المنافسة نظرا لأن الشركات المنتجة ستعمل على زيادة حصتها في السوق، وهذا يؤدي إلى زيادة الكفاءة الانتاجية مع اقتصاديات الحجم الكبير؛

[1] حربي محمد موسى عريقات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، السنة 2000، ص 68.

[2] أنظر: - سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى 2010، ص 61.

_ محمد الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 1986، ص 92.

ثانيا: تحسين شروط التبادل الدولي وتعزيز القدرة على التفاوض

يمنح التكامل الدول الأعضاء قوة اقتصادية تؤدي إلى تشكيل جماعات ضغط، تمكن من الحصول على أفضل الشروط التبادلية وتقوية موقفها في السوق العالمية، فكلما قويت الدولة اقتصاديا وزادت أهميتها في المجال الدولي يكسبها ذلك قوة تفاوضية أمام العالم الخارجي، مما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها بما يحقق مصلحتها الخاصة[1]، ذلك أنها في هذه الحالة تتميز بميزة المساومة الاحتكارية، التي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، اللذان يميلان إلى فرض طبيعة ومحتوى المفاوضات على منظمة التجارة العالمية[2].

ويعطي التكامل الاقتصادي قوة تفاوضية للدول المتكاملة عند إبرام الاتفاقيات الخارجية، أكبر بكثير مما كانت عليه منفردة قبل التكامل، بحيث لا يمكن لكل طرف على حدة التفاوض بفعالية في عالم اليوم، والذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية على كافة المستويات بالتفاوض للحصول على المزايا والمنافع من عمليات التبادل الاقتصادي. ومن هنا يؤكد الاقتصادي ميدMead أنه كلما اتسعت منطقة التكامل التي تتفاوض كوحدة واحدة، أمكنها أن تحصل على شروط أفضل في مساوماتها مع الدول الأخرى، وفي هذا الإطار يضرب المثل بتكتل المركوزير MERCOSURE الذي يعتبر الكثير من الملاحظين أن قيامه جاء كوسيلة لكسب قوة تفاوضية أمام تكتل دول أمريكا الشمالية "النافتا"، وفي نفس السياق ينظر إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة بين كل من هنغاريا، بلونيا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا سنة 1993،كوسيلة لتقوية موقفها التفاوضي اتجاه الاتحاد الأوروبي، في حال احتمال انضمامها إليه (حيث تحقق الانضمام في 2004)[3]. وعليه فإن هذه القوة التي يمنحها التكامل الاقتصادي نتيجة تكتل الدول، تمكنها من تحسين شروط التبادل التجاري بإملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها الخاصة.

[1] مقدم عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية: في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة، أعمال المؤتمر الدولي للتكامل الاقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية. القاهرة، 2005، ص 193.

[2] Mathilde Lemoine, Philippe Madiés, Thiery Madiés, Les grandes questions d'économie et de finance internationales, édition de boeck ,2e édition, paris 2012, P285.

[3] Mathilde Lemoine et autres, op.cit, p 286.

ثالثا: زيادة معدل النمو

لا شك أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو، فاتساع حجم السوق يؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على الاستثمار، ويعمل على تشجيع ظاهرة التخصص، وخفض تكاليف الاستثمار وزيادة عوائده، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين في تصريف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، فزيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الفعال، مما ينعكس في النهاية على معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع[1]. هذا بخلاف الأثر غير المباشر على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الأعضاء، وانتقالها من المناطق المتطورة إلى تلك المتخلفة داخل المنطقة المتكاملة، الأمر الذي يؤدي إلى توفير موارد جديدة يتم استغلالها في كافة المجالات الاقتصادية، مما يترتب عليه ارتفاع إضافي في مستوي الاستثمار والتشغيل، وكذا نقل الأساليب الفنية الحديثة، مما يساهم بشكل كبير في زيادة معدلات نمو الدول المتكاملة[2].

رابعا: زيادة التوظيف والاستفادة من العمالة المؤهلة

إن تخفيف القيود على حركة الأشخاص ما بين الدول الأعضاء في التكامل، يؤدي إلى توفير الكفاءات وتنويع وزيادة المهارات، في ظل تقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي، مما يمكنها من استغلال مواردها بأكبر كفاءة ممكنة. كما يؤدي أيضا إلى حل جزئي لمشكلة البطالة في الأجل القصير، وذلك بإعادة توزيع العمالة ما بين الدول الأعضاء، حيث نجد أن بعض الدول تعاني من انتشار البطالة أي أن لها فائض في العمالة، بينما يعاني بعضها الآخر من نقص في العمالة، وبإزالة الحواجز أمام تنقل الأشخاص بين الاقتصاديات المتكاملة، فإن الأمر يؤدي إلى إحداث قدر أكبر من التناسب بين أعداد السكان وبين حجم الموارد المتاحة، محققا بذلك انخفاضا في معدلات البطالة، وزيادة في مستويات الانتاج وتحسين في مستويات المعيشة في الدول المتكاملة.[3]

خامسا: تنسيق السياسات

يساعد التكامل على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية المتشابكة، نتيجة تنسيق السياسات بين كيانات مستقلة، وهذا ما دلت عليه تجربة دول الأسيان خلال أزمة أسواق المال، التي اجتاحت دول شرق آسيا

---

[1] مقدم عبيرات مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 65.

[3] رشيد بوكساني وأحمد دبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 04، سبتمبر 2004، ص 83-84.

المكونة لهذا التكتل في عام 1997، حيث تمكنت هذه الدول من إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والمالية ووضع معايير مشتركة لتحقيق الشفافية في الجوانب المالية، ووضعها لبرنامج مشترك للإنذار الاقتصادي المبكر بشأن أسواق المال المحلية والعالمية التي يمكن أن تفاقم من أزمتها الاقتصادية، وذلك في الوقت الذي استمرت فيه هذه الدول المحافظة على حرية تدفقات التجارة والاستثمار فيما بينها.

سادسا: تجنب الحروب وتدعيم الاستقرار السياسي

يعمل التكامل الاقتصادي على تدعيم الاستقرار السياسي، بحيث يؤدي إلى ترابط الدول وتشابكها نتيجة العلاقات التبادلية التي تنشأ من وراء العملية التكاملية، مما يؤدي إلى بناء الثقة وخفض التوترات بينها لتأخذ مكانها علاقات حسن الجوار. وخير مثال على ذلك إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي ساهمت كثيرا في الحد من التوترات بين فرنسا وألمانيا، وجنب قيام النزاعات العدائية بينهما، وبالتالي كان لتكامل الدول الأوروبية أثر بالغ الأهمية في إقامة السلام وإغلاق باب الصراعات. كما أن توحيد العملة الذي هو نتاج التكامل النقدي لدول الاتحاد الأوروبي، كان من بين أهم عناصر ربط القوى الأوروبية[1]. وأيضا يمكن الإشارة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN، حيث عرفت المنطقة صراعات شديدة بين الدول المؤسسة للرابطة قبل قيامها، والتي زالت بمجرد قيام تكتل الآسيان سنة 1967.

سابعا: التوسع في تطبيق مبدأ التخصص

مما لا شك فيه أن التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل له مزايا كبيرة. ففي ظل التكتلات أصبحت عملية تجزئة تصنيع السلعة الواحدة على أكثر من مكان حسب المزايا النسبية والقدرات التنافسية، السمة الغالبة في العالم، وظهر ما بات يعرف بسلاسل القيمة العالمية، حيث تجمع المنتجات من أماكن مختلفة ويجري عليها سلسلة من عمليات التصنيع لإضفاء المنشأ عليها بما يسمح بتصديرها معفاة من الرسوم الجمركية حسبما تقره الترتيبات التجارية التفضيلية. الأمر الذي ينتج عنه التوسع في تطبيق مبدأ التخصص وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج وتزداد الكفاءة الانتاجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المحلية والدولية، وزيادة الأرباح وتدوير الفوائد بين أعضاء التكتل، بدلا من ذهابها إلى الخارج[2].

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 49.

[2] نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

علينا أن نفرق بين أهداف التكامل في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. فبالإضافة إلى المزايا الديناميكية التي تستفيد منها الدول الأعضاء في التكامل سواء كانت نامية أو متقدمة، ولدت المقاربات الحديثة للتكامل بين الدول النامية والمتقدمة مجموعة من الأهداف.

أولا: أهداف الدول المتقدمة

من خلال التوجه نحو التكامل نجد أن الدول المتقدمة تسعى في تكاملها مع الدول النامية إلى الحصول على المزايا السياسية، التي تحققها لها من جانب الاستقرار السياسي والاقتصادي، والذي تؤمنه لها على حدودها. كما تسعى إلى تحسين شروط المنافسة لمنتجيها، وفتح أسواق جديدة تسمح بانسياب السلع الزراعية وغير الزراعية والخدمات، منتفعة بذلك من مزايا تفضيلية تفوق الاعفاءات التي تمنحها الدول النامية في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف، طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية[1].

تستطيع الدول الأعضاء في ظل التكامل الاقتصادي أن تحقق نوعاً من الحماية لمنتجاتها تجاه الدول غير الأعضاء وفي إطار الاتفاقيات الدولية، وتفاوض ضمن اتفاقيات التجارة العالمية كعضو واحد، ما يمكنها من الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للتكتلات الاقتصادية والمنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية. كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي ظل ومنذ تأسيسه يتفاوض مع بقية الدول بوصفه دولة واحدة، مما ساعد في دفع خطوات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء بالاتحاد.

كما تعمل على دفع الدول النامية في إطار التكامل الاقتصادي لتبني النظم الاقتصادية والبنى التشريعية المعتمدة لدى القوى الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يعزز من فرصها في تدويل أنظمتها وتشريعاتها الوطنية.

ثانيا: أهداف الدول النامية

تسعى الدول النامية من خلال التكامل إلى المشاركة في صنع القرارات داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، بدلا من مجرد كونها متلقيا ومنفذا للسياسات التي تفرضها هذه المؤسسات. كما تعمل أيضا على جذب الاستثمارات واستقطاب الشركات المصدرة من الدول الشريكة لها تجاريا، الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل؛ ونقل التكنلوجيا والخبرة؛ وتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات؛ وتطوير سلاسل القيمة

[1] التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فيفري 2014، ص 23.

المضافة. ويؤمن لها أيضا دعما ضروريا في عملية الاصلاحات الهيكلية اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب[1].

كما يعد تزايد اتفاقيات التكامل الاقليمي تعبيرا عن توجهات الدول النامية لتعميق اندماجها اقليميا، وجني ثمار تحرير التجارة اعتمادا على أطر وصيغ تفضيلية مختلفة ومتعددة في آن واحد، على حساب تحرير التجارة المتعددة الأطراف، في ظل ما تراه من تآكل في مصداقية النظام التجاري الدولي، وأن يكون لها القدرة على التعامل الانتقائي مع العولمة الاقتصادية بما يخدم أهدافها وتوجهاتها ومصالحها، ومقاومة حالات الاندماج اللاإرادي في الاقتصاد العالمي.

وتجد الدول النامية في انضمامها الى التكتلات الاقليمية في أي مرحلة لها أنها خطوة في اتجاه التخفيف أو مواجهة الآثار الاقتصادية للعولمة، حيث أن هذه الأخيرة تترافق عادة مع زيادة الحماية التي تطبقها الدول المتقدمة، والتي تستهدف بها على وجه الخصوص الواردات التي مصدرها الدول النامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال المواقف المتشددة التي تتبناها الدول المتقدمة في منظمة التجارة العالمية، لإخضاع الترتيبات التفضيلية التي تعقدها الدول النامية فيما بينها أو مع أطراف أخرى للفحص والتدقيق، بمقتضى أحكام المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفة الجمركية[2].

ويعتبر محدودية الأسواق الداخلية وزيادة المنافسة الدولية دافعا قويا آخر نحو انضمام الدول النامية إلى التكتلات الاقليمية. كما أن تطور تجارة الخدمات في السنوات الأخيرة مقارنة بتجارة السلع كان سببا آخر في تشجيع البلدان النامية على الاندماج في اتفاقيات التجارة الحرة، حيث أن النمو المرتفع الذي عرفته تجارة الخدمات زاد من إقبال المستثمرين على التمركز في البلدان النامية، لأنه في الواقع تتطلب البيئة المشجعة لنشوء شركات مصدرة وجود شركات أخرى تؤمن العناصر والخدمات اللازمة لعمليات الانتاج[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الدوافع التي أدت إلى قيام اتفاقيات التكامل الأخيرة تختلف كثيرا عن تلك التي ظهرت في منتصف القرن الماضي، حيث يهدف عدد من الاتفاقيات التي أبرمت مؤخرا إلى مساعدة الدول على تحسين مستويات مشاركتها في الاقتصاد العالمي، وتحقيق الاتساق المطلوب مع منظومة القواعد التجارية المتعددة الأطراف التي تشرف عليها منظمة التجارة العالمية.

---

[1] المرجع السابق، ص 23.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] إكرام عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المبحث الثاني: مناهج التكامل الاقتصادي

إن دراسة محاولات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي تفرض علينا التعرض لإطارها النظري، من خلال دراسة مختلف المدارس التي بحثت في التكامل الاقتصادي. وقد ظهرت في هذا المجال عدة إسهامات من قبل مفكرين فسروا مختلف الظواهر التكاملية، حيث تعددت وجهات نظرهم الأمر الذي ساعد على تبلور الكثير من النظريات والمدارس. وساهمت التجارب العملية للتكامل الاقتصادي بشكل كبير في تطوير نظريات التكامل الاقتصادي، وثمة من يرى أن محاولة فهم النجاح الذي حققته تجارب بعض التكتلات مرتبط بفهم هذه النظريات التي توفر لنا غطاء فكريا ونوعا من خريطة الطريق لنجاح عمليات التكامل.

وقد اعتمدنا على منهجين أساسين في التحليل النظري للتكامل الاقتصادي، المنهج الأول وهو المنهج تقليدي والذي ساد خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والمنهج الثاني أو البديل ظهر خلال فترة الثمانينيات نتيجة التطورات الدولية المصاحبة للعولمة.

المطلب الأول: المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي

هو المنهج الذي تعارفت عليه نظرية التكامل منذ بدايات فاينر وبلاسا وقبل قيام منظمة التجارة العالمية، حيث ساد الفكر التكاملي القائم على نظرية المراحل.

الفرع الأول: المقاربة الاقتصادية للتكامل

أولا: المقاربة الليبرالية

يعتبر التيار الليبرالي (libérale) من أبرز التيارات النظرية في مجال التكامل الاقتصادي، وهو ممثل من قبل العديد من المفكرين أمثال فينر، بلاسا، تنبرجن وميد. وتستند المقاربة الليبرالية على ميكانزيمات السوق فقط لتنفيذ التكامل الاقتصادي، فحسب رواد هذه المقاربة يتحقق التكامل عن طريق دمج الأسواق[1]. فهم يعتبرون أن السوق ليس فقط مجالا للعرض والطلب، بل المحرك الأساسي لعوامل الانتاج طبقا لأسلوب أكثر عقلانية. وعند الحديث عن العقلانية حسب هؤلاء فإن الأمر يتعلق بإزالة الحدود عن طريق الالغاء التام للحواجز

[1] بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة (1990-2007)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص 41.

الجمركية فيما بين اقتصاديات الدول. ويؤدي دمج الأسواق إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد التي تؤدي في النهاية إلى التخصص بحسب المزايا النسبية لمختلف الأعضاء في العملية التكاملية[1]. وتعتمد المقاربة الليبرالية على التحليل الستاتيكي لأنها تفترض ثبات الموارد الانتاجية المتاحة في الدول الأطراف، بمعنى قبول الثبات في العرض والانتاج بالإضافة إلى الفرضية الضمنية القائمة على ثبات حركة السياسات المحلية للدول المتكاملة. ذلك أنها لا تهتم بما يمكن أن يؤدي إليه التكامل من تنمية الموارد المتاحة في نفس الدول[2].

ثانيا: المقاربة التدخلية الديناميكية

ونجد التيار التدخلي الديناميكي (volantariste) الذي يرتكز على دمج الاقتصاديات لا على دمج الأسواق، فمقاربتهم تقوم على أن التكامل يؤدي إلى خلق كيان اقتصادي جديد قائم على الإنتاج والتبادل يحل تدريجيا محل الوحدات الأعضاء، ومهيكل ضمن إطار جغرافي أكثر امتدادا من كل عضو على حدة، ومن هنا تظهر ديناميكية المقاربة التدخلية. والعملية التكاملية التي تؤدي إلى خلق كيان جديد من جراء تنسيق السياسات الاقتصادية تعمل على تعزيز وتقوية التماسك الاجتماعي، فحسب **مارشال** هذا يخلق نوع من المصير المشترك في النجاح والاخفاق بين الدول المتكاملة.

إن الفاعلين الأساسيين في المقاربة التدخلية هم السوق والدولة والأجهزة المشتركة، فنتيجة قصور وعدم فعالية السوق تتدخل الدولة لتصحيح الاختلالات التي تتسبب فيها والقضاء على عوائق الوحدة. ومن أجل ممارسة دورها تنشئ الدولة عدة أجهزة مشتركة تقوم بوظيفة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في التكامل، وتنسيق السياسات لا يتم إلا في إطار سلطة تتجاوز الدولة. كما أن تحقيق هذا المستوى من التكامل ينتج عنه بعض المشكلات منها خاصة التنسيق الفعلي في الاستثمارات داخل المنطقة؛ وتعويض الدول الأطراف عن الخسائر التي تتعرض لها خاصة في بداية العملية التكاملي؛ والتخلي التدريجي عن السلطة الوطنية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء[3].

[1] Tahar Haroun, OP CIT, P 59.

[2] زهية لموشي، آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة: دراسة حالة جول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص 22.

[3] أنظر: - بن عزوز محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

- Tahar Haroun, OP CIT, P 60

الفرع الثاني: المقاربة الوظيفية

تعد المقاربات الوظيفية للظاهرة التكاملية حديثة في مجال العلاقات الدولية، فقد ظهرت الاسهامات الأولى لها في فترة ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية، وتبلورت في إطارها الممنهج بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى كتلتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، ونتيجة لزيادة الاهتمام بالمؤسسات والمنظمات الدولية والتكتلات في تلك الفترة.

يعتمد الوظيفيون في معالجتهم لموضوع التكامل على مستويين الداخلي والخارجي. الداخلي من خلال المؤشرات والقيم المشتركة داخل كل وحدة سياسية، الخارجي من خلال تأثير النخب على الوحدات السياسية لتحقيق التكامل. وجاءت الوظيفية محاولة لطرح صيغ بديلة في العلاقات الدولية، ويمثل دفيد ميتراني مؤسس الوظيفية الأصلية، في حين يعتبر أرنست هاس وكارل دويتش وجوزيف ناي من أبرز ممثلي الوظيفية الجديدة[1].

أولا: الوظيفية الأصلية

يعرف ديفيد ميتراني التكامل بالتركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية لمستويات السياسة الدنيا، حيث يعتبرها المحقق للتقدم والتطور وأنها العنصر الفاعل في نقل التكامل من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه يستبعد أي تكامل سياسي فوقي، من دون إهمال دور الفاعلين السياسيين في عملية الانتقال من الحقل السياسي إلى الحقل الاقتصادي. فحسب ديفيد ميتراني العوامل الاقتصادية والتقنية هي العوامل المؤثرة في على مسار عملية التكامل وليست العوامل السياسية والثقافية. فالتكامل ينطلق من قضايا السياسة الدنيا التي يمكن فصلها عن قضايا السياسة العليا كالشؤون الأمنية والسياسية، والتي حسب مفهومه أنها مجالات غير منتجة وغير فعالة للعملية التكاملية. فهو يؤكد على ضرورة التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي، ويضرب ميتراني مثالا بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية في حين استمرت منظمة العمل الدولية (وهي منظمة وظيفية) في أداء عملها[2].

وتتميز الوظيفية الأصلية لميتراني بمبدأ الانتشار Spill-over، بمعنى أن التكامل في قطاع معين سيسهم في خلق التكامل في قطاعات أخرى، فهو يعمل على مبدأ تزايد الحاجات الجديدة في القطاعات الأخرى وهو ما

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] توفيق صالح الحفار، خالد خميس السحاتي، الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية المرج، جامعة بنغازي، العدد33، 2014، ص 9.

يفضي إلى روابط وشبكات جديدة من التعاون في بقية القطاعات. فالتكامل يمكن تحقيقه من خلال انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من مستوى القاعدة لتصل إلى مستوى القمة، مما يعطي الحكومات والشعوب المشاركة في التجمع وقتا أطول لكي يألفوا تدريجيا عادات العمل الجماعي معا، واكتساب مهارات التكامل المستقر. و يحفز على إنشاء مجتمع دولي سلمي خال من الصراعات والحروب، وليس عبر إبرام اتفاقيات ومعاهدات ومواثيق بين الدول[1]. والتصور النهائي لعملية التكامل لدى ميتراني يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية، وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات إلى سلطة فوق وطنية، في حين تحتفظ بسيادتها السياسية[2]. وعليه فإن النظرية الوظيفية الأصلية تقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي:

- يتحقق التكامل من خلال انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من المستوى الأدنى لتنتقل إلى قطاعات أخرى من خلال ظاهرة الانتشار؛
- أن تزايد المشكلات على المستوى الوطني يساهم في اتساع دائرة التعاون الدولي من خلال إنشاء أجهزة دولية مشتركة لا تؤدي إلى التنازل عن السيادة الوطنية بقدر ما تؤكد على مبدأ التشارك في السيادة؛
- تمنح اهتمامها لدور العامل الاقتصادي في تحقيق التكامل على حساب الجانب السياسي؛
- مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الوطنية من خلال التعاون الدولي الذي ينشأ نتيجة الولاء، فكلما زادت الأعمال التي تفوض أصبحت دول العالم بالتدرج مندمجة في جماعة واحدة مما يجنب قيام الصراعات والحروب.

ثانيا: الوظيفية الجديدة

جاءت الوظيفية الجديدة بناء على مجموعة الانتقادات التي قدمت للوظيفية الأصلية، حيث قام مجموعة من المفكرين في السياسة والعلاقات الدولية وفي مقدمتهم أرنست هاس بتطبيق محصلتها وأسسها بعد تعديلها وتطويرها على مستوى أقل اتساعا وهو المستوى الإقليمي بدلا من التكامل على المستوى الدولي. وتتقاطع النظريتين في أن كلاهما يعتمدان على مفهوم التكامل بوصفه حالة وعملية وعلى مبدأ الانتشار[3].

[1] حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، الجزائر، دار هومة للنشر، 2008، ص ص 12-13.

[2] توفيق صالح الحفار، المرجع السابق، ص 9.

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي، التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة: مدخل نظري مع الإشارة إلى التجربة الخليجية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد 23، 2003.ص23.

وتتمحور الوظيفية الجديدة حسب هاس حول عدم إمكانية الفصل بين الأمور السياسية والفنية بما فيها الأمور الاقتصادية. حيث أعطى مفهوم جديد للانتشار مؤداه أن التكامل في القطاعات الوظيفية يؤدي إلى انتشار التكامل إلى أن يصل إلى المجال السياسي، فهو يتحدث عن التسييس التدريجي من الاقتصاد إلى السياسة. وإذا اسقطنا مبدأ الانتشار على التجارب التكاملية في العالم على ضوء التغيرات التي تجري في البيئة الدولية، فإن مبدأ الانتشار يتمثل في درجة الانتقال في المشاريع التكاملية[1]. كما يركز على فكرة الكسب والخسارة فكلما شعر أطراف التكامل بأن توحيدهم سيجنى لهم مكاسب وفوائد سيدفع ذلك بأطراف أخرى لطلب الانضمام كما حدث في الاتحاد الأوروبي، مع ضرورة إدراك المساواة في توزيع الفوائد، ما يساهم في تحسين رفاهية مجتمعات الدول المتكاملة، وهذا سيوجد نوع من الولاء من طرف شعوب الدول اتجاه التكتل أو المنظمة الدولية الأمر الذي سيساعد على حل النزاعات الدولية.

وتقوم الوظيفية الجديدة تبعا لإسهامات مفكرين آخرين على فكرة أن النجاح المشترك للتكامل في مجال يؤدي إلى تكامل في مجالات أخرى لتحقيق الفائدة المشتركة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الوصول لمرحلة التكامل، وهو ما ينتج عنه بالضرورة خلق كيانات فوق وطنية تدير هذا النوع من التكامل، وتكون الدول راضية عن تسليم جزء من سيادتها إلى هذا الكيان الجديد الذي تمتع بسلطة اتحاذ القرار إقليميا. وانتقال السلطة لا يعني نقل سيادة الدول إلى مستوى فوق مستوى الدولة وإنما يعني تجميعا للسيادة في مستوى أعلى وتتم ممارستها بشكل مشترك. وأفضل مثال يضرب في هذا المجال الاتحاد الأوروبي بحيث أن الانتشار ومبدأ الكسب والخسارة وتفويض السلطة لمؤسسات فوق وطنية، جعلته يتوسع رأسيا بإقامة مؤسسات دعت الحاجة (المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي) إليها وأفقيا بقبول أعضاء جدد في الاتحاد[2].

وقام أيضا جوزيف ناي بتطوير النظرية الوظيفية الجديدة بوضعه شروط لتحقيق التكامل الاقليمي حصرها في:

- التكافؤ بين الدول المشاركة في التكامل من حيث المستويات الاقتصادية؛
- اشراك جماعات المصالح والنخب في العملية التكاملية؛

[1] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] أنظر: - توفيق صالح الحفار، خالد خميس السحاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16.
_ عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-22.

- قدرة الأطراف على التكيف والاستجابة حتى تتماشى والظروف التي تخلقها العملية التكاملية؛
- توفر التعددية الحزبية لتجسيد عنصر الديمقراطية.

أما كارل دويتش فقد ركز على الاتصال الدولي، حيث يعتبر أن عنصر الاتصال يعمل على توثيق الصلة بين الدول المتقاربة جغرافيا ويقتضي ذلك توفير شرط مهم وهو الثقة، ما يمكن من معالجة المشاكل المطروحة سلميا دون اللجوء إلى القوة، وهذا يتطلب إنشاء مؤسسات لضمان السلم، ويضرب مثال على ذلك من خلال علاقات الولايات المتحدة مع دول أمريكا الشمالية التي تطورت إلى علاقات تكامل بقيام تكتل النافتا. ويضيف أنه لتقييم مستوى الاتصالات يجب قياس حجم التبادلات ومجال ومحتوى ووتيرة هذه التبادلات بين الدول الأعضاء المعنيين بالعملية التكاملية[1].

إن نجاح عملية التكامل وفق منطق النظرية الوظيفية يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي وضعها ممثلي الوظيفية بشقيها، أهمها تخطي النخب السياسية والاقتصادية الواعية أهمية تنفيذ هذا المشروع، العداوات التقليدية وتركيزها على النظرة المستقبلية بعيدًا عن الحساسيات والتوترات السائدة. ووضعها نصب عينيها المكاسب المحتملة، وأولها فرض السلام والمكاسب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وغيرها. وهو ما يؤدي بدوره إلى عملية تواصل التفكير في الدول المختلفة بغية تطوير مفهوم التعاون تمهيدا لبداية طريق التكامل، مع إمكانية وضع الظروف الموضوعية القائمة في خدمة أهداف التكامل، باتجاه التغيير التدريجي للواقع القائم وخلق ظروف أكثر ملاءمة، إلا أن هذه المسألة ترتبط بدورها بتوفر الرغبة السياسية المشتركة[2].

المطلب الثاني: نظرية الاتحاد الجمركي

يعتبر الكثير أن الأساس النظري لمفهوم التكامل الاقتصادي يرجع إلى "جاكوب فاينر" في دراسته عن **الاتحاد الجمركي** والتي نشرت سنه 1950. وجاءت أولى نظريات التكامل عن الاتحاد الجمركي نظرا لانتشارها في ذلك الوقت. وأصبح تحليل فاينر يعرف باسم "قانون فاينر للاتحاد الجمركي" أو ما يصطلح عليه "بالنظرية الأساسية للاتحاد الجمركي". وجاء بعد ذلك العديد من الكتابات المتخصصة والتي استندت على نتائج فاينر في نظريته للاتحاد الجمركي، فهم يرون في هذه الصورة التكاملية (الاتحاد الجمركي) الكثير من مظاهر البساطة الوضوح الذي يسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن ظاهرة التكامل الاقتصادي. آخذين في الاعتبار أن

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، ص 76.

النتائج التي تتوصل إليها هذه النظرية يمكن تعميمها على باقي درجات سلم التكامل الاقتصادي التي وضعها بلاسا.

الفرع الأول: مضمون النظرية

قبل التعرض لمضمون نظرية الاتحاد الجمركي لفاينر نشير إلى أن هذه النظرية هي نتائج أعمال وكتابات جيلين من الاقتصاديين المهتمين بالفكر التكاملي، الجيل الأول انصب اهتمامه على إبراز الآثار الستاتيكية لقيام الاتحاد الجمركي على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. والجيل الثاني تتلخص كتاباته على توجيه النقد الشديد للجيل الأول في إهماله للدوافع من وراء قيام الاتحاد الجمركي.

وتعتمد نظرية الاتحاد الجمركي آلية السوق كقاعدة للتحليل، دون إشارة تذكر سواء إلى دور الدولة أو إلى العامل الإنمائي. ومن بين أهم ما وصل إليه فاينر في نظريته، أن الاتحاد الجمركي هو حرية في إطار حماية أي يعتبر تطبيقا جزئيا لمبدأ حرية التجارة، ممثلا بذلك بديلا ثانيا من الأفضلية (Second Best)[1].

وركز Viner في نظريته على أثر اقامة اتحاد جمركي على رفاهية الدول مستندا في ذلك على نظرية التجارة الدولية التي عبر عنها نموذج OHS* وتخضع لفروضها، كما اعتمد مبدأ التحليل الستاتيكي. وقام بتحديد الأثر على الرفاهية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية نتيجة الغاء الحواجز الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء، وأن تضع الدول الأعضاء تعريفة موحدة أمام الواردات من خارج الاتحاد، كما اشترط أيضا حرية انتقال عوامل الانتاج داخل المنطقة التكاملية. بمعنى هل سيؤدي الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج سلعة من مركز أكثر كفاءة إلى مركز أقل كفاءة في انتاجها أم العكس[2].

الفرع الثاني: الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي

جاء إسهام فاينر ضمن إدخال ما يعرف بالأثر الإنشائي والتحويلي لتقييم جهود التكامل الاقتصادي. فالأثر الانشائي ينتج بسبب إزالة القيود على التجارة البينية للمنطقة التكاملية، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية. أما الأثر التحويلي فينشأ من تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين عن طريق توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، أي في

[1] نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

* نموذج هكشر وأوهلين- ساموبلسن لنسب عناصر الانتاج.

[2] Tahar Haroun, OP CIT, P 66.

مواجهة المنتجين من غير الدول الأعضاء. وعند مقابلة الأثرين إذا كان الأثر الصافي لصالح إنشاء التجارة يقال أن جهود التكامل لها أثر ايجابي على الرفاهية، والعكس صحيح في حالة كون الأثر الصافي لصالح تحويل التجارة[1].

ويمثل الأثر الإنشائي والتحويلي المكاسب الستاتيكية المحتملة للتكامل على التجارة البينية في الأجل القصير. وبتفصيل أكثر يؤدي إنشاء التجارة إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة الجمركية نتيجة إزالة العوائق فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة أعضاء المنطقة مع دول خارجها، ذلك بنقله للإنتاج من مصادر أقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى مصادر أكثر كفاءة داخل الاتحاد الجمركي، وعليه يكون الأثر إيجابي للدول الأعضاء في التكامل لأنه يساعد على الاستخدام الأكفأ للموارد المتاحة داخل منطقة التكامل مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية؛ أما الأثر التحويلي فله طابع سلبي لأنه يعمل على إحلال منتجات خارج المنطقة التكاملية، والتي كان يتم استيرادها قبل قيام الاتحاد الجمركي من العالم الخارجي، رغم أن سلع المنطقة أقل كفاءة أي أعلى تكلفة، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الموارد على نحو يؤدي إلى الابتعاد عن التخصيص الأمثل لها، وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلبا على الرفاهية[2].

الفرع الثالث: العوامل الرئيسية لتقدير نتائج الاتحاد الجمركي

يرى الكثير أن قياس آثار الاتحاد الجمركي مسألة صعبة، لأن عملية إنشائه تخلق تغيرات هيكلية ضمن إعادة توزيع الموارد تبعا للميزات النسبية (تغيرات كمية وكيفية للإنتاج) وتغيرات في نوعية وكمية السلع المستهلكة (تغيرات الاستهلاك)، إضافة إلى عدد من الوفرات الداخلية والخارجية (وفرات الحجم) وغير ذلك من التغيرات. ولكن ثمة عوامل رئيسية يمكن أخذها في الحسبان في تحديد آثار قيام الاتحاد الجمركي. هذه العوامل هي[3]:

- نسبة التجارة البينية للدول الأعضاء فكلما زادت هذه النسبة مقارنة مع الدول الغير الأعضاء زاد الاثر الايجابي للاتحاد الجمركي؛

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 74.

[2] موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريج الرياض، 2007، ص 121.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر: حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 67-56.

- نصيب حجم التجارة الخارجية في التجارة العالمية لكل دولة، فكلما كانت هذه النسبة ضعيفة قبل قيام الاتحاد كان له أثر ايجابي على الرفاهية نتيجة أثر خلق التجارة؛
- التنافسية والتكاملية المتعلقة بالسلع المنتجة للدول الأعضاء، فكلما زادت درجة التنافس بين منتجات الدول الأعضاء سيزيد حجم التبادل بينهم نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة درجة التخصص، أما الدول المتكاملة من المتوقع أن لا يتنج عنه زياد حجم التجارة بينهم؛
- كلما كان مستوى الرسوم الجمركية قبل قيام الاتحاد مرتفعا كلما زاد الاثر الايجابي عل التكاليف؛
- كلما زاد حجم الاتحاد عظمت النتائج الانتاجية الموجبة نظرا لزيادة تقسيم العمل؛ زيادة توزيع الانتاج؛ الإقلال من إمكانية تحول التجارة.

الفرع الرابع: تطور نظرية الاتحاد الجمركي

تم تطوير نظرية الاتحاد الجمركي لفاينر من طرف العديد من الباحثين باعتبارها الخيار الثاني من أصحاب الجيل الأول، أمثال ريتشارد ليبسي، جيمس ميد، كلفن لانكاستر، باجواتي، بلا بلاسا والكثير غيرهم. فقد قام بلاسا بتوسيع فكرة إنشاء وتحويل التجارة بعرضه خمس حالات مختلفة يمكن أن تتشكل لدى اعتماد اتحاد جمركي. وكانت أعمال بلاسا ذات فائدة أكثر بالرغم من كونها كانت ذات طابع عملي أكثر منه نظري، وأخذ بالاعتبار متغير الزمن في العملية التكاملية معتبرا أن التكامل مسلسلا ديناميكيا لا يمكن تحقيقه دفعة واحدة بل عبر مراحل[1]. وانتقلت نظرية الاتحاد الجمركي من مجرد نموذج بسيط إلى نظرية تضم مناهج جديدة تناولت الاتحاد الجمركي من وجهة نظر مغايرة تماما لوجهة نظر النموذج الأساسي لفاينر من أصحاب الجيل الثاني، وعلى رأسهم كوبر وماسل وهاري جونسون، إلى محاولة دراسة الآثار الاقتصادية لتكوين الاتحاد الجمركي على مختلف المتغيرات التي تتضمنها دالة الرفاهية الاقتصادية. فقد سعت هذه المناهج الجديدة إلى تحديد مبررات إنشاء الاتحاد من خلال دراسة الآثار الديناميكية الناتجة عن قيامه[2].

وتتمثل الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي في اتساع حجم السوق وما ينتج عنه من اقتصاديات الحجم، زيادة المنافسة والوفرات الداخلية والخارجية وتشجيع الاستثمار والتغير التكنلوجي والتي أتينا على ذكرها في ظل مزايا ودوافع التكامل.

[1] نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] سامي عفيف حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 327- 328.

وبالرغم من أن الاتحاد الجمركي يشكل خطوة أولى في عملية التكامل الاقتصادي إلا أنه يعتبر الخطوة الأهم والأصعب فهو تمهيد لخطوات تكاملية أبعد، لذا كان محل اهتمام الكثير من رواد الفكر التكاملي وشكل المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي.

إن النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي بشقيها الوظيفي والاقتصادي جاءت كضرورة لإحداث التزاوج بين مفهوم التكامل الاقتصادي في علمي الاقتصاد والسياسة. فقد ركز الأول على صيغة الاتحاد الجمركي الذي تتحدد مواصفاته بما لا يتعارض ومتطلبات حرية التجارة على المستوى العالمي، وبما يستبقي للدول حدودها السياسية وأطرها الاجتماعية، لأنه يتفق مع ما افترضته نظريات التجارة الدولية، من قصر الانتقال على المنتجات دون البشر. أما الثاني فكان يتجاوز ذلك إلى اعتباره مدخلا إلى "اندماج" الأطراف المعنية في كيان واحد. وبينما ترى النظرية الاقتصادية للتكامل أنه يتوقف عند المستوى الذي يحقق أهداف الدول بما يرسخ الحدود الوطنية، حتى وإن تماثلت هذه الأهداف بما يكفي لاعتبارها مشتركة، فإن المفهوم الوظيفي يذهب إلى تحقيق أهداف مشتركة على المستوى الإقليمي، ويدعي أن التكامل الاندماجي يمكّن الدول من تحقيق أهدافها بشكل أفضل .فالمفهوم الأول للتكامل الاقتصادي يتوقف عند إسقاط الحدود أمام التجارة، بينما الثاني يبدأ من هذه النقطة ليذهب إلى إسقاط الحدود أمام حركة المجتمعات بمختلف أبعادها[1].

المطلب الثالث: المنهج البديل للتكامل الاقتصادي (الإقليمية الجديدة)

تعتبر الاقليمية الجديدة منهجا مستحدثا في التكامل الاقتصادي، ارتبط ظهوره بعدد من التغيرات التي حدثت على الصعيد العالمي، جعلت الاتجاهات الفكرية لهذا المنهج تختلف عن النظرية التقليدية المتعارف عليها ضمن ابجديات الفكر الاقتصادي التي تناولت التكامل الاقتصادي والتي جاء بها فاينر وبلاسا.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة

لا تستند الإقليمية الجديدة على نظرية بديلة للتكامل الاقتصادي، وإنما تتبع أسلوب ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى الدول الصناعية الكبرى إلى تحقيقها. ولم يتفق الباحثون على تحديد مفهوم موحد للإقليمية، ويرجع ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي من جهة، وإلى المرونة واستمرار تطور الاقليمية الجديدة بوصفها نظرية مازالت تحتاج إلى التعديل من جهة أخرى.

[1] سليمان المنذري، الجوانب المؤسسية والادارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات، ، ص 2

قدم **موريس شيف وول** و **ألن ونترز** في دراسة قاما بها للبنك الدولي تعريف الاقليمية المفتوحة (Open Regionalism) كترجمة للإقليمية الجديدة على أنها" الانفتاح الذي يجعل اتفاقيات التكامل الإقليمي أكثر اعتدالا، كما أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها"[1].

وعرفها Hettne على أنها:" عملية معقدة تنطوي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون بينها، نتيجة تفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والاقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب آثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات[2].

وقدم" برجستين (1997) عندما كتب عن التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الأسيوي "APEC" تعاريف تميزها صيغ مختلفة للإقليمية الجديدة نذكر منها[3]:

- **المدخل المفتوح:** ويعني أن أي دولة تستطيع الالتزام بقواعد اتفاقيات التكامل الاقليمية الانضمام إلى تلك الاتفاقية، بمعنى أن العضوية في الاتفاقية تكون مفتوحة ولا تحتاج إلى اتفاقية تجارة تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء ، ويقدم الاتحاد الأوروبي على أنه إقليم مفتوح ضمن هذا المجال.
- **الإقليمية ذات الأفضلية غير الاشتراطية:** تسمى بالتعددية المنظمة، وهي وسيلة لتشجيع التحرر، غير أن هذا الأخير لا يجب أن يكون مرهون بالمبادلات التجارية.
- **الإقليمية ذات الأفضلية الاشتراطية:** تركز على إقامة منطقة تجارة حرة ويتم تقديم فيها امتياز تجاري مغري وتستوجب أخذ الأمر برمته أو تركه على الاطلاق، وهذا يعني أن الانضمام إلى هذه المنطقة بقدر ما هو مغري بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بشروط، والأفضلية الإشتراطية بهذا المعنى تمثل أسلوب تهديد استعملته مجموعة حوض الباسيفيكي الأسيوية كوسيلة للحصول على صفقات عالمية مثل اتفاقية تكنولوجيا المعلومات التي أصدرها APEC سنة 1996. وكذلك صيغة الشراكة التي يؤسسها الاتحاد الأوروبي مع الدول التي لا يراد لها ان تتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد، وإنما يجب ان تسعى إلى تحقيق جملة من الشروط.

---

[1] بن عزوز محمد، مرجع سبق ذكره، ص.96.

[2] الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية، دون كاتب، ص 6، على الرابط:
https://en.calameo.com/books/0008683160c8aa15de101

[3] بن عزوز محمد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء[1].

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول، بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض[2].

وهناك من يرى أن الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية، والعولمة التي تستهدف إلغاء الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كله[3]. والحالة الوسيطة تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات للدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية، بمعنى أن يغلب عليها الانضمام الطوعي البعيد عن أية قيود ملزمة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ووفق رغبة الدول، هذا ما سيفتح لها مجال الابداع والمساهمة الايجابية[4].

إن الإقليمية الجديدة هي الجمع بين عناصر متباينة بحيث يتمكن أطرافها من بناء تجمع تجاري يؤدي إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة، تزال فيها الرسوم الجمركية خلال فترة تحددها الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء، كما تحدد فيها أشكال معينة أو آليات لحماية الأطراف المتضررة جراء عملية الاندماج.

الفرع الثاني: دوافع ظهور الإقليمية الجديدة

هناك عوامل عديدة تدفع بتزايد الاتجاه نحو الإقليمية الجديدة، نذكر منها:[5]

- المتغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، والوصول إلى سياسة التوافق والتعاون، واتجاه العالم إلى التفاعلات الجيو- اقتصادية، وإعطائها الأولوية على التفاعلات

---

[1] علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد07، 2010، ص.109.

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، رسالة دكتوراه فب العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 35.

[4] الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية، ص7.

[5] أنظر : _ علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-112.

_ روابح عبد الرحمان، لباز لمين، التكامل الاقتصادي القاري: الإقليمية الجديدة، .....ص 55.

الجيو-سياسية والجيو- استراتيجية.

- بروز مجموعة جديدة من التحديات الإقليمية تتطلب أو تفتح الباب أمام إعادة الهيكلة الإقليمية، فانتهاء سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وسقوط جدار برلين، كلها توفر الفرص لإعادة صياغة الاقليمية؛
- أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و السياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية، تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق.
- فشل أغلب تجارب التكامل الاقتصادي التقليدي بين الدول النامية وعدم تجسيدها على أرض الواقع، ما أدى إلى البحث عن هوية جديدة للترتيبات الإقليمية القائمة، وعادة ما يتم هذا البحث باتجاه تعميق التعاون الاقليمي؛
- صعود أهمية الجغرافيا الاقتصادية، ومعها دبلوماسية العلاقات الاقتصادية، وهو ما يعطي دفعا لديناميكية جديدة في العمليات الاقتصادية العالمية؛
- زيادة قوة العولمة ودورها في ترابط الدول في شتى المجالات؛
- الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية؛
- التخوف من تقليص الاتحاد الأوروبي من درجة الانفتاح أمام تجارة الدول الغير الأعضاء بعد دخوله في مفاوضات حول توسيع العضوية في فترة الثمانينيات؛
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة و المصداقية حيث يقوم الطرف المتقدم بقيادة المجموعة؛
- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية؛
- بروز قضايا ومسائل تتطلب بلورة أطر وظيفية إقليمية تتخطى الدولة، للتعامل معها بنجاح.

الفرع الثالث: خصائص الاقليمية الجديدة

ذكرنا سابقا أن الإطار النظري للإقليمية الجديدة استند إلى دراسة تجارب التكتلات فهي أسلوب عملي، وبذلك تم تحديد مجموعة من الخصائص التي تميزت بها هذه التكتلات والتي واكبت فترة ظهور النظام العالمي الجديد ، وأهمها:

أولا: عدم التدرج في تحقيق التكامل

يستند النموذج الحديث للتكامل الاقتصادي إلى آليات النظام التجاري العالمي، ويبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة تشمل تحرير السلع وحركة عوامل الانتاج ومرحلة الاتحاد الاقتصادي، حيث يتم الدمج الكامل لانتقال عناصر العمل ورأس المال والخدمات، وهذا النموذج لا يحتاج إلى التدرج في التكامل ويمكن أن يتحقق بهاتين المرحلتين فقط[1]. كما أن أشكال التكامل التي تتواجد حاليا لا تتطابق مع تصنيف بلاسا فهناك بعص التكتلات الاقليمية التي تضم عنصرا أو أكثر من مراحل التكامل النظرية، حيث أصبحت التكتلات تعمل على دمج المراحل بالانتقال من مرحلة أولية إلى مرحلة أخرى من التكامل أكثر تعقيدا دون مراعاة التدرج الذي وضعه بلاسا.

هذا التحول في النظرية التجارية جاء نتيجة إدماج تجارة الخدمات في النظام التجاري العالمي وتوسيع التكامل الاقليمي من تكامل سلعي إلى تكامل سلعي وخدمي، كما أن هذا النموذج يفتح المجال أمام منطقة التجارة الحرة للنمو والتطور إلى أشكال أخرى للتكامل على خلاف النموذج التقليدي الذي يقف على حدود الاتحاد الجمركي فقط، لافتراضه أساسا عدم الحرية في انتقال رأس المال والعمل. فالمرحلة النهائية في الاقليمية الجديدة لا تستهدف الوصول إلى الاندماج التام، فهي مرحلة واحدة تبدأ وتنتهي في تحرير التجارة ورأس المال مع عدم انتقال عنصر العمل بالأخص من الدول النامية تجاه الدول المتقدمة، فهي بذلك لا تقوم من أجل الوحدة السياسية أو الاقتصادية.

ثانيا: تباين المستوى الاقتصادي للدول الأعضاء

في ظل الاقليمية الجديدة أصبح تحقيق التعاون يتم بين عناصر متباينة، بمعنى أن الأساس فيها هو اتفاق الدول النامية مع الدول المتقدمة، فتقارب المستويات الاقتصادية ليس مشروط كما كان الأمر بالنسبة

[1] - علي أشتيان المدادحة، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة البينية والتكامل الاقتصادي، عمان- الأردن، 20-22 سبتمبر 2004، ص 793.

للنظرية التقليدية للتكامل. وهو ما أعاد تشكيل فهم العلاقات بين الشمال والجنوب، وأبرز مثال على ذلك اتفاقية النافتا والتي كان من بين أهم أهدافها ايقاف الهجرة من المكسيك والتأكيد على أنه أسلوب أفضل لتحقيق التنمية في الدول النامية، وبالتالي ظهور الاتجاه بتوثيق العلاقات بين دول نامية ودول أكثر تقدما.

ثالثا: الدولة القائد

تتميز الاقليمية الجديدة بوجود عنصر القيادة الاقليمية الذي يعهد للدول التي يكون فيها مستوى الرفاهية والنمو متقدما، باعتبارها مساهمة ومساندة للإصلاحات الاقتصادية المطلوب تنفيذها بالنسبة للدول الأقل تقدما. فالإقليمية الجديدة تتيح سياسات دعم تمنح من خلالها الدولة القائد مساعدات مالية للدول النامية كي تمكنها من تحسين أدائها الاقتصادي وتصحيح سياساتها الاقتصادية الكلية (مثل برنامج الميدا* للاتحاد الأوروبي). وهو ما يفسر الحوار الذي تدعو له دول الشمال باعتبارها "قائدة" تجاه دول الجنوب، والذي يترجم الازدواجية في التعامل بين انتقال رؤوس الأموال والسلع من الشمال إلى الجنوب، والحد من هجرة الأيدي العاملة الغير مؤهلة من الجنوب إلى الشمال[1].

من هذا المنطلق يصبح تحديد مفهوم القيادة الإقليمية ومضامينها، واتجاهاتها، ومبررات قيامها، والأهداف المراد تحقيقها أمرا ضروريا. وفي هذا الاطار تم انتقاد الإقليمية الجديدة والتي تحتكم أطرافها إلى دول المركز، على أنها صورة لإعادة إنتاج التبعية الاقتصادية. وبالمقابل يرى هودسون أنه في حال غياب أو عدم وجود اتفاق حول من يتولى القيادة في الاتفاقية فإن ذلك سيكون عامل فشل، ويضرب مثال على ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، في حين يستند إلى نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي لوجود فرنسا والمانيا في الاتحاد، واتفاقية النافتا لتزعم الولايات المتحدة. وهناك من يرى ان المنافسة قد تنحصر في إطار هذه التكتلات والتي ستؤثر على النظام الاقتصادي العالمي الحديد من حيث العلاقات ومراكز القوى والمكاسب وشكل التكوين.

رابعا: الاقليمية المفتوحة أو العابرة للقارات

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، وتحاول الجمع بين أطراف فاعلة مختلفة بين الدول من جهة والتكتلات

* يعد برنامج ميدا MEDA مقابلا لبرنامج فاير PHARE الذي وضعه الاتحاد الاوروبي لصالح بلدان وسط وشرق أوروبا، وهو بمثابة الادارة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو متوسطية التي تدخل في إطار الاقليمية الجديدة.

[1] أنظر: _ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، ....، ص 18.

_ بن عزوز محمد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الاقتصادية الإقليمية التقليدية من جهة ثانية والشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات من جهة ثالثة أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، حيث أصبح العامل الجغرافي فيها ضيقا للغاية وصعب الاستخدام في الوقت المعاصر وخاصة في ظل العولمة. فالقرب الجغرافي لم يعد ضروريا لإقرار التعاون بين الدول، فمصطلح إقليمي لا يعبر عن مفهوم جغرافي بحت. فقد أصبح من شروط الاقليمية المفتوحة وجود تعاون بين دول لا يتوفر فيها بالضرورة شرط الامتداد الجغرافي للحدود، فهناك اتفاقيات اقليمية تجمع بين مجموعة من الدول عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت بالتكتلات الاقتصادية الكبرى (Large Economic Spaces)، وخير مثال على ذلك منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC الذي يتوزع أعضاؤها على خمس قارات، ومجموعة البريكس BRICS أعضاؤها يتوزعون على أربع قارات، كما أن أعضاؤها من الدول النامية الصناعية ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة والصاعدة.[1]

خامسا: تعدد العضوية

تعمل الإقليمية الجديدة على ايجاد صيغ جديدة تحقق التكامل المرن دون أن تلغي الصيغ التكاملية عن طريق الأسواق أو المشروعات المشتركة أو غيرها، فالإقليمية الجديدة تتيح للدول الأعضاء في التكتل اختيار مجموعة من الشركاء تتم بينهم عملية التحرر، بحيث تصل إلى تعدد الاختيارات، وهو ما يعرف بالتوسع الأفقي والذي يختلف في مفهومه عن ما كان يعرف بالتوسع في العضوية في النظرية التقليدية، أين كانت الدول عضو في اتفاقية اقليمية واحدة. هذا التعدد يعبر عن الانفتاح ويساهم في جذب أكبر كمية من الاستثمار الأجنبي. وعليه أصبح الكثير من الدول الأعضاء في تكتلات إقليمية تسعى إلى الارتباط باتفاقيات مع عدة أطراف ثنائية أو متعددة بحثا عن منافع أكثر.[2] وتعد المكسيك مثالا على ذلك حيث تتبع سياسات تحررية وتشارك في العديد من الاتفاقيات الاقليمية رغم أنها عضو في اتفاقية النافتا أنظر الجدول.

[1] أنظر: _ علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 109.
_ الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية، دون كاتب، ص ص 8-9
_ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] روابح عبد الرحمان، لباز لمين، مرجع سبق ذكره، ص 57.

جدول رقم (01): تعدد العضوية في الاتفاقيات التجارية عبر المحيط الهادي حسب تاريخ سريانها

	كندا	الشيلي	الولايات المتحدة الأمريكية	المكسيك	البيرو	بروناي	اليابان	ماليزيا	سنغافورا	فيتنام	استراليا	نيوزيلاندا
كندا	-	1997	1994/1989	1994	2009	-	-	-	-	-	-	-
الشيلي	1997	-	2004	1999	2009	2005	2007	2012	2006	2014	2009	2006
الولايات المتحدة الأمريكية	1989 1994	2004	-	1994	2009	-	-	-	2004	-	2005	-
المكسيك	1994	1999	1994	-	2009	-	2005	-	-	-	-	-
البيرو	2009	2009	2009	2012	-	-	2012	-	-	-	-	-
بروناي	-	2006	-	-	-	-	2008	1992	1992	1995	2010	2010
اليابان		2007	-	2005	2012	2008	-	2006	2002	2008	2015	-
ماليزيا	-	2012	-	-	-	1992	2006	-	1992	1995	2010	2010
سنغافورا	-	2006	2004	-	-	1992	2002	1992	-	1995	2010	2001
فيتنام	-	2014	-	-	-	1995	2008	1995	1995	-	2010	2010
استراليا	-	2009	2005	-	-	2010	2015	2010	2010	2010	-	1983
نيوزيلاندا	-	2006	-	-	-	2010	-	2010	2001	2010	1983	-

Source : Mathieu Arès, Éric Boulanger et Christian Deblock, intégration ou interconnexion ?, Revue Interventions économiques, 55 / 2016,P 13.

مما سبق نستنتج أن عبارة الكفاءة الاقتصادية والتماثل في مستويات التنمية والقرب الجغرافي وغيرهما من المفاهيم الأساسية للتكامل الاقتصادي التي تم التعرف عليها في نظرية التكامل التقليدية منذ بدايات فاينر وبلاسا، لم تعد من بين أطروحات الإقليمية الجديدة. وأن الاقليمية الجديدة عبارة عن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد خاصة في ظل بروز مجموعة من المتغيرات، فهي لا تعبر عن مصالح إقليمية فقط، ولهذا فهي لا تعتد بالتقارب الجغرافي كشرط لعضويتها، كما أنها تسبب تشابك في العلاقات بين الدول، فهي مبادرات أفقية تلعب فيها الدول دورا رائدا تتجاوز الأهداف الاقتصادية. وكنتيجة لذلك سادت نماذج متمايزة من الترتيبات الاقليمية تبنى على أساس معطيات الفترة التي تنشأ فيها.

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي

إن مكاسب التكامل لا تتحقق بصورة تلقائية أو فورية فثمة مجموعة من المقومات والشروط التي ينبغي أن تتوافر لضمان استفادة الدول من الترتيبات الاقليمية، وهو ما يخلق لديها دوافع للتكامل، وعليه فاحتمال تزايد الاستفادة من مزايا التكامل يتطلب توفر مجموعة من الأسس والمقومات الضرورية والتي تمثل مجموعة العوامل المحفزة على إقامة هذه العلاقة بين الدول وتضمن نجاحها. وبالمقابل هناك أيضا مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون الوصول إلى حالة من التكامل، لذلك على الدول المعنية أن تدرك أهمية مضمون كل من العوامل المحفزة والمعيقة لكي تتجنب فشل محاولاتها التكاملية.

المطلب الأول: مقومات التكامل

تتعدد العوامل المستخدمة لضمان نجاح التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول التي ترغب في ذلك، إلا أنها تشترك في عمومها حول جملة من الأسس والمقومات التي لا غنى عنها في أدبيات التكامل الاقتصادي.

لعل في مقدمة المقومات الواجب توافرها وجود قناعة لدى الدول المشاركة بأهمية التكامل الاقتصادي، وأنه يمثل مطلبا ضروريا لمواجهة الظروف وربما الأخطار التي لا تستطيع مواجهتها فرادى[1]. هذا وعلى الدول المعنية بالتكامل أن تأخذ بعين الاعتبار عدة نقاط لدى تنفيذ شروط التكامل، إذ لابد لها أن تقوم بدراسة انعكاسات هذه الشروط محليا قبل اتخاذ قرار التكامل باختلاف أشكاله وصيغه، كما يجب الاتفاق على تحقيق تلك الشروط والمتطلبات بصفة تدريجية، فمنها ما لا يمكن تحقيقه في المراحل الأولى من التكامل، ومنها ما يمثل أهمية كبرى لا يمكن تأجيله، وآخر يتطلب وقتا لتحقيقه تبعا لظروف الدول. وقد كان سابقا يتم التركيز على الجوانب الجغرافية والتاريخية والثقافية كأسس لقيام التكامل الاقتصادي، إلا أن التطورات الدولية أظهرت عوامل أخرى لدفع ونجاح مسيرة التكامل الاقتصادي[2].

ويمكن ايجاز أهم المقومات التي تشير التجارب إلى ضرورة توافرها فيما يلي:

الفرع الأول: التقارب الجغرافي

لم تأخذ النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي لـ Viner بعين الاعتبار عامل التقارب الجغرافي ضمن تحليلاتها، حيث أنها تقوم على افتراض عدم وجود تكاليف نقل، أي أنها تعتبر أن هذا العامل ليس له أي أثر في منح التفضيلات الجمركية. وعلى العكس من ذلك أدخل Balassa هذا المتغير ضمن تحليله لنظرية التكامل

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] مقدم عبيرات مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 193.

الاقتصادي، حيث يرى أن له آثار اقتصادية ايجابية على التكامل. فحسب Balassa تتجلى أهمية العامل الجغرافي كأحد مقومات التكامل بين الدول، في أنه يشكل وحدة جغرافية تعمل على زيادة امكانيات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري[1]. ويقول Paul Krugman في هذا الصدد أن التقارب الجغرافي يؤدي إلى قيام مناطق تجارية طبيعية وذلك حتى في ظل غياب اتفاقيات التجارة التفضيلية، فهو يخلق تبادلات تجارية بين الدول المتقاربة جغرافيا أكثر مما يحولها إلى دول أخرى خارج الاقليم الجغرافي، بينما التكامل بين دول غير متجاورة ومتباعدة جغرافيا يؤدي إلى تحويل التجارة أكثر مما يولدها، لأنه في الحالة الأولى يعتبر طبيعي وفي الحالة الثانية غير طبيعي، فمثلا كانت المبادلات بين البلدان الأوروبية ستعرف مستواها الأمثل، حتى وإن لم تبرم معاهدة روما سنة 1957 التي أنشأت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية[2].

كما لا يقتصر تأثير التقارب الجغرافي على مجرد التواصل المكاني، بل هو تواصل وتكامل للخصائص الجغرافية الرئيسية (التضاريس، الموقع، المناخ، المساحة) والتي لها دور مهم في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني للدول، وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى ولا سيما القريبة منها جغرافيا. ويحقق التقارب الجغرافي حدا من التقاء المصالح المشتركة وتوافق الأهداف، ويخلق قدرا من القيم والأنماط السلوكية المشتركة. كل ذلك يمكّن الدول المتكاملة من الاستفادة من مزايا القرب الجغرافي والتي تتمثل في[3]:

- انخفاض تكاليف النقل بسبب قصر المسافات التي يجب قطعها بين الدول المتجاورة؛
- الجغرافيا والمسافات القصيرة والحدود المشتركة توحي بوجوب أن تكون تكلفة النقل منخفضة بما يسمح بزيادة حجم التجارية البينية الاقليمية طبقا لنموذج الجاذبية؛
- يسهل على المؤسسات التجارية إقامة قنوات لتوزيع السلع في الدول المتجاورة والمتشابهة في الأذواق والتقاليد؛
- يسهل عملية تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، كما قد يخفف من عبء فض المنازعات، نتيجة وجود المصالح والتاريخ المشترك اللذان يعدان قوة توحيدية ذات أهمية رئيسية في العملية التكاملية.

ومهما اختلفت وتنوعت الخصائص الجغرافية، فإنه عادة ما يكون هناك درجة عالية من التماثل في إطار المنطقة أو الاقليم الذي تنتمي إليه دول التكامل، بحيث يكون التماثل تعبيرا عن وحدة الاقليم، وهذا ما يجعل التكامل عادة ما يتم على مستوى اقليمي وليس على مستوى عالمي[4].

---

[1]

[2] Daniel Labaronne, Les Difficultés de L'intégration économique régionale des pays maghrébins, Revue Mondes en Développement, n°163, 03/2013, P100.

[3] حسين عمر، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

[4] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004 ،ص14.

الفرع الثاني: المقومات الاجتماعية والثقافية

إن التكامل في نهاية الأمر هو عبارة عن علاقات بشرية بين سكان الدول المتكاملة، وهذه العلاقات تتحقق بتوافر التجانس الاجتماعي؛ تشابه القيم؛ المصلحة المشتركة؛ العلاقات التاريخية الودية، لذلك تظهر ضرورة وجود التجانس الثقافي والاجتماعي بين الدول المتكاملة.

وقد أعطت نظريات التجارة الدولية وزن لهذه العوامل في تحديد امكانيات التبادل التجاري بين الدول من خلال نظرية نموذج الجاذبية*. ففي إطار الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، تم طرح نماذج جديدة للجاذبية تستخدم لقياس درجة التبادل التجاري بين الدول، متغيراتها الأساسية هي: الناتج المحلي الإجمالي، ومتغير المسافة الاقتصادية، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي جاءت نتيجة للتطورات التي تم إدخالها على النموذج، وتمثل ما يعرف بالمسافة البسيكولوجية La distance psychologique التي تفصل بين الدول، وتشمل كل من :

- متغير اللغة والذي يعمل على تقليص تكاليف المعاملات، فمثلا بالنسبة للاتحاد الأوروبي نجد أنه يخصص سنويا ما مقداره 1.1 مليار يورو لأعمال الترجمة، أي بمقدار 1% من ميزانيته؛
- المصير المشترك و الذي يساهم في توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية؛
- الحدود المشتركة بين الدول و الذي يساعد على زيادة المبادلات التجارية في حالة وجوده؛
- الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية الاقليمية.

ويكمن أثر المسافة البسيكولوجية المتمثلة في المقومات الاجتماعية والثقافية على التبادل التجاري، على أن توفرها يزيد من معدل المبادلات التجارية بين الدول المتكاملة، وذلك لأن زيادة قوة التفاعل والتعامل عادة ما تكون مع أولئك الذين لنا بهم معرفة ودراية أكثر، وهذا يكون محقق دائما بين الدول المتقاربة في المجالات التاريخية؛ الدينية؛ الثقافية واللغوية[1].

---

* يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي خاصة مع نمو وتزايد التكتلات الاقتصادية الدولية. ولقد ظهر هذا النموذج لأول مرة في دراسة ترنجن Tinbergen والمستمد من قانون الجاذبية لنيوتن ،وانطلاقا من النموذج المبسط للجاذبية للتجارة الخارجية فإن حجم التبادل التجاري بين بلدين يرتبط بعلاقة طردية مع الحجم الاقتصادي للدول والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي وبعلاقة عكسية مع المسافة بينهما، أما الصيغة الموسعة والتي جاءت نتيجة ضعف نتائج تفسيرات المتغيرات الأساسية للتغيرات في تدفقات التجارة الخارجية قام العديد من الاقتصاديين إلى توسيع محددات الدراسات التطبيقية للنموذج المبسط وذلك بإضافة متغيرات جديدة مثل عدد السكان، الحدود المشتركة، الماضي الاستعماري والمصير المشترك، الاتفاقيات التجارية واللغة المشتركة. وعليه تأخذ معادلة النموذج لقياس حجم التبادل التجاري بين دولتين الصيغة الرياضية الموسعة التالية:

$$Ln(T_{ijt}) = \beta_0 + \beta_1 Ln(PIB_{it}) + \beta_2 Ln(PIB_{jt}) + \beta_3 Ln(PPIB_{it}) + \beta_4 Ln(PPIB_{jt}) - \beta_5 Ln(D_{ij}) + \beta_6 Ln(POP_{it}) + \beta_7 Ln(POP_{jt}) + \beta_8 Border_{ij} + \beta_9 Langage_{ij} + \beta_{10} Colonizer_{ij} + \beta_{11} Arab_{ij} + \beta_{12} GAFTA_{ij} + \beta_{13} GCC_{ij} + \beta_{14} UMA_{ij} + \beta_{15} AGADIR_{ij} + \varepsilon \dots$$

و لمزيد من التفصيل حول نموذج الجاذبية أنظر: حميد ستي، استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الامكانات التجارية لدول منطقة المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الشلف، 2017/2016، ص ص 62-79.

[1] Daniel Labaronne, op.cit, P100.

الفرع الثالث: التنوع من حيث الاختلاف فيما بين الدول

إن الاختلافات الموجودة في الامكانيات الاقتصادية لدى الدول سواء تعلق الأمر بالتباين في هياكلها الانتاجية، أو في مواردها الإنمائية، أو في منتجاتها أو إمكاناتها التسويقية، يعتبر من المقومات الضرورية للتكامل الاقتصادي، لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كل واحد.

إن الاختلاف في الامكانيات الاقتصادية قد يؤدي إلى ظهور حالات النقص أو العوز والتي تعد بمثابة الدافع نحو التكامل، إذ أن الدول تسعى إلى التكامل للحصول على ما تعاني منه من نقص من الأطراف التي تتكامل معها، إلا أن عنصر العوز غير كاف لوحده لخوض عملية التكامل، كون أن حالات العوز الموجودة لدى أي دولة، لا يمكن زوالها تلقائيا، ما لم تكن لدى الدولة نفسها بالمقابل فوائض ومنافع تستطيع مبادلتها مع الدول الأخرى، لقاء حصولها على منافع من غيرها.

ووجود عنصري النواقص والفوائض معا أمر ضروري لا قبال الدولة كطرف على التكامل مع غيرها، إلا أن هذا الأمر لا يؤدي إلى التكامل مالم تتوافر عناصر مقابلة لدى الطرف الآخر أيضا. بمعنى أنه حتى يمكن اعتبار توفر عنصري النواقص والفوائض من مقومات التكامل يجب توفر التناظر في هذين العنصرين لدى الأطراف المتكاملة، أي أن تتطابق المواصفات الكمية والنوعية لدى أطراف التكامل إزاء بعضهم البعض، مما يسمح بإزالة حالات العوز [1].

المطلب الثاني: الشروط المهيئة لدفع مسيرة التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول

إن ضمان تنقل السلع والخدمات وعوامل الانتاج بين الدول المتكاملة هي مسألة ضرورية إلا أنها غير كافية، حيث يجب توفر جميع المتطلبات التي تسمح بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، ولإحداث نوع من التقارب في الأسعار المحددة للسلع والخدمات المتداولة داخل البلدان الأعضاء[2]، ويقتضي ذلك تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، لخلق أرضية بما يسمح بالمرونة اللازمة لتحقيق التكامل، خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية والسياسة التجارية اتجاه الدول الواقعة خارج المنطقة. مع ضرورة التأكيد على سياسة استثمارية اقليمية لتجنب الازدواجية في استثمارات الأطراف المعنية.

[1] محمد الحمصي، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

[2] يوسف خميس أبو فارس، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها، مركز مشكاة، الخرطوم، 2006، ص 146.

ويرتبط الاهتمام بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والتشريعات للدول الأعضاء بغية تحاشي التضارب فيما بينها، إضافة إلى أهميتها في مواجهة مشكلة توزيع الأعباء والعوائد والتفاوت الاقليمي. كما أن التنسيق في السياسات يتم بصفة تدريجية، كلما تقدم التكامل خطوة إلى الأمام في طريق تحرير التجارة بين دول التكتل من العوائق والقيود. فعملية تنسيق السياسات بين كيانات مستقلة وقائمة بذاتها هي عملية صعبة ومعقدة تتطلب جهدا ووقت، لذلك من المفترض أن تتم عملية التنسيق على مراحل زمنية مبرمجة ومخططة قد تطول أو تقصر بحسب درجة وطبيعة تعقد المشكلات واختلاف السياسات[1].

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي

إن تحقيق التكامل الاقتصادي ينجم عنه تغيير في طبيعة العلاقات بين الدول الأعضاء، أين تنتقل هذه الدول من مرحلة التعاون الاختياري إلى مرحلة خلق تكتل مشترك يتطلب ضرورة إنشاء نظام اقتصادي موحد، يتجسد من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات قانونية مناسبة، تتجاوز في صلاحياتها وقراراتها الدول الوطنية، وتعمل على تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء وكذلك تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة التكاملية، وتحول المقترحات إلى قرارات تخدم في النهاية كافة الدول الأعضاء المنتمية إلى العملية التكاملية.

إن تنسيق السياسات يقتضي مفاوضات طويلة ومعقدة، فلذلك تصبح هناك حاجة ماسة لإقامة بنية مؤسسية تتمتع بالصلاحيات المطلوبة من أجل الإشراف على مختلف مراحل عملية التكامل[2]، بدءا من المؤسسات البحثية لضرورتها في ايجاد الأرضية المشتركة لالتقاء المصالح بين الأطراف المعنية بالحصول على مساندة الدول المتكاملة، مرورا بالمؤسسات التنظيمية اللازمة للأخذ بزمام المبادرة وصنع القرارات المشتركة وتنفيذها ومتابعة أدائها ولغاية المؤسسات التمويلية، وذلك عن طريق:

- تأطير العمل الوحدوي وتنظيمه وفقا للاتفاقيات والقوانين الموقعة بين الدول؛
- تسيير وإدارة الشؤون الادارية؛
- توزيع المهام والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد البشرية والمالية المعتمدة للمشروع الوحدوي؛
- اعتماد مبدأ التخصص في إشراف المنظمات على مختلف قطاعات التعاون المشترك تجنبا لتداخل المصالح؛
- ضرورة التنسيق بين المؤسسات الاقليمية من جهة وبينها وبين المؤسسات القطرية من جهة أخرى.

ونشير إلى أن ضعف الجهاز المؤسساتي كان أحد الأسباب الرئيسية في فشل الكثير من تجارب التكامل، إذ يتم تركيز نفوذ اتخاذ القرار بين الهيئات السياسية على حساب الأجهزة التنظيمية، وتقليص دورها وحرمانها من أي

[1] مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 42.

[2] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتبة العربية الحديثة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984، ص 38.

سلطة حقيقة، وكذا الحد من مقدرتها على تمثيل المكاسب الجماعية. فنجاح التكامل الاقتصادي يتطلب ايجاد توازن مؤسساتي دائم مع ضرورة إعطائه الفعالية اللازمة، بهدف ضمان تحقيق الأهداف المشتركة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تتوفر قناعة لدى الدول الأعضاء في التكامل بأن وجود هذه المؤسسات لا يعني زوال سلطاتها القطرية أو خضوعها إلى سلطات أعلى منها[1].

الفرع الثالث: البنية الأساسية الملائمة

تعتبر البنية الأساسية والمتمثلة في الطرق ووسائل النقل والاتصال إحدى مقومات التكامل، ويبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي، لأنه حتى في ظل توافر حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج، فإن مدى التكامل وفاعليته يبقيان محدودين، طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق ووسائل النقل بينها، سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي أو البحري، فالعبرة ليس في تقرير حرية انتقال السلع وإنما في توفير الامكانيات اللازمة لتحقيق ذلك[2]. فعدم توفر البنية الأساسية من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء، وعليه يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقليمي، كما تعمل على تآكل المزايا النسبية المرتبطة بالجوار الجغرافي.

وقد انتبهت الدول المتقدمة في المراحل الأولى من تكاملها إلى أهمية هذا العامل وحيويته في ربط الأقطار إلى بعضها البعض، وربط الدول الأخرى بها لذلك قامت بتطويره، حيث أن العمل على توفيره كان عامل مهم في نجاح تكاملها الاقتصادي، إلا أنها كانت عامل إعاقة في بعض التكتلات الأخرى وخاصة الافريقية منها[3]. وبذلك فإن العمل على توفر البنية الأساسية وتطويرها الدائم بما يتناسب مع المتغيرات، سيكون أحد الدوافع الهامة لتفعيل عملية التكامل.

الفرع الرابع: تخصيص المشاريع على مستوى إقليمي

يعتبر التخصص وتقسيم العمل بين الهياكل الانتاجية للدول المتكاملة بناء على المزايا والموارد من أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إقامة تكامل اقتصادي، ذلك لأن تخصص الدول في إنتاج منتجات

---

[1] أنظر: - عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

_الحاج حنيش، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 9.

[2] مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول: عرض لبعض التجارب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 45، شتاء 2009، ص 38.

[3] محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره2010، ص 34.

متباينة يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، إضافة إلى تحقيق وفرات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول الأعضاء في التكامل، كما تصبح منتجاتها غير متنافسة في أسواق الدول الأعضاء، الأمر الذي يجعل من التخصص وتقسيم العمل وسيلة جد فعالة لتجنب الأضرار والحصول على منافع لأعضاء التكامل من اقتصاداتها المتكاملة لا المتنافسة.[1]

الفرع الخامس: وضع آلية لتسوية الخلافات بين الدول المتكاملة

يتطلب التكامل ضرورة وضع آليات لتسوية الخلافات وتقريب المصالح المتناقضة بين الدول. لأن الفكرة الأساسية هي اصطدام المصالح، حيث تسعى كل دولة لمحاولة تعظيم الفائدة، وهذا شيء طبيعي، ومن ثم أهمية توفيق هذه المصالح كخطوة أولى يعقبها عملية تسوية الخلافات بشكل مفيد لكل الأطراف، حتى لا تنفر دولة من الانخراط في مشروع التكامل.

وارتباطًا بما سبق، فإن الأمر يحتاج إلى صياغة معادلات تضمن أن يكون خيار التكامل دائما أفضل من خيار الانفصال، وهو ما يتطلب نوعا من المرونة والنظرة الإجمالية للمكاسب التي ستحصل عليها الدول المتكاملة. وهذا يرتبط بضرورة إيجاد نوع من القناعة بالمساواة في توزيع الفوائد المنتظرة من التكامل بين الدول، فالدولة لن تقبل الدخول في مشروع تكاملي، طالما استشعرت وجود توزيع غير متوازن للمكاسب المتوقعة. وهنا لا يكون البعد الاقتصادي وحده، ولكن الصفقة المتكافئة التي يقبلها ساسة الدول المعنية حتى لا تفقد الدولة الحافز للدخول في المشروع من الأساس.

الفرع السادس: وجود إرادة سياسية

لا يمكن إغفال أهمية العامل السياسي في نجاح التكامل الاقتصادي لكونه قد يحبط عملية التكامل بالرغم من توافر الدوافع الاقتصادية، وهذا في أي مرحلة من مراحل التكامل. فالتكامل يتطلب وجود إرادة سياسية نابعة عن قيادة واعية، تكون مستعدة لإحداث تعديلات للقواعد التي تحكم عملية اتخاذ القرار، من حيث التغيير في موقع السلطة المركزية من الوطني إلى الاقليمي. فعلى الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات تكاملية أن تدرك أنها ستؤدي في نهاية الأمر إلى منح صلاحيات فوق وطنية لمؤسسات التكامل الاقتصادي ، وأن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني لصالح العمل الاقليمي المشترك، أي

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الانتقال من حالة الاستقلال إلى حالة التجمع في كيان واحد. والقبول بهذه الحدود يتم بالتراضي وبعيدا عن حالات الضغط أو القوة، وبتوفر الوعي التكاملي لدى القيادات السياسية والثقة بين الدول الأعضاء[1].

وقد لعب العامل السياسي دورا محركا في العديد من الاتفاقيات الاقليمية، فقد كان من ضمن الدوافع الأساسية لقيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية والسوق الأوروبية المشتركة، حيث أدركت الدول الأوروبية أنها لن تستطيع أن تحافظ بشكل حقيقي على استقلالية كل منها، ولا أن يكون لها وزن بين القوى العالمية التي تؤثر على سير الأحداث في العالم إذا بقيت منفردة[2]. فقرار التكامل الذي يطبع المسار التكاملي يكون دائما قرارا سياسيا، فكل عملية تكاملية مهما كانت طبيعتها تحتاج إلى الارادة السياسية، حتى وإن كان الدافع الأساسي من ورائه ذو طبيعة اقتصادية.

إن توافر الشروط والمقومات السالفة الذكر تهيء المنطلق الرئيسي للتحرك نحو عملية التكامل، كما يمكن أن تظهر شروط أخرى أثناء العملية التكاملية في حد ذاتها تتفاوت في أهميتها وأولوياتها بتفاوت الدول، وقد تكون لها القدرة على تحويل مسار التكامل. كما أن توافر هذه الشروط والمقومات لا يعني النجاح المؤكد للعملية التكاملية، وأن غياب أحدها لا يعني فشلها، فالأمر مرهون بواقع التكامل وبيئته وطبيعة وحداته. ونتيجة للتغيرات والتطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية، فإن أغلب الشروط المذكورة أعلاه لم تصبح ضرورية لتحقيق التكامل فبظهور المنهج البديل للتكامل ظهرت معه أسس تختلف عن تلك التي فرضتها النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات التكامل الاقتصادي

كما للتكامل الاقتصادي مجموعة من المزايا و التي تعد الدافع الأساسي لتسارع الدول للدخول في عملية التكامل، تكتنفه أيضا مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تعيق استمراره.

الفرع الأول: مشكلات التكامل

بمجرد قيام التكامل تنشأ مجموعة من المشكلات تؤدي إلى عدم تجسيده في أرض الواقع إطلاقا، ومنها ما ينشأ عند التنفيذ الفعلي لاتفاقية التكامل مما يعوق دون الوصول إلى مرحلة التكامل التام. لذا يجب أخذ هذه المشكلات في الاعتبار عند إعداد اتفاقيات التكامل، بهدف ضمان أكبر قدر من النجاح لها، ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

---

[1] أنظر: - نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

_مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] اكرام عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 49.

أولا: مشكلة التعريفة الموحدة

لقد تم الإشارة سابقا أن من أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها عند قيام تكامل اقتصادي بين الدول هو الاتفاق على توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، حتى يتم تجنب مشكلة إعادة تصدير السلع ذات المنشأ الأجنبي، والتي تنشأ في المراحل الأولى من التكامل (منطقة التجارة الحرة) مما قد يحول دون استمرار المراحل الأخرى[1]. وينشأ عن توحيد التعريفة الخارجية صعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء بسبب تفاوت درجة الحماية التي كانت تطبقها قبل التكامل.

فوضع تعريفة جمركية تُفرض على الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المختلفة، قد يؤدي ببعض الدول إلى عدم قبول التعريفة الموحدة، لأنها إما تقل عن الرسوم التي كانت تفرضها على وارداتها من الدول الأجنبية خوفا من أن تتعرض مصالحها التجارية للخطر، وإما أنها تزيد عما كانت تفرضه بعض الدول الأعضاء على وارداتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى رفض تطبيق التعريفة الموحدة، لأهمية تلك السلع في إنتاج السلع المحلية أو لوجود علاقات تجارية معينة مع دول غير أعضاء في التكتل[2].

ولحل هذه المشكلة، لا بد من الوصول إلى ترضية فيما يتعلق بمطالب كل الأطراف قبل الاتفاق على تفاصيل التعريفة الموحدة، التي ستحل محل التعريفات السائدة في الدول الأعضاء، وإعطاء فترة للقيام بالتعديلات اللازمة حتى تتم تهيئة الظروف الاقتصادية للوضع الجديد، وهذا ما يعكس فكرة التدرج في تحقيق التكامل الاقتصادي.

ثانيا: مشكلة الحماية الجمركية

تنشأ مشكلة الحماية الجمركية نتيجة اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول المتكاملة، هذا الاختلاف في درجات النمو يقتضي توجيه درجة خاصة من الحماية لمشاريعها القائمة، إما عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من السلع المشابهة، أو بفرض نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، أو عن طريق منح إعانات ومساعدات للمنتجين المحليين[3]. على ضوء ذلك يكون من الصعوبة بمكان إقناع الدول الأعضاء في التكامل التخلي عن حماية مشاريعها وإلغائها دفعة واحدة، وهذا يرجع لمشكلة المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى الأعضاء، نتيجة للتفاوت في تكاليف الانتاج ومستويات الأسعار، فمن النادر أن يحدث أن تتساوى تكاليف الانتاج في كافة الدول الأعضاء في التكامل. وعلى ذلك فإذا ما تم إلغاء الرسوم والحواجز دفعة واحدة بين

[1] سماح أحمد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[3] محمود صالح الفلكي، التكتلات الاقتصادية العربية، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية، 2006، ص 21.

هذه الدول قد يؤدي ذلك انهيار صناعات الدولة التي تنتج بتكاليف أعلى من مثيلتها في الدول الأخرى الأعضاء، حيث ستواجه في هذه الحالة منافسة شديدة من جانب الصناعات التي تنتج بتكاليف أقل نتيجة دخولها في التكامل[1].

وعلى ذلك يكون الحل هو تحديد فترة انتقالية، يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد وإعانات المنتجين تخفيضا تدريجيا حتى تصل إلى الإلغاء الكامل لها، وذلك لتمكين المشروعات القائمة التكيف مع الأوضاع الجديدة. كما يتم الاتفاق على تقديم تعويضات وإعانات للمشاريع المتضررة، والتي لا تستطيع المنافسة في السوق الموحدة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

ثالثا: مشكلة توزيع الايرادات الجمركية

من المسائل المهمة التي يواجهها أي تجمع اقليمي لتحقيق التكامل بين أعضائه، التوصل إلى صيغ تمكن من توزيع عائدات التكامل بإنصاف، فلا يمكن أن يقبل أي بلد الاستمرار في التجمع الاقليمي إلا إذا كان متيقنا من أن الفوائد التي تجنى من وراء التكامل، ستوزع على أساس من العدل والانصاف بين الدول الأعضاء[2]. وبطبيعة الحال لا يتصور ضمان أن يتم تحقيق فوائد متوازية للجميع في وقت واحد، نتيجة اختلاف مساهمة كل دولة عضو في ايرادات الاتحاد الجمركي، ولكن ينبغي أن تتوافر لديها القناعة بأنها ستحصل على نصيب عادل من عملية التكامل من مرحلة إلى أخرى، أي ضرورة شعور أطراف العملية التكاملية بأن الكل يمكن أن يستفيد بدرجات متقاربة من عوائد التكامل، لأن تصور بأن هناك أطرافا تستفيد وأخرى تخسر من شأنه أن يعيق العملية التكاملية[3].

وفي كل مرحلة يجب إجراء عملية قياس وتقدير تكاليف ونتائج ما حققته الدول الأعضاء، بما يسمح بتقويم للمنافع والأعباء الناجمة عن علاقات التكامل الاقتصادي، وذلك حتى تتمكن الدول المتكاملة من وضع آليات لتعويض الأطراف الذين تضرروا في كل مرحلة، كأن يأخذ تعويض الضرر صورة منح معاملة تفضيلية أو تحويل بعض الموارد إلى الدول التي حققت مكاسب أقل، وذلك بهدف ضمان استمرارهم وبقائهم في التكتل حتى تصل إلى غايتها[4].

[1] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] محمود صالح الفلكي، مرجع سابق، ص 21.

[4] سماح أحمد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 72.

وتجدر الاشارة إلى أن الدول النامية تعاني من نقص الدراسات وقصور الإحصاءات الموضحة لتكاليف ومكاسب التكامل وكيفية توزيعها، وذلك بسبب ضعف أنظمة الإحصاء فيها، وهذا النقص يؤدي إلى عدم وضوح أهمية التكامل ودوره في تحقيق التنمية والإسراع بها.

رابعا: مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية

إن نجاح التكامل الاقتصادي بين الدول يبقى مرتبطا بضرورة تنسيق و تجانس سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية و النقدية، وعلى وجه الخصوص تجانس السياسات الضريبية أو ما يعرف بالتجانس الضريبي لما ينتج عنه من ضمان لمناخ اقتصادي مستقر و توحيد لظروف فرض الضرائب و آثارها على مختلف الدول[1].

الفرع الثاني: معوقات التكامل

إضافة إلى المشكلات السابقة هناك مجموعة العوامل في حال غيابها فإن ذلك يؤدي إلى إعاقة عملية التكامل منها:

أولا: عدم تجانس مستويات النمو الاقتصادي وأساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة

تجدر الاشارة إلى أن معوق اختلاف درجات النمو لم يصبح ذو أثر كبير في العملية التكاملية، حيث أن الواقع العملي أظهر نجاح تجارب تكتلات اقتصادية قائمة بين دول تختلف من حيث المستوى الاقتصادي، وهو ما تضمنه المنهج البديل للتكامل ، وتعرف هذه التكتلات بتكتلات شمال-جنوب، مثل تكتل النافتا والاتحاد الاوروبي في إطار علاقات الشراكة مع دول جنوب المتوسط، على عكس المنهج التقليدي الذي يؤكد على ضرورة تناسب مستويات النمو بين الدول المتكاملة، وذلك بضرورة إقامة علاقات تكامل بين دول شمال- شمال أو جنوب-جنوب.

ثانيا: غياب الإرادة السياسية

تعد المشكلات السياسية من أبرز المشاكل التي تواجه عملية التكامل، وهذه المشكلات متعلقة بمعضلة السيادة والالتزام بالمواقف والقرارات القطرية. وذلك نظرا للعلاقة المباشرة والعكسية بين الالتزام بمسألة السيادة ومهمة اتخاذ القرارات المشتركة.[2] وأولوية هذه المشكلة تكمن في أن الارادة السياسية المشتركة تشكل الشرط المسبق واللازم لعملية التكامل، والتي تتحدد على أساسها ليس فقط أهداف وآليات وحدود عملية التكامل، بل كذلك مهمة إقامة واستمرارية هذا التكامل.

[1] اكرام عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

وعموما فقد تم مناقشة هذه المسألة في إطار النظرية الوظيفية التي تفرض معالجتها بصورة تدريجية وغير مباشرة، من خلال الاهتمام بالمجالات الأخرى المرتبطة بها، وخاصة الاقتصادية لخلق المصالح المتبادلة، وذلك نظرا للتناسب الطردي بين وزن العامل الاقتصادي وبين إمكانية خلق القرارات السياسية الموحدة للأطراف المساهمة.

ثالثا: معوقات أخرى

إضافة إلى العوامل السابقة يوجد عقبات أخرى التي قد تعترض نجاح العملية التكاملية منها:

- سيادة فكرة القومية وطغيان مسألة السيادة الوطنية على فكرة الدولة الاقليمية، وتعد هذه المسألة من أكبر العقبات ذلك أن مثل هذا الشعور يؤدي إلى أن تكون إجراءات التكامل الاقتصادي انتقاصا من السيادة الوطنية التي تسعى هذه الدول للحفاظ عليها؛
- تدخل الاعتبارات السياسية في القرارات التكاملية؛
- عدم وجود معايير موضوعية مقبولة لتنويع التخصصات وتقسيم العمل بين الدول، وكذا عدم وجود معايير واضحة ومقبولة لتوزيع أعباء وعوائد التكامل؛
- الجهود الكبيرة للشركات متعددة الجنسية في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وبالتالي السعي لعرقلة أية جهود إقليمية في هذا الشأن.

مما سبق يتضح أن العملية التكاملية قد ينجم عنها آثار سلبية تكون في المدى القصير بمعنى أنها تظهر في مراحلها الأولى، في حين أن الآثار الايجابية تكون على المدى الطويل، وعلى الدول المتكاملة أن تواجه تلك المشاكل التي تنشأ نتيجة عدم توافر الشروط اللازمة لإقامة التكامل، أو تلك المتعلقة بعمليات تطبيق الإجراءات المتفق عليها في العملية التكاملية، وذلك بالبحث عن الآليات التي تتوافق مع جميع الدول الأعضاء حتى تضمن استمرارية التكامل و الوصول إلى بقية مراحله.

المبحث الرابع : مداخل التكامل الاقتصادي

إن ظاهرة التكامل التي عرفت عدة تعريفات وخضعت لعدة مقاربات اتخذت كذلك عدة أشكال. ولتحقيق التكامل الاقتصادي يتم إتباع طرق أو آليات تعرف بمداخل التكامل، تختلف باختلاف المدارس الفكرية والنظم الاقتصادية والسياسية للبلدان الرامية إلى تحقيق التكامل. ويمكن التمييز بين ثلاث مداخل رئيسية للتكامل الاقتصادي وهي:

المطلب الأول: المدخل التجاري

يعتمد هذا المدخل على قوى السوق وآلياته كمحرك لعملية التكامل الاقتصادي، وهو نتاج نظريات ودراسات الفكر الاقتصادي الليبرالي، الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة. ويرى أصحاب هذا المدخل أن إقامة الحواجز والقيود على السلع وعوامل الإنتاج، والتمييز بين ما هو وطني وأجنبي هو الذي يؤدي إلى انفصال الاقتصاديات عن بعضها، في حين أن إزالة هذا التمييز هو ما يحقق تكاملها[1]. فهذا المدخل يقوم على فرضية تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، وأن إزالة كافة أشكال التمييز لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء، تعد الخطوة الأولى نحو تحقيق تكامل كلي، فنجاح عملية التكامل حسب هذا المدخل يعتمد أساسا على مدى وحجم التجارة البينية للدول المتكاملة.

إن القضاء على التمييز في المعاملة بين مختلف الاقتصاديات، يكون عبر مراحل تتفاوت في المدى والعمق والشمول، تبدأ من مرحلة الغاء القيود التجارية الموجودة بين الدول الأعضاء إلى أن تصل إلى دمج اقتصاداتهم في اقتصاد واحد بإنشاء سلطة فوق وطنية، وتقع بين هاتين المرحلتين مناطق التجارة الحرة، الاتحادات الجمركية، الأسواق المشتركة والاتحاد الاقتصادي، وفي كل مرحلة يتعمق التكامل فيها أكثر وتزداد أهميته[2].

ويعتبر الاقتصادي بلا بلاسا أول من تعرض لتحديد مراحل التكامل الاقتصادي حسب هذا المدخل، والتي حصرها في خمسة مراحل وهي: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي التام. وفيما بعد أشار إليها أيضا العديد من المفكرين الاقتصاديين ولكن مع بعض التفصيل، منهم جون هودسون Jhon Hodgson ومارك هردنر Mark Herender. إذ قسما مراحل التكامل

[1] حبيب محمود، منطقة التجارة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000، ص 276.
[2] المرجع نفسه، ص 277.

إلى مجموعتين أساسيتين، بالاعتماد على ذلك الجزء من السيادة الذي تكون الدول الأعضاء مستعدة للتنازل عنها للجهة صاحبة الاختصاص، حتى تصل إلى مرحلة التكامل الاقتصادي التام[1].

وحسب تقسيم هودسون وهرندر، تعمل المجموعة الأولى على تشجيع حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج بين الدول الأعضاء، والتي تتحقق من خلال إقامة مناطق التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة حسب بلاسا. وتشكل المجموعة الثانية مراحل متممة للمجموعة الأولى وتتمثل في الاتحاد الاقتصادي و التكامل الاقتصادي التام. إلا أن هذه المراحل تأخذ مستويات أكثر تقدما وتعقيدا، فبالإضافة لتحرير التجارة وانتقال عوامل الإنتاج، تنطوي على زيادة التعاون والتنسيق في ميادين السياسة المالية والنقدية، إذ تتلاشى حرية الدول منفردة في اتباع سياسات اقتصادية مستقلة، وتنقل تلك المسؤولية إلى هيئة فوق وطنية* لصناعة القرارات الملزمة للدول الأعضاء، تبعا لمتطلبات العملية التكاملية[2].

وفي الواقع نجد أن التقسيم الذي أخذ به هودسون وهردنر لا يخرج عن ذلك الذي وضعه بلا بلاسا والذي يبقى الأكثر دقة، إذ أصبح مرجعا وحافزا للعديد من التجارب الإقليمية في خوض التجربة التكامل الاقتصادي وتحديد مسارها التكاملي وعلى رأسها تجربة الاتحاد الأوروبي، التي تعود بداياتها إلى معاهدة روما عام 1957. و يكون من الملائم تحديد مراحل التكامل حسب آلية السوق التي حددها بلا بلاسا، كالآتي:

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة

بداية نشير إلى أن هناك جدل يثار حول تسلسل ترتيب مراحل التكامل الاقتصادي، فهناك من الاقتصاديين وأصحاب الفكر التكاملي من يعتبر أن منطقة التجارة الحرة تعد أولى مراحل التكامل الاقتصادي، في حين أن هناك من يجعلها المرحلة الثانية بعد اتفاقيات التجارة التفضيلية، أي أن هناك من يصنف هذه الأخيرة ضمن مراحل التكامل الاقتصادي ، في حين أن هناك من الباحثين من لا يجعلها ضمن أشكال أو مراحل التكامل، ويستندون في ذلك لبساطة الاجراءات والترتيبات التجارية التي تختارها مجموعة الدول الأعضاء في نظام التفضيل التجاري. فاتفاقيات التجارة التفضيلية تنطوي على مجرد تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية بين دولتين أو أكثر، بهدف تنشيط التبادل التجاري فيما بينها دون إلغائها كلية[3].

---

[1] نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص11.

* تقدم نظرية التكامل المتمثلة في الوظيفية الجديدة مفهوم الفوق وطنية على أنه: "لا يعني نقل سيادة الدولة إلى مستوى فوق مستوى الدولة، ولكن يعني تجميعا لسيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى، وتتم ممارسة هذه السيادة بشكل مشترك، وليس منفردا من خلال المؤسسات الفوق وطنية".
أنظر: توفيق صالح الحفار وخالد خميس السحاتي، مرجع سبق ذكره ، ماي 2017.

[2] نهاد خليل دمشقية، المرجع السابق، ص 12.

[3] كامل بكري الاقتصاد الدولي: مرجع سبق ذكره ، ص 151.

تحتوي هذه الاتفاقيات على أحكام يتم بموجبها تبادل السلع بين الدول المعنية في ظل شروط تفضيلية كمية أو كيفية، والتي تتمثل في رسوم جمركية محددة أو متدنية، مع الاحتفاظ بالعديد من القيود على التعامل بين الدول الأعضاء، أو بتحديد حجم الحصص الخاصة بالسلع المستفيدة من النظام التفضيلي، كما قد يتم إلغائها مع إبقاء الرسوم الجمركية التي تخضع لها المبادلات التجارية، وهو ما اتفقت عليه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (O.E.E.C) سنة 1948 حين قامت بإلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية.

وينصب هذا النوع من الاتفاقيات فقط على الشق السلعي دون النقدي. وقد تكون المعاملة التفضيلية عند هذا المستوى متبادلة، كالنظام التفضيلي الذي أقيم بين دول الكومنولث البريطاني عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها، أو غير متبادلة أي تقوم على جانب أحادي للامتيازات[1]. ونشير أيضا إلى أن الاتفاقيات التفضيلية لا تدخل ضمن الاستثناءات المقبولة من طرف منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا البحث نوافق الرأي الذي يأخذ بعدم اعتبار اتفاقيات التجارة التفضيلية ضمن مراحل التكامل، لأنه في مراحل سابقة من البحث اعتبرنا أن التقليل من التمييز في المعاملات التجارية الدولية يندرج ضمن التعاون الاقتصادي، والذي يختلف في جوهره عن التكامل الاقتصادي، فالاتفاقيات التفضيلية هي تعبير عن توافق تجاري بين دولتين أو أكثر ، عوض من أن تكون شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي. وعليه فان منطقة التجارة الحرة تمثل أولى درجات التكامل الاقتصادي.

تتضمن منطقة التجارة الحرة إزالة كافة القيود التعريفية والكمية المفروضة على السلع والخدمات للدول الأعضاء على ألا يكون منشؤها أجنبيا، مع احتفاظ كل دولة بكافة القيود المفروضة على تجارتها إزاء الدول خارج المنطقة[2]. وتقتصر عملية تحرير التجارة البينية في ظل منطقة التجارة الحرة على حرية تبادل السلع، دون وجود أي ترتيبات خاصة بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال أو بشأن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

وعادة ما يتم إزالة الحواجز التعريفية والكمية في منطقة التجارة الحرة على نحو تدريجي زمني وسلعي، ووفقا لمراحل تتفق عليها الدول الأعضاء. كما أن الدول المتكاملة تكون غير ملزمة بتوحيد رسومها الجمركية الخارجية، حيث يكون لها كامل الحرية في فرض الحقوق الجمركية الخارجية التي تراها مناسبة على السلع

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] Abdelkader Sid Ahmed, Maghreb Quelle Intégration a La Lumière Des Expériences Dans Le Tiers Monde, Revue Tiers Monde, N°129, janvier-mars 1992, P71.

والبضائع القادمة من خارج منطقة التبادل الحر[1]. كما يمكن قيام أي دولة عضو فيها بعقد اتفاقيات تجارية جديدة، دون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة.

وتمثل مناطق التجارة الحرة أضعف درجات التكامل من حيث تنازل الدول عن سيادتها، فالدول الأعضاء تحتفظ بكامل سيادتها داخل حدودها الاقليمية، باستثناء ما تلتزم به من تطبيق تعريفة جمركية على تبادل السلع فيما بينها فقط[2]. كما أنها لا تثير أي تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق بين الدول على مستوى الإقليم، وهذا ما جعلها أكثر مستويات التكامل انتشارا في العالم.

وتواجه منطقة التجارة الحرة مشكلة رئيسية تتمثل في حدوث بعض الانحرافات في التجارة تنشأ نتيجة رفع القيود على المنتجات الوطنية دون المنتجات الأجنبية، أي المنتجات التي يكون مصدر إنتاجها في إقليم أحد الأعضاء، الأمر الذي يثير مشكلة التعرف على مصدر السلعة[3]. هذه المشكلة مرتبطة بمشكلة أخرى والتي تتمثل في كيفية تحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة. وتتمثل هذه الأخيرة أساسا في سعي السلع القادمة من خارج منطقة التبادل الحر في البحث عن نقطة الدخول الأكثر ضعفا في المنطقة، أي الدولة التي تحتفظ بمستويات منخفضة من الرسوم الجمركية الخارجية، ومن ثم العبور إلى جميع نقاط منطقة التبادل دون الخضوع لرسوم إضافية، حيث أن المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء معفاة أصلا من الرسوم الجمركية، لأنها تنتمي إلى منطقة التجارة الحرة[4]، وعليه يحدث تحايل على الحواجز الجمركية التي تقيمها دول أعضاء في المنطقة. وبذلك فمناطق التجارة الحرة تتسبب في حدوث انحرافات في هياكل الانتاج من جراء عمليات إعادة التصدير نتيجة تفاوت التعريفة الجمركية الخارجية للدول الأعضاء[5].

ولتجاوز هذه المشكلة يتم عادة الاتفاق على ما يعرف بقواعد المنشأ* التي يتم فيها تحديد مفهوم السلعة الوطنية ونسبة المكون الأجنبي المسموح بها في السلع، حيث تقوم الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بمراقبة السلع

---

[1] هيثم إبراهيم جعفر، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الاوروبي في إطار الشراكة الاوروبية المتوسطية وامكانية تعظيم الاستفادة منها، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006، ص 8.

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1998، ص 246.

[4] Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, Business International et Mondialisation : vers une nouvelle Europe, Edition de Boeck Université, 1er édition, Bruxelles, Belgique, 2004, P 201.

[5] محمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الراهنة، دار الخليج، 2010، ص 45.

* **قواعد المنشأ** هي إحدى أدوات السياسة التجارية المتمثلة في جملة الأحكام والأسس والمعايير المتفق عليها في إطار الاتفاقيات التجارية المستخدمة لتحديد جنسية السلعة أو المنتج، والذي على أساسه تستفيد الدولة من مزايا المعاملة التفضيلية لسلعها كدولة عضو مقارنة بسلع الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتفاقيات التجارية، بشرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا واعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة في إطار منظمة التجارة العالمية وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية أو الدولة الأولى بالرعاية. ويمكن لقواعد المنشأ أن تكون مصدرا لانحراف التجارة، كما تجدر الإشارة إلى أنه قد ينشأ مشكلة قواعد المنشأ من جرّاء تعدد العضوية في مناطق التجارة الحرة، وتسري هذه المشكلة على كافة الدول العربية المنضوية في عضوية عدة مناطق مثل الأردن، تونس، المغرب، ليبيا، مصر وغيرها.

القادمة من بلد المصدر العابر للحدود الوطنية وتكثيف الرقابة على الحدود والعديد من الاجراءات الأخرى للتأكد من مصدر السلعة.

ومن أهم مناطق التبادل الحر المنتشرة عبر العالم، نجد اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (NAFTA)، مناطق التجارة الحرة الأروبية (EFTA) وإتفاقية التبادل الحر لأمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)[1].

الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي

يمثل الاتحاد الجمركي مستوى أعلى في التكامل من منطقة التجارة الحرة، فبالإضافة إلى إزالة كافة الرسوم والحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد، يتم توحيد التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي. فالاتحاد الجمركي عبارة عن اندماج الأقاليم الجمركية للدول المشتركة فيه، بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا تتعامل فيه الدول الأعضاء مع العالم الخارجي كوحدة واحدة[2].

ولتوحيد التعريفة الجمركية الخارجية قد يتم الأخذ بتعريفة أحد الدول الأعضاء، كما قد يتم الاتفاق على إنشاء تعريفة جديدة تسري على الجميع، على أن لا تتجاوز التعريفة الجديدة مستوى التعريفة السائد قبل تكوين الاتحاد.

وتظهر أهمية التعريفة الموحدة في أنها تقضي على المشكل الرئيسي الذي ينشأ في ظل منطقة التجارة الحرة، والمتمثل في انحراف التجارة. كما تصبح الاجراءات الداخلية الهادفة إلى تحديد مصدر السلعة في ظل الاتحاد الجمركي غير مجدية أو غير ضرورية، وبذلك يتم تخفيض نفقات الاجراءات الادارية لمراقبة أصل السلع العابرة للحدود الوطنية.

وبخلاف منطقة التجارة الحرة، يَشترط إقامة الاتحاد الجمركي الامتناع عن عقد أو تجديد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية منفردة بين دولة عضو في الاتحاد ودول خارجة عن الاتحاد، حيث يتطلب ذلك ضرورة الحصول على موافقة الدول الأعضاء على هذه الاتفاقيات، وهذا حتى لا يتأثر المركز التنافسي للدول الأعضاء سلبا، بسبب منح الدول الغير الأعضاء في الاتحاد مزايا تفضيلية أكبر، وأيضا لزيادة فاعلية التعريفة الجمركية

ولمزيد من التفصيل حول قواعد المنشأ يراجع: عاطف وليد أندوراس، القواعد التفضيلية في الاتفاقيات الدولية التجارية والقواعد غير التفضيلية ، دار الفكر الجامعي، مصر،2008.

[1] Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran. Ena Elsey, Business International et mondialisation Vers une nouvelle Europe, Edition Deboek, Paris, mai 2004, p 205.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، الاتحاد الجمركي العربي وآثاره على الاقتصاديات العربية،2010، ص 10.

الموحدة[1]. وعليه تصبح عملية تنسيق السياسات التجارية مع العالم الخارجي من حيث عقد الاتفاقيات الجمركية و التجارية في إطار الاتحاد الجمركي أمرا ضروريا، وذلك حتى لا تتعارض نصوصها مع التزامات الدول تجاه بعضها البعض[2].

ويعد الاتحاد الجمركي مؤشرا على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون فهو نوع من التكتلات التي تخلق شخصية اقتصادية جديدة، إذ أن كافة الدول الأعضاء في هذا الاتحاد تتعامل كشخص اقتصادي واحد يشمل المكونات التالية[3]:

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء في الاتحاد؛
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة للدول غير الأعضاء في الاتحاد؛
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي وفق معادلة متفق عليها.

ومن أبرز أمثلة الاتحاد الجمركي الناجحة، اتحاد البنلوكس الذي قام كأول تجمع لتوحيد أوروبا اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تم توقيعه في سنة 1947 بين بلجيكا هولندا ولكسمبورغ، ودخل حيز التنفيذ سنة 1948[4]. وأيضا الاتحاد الجمركي لمجموعة جنوب أفريقيا (SADC).

وتجدر الاشارة إلى أن اتفاقية الجات قد أولت اهتماما خاصا لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، ثم جاءت الاتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية والتي تعتبر امتدادا خاصا لاتفاقية الجات، وأولت مزيدا من الاهتمام لهذه التكتلات وذلك ضمن أحكام المادة 24. حيث قدمت الاتفاقية ميزات تفضيلية لمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وأكدت إشراف منظمة التجارة العالمية عليها، بالإضافة إلى أنها حددت شروط قيامها وضوابط عملها والتي تركزت في ثلاث التزامات رئيسية وهي[5]:

- قاعدة الأساس في المبادلات التجارية؛
- الالتزام بوضع برنامج؛

[1] نسرين محرم علي، إمكانية إقامة تكامل اقتصادي بين مصر وسوريا ولبنان، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،2003، ص7.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2010، ص 230.

[3] Andrew Harrison et autres, op.cit, p 206.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 10.

[5] عوض بن عوض عصب، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

- قاعدة عدم تحويل حركة المبادلات التجارية.

الفرع الثالث: السوق المشتركة

إن الفلسفة التكاملية للسوق المشتركة تتضح من أنه إضافة إلى تحرير المبادلات والتجارة يتم تحرير حركة رؤوس الأموال والأشخاص، فهي تتجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين السابقتين، بحيث تكفل تحقيق إزالة كافة الحواجز* التي تعوق انتقال وتحرك عوامل الإنتاج وتجعلها تعمل بحرية تامة. الأمر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع عوامل الانتاج داخل منطقة السوق بما يحقق الكفاءة الاقتصادية[1].

كما أنه في ظل السوق المشتركة يصبح التنسيق في النظام الضريبي والسياسات الاقتصادية الأخرى من الأهمية بمكان، بل أنه يصبح ضروريا لكمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج، وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع و عوامل الإنتاج والذي من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع[2]. وعليه تبدأ في هذه المرحلة الترتيبات الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية التي تعمل على تقوية الاتجاه نحو الالتزام والتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي للدول الأعضاء في منطقة التكامل. لذا توصف السوق المشتركة من الكثير من الاقتصاديين بالتكامل العميق، إذ تتعدى إلى وجود سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الأعضاء، أي أنها أسواق هدفها خلق وحدة اقتصادية وسياسية جديدة[3]. كما أنه في هذه المرحلة يتم مضاعفة الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام الموارد عناصر الانتاج ومعدلات نمو الانتاج في ظل تنسيق السياسات[4].

وتعد السوق الأوروبية المشتركة أبرز تجربة في هذا المستوى من التكامل في العالم، بالإضافة إلى السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية MERCOSUR، والسوق المشتركة للبحر الكاريبي CARICOM، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM، والسوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا COMESA. وباستثناء السوق المشتركة التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي فإن الأسواق المشتركة الأخرى محدودة في نطاقها مقارنة بالسوق الأوروبية.

---

* يقصد بها الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعد هذه الاخيرة أكثر أهمية من الحواجز الجمركية على اعتبار أنها غير ظاهرة وأقل وضوحا وأكثر صعوبة لتجاوزها، والمتمثلة أساسا في اختلاف معايير واجراءات الرقابة والاجراءات الجمركية وكذا الاختلاف في التشريعات والقوانين بين دول المنشأ والدول المضيفة والتي من شأنها أن تقيد وتصعب حركة عوامل الانتاج داخل السوق.

أنظر: - محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

Andrew Harrison et autres, op.cit, p 205-

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص231.

[2] AbdelKader Sid Ahmed, opt cit, P 72.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 28.

[4] محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره ، ص ص 31-32 .

الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي

إن الاتحاد الاقتصادي يجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، وتحقيق درجة من توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، سواء أكانت نقدية أو مالية أو متعلقة بسعر الصرف، وذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى اختلاف تلك السياسات، بما يؤدي إلى إذابة اقتصاديات الدول الأعضاء في اقتصاد واحد كبير، في ظل احتفاظ كل دولة بشؤونها السياسية مستقلة عن الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي[1]. وتنسيق السياسات يتطلب مستوى عال من التعاون بين حكومات الدول الأعضاء خاصة البنوك المركزية والهيئات الرسمية، إضافة إلى ضرورة إنشاء عدد من المؤسسات الرسمية للإشراف على عمليات التنسيق وتسيير الأداء المشترك لهذه السياسات[2].

ويشير الاقتصادي ماخلوب أن حرية التجارة وحرية انتقال عوامل الإنتاج تشكل شرطا ضروري ولكن ليس كافيا لتحقيق الاتحاد الاقتصادي، ذلك أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء يترتب عليه مشاكل خاصة بالمدفوعات. وأن تحرير انتقال عوامل الإنتاج يخلق احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة، وتحويل الأجور، وعوائد عناصر الإنتاج الأخرى.

من هنا يؤكد ماخلوب على ضرورة قيام ترتيبات إقليمية للمدفوعات الدولية، بهدف تيسير التجارة وحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول المشتركة في إطار عملية التكامل الاقتصادي[3]، وتُعرَّف الترتيبات الاقليمية للمدفوعات الدولية بالتكامل النقدي، والذي هو عبارة عن "مجموع الاجراءات والسياسات والعمليات التي تيسر وتسهل المعاملات النقدية لجميع الدول الأطراف في التكامل"[4]. وتتحقق أقصى درجات التكامل النقدي، عندما تقوم الدول الأعضاء بتوحيد العملات المستخدمة، بحيث تصبح هناك عملة واحدة يتم بها التعامل بين دول الاتحاد الاقتصادي.

وتتطلب عملية تحقيق التكامل النقدي وجود بنك مركزي واحد وسلطة نقدية واحدة، تتولى إدارة العملة المشتركة وتحدد السياسة النقدية الواجب تطبيقها في الاتحاد[5]. وهذه الإجراءات لا تتم إلا في إطار الترابط

---

[1] أنظر: - حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 10.

_حمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الراهنة ، مرجع سابق ذكره، ص ص 48-50.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 76.

[4] المرجع نفسه، ص 78

[5] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 29.

الموجود بين التكامل الاقتصادي من جهة والتكامل النقدي من جهة أخرى، إذ يعد هذا الأخير جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل الاقتصادي بأسرها، فهو يعمل على تدعيم وتقوية التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول.

ومن الأمثلة البارزة لهذا النوع من أنواع التكامل الاقتصادي هو الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح اتحادا اقتصاديا ونقديا، حيث كانت اتفاقية ماسترخت التي وقعت عليها الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي عام 1991م الأساس للعملة الأوروبية الموحدة اليورو والتي أطلقت للتداول في عام 1999.

الفرع الخامس: الاندماج الاقتصادي

الاندماج الاقتصادي فهو أعلى مراحل التكامل الاقتصادي ،فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليهm المراحل السابقة للتكامل الاقتصادي ، توحيد السياسات الاقتصادية كافه وإقامة سلطه إقليميه عليا وجهاز اداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات وفي هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي ، توافق كل دوله عضو على تعليق سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة العليا.[1] أما مصطلح الاندماج الاقتصادي فقد عرفه الاقتصادي المصري أحمد الغندور على أنه: "عملية إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد وله درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج[2].

يعتبر أقصى مراحل التكامل الاقتصادي تقدما، وينطوي في شكله الأمثل إضافة إلى ما سبق تحقيقه عبر الانتقال من مرحلة إلى أخرى، على نقل مسؤولية السياسة الاقتصادية من الدول الأعضاء إلى هيئة فوق وطنية Supranational لصناعة القرارات وتمثل جميع الدول الأعضاء، حيث تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الفوق وطنية[3]. وتعتبر اقتصاديات الدول المتكاملة بمثابة اقتصاد واحد، مع المضي قدما نحو الاتجاه لإقامة إطار للاتحاد السياسي.

وتبقى العقبة السياسية أهم عنصر كابح رئيسي أمام تعميق أو زيادة درجات التكامل، إذ نجد أن معظم التجمعات الاقتصادية لم تتجاوز المراحل الأولى من التكامل، فقد بقيت جميعها في شكل مناطق تجارة حرة أو اتحادات جمركية باستثناء الاتحاد الأوروبي. فخلال نصف قرن تطور هذا الاتحاد حيث بدأ بستة دول فقط في عام 1957 إلى أن وصل إلى 28 دولة عضو، كما أنه مر بمختلف مراحل التكامل التي حددها بلاسا، ففي عام 1968م تكون الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء، ثم في عام 1992 أنشئت السوق الأوروبية، وفي عام 1993 تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الاتحاد الأوروبي والتي عرفت باسم " اتفاقية ماستريخت"، وقد ساهم انضمام دول

[1] منتصر فضل سعد البطاط، التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 21، المجلد 5، 2008، ص 52.

[2] أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص 4.

[3] محمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الراهنة ، مرجع سابق ذكره، ص 49.

أخرى للاتحاد في جعله من أكبر الكيانات الاقتصادية المعاصرة، فقد أصبح يمثل سوق واحدة تدعمها سياسة تجارية وزراعية مشتركة، كما تم طرح العملة الأوروبية الموحدة إلى جانب وجود سياسة خارجية وأمنية تتم في نطاق محدد .

ومن خلال التحليل السابق لمختلف مراحل التكامل:

1- لا يشترط أن تسري مراحل التكامل بنفس التسلسل الذي وضعه بلاسا، وإنما يعود الأمر إلى مجموعة من العوامل، بحيث يمكن دمج أكثر من مرحلة للإسراع بتحقيق التكامل وفقا لظروف الدول المعنية، طالما أن ذلك لا يقلل من فرص نجاح التكامل، فهي تختلف تبعا للدول المشتركة في التكامل ودرجة التكامل التي تسعى لتحقيقه.

2- يمكن التمييز بين مختلف مراحل التكامل الاقتصادي تبعا للأدوات أو الآليات المعتمدة في تحقيق التكامل بين الدول فنميز بين:

- تكامل التجارة ويعني تحرير التجارة بين الدول الأعضاء؛
- تكامل بعناصر الإنتاج أو تكامل الأسواق ويقصد به حرية انتقال عوامل الإنتاج؛
- تكامل السياسات والذي يقع من خلال التنسيق وتوحيد مختلف السياسات الاقتصادية.
- تكامل عن طريق المؤسسات بإقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف.

3- بناء على تصنيف بلاسا يتضح أيضا أن المرحلتين الأولى والثانية من التكامل يعبران عن الجانب التأسيسي القانوني للتكامل الاقتصادي، والذي يرافقه عضوية مغلقة أمام دول أخرى خارج إقليم الدول المتكاملة. أما المراحل الثلاثة المتقدمة فهي تعبر عن التجسيد الفعلي لمشروع التكامل، والتي تتاح فيها الفرصة لانضمام دول أخرى من خارج إقليم الدول المتكاملة، لكن التكامل في هذه المراحل يميل نحو التثاقل وتراجع عدد الدول المشاركة خاصة إذا تعلق الأمر بالاتحاد النقدي[1]، وأبرز مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي إذ نجد أنه يضم 27 دولة في حين أن منطقة اليورو تضم فقط 19 بلد أوروبي من أعضاء الاتحاد الذين قرروا تبني اليورو باعتباره عملتها الوطنية.

إن عدد مراحل التكامل لم تكن محل اتفاق بين أصحاب الفكر التكاملي، حيث يتم تصنيفها حسب الأهداف التي يتم تحقيقها في كل مرحلة، غير أن هناك خمسة مراحل تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف التكاملية. ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي وتبسيطها، يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1] ناجي حربوش، عبد الرحمان أولاد زاوي، تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص.123

الشكل رقم (01): درجات التكامل الاقتصادي حسب بلا بلاسا

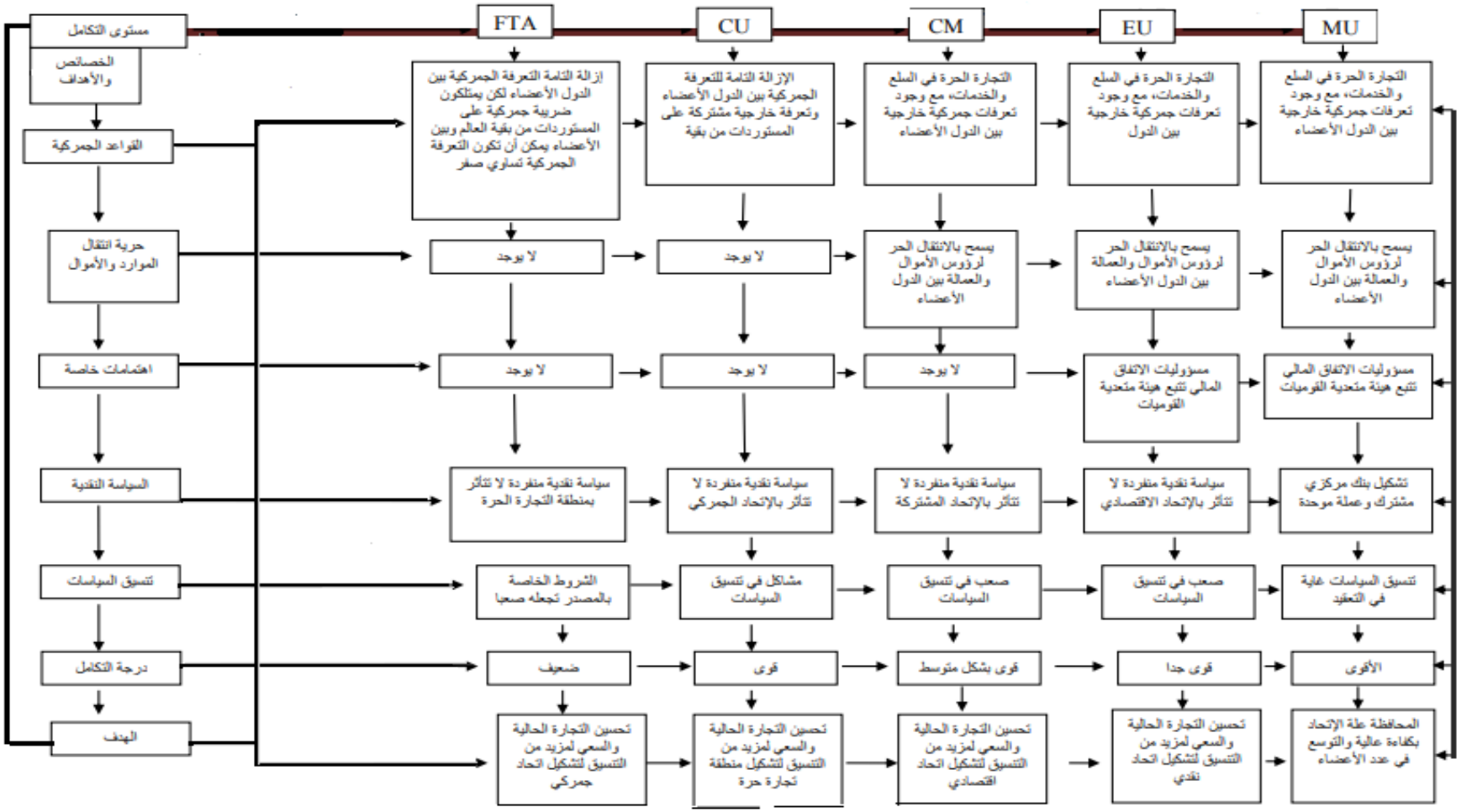

(FTA) منطقة التجارة الحرة، (CU) اتحاد جمركي، (CM) السوق المشتركة، (EU) اتحاد اقتصادي، اندماج اقتصادي

المصدر: زهية لموشي، آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة: دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم، غير منشورة، 2015، ص 18.

المطلب الثاني: المدخل الإنمائي للتكامل

ويعرف أيضا بمدخل الإنتاج والتنمية، وهو المدخل الذي اعتمدته الدول النامية في تحقيق تكاملها الاقتصادي. ويقوم هذا المدخل على الدمج بين آلية السوق للمدرسة الليبرالية، والتخطيط الذي اعتمده الفكر الاشتراكي في تحقيق التكامل. وحسب هذا المدخل يتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي إلى جانب إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج، تنسيق السياسات والخطط الاقتصادية القطرية من أجل زيادة الإنتاج؛ واتساع نطاق المبادلات؛ وتطوير البنى التحتية؛ واكتساب التكنولوجيا؛ وتقوية المواقف في مواجهة الاقتصاديات الأخرى بالتركيز على المشروعات والبرامج الانتاجية التكاملية وبالقيام بما يلزم من استثمارات ومن تنسيق بينها، لتحقيق الارتباط الوثيق بين هياكل اقتصاديات الدول الأعضاء وتعزيز نسيج شبكة المصالح بينها، عن طريق التعامل على أسس تحقيق التوافق بين اعتبارات الكفاءة والعدالة ولتوسيع ودفع كفاءة الانتاج القائمة أو المراد انشائها، والانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد الموجودة في كل بلد وعلى مستوى الاقليم، وليجعل الدول أقل عرضة للاهتزازات والانفصال، وتحقيق تزايد أكبر في معدلات التنمية[1]. ومن هنا تأتي ضرورة التكامل الانتاجي بين الدول التي تبحث عن تنمية اقتصادية. ويأخذ هذا المدخل أشكال عديدة منها التنسيق القطاعي والمشروعات المشتركة التي تعد من أحدث صيغ التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: التنسيق القطاعي

يكون في صورة اتحادات متخصصة تعمل على التنسيق وخلق فرص التعاون بين الأطراف المعنية لحل مشكلات الإنتاج والتسويق ومعاونة المؤسسات القائمة على التعامل في الأسواق العالمية كمجموعة واحدة.

الفرع الثاني: المشروعات المشتركة

يعرف المشروع المشترك حسب دليل المشروعات العربية المشتركة على أنه "المشروع الذي يقوم بين أطراف متعددة من دول مختلفة، ويتم توطينه في مجموعة من الدول تساهم في إدارته بصورة مشتركة، ويشترك كل طرف فيه بواحد أو أكثر من عناصر الانتاج اللازمة لقيامه بنشاطه الانتاجي، كما قد يوطن في دولة واحدة إلا أن منفعته الاقتصادية تعود على كل الدول المشاركة"[2]، ويرى البعض أن المشروعات المشتركة تشمل" كل صور

[1] أنظر: - علي أشتيان المدادحة، مرجع سبق ذكره، ص 792.

_الهادي لرباع وبلقاسم ماضي، مدخل التكامل الصناعي بين الدول المغاربية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 39، سبتمبر 2014، ص 89.

[2] سماح أحمد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 157.

التعاون الذي يستمر فترة من الزمن بين طرفين أو أكثر ينتمون إلى دول مختلفة في سبيل القيام بنشاط استثماري معين، بهدف تحقيق مصلحة اقتصادية"[1].

ومن أمثة المشروعات المشتركة أن يقوم المشروع باستغلال موارد طبيعية مشتركة بين دولتين أو يربط بينهما بوسائل النقل والمواصلات، أو كأن يعتمد المشروع على أكثر من دولة في الحصول على المنتجات الأولية أو في تسويق منتجاته، فهي بذلك تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المشتركة، والاستفادة من المزايا النسبية التي تملكها الدول الأطراف، بإزالة الحدود بين الدول من خلال إقامة مناطق التكامل الاقتصادي.

وتأخذ المشروعات المشتركة صيغتين، الأولى تتم على أساس المشاركة، والثانية على أساس التعاقد، تتصف الأولى بطول الأجل بينما الثانية تكون محدودة بآجال. وتتميز المشروعات المشتركة بسهولة الاتفاق بشأنها، بحيث أنها اختيارية ولا تتم إلا إذا توافرت حوافز ومنافع تعود على جميع الأطراف، كما يمتاز هذا الأسلوب بتحديد مساهمات الشركاء في المشروع، الأمر الذي يسهل عملية توزيع المزايا والمنافع التي تعود عليهم.

وتتصف المشروعات المشتركة بأنها نوع من التكامل الجزئي في كونها تمس إلا جزء من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يزيد من فعاليتها كوسيلة متميزة من وسائل التكامل الاقتصادي، فهي على عكس الأساليب التجارية الأخرى في تحقيق التكامل الاقتصادي، لا تتطلب تحرير لكامل التجارة أو عوامل الانتاج، بل تقتصر عملية التحرير على المنتجات وعوامل الانتاج الخاصة بهذه المشروعات فقط. لذا فهي تلقى نوع من القبول والتفضيل مقارنة مع صيغ التكامل الأخرى الأكثر شمولا مثل الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، والتي تتطلب تنازل الدول عن جزء من سيادتها. وهذا ما يجعلها أداة فعالة في معالجة مشكلة السيادة التي تتذرع بها الدول دائما[2].

وينطوي على إقامة المشروعات المشتركة بين دولتين أو أكثر مزايا عديدة، فبمفهومها التكاملي فإن هذه المشروعات تمثل نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الانتاجية لاقتصاديات الدول الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى حدوث نمو حقيقي ومستمر في حركة التبادل التجاري فيما بين هذه الدول، ونتيجة لذلك يتم خلق درجة من التشابك العضوي الانتاجي بين اقتصاديات الدول الأطراف ومن ثم التبادلي[3]. فالمشروع يعتبر مشتركا إذا حقق درجة من التشابك والترابط بين اقتصاديات

---

[1]

[2] أنظر: - سماح أحمد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 158.

_سليمان المنذري، مجلة شؤون عربية، 1998، العدد 94، ص 73.

[3] عبد الله موله، التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية، المستقبل العربي، العدد.52، ص 27.

الدول الأطراف، بمعنى ينتج عنه اعتماد متبادل، وكما يرى ميردال أن المنافع التبادلية بين الدول هي المبرر والسبب الرئيسي لقيام المشروعات المشتركة ومن ثم التكامل.

المطلب الثالث: التكامل القطاعي

سبق وأن ذكرنا أن مدخل التحرير التجاري يقوم على فكرة تحقيق التكامل لجميع القطاعات في آن واحد، غير أنه ثمة أسلوبا آخر لتحقيق التكامل يعرف بالتكامل القطاعي. تتشكل صيغته نتيجة اقتصار عملية التكامل على قطاع أو قطاعات محددة تمهيدا للانتقال فيما بعد إلى قطاع أو قطاعات أخرى بصورة متعاقبة، ويمكن لهذه الصيغة التكاملية أن تتم وفقا لمدخل التحرير التجاري بإزالة كافة القيود والعوائق على انتقال السلع وعوامل الانتاج في قطاع محدد دون القطاعات الأخرى[1].

ويعتبر البعض هذه الصيغة طريقة غير مباشرة وأسلوبا متدرجا لتحقيق التكامل الاقتصادي، والحجة الأساسية التي يقدمها أصحاب هذا الرأي أن التكامل أو الاندماج التام لا يلقى ترحيبا من طرف الدول، حيث أن الدول المعنية بالتكامل تميل أكثر إلى تقبل التزامات محدودة منها إلى تقبل التزامات عديدة عند تحقيق التكامل بين جميع القطاعات في آن واحد، فضلا عما يترتب عليه في المدى القصير من هزات لاقتصاديات الأطراف المتكاملة وما له من تعقيدات وصعوبات، قد لا تكون الدول الساعية للتكامل بوضعية تسمح لها مواجهتها ولذلك يفضل أن يتم تحقيقه بصورة متدرجة، عن طريق البدء بالاندماج بين قطاعات محدودة في الدول المعنية، فإذا نجح فيها كان ذلك دافعا للدول للمضي في مسيرة التكامل والامتداد به إلى قطاعات أخرى حتى يتحقق التكامل التام. وكان من آثارها إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951[2].

وتجدر الاشارة إلى أن التكامل القطاعي يشكل المصدر الأكثر أمانا وجاذبية للدول النامية والحديثة الاستقلال، حيث أن الظروف الاقتصادية والسياسية لتلك الدول لا تشجع على إقامة التكامل التام.

رغم الطروحات الايجابية لأسلوب التكامل القطاعي إلا أنه يلقى بعض الاعتراضات، نجملها فيما يلي[3]:

- إن التحرير الجزئي لعوامل الانتاج يفرض حالة استمرار وجود القيود والتمييز على بعض السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقييد حرية التبادل في جميع القطاعات بما فيها القطاع المتكامل، وهذا سيخلق حالة من سوء توزيع للموارد؛

[1] بلا بلاسا، مرجع سبق ذكره، ص ص 15- 16.

[2] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- نتيجة غياب تنسيق السياسات فإن أي قرارات مشتركة يتم اتخاذها في شأن القطاع المتكامل سوف يؤثر في جميع القطاعات الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى وجود حالة من التضليل في توقعات المستثمرين والمنظمين على حد السواء؛
- يثير التكامل القطاعي مشكلة توزيع المنافع والتكاليف بين الدول الساعية للتكامل، لاختلاف مستويات التنمية لتلك الدول أو لاختلاف مستوى الوفرات المحققة.

خلاصة الفصل الأول

التكامل الاقتصادي هو صيغة من صيغ العلاقات الدولية ارتبط ظهورها بالتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية التي زادت من تشابك وترابط العلاقات بين الدول. واختلف رواد الفكر التكاملي في الاتفاق على وضع مفهوم محدد لظاهرة التكامل الاقتصادي، غير أن مفهومه يتمحور حول إزالة كافة أشكال التمييز بين مختلف الاقتصاديات لتحقيق المزيد من حرية التجارة وحرية حركة عوامل الانتاج، وفي ذات الوقت يضع عراقيل على حركة التجارة بين الدول الأعضاء والدول الأخرى خارج نطاق التكامل، وبذلك فإن العمل داخل أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي يعني حرية داخل نطاق من الحماية. كما أن التكامل لا يعد مجرد اتفاق على الغاء التمييز وإنما يتمثل في القضاء الفعلي على هذا التمييز، وعليه تنتفي صفة التكامل بين الاقتصاديات التي توجد بينها اتفاقيات تكامل ولكنها لا تضعها موضع التنفيذ.

ويقوم التكامل الاقتصادي وفقا لشروط، ومقومات ودوافع معينة تعزز كيانه وتؤكد وجوده، وهي عناصر غير ثابتة تتماشى والفترة التي يتحقق فيها التكامل، فالتطورات الدولية أظهرت عوامل أخرى لدفع ونجاح مسيرة التكامل الاقتصادي تختلف عن الشروط والمقومات التي وضعتها النظرية التقليدية للتكامل. كما يقوم التكامل الاقتصادي على عدة نظريات، حيث لا يمكن وضع نظرية موحدة تفسر قيامه، والتي يمكن اعتبارها المرجع الذي يتم الاعتماد عليه في فهم عملية التكامل. ولكون التكامل الاقتصادي عملية اقتصادية تتأثر بعدة شروط ومقومات وتؤثر في الدول المتكاملة من عدة جوانب، فإنه ينتج عنه عدة آثار منها ستاتيكية وأخرى ديناميكية سلبية وايجابية. ورغم ما يتيحه التكامل من مزايا للدول الأعضاء إلا أنه لا يخلو من المشاكل التي تحد من مسيرته نحو الاندماج التام.

وظاهرة التكامل التي عرفت عدة تعريفات وخضعت لعدة مقاربات اتخذت كذلك عدة أشكال اختلفت باختلاف الأهداف والآليات والمداخل المتبعة من طرف الاقتصاديات المتكاملة، وقد اعتمدت كلها على التدرج، فتعدد أشكال التمييز بين الدول واختلاف درجات أثارها يجعل من محاولة إزالتها دفعة واحدة عملية أشبه بانقلاب في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الأعضاء، مما يترتب عليه غالبا فشل هذه المحاولات.

الفصل الثاني:

تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

تعددت صور وأشكال التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، فقد ظهرت نماذج من التكتلات بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وأخرى بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات وفق خصائص الاقليمية الجديدة، التي واكبت التحولات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدولية في ظل عولمة الاقتصاد. وظهرت هذه التكتلات في كل من أوروبا وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. منها ما أخفقت في تحقيق أهدافها، ومنها من تعثر في طريقه في المراحل الأولى منه، ومنها ما كتب لها النجاح والتطور والتوسع وأصبح يضرب به المثل في التكامل الاقتصادي.

وتسمح التكتلات بارتباط الدول الأعضاء فيها باتفاقيات اقليمية دولية، تمكن من استقرار وترسيخ العلاقات الدولية المتميزة بين الدول. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات لديها الأهداف العامة نفسها، من حيث خفض أو الغاء الحواجز بين الدول الأعضاء، إلا أن طرق الوصول اليها أختلف فيها، فمنهم من يعتقد أنه يمكن تحقيقها عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة، وأخرين يرون تحقيقها بإقامة اتحاد جمركي، وأخرى في سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي.

ويتضمن هذا الفصل عرضا لبعض نماذج التكامل التي تعد المجال التطبيقي لنظرية التكامل الاقتصادي، حيث سنتناول تجارب تكتلات مختارة في التكامل الاقتصادي بصيغته التقليدية والحديثة، ذلك باستعراض تجربة الاتحاد الأوروبي باعتبارها تجربة انطلقت من النظرية التقليدية للتكامل، تجربة "النافتا" والتي تبنت المدخل الحديث للتكامل الاقتصادي منذ نشأتها، و في نهاية هذا الفصل نستعرض تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان" التي تعتبر إحدى تجارب التكامل جنوب-جنوب.

واختيرت هذه التجارب كونها الأكثر أهمية ونجاحا ولها خبرة سنوات طويلة في التكامل الاقتصادي، وحيث تتركز معظم التجارة الدولية فيها. ولذلك فإن لتجاربها نوعا من الأهمية لدول المغرب العربي الذي يطمح إلى أن يصل إلى إحدى مراحل العملية التكاملية. كما نسعى من خلال عرض هذه التجارب إلى التعرف على عوامل نجاحها، ومكامن ضعفها والتحديات والصعوبات التي تواجهها، وصولا إلى التعرف على مدى إمكانات الاستفادة من هذه التجارب في إطار منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

لم تكن فكرة الاتحاد الأوروبي فكرة حديثة عند إنشائه ولا مسألة برزت فجأة ووقعت عليها دول أصبحت تُعرف بهذا الاسم، بل هي نتيجة جهود مبذولة لأكثر من نصف قرن من الزمن، خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة. فقد خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية منهكة، دمرت مرافقها تدميرا شاملا وأصيبت باختلال شديد في اقتصاداتها، وارتبطت ارتباطا كبيرا باقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية، وظهرت فيها العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية، كما أنهت الحرب العالمية عصورا كان لأوروبا فيها مركز السيادة في السياسة العالمية. هذه الظروف ولدت الوعي لدى الدول الأوروبية بضرورة تكاملها، للتغلب على الصعاب التي واجهتها بعد الحرب.

ومن بين العوامل التي ساعدت أيضا على بروز فكرة التوحيد الأوروبي هو الاتجاه نحو التكتل الذي كان من أبرز الظواهر في الاقتصاد الدولي في ذلك الوقت، فقد أخذت العلاقات الدولية توجها جديدا بعيدا عن القوة والضم القسري وأصبحت ترتكز على التعاون بين الدول ذات الظروف الاقتصادية المتجانسة. وكانت الدول الأوروبية سباقة للعمل بهذا التوجه، حيث اعتبرت بأن أفضل طريقة لتحقيق الوحدة هي العمل معا بإقامة نوع من الاتحاد، يربط مصالحها من الناحية الاقتصادية، والذي سيشكل عاملا قويا يكون من الصعب تجاهله في حال قيام حروب جديدة فيما بينها من جهة، وأساسا قويا لاستمرار السلام من جهة أخرى.

المطلب الأول: مسار التجربة التكاملية للاتحاد الاوروبي

تشكلت قناعة لدى الدول الأوروبية أنه من أجل مصالحها وحاضرها ومستقبلها، عليها أن تترك خلافاتها التاريخية وحروبها الدموية. إذ قررت بأن أفضل طريقة للبناء والتعمير هي في جعل خطواتها الوحدوية في صالح كل الدول بالعمل معا على إنشاء تجمع يكون قادرا على مواجهة المشاكل التي ولدتها الحرب من جهة، ومواجهة التحديات التي نشأت عن تغيرات البيئة الدولية من جهة أخرى.

واتبعت الدول الأوروبية منهجية مميزة في تكاملها وفق اتجاهين عمودي وأفقي، منهج التكامل العمودي أو الرأسي كما رسمته نظرية التكامل الاقتصادي التقليدية، والذي يقوم على التدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية وأخيرا مرحلة الاندماج التام.

أما منهج التكامل الأفقي تمثل في قبول أعضاء جدد، حيث انتقل عدد الأعضاء من ست دول إلى 28 دولة، ترتبط بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية وتاريخية وسياسية متميزة[1]. هذه المنهجية جعلت الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الصيغة العملية للتجربة الأوروبية في التكامل، من بين أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم والأكثر اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في اكتمال مسيرته التكاملية[2].

ويقوم المختصون بتقسيم المسار التكاملي لأوروبا إلى بمرحلتين أساسيتين[3]، مرحلة المجموعة أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومرحلة الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: مرحلة المجموعة الاقتصادية الأوروبية 1951-1957

وتمتد هذه المرحلة من إعلان شومان عام 1951 الرامي إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب إلى الفترة التي تم فيها توقيع اتفاقية روما.

أولا- مشروع مارشال

تجسد قرار تحقيق الوحدة الأوروبية بإقامة تجمع بشكل خاص فيما بين دول أوروبا الغربية، في ظل إرادة سياسية تدعم نهج التكامل وترتيباته. حيث قامت كل من هولندا بلجيكا ولوكسمبورج عام 1947 بتوقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الجمركي لدول البنولكس BENELUX*، كان أول مرحلة من الاتحاد الاقتصادي وأول تجربة تكامل أوروبي، ألغيت بموجبه الرسوم الجمركية بين الدول الثلاث من جهة، وطبقت سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي. وقد نجحت هذه التجربة نجاحا كبيرا ودخلت الدول الثلاث في الاتفاقيات التالية كاتحاد وليس كدول منفصلة، حيث قامت بتوقيع اتفاق تجاري مع فرنسا، ألمانيا وإيطاليا سنة 1951 في قطاع الحديد والفحم[4]. ويعتبر الكثير أن هذا الاتفاق يمثل بداية المسار التكاملي لأوروبا.

بدأت الخطوة الأولى نحو استعادة النهضة الاقتصادية الأوروبية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إذ اقترح الجنرال "جورج مارشال" وزير الخارجية الأمريكية، في خطاب ألقاه بجامعة هارفارد في 7 جوان 1947، مشروع المعونة المالية الأمريكية. أوضح فيه الشروط التي يجب توافرها لكي تزود بلاده أوربا بالمساعدات المالية

---

[1] سامي عفيفي حاتم، أوروبا الموحدة 1992و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، القاهرة، شركة النصر، 1993، ص4.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] زينب حامد مصطفى، تطور الاتحاد الأوروبي بين الماضي والحاضر والمستقبل، على الموقع الالكتروني:
www.politics-dz.com/threads/ttur-alatxhad-alqurub-bin-alamad-ualxhadr-ualmustqbl.6288/

* كلمة البنولكس (Benelux) مركبة من الأحرف الأوائل لأسماء الدول الثلاث وهي: Be تشير إلى بلجيكا، و Ne إلى هولندا، والحروف الثلاثة Lux تشير إلى لكسنبورغ.

[4] سمير تنير، تطور السوق العربية المشتركة، الطبعة الأولى، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1974، ص 24.

المطلوبة بعد أن ساءت أحوالها المالية والاقتصادية إلى حد بعيد، داعيا فيه حكومات أوربا الغربية إلى التكتل واتخاذ سياسات اقتصادية جماعية، مع ضرورة تعاونها مع بعضها البعض في وضع خطة اقتصادية لفترة زمنية محددة بهدف استعادة قدرتها الإنتاجية. وكانت تلك المبادرة التي انطلق منها ما سمي لاحقا بمشروع مارشال، القائم على الجهود المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لإعادة البناء الأوروبي[1]. ولكن الولايات المتحدة كانت في الواقع تسعى من وراء هذا المشروع إلى إقامة سد منيع أمام الشيوعية الزاحفة على أوروبا وخطرها على العالم، وفي نفس الوقت ايجاد أسواق لاقتصاد أمريكي كان في أوج الازدهار[2].

وتقرر تنفيذ مشروع مارشال على مدى أربع سنوات من بداية عام 1948 إلى عام 1951، وأنشئت بموجبه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OEEC كان هدفها إدارة وتوجيه الأرصدة المالية للمشروع، حيث عملت على تخصيص المعونة الخاصة ببرنامج الانعاش الأوروبي على الدول المشتركة فيه[3]. غير أنها لم تكن مؤهلة ولأسباب كثيرة أن تتحول إلى أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها، خاصة منها عدم تمتعها بسلطات فوق قومية أو تنوع الهياكل الاقتصادية السائدة داخل الدول الأعضاء.

وألغيت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي بعد انتهاء مشروع مارشال وحلت محلها المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية سنة 1950. في نفس السنة تم انشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي، والذي كان يهدف إلى تنظيم الشؤون النقدية والمالية بتسوية حقوق وديون الأعضاء في المنظمة وتسهيل المبادلات بينها، حيث تمكن اتحاد المدفوعات من أن يحرر جزءا كبيرا من التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

كما تمكن من تخفيف قيود الاستيراد التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول. ولكن التقدم في هذا الاتحاد كان يزداد صعوبة كلما ارتفعت مستويات تحرير المبادلات التجارية أو الوصول إلى قطاعات حساسة، وقد تقرر وقف أعمال الاتحاد في 1958 عندما أعلنت معظم الدول الأعضاء فيه قابلية عملاتها للتحويل[4].

---

[1] أماني أحمد علي زعرب، التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وآثارها على مستقبل الاستثمارات الصناعية في مصر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، دون سنة، ص9.

[2] أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة أنموذجا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 39،200 9، ص 96.

[3] أماني أحمد علي زعرب، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

[4] عبد اللطيف شهاب زكري، آليات ومضامين التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي تراكم معرفي ودروس مستفادة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 50، 2016، ص 52.

ثانيا- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

كانت أول خطوة نحو إنشاء الجماعة الأوروبية باقتراح من وزير الشؤون الخارجية الفرنسي روبير شومان في 9 ماي 1950 بوضع خطة للسعي المشترك من أجل التكامل الالماني الفرنسي في إنتاج الفحم والفولاذ لتحقيق تقارب بين البلدين بعيدا عن مظاهر الحرب، تحت إشراف سلطة أوروبية فوق وطنية مشتركة، وجاء مشروع شومان بناء على اقتراح من أحد مستشاريه وهو جون مونيه رئيس قسم التخطيط في الحكومة الفرنسية، والذي أعتبر الأب الروحي لفكرة التكامل الأوروبي[1]. فقد ساعدت خبرته العميقة بالشؤون الأوروبية على بلورة مشروع ينطوي على آلية قادرة على تزويد العملية التكاملية في أوروبا بانطلاقة ذات قوة دفع عالية.

ولم يكن اختياره لقطاع الفحم والصلب اعتباطيا بل كان مؤسس على اعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية[2]. فقد كان انتاج الفحم والصلب يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينيات، كما أعتبر أن التكامل بين فرنسا وألمانيا عن طريق إنشاء سوق مشتركة في الفحم والصلب، يشكل دعامة لبناء مصالح اقتصادية مشتركة، وأنه يمثل الحل الأمثل لحسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد وما يرتبط بها من صناعات، والتي كانت أحد أهم الأسباب الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين (I) و (II)[3].

وكنتيجة عملية لمشروع شومان أسست دول البينيلوكس الثلاث مع فرنسا و ألمانيا الغربية وايطاليا الجماعة الأوروبية للفحم والصلب CECA[*]، وذلك بالتوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 25 جويلية 1952، وكان الانضمام إلى الجماعة مفتوحا في وجه كل البلدان الأوروبية التي ترغب في الاشتراك فيها. وتمثل الهدف من إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في تحقيق سوق مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين؛ وبناء الاقتصاد الأوروبي على أساس التكامل القطاعي؛ وتوسيع المبادلات التجارية من خلال رفع العقبات والحدود أمام التجارة بين الدول الأعضاء؛ وفرض الحماية ضد الدول الغير أعضاء؛، وتحرير حركة رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب. وقد تم تحديد فترة انتقالية لعملية التحرير تنتهي في فيفري 1958 لإزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص54.

[2] أحمد سعيد نوفل، متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26، 2010، ص 130.

[3] نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 13.

[*] Communauté Européenne du Charbon et de l'acier

[4] جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص 293.

كان أول مظاهر نجاح هذه الاتفاقية ارتفاع نسبة التجارة البينية في الفحم والصلب إلى 129% خلال خمسة أعوام[1]، ما جعل الدول الست ترى بضرورة تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي. فتم اقتراح توسيع التعاون بينها ليشمل النواحي العسكرية والسياسية، بإنشاء المجموعة الأوروبية للدفاع والمجموعة الأوروبية السياسية، إلا أن البرلمان الفرنسي رفض هذا الاقتراح بنقل أوجه التعاون إلى الإطار الأمني والسياسي. ودل هذا الاخفاق على أن الرأي العام في أوروبا لم يكن مقتنعا بعد بفكرة الدمج الأوروبي[2]. ونتيجة ذلك أصبح هناك توجه كامل نحو الميدان الاقتصادي. وما زاد من التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي على حساب التكامل السياسي، الطروحات النظرية التكاملية للمنهج الوظيفي التي تبناها الأوروبيون في تلك الفترة، والتي اتجهت إلى تعميق فرضية أن ربط المجتمعات المختلفة بروابط والتزامات اقتصادية، سيقود إلى المزيد من التقارب نحو الوحدة السياسية، فهو منهج اقتصادي في أسسه وسياسي في أهدافه بعيدة المدى[3].

بناء على ذلك تم الاتفاق على قصر التعاون في المجالات الاقتصادية، بتقديم مقترح يقضي بتكثيف التفاوض والتعاون لإقامة اتحادات في مجالات اقتصادية أخرى، وقد تزعم هذا المقترح دول البنولكس. وتم تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة إمكانية إنشاء سوق أوروبية مشتركة وإقامة اتحاد في مجال الطاقة الذرية، وذلك في المؤتمر الذي أقيم بإيطاليا بمدينة ميسن عام 1955. ولُخصت دراسات اللجنة في تقرير أطلق عليه "تقرير سباك"، والذي عُرض على وزراء خارجية الدول الأعضاء في ماي 1956 بمؤتمر البندقية، وتمت الموافقة على المبادئ الواردة في التقرير كأساس لمزيد من التعاون والمفاوضات[4].

ثالثا- اتفاقية روما: بتاريخ 25 مارس 1957

وقعت الدول الست السالفة الذكر على اتفاقية روما لدعم التطور والتوسع المستمر وتحقيق المزيد من الاستقرار وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء. وبموجب هذه الاتفاقية ظهرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE[*] من أجل تحرير التجارة وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، كما تم في نفس اليوم إنشاء المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية والتي تعرف بالاسم المختصر أوراتوم، والتي جاءت نتيجة إحساس دول المجموعة إلى الحاجة

[1] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، مارس 2009، ص 20.

[2] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3] توفيق صالح الحفار، خالد خميس السحاتي، الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية، مجلة العلوم والدراسات الانسانية المرج، جامعة بنغازي، العدد 33، ماي 2017، ص19.

[4] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص148.

[*] Communauté économique européenne

لإقامة صناعة في مجال الطاقة الذرية قادرة على المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، ولنشر الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في مجال الصناعة من جهة أخرى. ودخلت اتفاقية روما حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958[1]، وذلك من خلال اتخاذ الخطوات العملية التالية[2]:

- إقامة اتحاد جمركي بالإلغاء التدريجي لجميع القيود على المبادلات البينية سواء كانت حواجز جمركية أو قيود كمية أو نوعية وإقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء؛
- حرية انتقال العمال ورأس المال بدون قيد أو شرط، مع عدم التمييز بين الجنسيات وإقامة مؤسسات في أي بلد من البلدان الأعضاء دون أي قيد؛
- تعميق المنافسة الحرة في السوق المشتركة بمنع الحكومات أو المشروعات بالقيام بأعمال من شأنها تقييد المنافسة أو التمييز على أساس الجنسية؛
- تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية؛
- وضع سياسة زراعية مشتركة حيث نص الاتفاق إضافة إلى إزالة العوائق الجمركية على المبادلات الزراعية ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوحيد التدريجي للتشريعات و السياسات الخاصة بالمجال الزراعي؛
- رسم سياسة مشتركة للنقل حيث أعتبر أحد أهم العوامل لتحقيق التكامل الاقتصادي الأوروبي؛
- تنسيق وتوحيد السياسة الخارجية؛
- إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي لدعم النمو الاقتصادي وتنمية الاستثمار داخل المناطق المتخلفة في السوق وتمويل الصناعات القائمة؛
- إنشاء صندوق أوروبي اجتماعي يهدف إلى تحسين الفرص المهنية أمام عمال بلدان السوق المشتركة.

وللتمكن من تحقيق الخطوات السابقة تم إنشاء أربعة أجهزة، الجهاز الأول سلطة عليا تتكون من تسعة أعضاء وتعد بمثابة سلطة تنفيذية للمجموعة، الثاني مجلس نيابي يتكون من وفود تختارها البرلمانات الوطنية، والثالث مجلس مكون من ممثل واحد عن كل حكومة، وأخيرا محكمة عدل تتكون من تسعة قضاة لتفسير وتطبيق نصوص الاتفاقية و ضمان تنفيذها.

[1] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص136.

[2] Marie Annick Bath, Economie de L'Union européenne, paris, Economica, 2000, P 112 .

وقد تم وضع شروط للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أهمها القبول بالتنازل الجزئي عن السيادة الوطنية لفائدة سلطة فوق وطنية أوسع وأشمل، وأن يكون الطرف المرشح للدخول ممارسا للديمقراطية التعددية ومحترم لحقوق الانسان والحريات العامة والفردية ولحرية التعبير. كما تقرر تنفيذ الاتفاقية للوصول إلى السوق المشتركة تدريجيا على مدى 12 سنة، من خلال ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات تنتهي في أواخر 1970، ويمكن أن تمتد إلى 15 عاما. وحددت لكل مرحلة مجموعة من الأهداف، بحيث لا يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا إذا ثبت تحقيق الأهداف الأساسية للمرحلة الأولى وتنفيذها، ويقرر مجلس وزراء السوق الانتقال من مرحلة إلى أخرى وبإجماع الأصوات[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بريطانيا لم تكن ضمن الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية منذ البداية، وذلك لرفضها التقيد بقرارات سلطة فوق وطنية، إذ رأت فيها اختراقا للسيادة الوطنية للدولة[2]. فقد كانت تنادي بحرية التبادل التجاري بين الدول الأوروبية، ولكن على أن لا يتم التخلي عن أي مظهر من مظاهر السيادة الوطنية. وكرد فعل للجماعات الأوروبية قامت بإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري الأوروبي A.E.L.E[*] عام 1957. واتبعت دول أوروبية عديدة وجهة النظر البريطانية، فقامت بالانضمام إلى منطقة التبادل الحر ومنها الدانمارك والنرويج وفنلندا وسويسرا والنمسا والبرتغال. وكان الهدف من وراء هذه الاتفاقية الضغط على دول السوق للقبول بنوع من التكامل دون الالتزام باتفاقية روما، ونتيجة لذلك انقسمت أوروبا إلى كتلتين تجاريتين[3].

رابعا_ تقييم المرحلة 1951-1957

بالنظر للخطوات العملية لتحقيق الوحدة الأوروبية خلال هذه المرحلة، يمكن القول أنه تم التركيز على التكامل القطاعي، بحيث عملت الدول الست على تنظيم حركة التبادل التجاري داخل الجماعة لتأخذ شكل التجارة البينية الحرة، مع تقييدها تجاه الدول غير الأعضاء، وذلك في قطاعات الفحم والصلب والطاقة الذرية[4]. فقد حذر شومان من إنشاء وحدة أوروبية جملة واحدة، فاقترح أن تتم الوحدة الأوروبية على مراحل من خلال

---

[1] أنظر: عبد اللطيف الفراتي، المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الطبعة الأولى، دار فراس، تونس، 1993، ص 32.

Marie Annick Bath, Op.cit, P 112.

[2] سمير تنير، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[*] Association européenne de l'libre échange

[3] أنظر: - أماني أحمد علي زعرب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- نهاد خليل دمشقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

[4] جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الواد، الجزائر، العدد 04، 2013، ص 111.

قطاعات معينة ثم تتوسع إلى أن تشمل جميع القطاعات، وذلك عندما صرح بقوله: **"لن تبنى أوروبا بين يوم وليلة، أو وفق خطة موحدة بل سيتم بناؤها من خلال إنجازات ملموسة تؤدي في البداية إلى خلق حالة من التضامن الو اقعي"**[1]، مركزا في ذلك على الطروحات النظرية للمنهج الوظيفي للتكامل. ذلك أن الواقع العملي برهن في تلك الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة تنامي وتصاعد النزعة القومية، التي شكلت العائق الأساسي لأية محاولة وحدوية نابعة من الإرادة السياسية.

في خضم هذه الأوضاع تغيرت نظرة الأوروبيين نحو المجهود التكاملي، بحيث أصبح من الضروري الاعتماد على المنهج الوظيفي المرحلي لبناء أوروبا الموحدة. وكان من نتائج اتباع هذا المنهج اتساع تطبيق التكامل الأوروبي على قطاع الفحم والصلب عام 1951 إلى الاتساع والتعميم بقيام سوق أوروبية مشتركة عام 1957 تسمح بحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة عبر الحدود دون حواجز أو قيود، وكذلك جانب من المرحلة الرابعة وهي تنسيق بعض السياسات وليس كلها، فتجاوزت بذلك التكامل السلبي إلى التكامل الايجابي.

الفرع الثاني: مدخل التكامل الأوروبي من 1958 إلى 1992

أولا_ الجماعة الاقتصادية الأوروبية

نجحت مساعي الدول الست في ادماج الجماعات الثلاث (جماعة الفحم والصلب، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، الجماعة الاقتصادية الأوروبية) في منظمة أوروبية واحدة تحت اسم الجماعة الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) اعتبارا من جويلية 1967. كما أظهر التطبيق العملي لاتفاقية روما جدية الدول الأعضاء في تنفيذ بنود الاتفاقية، حيث تمكنت الجماعة من تطبيق فترة الانتقال قبل الموعد الذي تم تحديده بسنة ونصف، وكان ذلك سنة 1968 بإلغاء آخر مقدار للرسوم الجمركية (15%) على الواردات بين دول الجماعة، ووضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة، حددت على أساس الوسط الحسابي للتعريفات للدول الأعضاء، فأنجزت بذلك الدول الست اتحادها الجمركي بعد عام فقط من إنشاء السوق الأوروبية[2].

والجدير بالذكر أن التكامل الاقتصادي الأوروبي إلى جانب اتخاذه شكل التكامل العمودي بالانتقال التدريجي من مرحلة إلى أخرى كما حددها بيلا بلاسا، فإنه انتهج التكامل الأفقي، فنتيجة للنجاحات التي بدأت

[1] Déclaration du 9 mai 1950 prononcé par Robert Schuman, Question d'Europe, n°204 , 9 mai 2011.

"…..L'Europe ne se fera pas d'un coup, ni dans une construction d'ensemble : elle se fera par des réalisations concrètes, créant d'abord une solidarité de fait……"

[2] أسامة المجذوب، العولمة والاقليمية: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 58.

تحققها الجماعة، قامت بريطانيا بإعادة النظر في مواقفها، وذلك للاستفادة من الأسواق الواسعة في إطار السوق المشتركة. وبسبب الخوف من العزلة وفقدان تأثيرها في أوروبا بالبقاء خارج الجماعة، قدمت طلبها الأول للعضوية في أوت 1961 ومعها كل من الدانمارك والنرويج وايرلندا. وفي عام 1963 أصدر الجنرال ديغول رئيس فرنسا قراره برفض عضوية بريطانيا باستخدام حق النقض الفيتو، مما أسفر عن تجميد الطلبات الأربع، وجاء الطلب البريطاني الثاني للانضمام سنة 1968 إلا أنه بقي بدون جواب نظرا لثبات الموقف الفرنسي[1].

كان رفض فرنسا للانضمام البريطاني ناتج عن خوفها من منافسة بريطانيا لها داخل الجماعة، وكذلك بسبب العلاقات الخاصة التي تجمع بريطانيا وأمريكا، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد التفوق الأمريكي داخل الجماعة عن طريق بريطانيا[2]. واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973، وذلك بعد استقالة الرئيس الفرنسي ديغول، إذ تغيرت وجهة النظر الفرنسية لانضمام بريطانيا من أجل تحقيق توازن داخل الجماعة بسبب تصاعد القوة الألمانية. وكانت النتيجة انضمام كل من بريطانيا وايرلندا والدانمارك، لتتحول الجماعة إلى تسع دول على حساب انكماش رابطة التجارة الحرة. وكان انضمام ايرلندا والدانمارك راجعا إلى أن علاقتهما التجارية مع بريطانيا كانت وثيقة. وانسحبت النرويج نتيجة نتائج الاستفتاء الشعبي الذي قامت به في سبتمبر 1972، والتي جاءت مضادة للانخراط في السوق المشتركة بنسبة 53.5% من الأصوات[3]. وهذا ما يؤكد على أن التكامل في أوروبا لم يفرض من فوق وإنما استند منذ البداية على رضى الشعب، فقد أجرت بريطانيا أيضا استفتاء عاماً حول عضويتها في المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1975، والذي صوت الشعب البريطاني فيه لصالح البقاء في المجموعة.

وبعد هذا التوسع زادت القوة التجارية للجماعة الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) حيث تستحوذ على 40% من التجارة العالمية، كما زاد عدد السكان في الجماعة من 186 مليون نسمة سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة 1972[4].

وخلال الثمانينيات صعدت العضوية إلى اثني عشر دولة وذلك بانضمام دول الجنوب. فعندما سقط النظام العسكري في اليونان قررت الجماعة ضمها إليها ابتداء من 1981/01/01 وهو التوسع الثاني للسوق المشتركة.

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] - أنظر: محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 27
- عبد اللطيف شهاب زكري، آليات ومضامين التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي تراكم معرفي ودروس مستفادة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] سفيان أبحري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4] حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص 153.

كذلك أعقب حدوث تغيرات سياسية في كل من إسبانيا والبرتغال ضمها إلى الجماعة اعتبارا من 1986/01/01، وبهما يكون التوسع الثالث للسوق الأوروبية المشتركة، مع السماح لها بفترة انتقالية مدتها عشر سنوات إلى 12 سنة، كونها لم تكن على نفس المستوى من التقدم، مما ترتب عليه زيادة التفاوت في مستويات نمو أعضاء الجماعة[1].

على الرغم مما سببه هذا التفاوت من مشاكل اقتصادية تحتاج لحلها إلى كلفة اقتصادية عالية، فإن قرار الضم استهدف أمرين يقعان في مجال العلاقات السياسية الخارجية للجماعة: أولهما تأمين الحدود الجنوبية من الاضطرابات التي يثيرها تسلط الديكتاتوريات العسكرية؛ والثاني هو الاستفادة مما يربط هذه الدول من علاقات وثيقة بمناطق من العالم الثالث في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وهي مناطق تسعى الجماعة لتوثيق علاقتها بها في مواجهة تصاعد أزمة الطاقة على الأجل الطويل[2].

ثانيا_ اتفاقية شنجن

شهدت فترة الثمانينات عقد اتفاقية شنجن*، فقد أقرت اتفاقية السوق المشتركة مبدأ حرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء، إلا أنه لم تتمكن الجماعة من تحقيق ذلك نظرا للصعوبات التي واجهتها لإلغاء الحدود المادية. وفي سنة 1985 تم التوقيع على اتفاقية شنجن والتي تعد تجديدا في مجال تنقل الأشخاص، عن طريق إقرار إجراءات ملموسة لفتح الحدود بين كل من فرنسا وألمانيا ودول البنوليكس، من خلال إلغاء إجراءات الرقابة الجمركية وتأشيرات الدخول من وإلى هذه الدول، مع تخطي العوائق التي كانت تواجهها الجهود الرامية إلى تعزيز حرية حركة الأشخاص، والتعاون القضائي داخل الإطار المؤسساتي للجماعة الأوروبية[3].

ولم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ إلا في مارس 1995 بعد استكمال إنشاء كافة التدابير اللازمة لذلك، واعتماد كل دولة نظام معلومات شنجن، يشمل معلومات خاصة وشخصية عن كل فرد دون تجاهل الأحكام الضامنة للحريات الأساسية. وأصبح التنقل الحر للأشخاص مطبقا في كل فضاء الاتحاد الأوروبي* باستثناء المملكة المتحدة وإيرلندا، بعد أن تم إدراج محتوى اتفاقية شنجن ضمن معاهدة أمستردام عام 1997[4].

---

[1] عبد اللطيف شهاب زكري، آليات ومضامين التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي تراكم معرفي ودروس مستفادة، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 225.

* شنجن هي قرية مشهورة بصنع النبيذ، تقع في أقصى الجنوب الشرقي من لوكسمبورغ بالقرب من النقطة التي تتلاقى فيها حدود لوكسمبورغ و ألمانيا و فرنسا يبلغ عدد سكانها حوالي 500 نسمة.

[3] Josèphe Laroche, Politique International ,2éme Edition, Paris, Libraire Générale de droit et de jurisprudence, 2000, PP 217-218.

* يمكن لكل مواطن من البلدان الموقعة على اتفاقية شنجن الدخول إلى البلدان الأعضاء الأخرى دون تأشيرة، ويطبق المبدأ نفسه على الأجانب الحاصلين على ترخيص إقامة في أي بلد عضو في فضاء شنجن.

[4] Josèphe Laroche, op.cit , P 218.

ثالثا_ القانون الأوروبي الموحد: شهدت فترة الثمانينات إجراء تعديلات على معاهدة روما، وإعطاء دفعة جديدة لعملية التكامل الأوروبي، بعد الظروف التي عرفتها المجموعة في النصف الأول من هذه الفترة، حيث تبين أنها لم تتمكن من استكمال عناصر السوق المشتركة من حرية حركة العمالة و الخدمات ورأس المال، كما لم تستطع التوصل إلى سياسة مواصلات مشتركة، وبقيت السياسة الزراعية تواجه مشاكل عديدة رغم أنها كانت تستوعب الجزء الأكبر من الميزانية المشتركة للسوق، ولم تتمكن المجموعة من إزالة القيود الفنية دون التوصل إلى تحقيق التجانس التشريعي، كما أسهمت حالة الكساد في انشغال العديد من الدول الأعضاء باقتصادها الوطني على حساب العلاقات الاقتصادية في إطار الجماعة، وزاد توسيع نطاق العضوية بانضمام دول جديدة من صعوبة الوضع[1].

كل هذه الأسباب دفعت الدول الأعضاء إلى التفكير في ضرورة إعطاء قوة دفع جديدة للمجموعات الأوروبية لتحقيق أقصى استفادة من التكامل الاقتصادي، من خلال إصدار القانون الأوروبي الموحد " Acte unique Européen" الموقع في لاهاي في فبراير 1986. وهو أول تعديل لاتفاقية إنشاء الجماعات الأوروبية، تضمّن الإجراءات اللازمة لضمان إزالة كافة العقبات التي أعاقت حتى هذا التاريخ الهدف الرئيسي لمعاهدة روما[2].

لم تقتصر التعديلات التي جاء بها القانون الموحد على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل أقر التعاون السياسي بين الدول الأعضاء، إضافة إلى قيامه بإنجاز إصلاحات مؤسساتية هامة. هذه التعديلات التي أقرها القانون الموحد، ساهمت في تقبل تعديلات أخرى أكثر عمقا، حاولت الدول الأعضاء إحداثه بغرض دفع عملية التكامل إلى المزيد من التقدم، خاصة بعد التحول الذي شهده العالم بنهاية الحرب الباردة وما أفرزته من نتائج، أهمها انضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى السوق الأوروبية المشتركة تلقائيا؛ نتيجة توحيد الألمانيتين في 30 أكتوبر1990،كما أن هذا التحول ساهم في التوسع رأسيا على مستوى التكامل بالتقدم إلى مراحل يقترب به إلى التكامل السياسي.

وكي تترجم الأهداف التي حددها القانون الموحد في العام 1987 إلى واقع بحلول العام 1992، قام جاك ديلور بصفته رئيسا للمفوضية الأوروبية بتقديم برنامج طموح تشريعي وعملي، أطلق عليه اسم "برنامج 1992" وتضمن المشروع 279 اقتراحا جمعت في الكتاب الأبيض، وأقر قادة الدول الأعضاء هذا الكتاب. وطبقا للخطة الأصلية التي تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض، فإن هذا البرنامج ينقسم زمنيا إلى مرحلتين، الأولى تتعلق بإعداد

[1] أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] سفيان أبحري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المقترحات والعروض التشريعية خلال الفترة 1985 إلى 1989، أما المرحلة الثانية فتلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ وإصدار باقي التشريعات اللازمة لاستكمال برنامج أوروبا الموحدة من تاريخ 01 جانفي 1990 إلى 31 ديسمبر 1992[1].كما تضمن برنامج 1992 ثلاثة أسس للتطوير: إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، وإصلاح الصناديق الهيكلية خاصة مع انضمام دول أقل نموا ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة، وإصلاح ميزانية الجماعة بإدخال قدر أكبر من الانضباط، وتأمين موارد للجماعة تكفل اتفاقها مع الأهداف المحددة لسنة 1992.

الفرع الثالث: مرحلة الاتحاد الأوروبي والتكامل العميق

أولا- اتفاقية الوحدة الأوروبية (ماستريخت):

مع مطلع التسعينات وفي إطار جهود الدول الأوروبية لتوسيع العملية التكاملية فيما بينها، وبعد استكمال المهلة المحددة لمشروع أوروبا الموحدة 1992، وقع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية (السوق المشتركة) في 07 فيفري 1992 بمدينة ماستريخت الهولندية على معاهدة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والسياسي، والتي أطلق عليها اسم معاهدة ماستريخت"Maastricht" أو معاهدة الاتحاد الأوروبي "Traité de l'union Européenne"[2]، وأقرها البرلمان الأوروبي يوم السابع من أفريل 1992، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993 في ظل ظروف متأزمة أوقفت اندفاع الأوروبيين عن تأييد هذه الاتفاقية.

ومثلت معاهدة ماستريخت الأساس الثاني في مسيرة التكامل الأوروبي، واعتبرت أهم الاتفاقيات الأوروبية بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية، فهي تمثل تثبيتا للتكامل في جوانب متعددة وبالأخص في المجال السياسي، حيث تم ولأول مرة الحديث عن ضرورة توحيد المواقف الخارجية الأوروبية تجاه القضايا الدولية. وتجدر الإشارة بأن كل من بريطانيا والدنمارك والسويد ظلت تبدي نوعا من التحفظ على المعاهدة وبالأخص فيما يتعلق بتوحيد العملة الأوروبية.

وضعت الاتفاقية إطارا جديدا لتدعيم التكامل الأوروبي وذلك من أجل التعامل مع متطلبات فترة ما بعد الحرب الباردة في ثلاث مجالات رئيسة وهي: الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا، وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية لأوروبا، وانتهاج سياسة خارجية وأمنية مشتركة[3].

---

[1] سفيان أبحري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] أحمد الكواز ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] سعيد أحمد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، الموقع الالكتروني لجامعة اليرموك على الرابط:

فعلى صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية تم الاتفاق على ضرورة توسيع وتعميق التكامل الأوروبي من خلال التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات، وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء، والتوجه نحو توحيد العملة المستخدمة في الدول الأعضاء.

أما على صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية، فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية لظروف العمل التي تحققت فعلا على أرض الواقع، والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات وفي مجالات الأمن والقضاء؛ وإبراز الهوية الأوروبية والثقافة الأوروبية المشتركة وحرية تنقل الأفراد ودعم حقوق المواطنة.

وفي المجال الخارجي ركز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت على قضايا السياسة الخارجية والأمنية، بصيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي؛ صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له الدول الأعضاء؛ حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة؛ تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار؛ تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان[1].

وقد حددت المعاهدة ثلاث مراحل لتحقيق التكامل والوحدة الأوروبية وهي[2]:

- المرحلة الأولى تبدأ بعد عقد الاتفاقية مباشرة و تستمر إلى نهاية 1993، وتمثل هدفها الأساسي في زيادة التعاون الاقتصادي والنقدي والمالي بين الدول الأعضاء.
- المرحلة الثانية تبدأ في جانفي 1994 ويتم فيها استكمال الاجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل كل الأعضاء. كما يتعين فيها على الدول الأعضاء اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتحقيق الانضباط في الموازنات العامة وتفادي العجز الزائد في تمويل النفقات الحكومية استعدادا للدخول في المرحلة الثالثة.
- المرحلة الثالثة تبدأ في الأول من جانفي1999 حيث يتم فيها استخدام الأورو بالتعاملات المالية إلى جانب العملات الوطنية، إلى أن يتم سحب هذه الأخيرة من التداول في جانفي 2002

faculty.yu.edu.jo/ANufal/Lists/.../83/الاتحاد20%الأوروبي.pdf

[1] أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره.

[2] جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

بالرغم من استكمال مراحل الوحدة النقدية الأوروبية في سنة 2002، لاحظت الدول الأعضاء أن أسواق رأس المال لازالت تخضع للعديد من القيود، وبالتالي تم تكليف المفوضية الأوروبية بإعداد برنامج تنفيذي لتحرير أسواق رأس المال، وذلك قصد إنشاء فضاء مالي تتدفق فيه رؤوس الأموال داخل المنطقة المالية الأوربية مع نهاية سنة 2005، وأطلق على هذه المرحلة بمرحلة التكامل المالي الأوروبي[1].

ثانيا- توسيع عضوية الاتحاد

في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد أي شروط للانضمام ماعدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقية المؤسسة للاتحاد، ذلك أن فكرة الاتحاد كانت بالأساس امتيازا أوروبيا غربيا بسبب انقسامات الحرب الباردة. ومع التطورات التي حدثت في المناخ السياسي العالمي، أقبلت الدول المحايدة التي كانت تفضل البقاء خارج الجماعة تفاديا للدخول في نزاعات عسكرية وسياسية، على طلب الانضمام. وهكذا ارتفعت العضوية إلى خمسة عشر عضو بانضمام النمسا والسويد وفنلندا (أعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية) عام 1995. وبذلك أصبح الاتحاد يضم 380 مليون نسمة، وقدرت مساهمته في التجارة العالمية بـ 21.5% عام 1998، بينما أمريكا واليابان بلغت مساهماتهما نسبة 18% و 10.3% على التوالي، وبلغ إجمالي النواتج المحلية الكلية لدول الاتحاد نحو 6.7 ترليون دولار.

بمثل هذه الامكانيات البشرية والاقتصادية أضحى الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، وبذلك حقق ما كان يأمل تحقيقه عند التوقيع على معاهدة ماستريخت، من أن تستعيد أوروبا عظمتها وقوتها التي كانت موجودة من قبل على المسرح الدولي، وأن تصبح القوة الثانية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا بعد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

بعد نهاية الحرب الباردة تغير السياق الذي يجري فيه السعي لتحقيق الاتحاد كهدف إقليمي، حيث واجه زعماء الاتحاد الأوروبي تحديا متعلق بنوع ونطاق التوسع الذي يردونه في الفترة التالية للحرب. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق في اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاغن عام 1993 على أنه يجب إعطاء العضوية لأي دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية. إلا أنه وبسبب الفرق في المستوى السياسي والاقتصادي بين هذه الأخيرة ودول الاتحاد بعد توسعة 1986، قام المجلس في نفس الاجتماع بوضع مجموعة من المعايير الاقتصادية والسياسية

[1] سفيان أبحري، مرجع سابق، ص 51.

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

والتشريعية التي يجب استيفاؤها من قبل الدول الراغبة في الانضمام حتى تقبل عضويتها في الاتحاد. واختلفت المعايير في التعامل مع الدول الراغبة في الانضمام، إذ تركزت المحادثات مع البعض على مسائل تقنية فقط في حين وضعت معايير أكثر تعقيدا للبعض الآخر[1]. وسميت معايير الانضمام بشروط كوبنهاغن وهي:

- **شروط سياسية:** على الدول الراغبة في الانضمام للاتحاد أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون أن تحترم حقوق الانسان وحقوق الأقليات.
- **شروط اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.
- **شروط تشريعية:** يجب على الدولة الراغبة في الانضمام أن تكون على استعداد لتكييف إداراتها وجميع قوانينها مع قانون الاتحاد الأوروبي التي تم وضعه وتبنيه منذ تأسيس الاتحاد

وإدراكا لخطورة الوضع رأت الدول النواة للاتحاد الأوروبي أنه إن لم يتم معالجة أوضاع دول أوروبا الشرقية والوسطى وقبولها كأعضاء في الاتحاد، فإن حالة عدم الاستقرار والاضطرابات السائدة فيها ستنتقل إليها. وفي الوقت نفسه كان اجتماع كوبنهاغن يعني بأن التوسعة يجب أن لا تعرّض عملية التكامل للخطر بين الأعضاء الراهنين في الاتحاد الأوروبي. لذلك وضعت هذه القمة شرطا عاما وهو عدم المساس بما تحقق من مكتسبات "les Acquis communautaires"، وأبدت استعدادها لمعاونة الدول الراغبة في عضوية الاتحاد الأوروبي على استيعاب هذه المكتسبات داخل نظمها الوطنية، فبادرت الجماعة مع باقي دول أوروبا الغربية إلى مساندة التحولات في دول أوروبا الشرقية، بتقديم أضخم البرامج للمساعدات (PHARE-ISPA SAPARDE) إلا أن برنامج Phare الذي أنشأ سنة 1989 أعتبر الأهم. وكان هدفه تقديم المساعدات للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية المتواصلة لدول شرق ووسط أوروبا وتحويل اقتصاداتها إلى آلية السوق.

بلغت قيمة المساعدات المقدمة إلى تلك الدول في إطار برنامج Phare عام 2004 نحو 1.7 مليار أورو تم توزيعها على النحو التالي: 30% لمسألة بناء نظام مؤسسي لملائمة التشريعات الوطنية لكل دولة من تلك الدول مع النظام العام للاتحاد، و70% يتم توجيهها لمشروعات استثمارية لتطوير البنية الأساسية. في الفترة 2006/2004 خصصت أكثر من 41 مليار أورو موزعة كما يلي: 40.8% وزعت على الدول الأعضاء كإعانات

[1] جراهام ايفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004، ص219.

فلاحية ومساعدات اقليمية وهيكلة، ولإصلاحات الإدارة العامة وحماية الحدود، و540 مليون أورو لجميع الدول الأعضاء مخصصة للبحث والثقافة والتربية[1].

ولأن توسيع الاتحاد يتطلب إحداث التغيير لاستيعاب الأعضاء الجدد، فقد وقعت دول الاتحاد على معاهدتين جديدتين عمقتا ما جاء في اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية، وهما معاهدة أمستردام وكان ذلك في الثاني من أكتوبر عام 1997 ومعاهدة نيس في ديسمبر 2000، وتم التركيز فيهما على التحولات المؤسساتية الضرورية للتوسع المحتمل، حيث حملتا تعديلات فيما يخص صلاحيات المؤسسات الأوروبية.

في عام 2004 اتخذ الاتحاد الأوروبي أكبر خطواته نحو التوسع بانضمام عشر دول جديدة لعضويته وهي: جمهورية التشيك، قبرص، استونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندة، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليصبح بذلك عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 25 دولة، فزادت عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين، ومساحة أراضيه بمقدار الربع وبزيادة سكانية تقدر بحوالي 75 مليون نسمة فأصبح، يمثل أكبر سوق في العالم يفوق عدد سكانه 450 مليون نسمة. وفي سنة 2007 انضمت كل من بلغاريا ورومانيا، اللتان تعدان من أفقر دول الاتحاد بناتج محلي إجمالي يقدر بـ 30% وعدد سكان 8 ملايين نسمة لبلغاريا و22 مليون نسمة لرومانيا، كما أن انضمامها تطلب إعادة توجيه هامة لميزانية الاتحاد خاصة في الميدان الزراعي. وآخر انضمام كان لكرواتيا عام 2013، ليبلغ عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 28 دولة بعد أن بدأ بست دول[2]، إلا أن العضوية ستنخفض إلى 27 دولة بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد، بناء على تصويت الشعب البريطاني على قرار خروجها من الاتحاد بتاريخ 23 جوان 2016، في سابقة أولى من نوعها منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: أجهزة التكامل الأوروبي

إن التطور الذي شهدته البنية المؤسسية للتكامل الأوروبي، كان نتاج المعاهدات التي تم إبرامها خلال المسيرة التكاملية، والتي كانت تصب في مسيرة البنية الأساسية للعمل المؤسسي الأوروبي. فقد تضمنت هذه المعاهدات نصوصا بإنشاء بعض الأجهزة اللازمة للمساعدة في تحقيق التكامل الأوروبي وتنفيذ مهام محددة.

---

[1] أنظر: - عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

– عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] انظر: - محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 329-330.

- L'Elargissement à l'est de l'union européenne : Chronologie, la documentation française, disponible sur le site web :

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000010-l-elargissement-a-l-est-de-l-union-europeenne/chronologie

ويتفق الجميع على أن معاهدة باريس المبرمة في 1951 والمنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، تعتبر الحجر الأساس لجميع البنى الأوروبية التي تم إنشاؤها لاحقا. والمعاهدات التي تلت هذه المعاهدة عدلت الواحدة تلوى الأخرى من تلك البنية المؤسسية، عبر إضافة مؤسسات جديدة أو دمج مؤسسات قائمة، مثلما عدلت آليات صنع القرار فيها، بتغيير أو إعادة تشكيل صلاحيات واختصاصات المؤسسات القديمة. كما أن عملية التوسيع الرأسي والأفقي طوال المسيرة التكاملية الأوروبية، فرضت بدورها تعديلات مهمة في البنية التنظيمية والمؤسسية للتكتل الأوروبي، مما ساعد على استمرارية هذه المؤسسات[1].

وتتضمن التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي مجموعة من المؤسسات موزعة بين مؤسسات رئيسية لصنع القرار والمؤسسات والهيئات الرقابية والأجهزة والفروع الأخرى والأجهزة المستقلة ذات الطابع التقني[2].

الفرع الأول: مؤسسات صنع القرار

تتمثل مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

أولا: المجلس الأوروبي

ويعرف أيضا بمجلس القمة، ولم يتحول إلى مؤسسة رسمية منصوص عليها في الهيكل التنظيمي للجماعة الأوروبية إلا عام 1987، بعد دخول القانون الأوروبي الموحد لسنة 1986 حيز التنفيذ المكمل لاتفاقية روما. ويعد المجلس أعلى مستويات صنع القرار في الاتحاد الأوربي إلا أنه لا يضطلع بمهام تشريعية. وقد حدد إعلان شتوتغارت سنة 1999 صلاحيات واختصاصات المجلس الأوروبي على النحو التالي[3]:

- يحدد المجلس الأوروبي اتجاه وأولويات السياسات العامة للاتحاد، التي يتعين ان توجه وتقود العمل في مؤسسات الجماعات الأوروبية، فهو يهتم برسم السياسة على المستوى الخارجي؛
- يعمل على تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة لعملية التكامل الأوروبي؛
- يعبر عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

[1] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 82.

[2] أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط،: إعلان برشلونة نموذجا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 39، 2009، ص 76.

[3] حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

ويتكون المجلس من رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى رئيسه ورئيس المفوضية الأوروبية. يجتمع المجلس الأوروبي مرتين كل ستة أشهر بحسب ما تم الاتفاق عليه في قمة ديسمبر 1984، بعد أن كان يجتمع ثلاث مرات سنويا. وعند الضرورة، يدعو رئيسه إلى اجتماع خاص. مدة رئاسة الرئيس هي سنتان ونصف السنة تجدد لمرة واحدة، كما تعقد الاجتماعات في إحدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة[1].

ثانيا: مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري)

بعد أن كان يطلق عليه مجلس الجماعات الأوروبية، انطلاقا من نوفمبر 1993 أصبح يطلق عليه اسم مجلس الاتحاد الأوروبي. ويعتبر أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي، يعمل على إقرار التشريعات المختلفة بالرفض أو القبول، إلا أنه لا يقوم بإعدادها لأن ذلك من صلاحيات مؤسسات أخرى (المفوضية الأوروبية)[2]. ويحتل مجلس الاتحاد الأوربي موقعا استراتيجيا في عملية صنع القرار باعتباره حلقة الوصل بين البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وتتخذ قراراته كقاعدة عامة بالإجماع. وقد حدد إعلان شتوتغارت 1983 صلاحيات واختصاصات المجلس والتي من بينها[3]:

- يحدد المصالح الاستراتيجية والأهداف ويقرر التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية؛
- تمثيل الاتحاد في شؤون السياسة الخارجية بالتعبير عن الموقف الأوروبي المشترك؛
- التنسيق في مجال السياسات التكاملية للاتحاد؛
- يبرم نيابة عن الاتحاد الأوروبي الاتفاقيات مع دولة أو مجموعة دول أو منظمات دولية، ويقوم بإعداد التوصيات الخاصة بالاتفاقيات المبرمة بين الدول ويعمل على تمويلها، كما يقوم بإعلام المجلس والبرلمان حول مدى التقدم الحاصل في الاتفاقيات؛
- يشترك مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد؛

---

[1] أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، الحوار المتمدن، العدد 4333، نشرت بتاريخ 2014/01/13 على الرابط:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=395593&r=0

[2] سفيان أبحري، الشراكة الأورو مغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، مذكرة غير منشورة، 2012-2013، ص 52.

[3] أنظر: - حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والامنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الأول، 2009، ص ص 627-629.

_ مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي بالعربية، على الرابط http://www.eu-arabic.org/institutions.html

- يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية و الأمنية، وذلك بتحديد الأهداف و الشروط والوسائل والوقت اللازم للتنفيذ من قبل الاتحاد؛
- العمل على توافق السياسات الوطنية مع مواقف الاتحاد فيما يتعلق بالقرارات التي تحدد توجه الاتحاد في شؤون ومناطق جغرافية معينة؛
- ينسق نشاطات الدول الأعضاء ويتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الإجرامية.

يتكون مجلس الاتحاد من وزراء حكومات الدول الأعضاء، وعضوية هذا المجلس تتغير حسب الموضوع محل البحث. فشكليا يوجد مجلس واحد، ولكنه عمليا يختلف أعضاؤه باختلاف الأمور المطروحة للتداول (صناعة، زراعة، مالية...). و أكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة، حيث يجتمعون حوالي 14 مرة في السنة، ووزراء المالية ووزراء الخارجية الذين يجتمعون مرة على الأقل شهريا. يعقد مجلس الاتحاد اجتماعاته في بروكسل، وفي شهر أفريل وجويلية وأكتوبر تعقد اجتماعاته في لكسمبورغ. وتترأس كل دولة مجلس الوزراء بالتناوب كل ستة أشهر، ويطلق اسم الدولة على فترة الرئاسة، مثل الرئاسة الفرنسية أو الألمانية[1].

ثالثا: المفوضية الأوروبية

عرفت هذه المؤسسة تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل الأوربي، حيث كانت تعرف باسم السلطة العليا في فترة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكانت تعتبر المركز الرئيسي لعملية صنع القرار، ومع معاهدة روما أطلق عليها اسم المفوضية، وتم إعادة صياغة أهدافها ووظائفها بما يتناسب مع ما مرت به حركة التكامل الأوروبي من تحولات. وبعد عمليات التوسع الأفقي المتتالية والمتمثلة في انضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي، واعتبارا من نوفمبر 2009 أصبحت تمثل العصب الرئيسي لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والقوة الدافعة في نظام الاتحاد المؤسساتي[2].

تمارس المفوضية الأوروبية دور يشبه إلى حد كبير دور الحكومة في الدولة الوطنية، وتمثل الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي[3]. وبوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، تمارس دورها كوصي على المعاهدات التي تشكل القانون الأساسي للاتحاد، لضمان تطبيقها بالشكل الصحيح، بحيث تتأكد من تقيد

[1] سفيان أبحري، المرجع السابق، ص 53.

[2] أنس المرزوقي، مرجع سبق ذكره.

[3] نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، مذكرة غير منشورة، 2014-2015، ص17.

الجميع بالمعاهدات وبالقوانين الأوروبية[1]، وتعمل على الاتجاه نحو التكامل بين الدول الأعضاء بصورة أكثر قوة، كما تدير أموال وبرامج الاتحاد.

تمثل المفوضية الاتحاد على المسرح الدولي وهي الناطق الرسمي باسمه، وتفاوض نيابة عنه في الاتفاقيات الدولية، وخاصة في مجالي التجارة والتعاون. وتؤدي المفوضية دوراً أساسياً في منع وقوع النزاعات والقيام بإدارة ومعالجة الأزمات، وذلك بتقديم المساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل وإعادة البناء، فضلا عن وسائل أخرى عديدة وغير مباشرة والتي تتضمن المساعدة على تطبيق القانون والبناء المؤسساتي، إضافة إلى صياغة السياسة التجارية[2].

يتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية، حيث يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد، وعليه فإن المفوضية تتكون من 28 مفوضا، وتقوم الدول الأعضاء بتسمية رئيس المفوضية وأعضائها، وتتم الموافقة على التعيين من قبل البرلمان الأوروبي.

بالنظر إلى ما تتمتع به المفوضية من أدوار مهمة رسمية وغير رسمية بخصوص إعداد القرار في الاتحاد الأوروبي، يمكن اعتبارها سلطة استراتيجية لضمان استمرار التكامل الأوروبي، على أساس أنها تمثل إطارا عاما يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية، وليس عن مصالح الدول الأوروبية، فعلى الرغم من أن أعضائها يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء، لكن ولائهم الكامل يكون لصالح الاتحاد، إذ يضطلع كل واحد منهم بالمسؤولية في مجال معين من مجالات سياسة الاتحاد الأوروبي، فينظر إلى المفوضية على أنها تعمل لصالح الاتحاد وليس للمصلحة الوطنية[3].

رابعا: البرلمان الأوروبي

يعد واحدا من أقدم مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهو بمثابة الواجهة الديمقراطية للاتحاد، الهدف من إنشائه هو توسيع عملية المشاركة في صنع القرار، كما يمثل استمرار دعم وتأييد الشعوب الأوروبية لفكرة الوحدة والتكامل. ظهرت فكرة تأسيسه مع تبلور فكرة الوحدة الأوروبية، فقد تضمنت معاهدة باريس لعام 1951 إنشاء جمعية برلمانية، كانت تعمل على مناقشة تقارير المفوضية، وبالتوقيع على القانون الأوروبي الموحد الذي تم

[1] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص ص 242-243.

[2] حسين طلال مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 633.

[3] نجاح منصري، المرجع السابق، ص 17.

بموجبه تعديل معاهدات الجماعات الأوروبية الثلاثة، تم تغيير اسم الجمعية البرلمانية إلى البرلمان الأوروبي[1]. وزادت المعاهدات الأوروبية اللاحقة البرلمان الأوروبي قوة في التأثير نتيجة توسيع صلاحياته واختصاصاته، خاصة معاهدة ماستريخت ومعاهدة أمستردام.

تكمن المهمة الرئيسية للبرلمان الأوروبي في إصدار القوانين الأوروبية على ضوء المقترحات المقدمة من المفوضية الأوروبية، كما يتقاسم البرلمان ومجلس الاتحاد الأوروبي المسؤولية بشأن إقرار الموازنة السنوية للاتحاد. اتسعت صلاحيات البرلمان إلى أن أصبحت له إمكانية قبول أو رفض العضوية للدول الراغبة في الانضمام، وبموجب المعاهدات الأوروبية تحول إلى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية. كما اتضح الدور الحيوي للبرلمان من خلال إبداء الرأي في مسألة موافقته على اتفاقية المفاوضات من أجل إنشاء منطقة حرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي[2].

يعد البرلمان الأوروبي المؤسسة الوحيدة التي يتم انتخابها، حيث يتم انتخابه كل 5 سنوات بشكل مباشر من قبل شعوب الاتحاد الأوروبي لتمثيل مصالحهم. ويتكون من مقاعد موزعة حسب عدد السكان في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. تُعقد الاجتماعات الرئيسية للبرلمان في مدينة ستراسبورغ (فرنسا)، بينما تُعقد الاجتماعات الأخرى في بروكسل (بلجيكا).

الفرع الثاني: الهيئات والمؤسسات الرقابية والاستشارية للاتحاد

إضافة إلى المؤسسات الأساسية للتكتل الأوروبي التي تضطلع بالركيزة الأولى والمتمثلة في اتخاذ القرار، يوجد أيضا عدد من المؤسسات الأخرى التي تلعب دورا أقل أهمية في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، منها المؤسسات والهيئات الرقابية التي تسهر على السير الحسن للعملية التكاملية، وتعمل على عدم حدوث أي تجاوزات تؤدي إلى حدوث نزاعات بين الدول الأعضاء، وبالتالي تعطيل المسار التكاملي للاتحاد.

وتتمثل الهيئات الرقابية في محكمة العدل الأوروبية، والتي تتولى النظر في الخلافات التي تنشأ بين مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه[3]. محكمة المدققين والتي تعرف أيضا بالهيئة العامة للتدقيق والمحاسبة، أنشأت عام 1975 وبدأت العمل عام 1977، تختص بمراجعة الحسابات الأوروبية ومراقبة

[1] مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الاوروبي بالعربية، مرجع سبق ذكره.

[2] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[3] أبحري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الميزانية وأوجه صرفها، وبالتأكد من أن الاتحاد يعمل على إنفاق أمواله طبقا لبنود الصرف المحددة في الميزانية وبنحو أكثر فاعلية[1].

أما الهيئات الاستشارية فتتمثل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الاقاليم، هذه الأخيرة أنشأت بموجب معاهدة ماستريخت، تمثل الأقاليم والسلطات المحلية للدول الأعضاء في الاتحاد، ويتم استشاراتها في القضايا التي تهم الاتحاد والتي نصت عليها اتفاقية ماستريخت، ومن بين القضايا التي تقدم بشأنها اللجنة الاستشارات: التعليم، الثقافة، الصحة العامة، مكافحة البطالة والتشريعات الاجتماعية[2].

الفرع الثالث: هيئات أخرى

تظم أيضا مؤسسات الاتحاد هيئات تقنية تهدف إلى تسهيل ودعم أهداف التكتل الأوروبي والتغلب على مشكلات التكامل التي قد تنشأ خلال مسيرته التكاملية، وتتمثل في البنك الأوروبي للاستثمار الذي يعمل على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء، وتضييق الفجوة بين معدلات النمو للدول الأعضاء من خلال تمويل مختلف مشاريع الاتحاد، وهو يعمل وفق الأسس المصرفية، غير أنه لا يستهدف الربح بل يسعى إلى الاسهام في عملية التكامل الأوروبي. البنك المركزي الأوروبي الذي تأسس في مرحلة متأخرة بعد أن دخلت عملية التكامل الأوروبي مرحلة متقدمة وهي مرحلة التكامل النقدي بإصدار عملة موحدة، هدفه الحفاظ على استقرار العملة الأوروبية الموحدة[3].

تؤدي أجهزة الاتحاد الأوروبي اختصاصاتها على أساس التعاون فيما بينها، فلا يستطيع أن يعمل أي جهاز بمعزل عن الآخر. كما يعد الاتحاد بكل أجهزته نائبا عن الدول الأعضاء، حيث أن التعاون والتفاوض يكون دائما مع الاتحاد.

المطلب الثالث: مكاسب ومظاهر التكامل الاقتصادي الأوروبي

إن التجربة التكاملية الأوروبية توفرت لها العديد من مقومات الاستمرار، إلى درجة أنها أصبحت مثال يحتذى به كما ذكرنا سابقا، فقد تدرجت مسيرة التكامل على امتداد أكثر من نصف قرن وفق مراحل عملت على تحقيق التقارب بين اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، إلى أن بلغ أقصى درجاته عندما تمكن من تحقيق اتحاد

[1] المرجع نفسه، ص 61.

[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[3] أنس المرزوقي، مرجع سابق.

نقدي وأصبح هناك عملة واحدة لهذا التكتل تعرف باليورو. من هذا أصبح الاتحاد الأوروبي بدوله المختلفة كدولة واحدة في المساومة والمفاوضة مع الغير، ومن بين أكثر الاقتصاديات ديناميكية وتنافسية في العالم، وهناك شواهد كثيرة تدل على ذلك.

الفرع الأول: التكامل النقدي

سبق وأن بينا أن التكامل النقدي هو مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي التي تندرج ضمن مستويات المجموعة الثانية للتكامل، والذي ينطوي على توحيد العملات المستخدمة، بحيث تصبح هناك عملة واحدة يتم بها التعامل بين دول الاتحاد الاقتصادي.[1]

ويعد الاتحاد الأوروبي التكتل الوحيد في العالم الذي بلغ هذا المستوى من التكامل. فقد برزت فكرة إنشاء عملة أوروبية موحدة في أوائل عقد التسعينات، ضمن اتفاقية ماستريخت للوحدة السياسية والاقتصادية، ووفقا لهذه الاتفاقية كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة عام 1996 وذلك بعد أن تتأهل الدول الأعضاء الدخول في هذا النظام، باستيفاء شروط انضمامها إلى نظام العملة الموحدة، كما حددتها اتفاقية ماستريخت والتي عرفت بمعايير التوافق، وهذا حرصا على قوة العملة وضمانا لاستقرارها، ما أدى إلى تأجيل التطبيق إلى عام 1999.

ووافقت 11دولة من دول الاتحاد (فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، هولندا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، البرتغال، ايرلندا، فنلندا، لوكسمبورغ) من أصل 15 دولة على اعتماد عملة اليورو رسميا، وتخلت اليونان في جانفي 2001 عن عملتها الوطنية لصالح اليورو، بعد أن تم استبعادها في 1999 لعدم استيفائها للشروط الاقتصادية والنقدية الواجب توفرها في الدولة العضو.

في 2002 بدأ التعامل الرسمي بالأوراق النقدية الأوروبية إلى جانب العملات الوطنية في الدول التي وافقت على تبني اليورو، إلى أن سقطت الصفة القانونية عنها في 30 جوان من نفس السنة، ليصبح بذلك اليورو العملة القانونية الوحيدة السائدة في جميع الدول الأعضاء.

توالى الانضمام بعد ذلك لنظام العملة الموحدة من طرف مجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد وهي: سلوفانيا 2007، قبرص ومالطا 2008، سلوفاكيا 2009، استونيا 2011، لاتفيا 2014، ليتوانيا 2015. وبذلك

[1] أنظر: - أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي: الواقع والآفاق، مرجع سبق ذكره.
-حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، مرجع سيق ذكره، ص ص 156-157.

أصبح مجموع الدول التي تتعامل بالعملة الموحدة 19 دولة من أصل 28، وكونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى "بمنطقة اليورو" Zone Euro. وأصبح اليورو يمثل ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، على الرغم من التعثر الذي عرفه عند البدء بتداوله مطلع عام 2002، إلا أنه حافظ على سعر صرف عالمي يعادل سعر صرف الدولار الأمريكي، ونجح كعملة أوروبية في منافسة الدولار الأمريكي.

لدعم الوحدة النقدية الأوروبية اهتمت دول الاتحاد الأوروبي منذ البداية بإنشاء أجهزة التكامل النقدي الأوروبي، انطلاقا من اللجنة النقدية التي تطورت مهامها مع تقدم الجماعة نحو الاتحاد النقدي. ومع بداية المرحلة الثانية للاتحاد النقدي عام 1994 تم انشاء المعهد النقدي الأوروبي خلفا للجنة محافظي البنوك المركزية. من جهة أخرى، فإن محاولة إقامة اتحاد نقدي في مرحلة السوق المشتركة في أواخر الستينات أدت إلى إقامة صندوق التعاون النقدي الأوروبي، ليتولى إدارة نظم الصرف، إلى أن قام المعهد النقدي الأوروبي المشار إليه.

الفرع الثاني: البناء المؤسسي

في مراحل سابقة من البحث بينا أنه في إطار العملية التكاملية يصبح من الضروري أن تتنازل الدول عن قدر من سيادتها لصالح المؤسسات الجديدة، التي تنشأ كنتيجة لتكامل الدول، فتكون هذه المؤسسات مطالبة بأن تحل محل الدول الأعضاء للقيام بالوظائف التي تتولد عن العملية التكاملية، وهو ما يفترض أن تعكسه البنية المؤسسية وآليات صنع القرار في أي تكتل. وهذا ما يظهر بصورة واضحة في حالة الاتحاد الأوروبي، فمنذ البداية ركزت الدول الأعضاء على بناء المؤسسات من أجل تحسين عمل الاقتصاديات بالاستفادة من أفضل الممارسات[1]. وتظهر الأهمية التي يوليها الاتحاد إلى مؤسساته أيضا من خلال المخصصات المالية لهذه الهيئات، ففي عام 2013 بلغت ميزانية المفوضية الأوروبية 4.3 مليار دولار وهي تضم 34000 موظف[2].

كما يتميز التكامل في أوروبا بوجود مؤسسات على المستوى الفوق وطني، تتخطى صلاحياتها الحدود القومية للدولة العضو، وتتمتع بعض مؤسسات الاتحاد، وبخاصة عندما تتخذ قراراتها في إطار ما تقوم به من أنشطة اقتصادية وتجارية، بسلطات وصلاحيات تمكنها من أن تصبح في موقف أقوى في مواجهة الدول الأعضاء[3].

[1] رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2014، على الرابط:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/03/pdf/moghadam.pdf

[2] Bruno Jetin, L'Asean peut-elle transformer l'Asie du Sud-Est en région intégrée, L'archive ouverte HAL, jul 2016, P 3.

[3] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص 46

الفرع الثالث: تنسيق السياسات

عملت الدول الأوروبية منذ المراحل الأولى من عملية تكاملها على تنسيق سياساتها، وهذا ما ظهر بشكل جلي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها خلال مسارها التكاملي. فكما أسلفنا، فإن عملية التكامل الأوروبي بدأت بقطاع الفحم والصلب، قبل أن تمتد عبر عملية التوسع الرأسي، لتشمل قطاعات أخرى، نم تنتقل من نطاق التكامل القطاعي إلى تكامل السياسات، بدءا بالسياسة الزراعية والتجارية، فالمواطنة الأوروبية، والسياسة المشتركة للنقل، حماية المستهلك، الصحة، السياسة الاجتماعية، فالسياسات النقدية والمالية، مرورا بالسياسات الخارجية والأمن، وذلك بتوحيد المواقف تجاه القضايا والمشكلات الدولية المختلفة، وتنسيق سياسات الدفاع والأمن، وقضايا نزع السلاح، وسياسات الأحلاف والتخطيط الاستراتيجي، إلى غيرها من السياسات، لتشمل في الأخير تنسيق السياسات الداخلية، وبخاصة في مجال القضاء والأمن الداخلي.

الفرع الرابع: القوة الاقتصادية

إن مقياس نجاح التكامل الاقتصادي ليس في صور التكامل المأخوذ بها ولا الأسلوب المتبع ولكن في آثاره الإنمائية على الاقتصاديات المتكاملة، لذا يعد معرفة القوة الاقتصادية التي اكتسبتها التكتلات نتيجة العملية التكاملية مؤشر مهم لمعرفة مدى نجاح التكتل.

على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي إلا أنها تشكل قوة اقتصادية وسياسية ضخمة في النظام العالمي الجديد عندما ينظر إليها كتكتل. فهو يشكل أكبر سوق موحدة في العالم بعدد سكان يزيد عن 500 مليون نسمة، وهي تمثل 7% من إجمالي سكان العالم (انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ بعد أن كانت تمثل 13% في سنوات الستينات)، ويبلغ معدل نمو السكان في الاتحاد 0.4% سنويا وكثافته السكانية تساوي 117.1نسمة في كم^2. وثلاثة أرباع سكان الاتحاد (75%) يعيشون في المناطق الحضرية، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي والتي تقدر بـ 54.3%[1].

ويمتد الاتحاد الأوروبي على مساحة 4.473 مليون كم^2. تطورت مساحته بتطور عضوية الجماعة الأوروبية، فعندما انتقل عدد الأعضاء من 6 دول إلى 9 دول زادت مساحتها بنسبة 31%، وبزيادة الأعضاء من 9 دول إلى 12 دولة زادت المساحة بـ 48 % ، أما عند ارتفاع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي من 15 إلى 25 دولة فقد

[1] The EU in the world, 2017 edition , disponible sur le site web :
https://europa.eu/eurostat/documents/3217494/9066251/KS-EX-17-001-EN-N.pdf/64b85130-5de2-4 :

زادت مساحة الاتحاد بـ 34 %، وبعد آخر توسع والذي كان في 2013 بعد انضمام كرواتيا وبانتقال العضوية من 25 دولة إلى 28 زادت المساحة بنسبة 10.83%، وبذلك أصبحت تحتل مساحة الاتحاد الأوروبي 44% من مساحة قارة أوروبا[1].

يمثل ثاني قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي إجمالي يساوي 17.28 ترليون دولار مقابل 19.39 ترليون دولار للولايات المتحدة، وتجدر الاشارة إلى تراجع نسبة مساهمة الاتحاد في الناتج المحلي الاجمالي العالمي من 30% في 2006 إلى 22% في 2016. وساهم التكامل في تحقيق تقارب قوي بين الدخول في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، نتيجة برامج الاعانات التي تم تقديمها لدول أوروبا الصاعدة الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي أحدث نوع من التوازن بين الدول الأعضاء، حيث في 2017 سجلت رومانيا التي كانت تعد من أفقر دول الاتحاد معدل نمو قدر بـ 6.9%، وارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد من 27.222.40 دولار عام 2004 إلى 33.715 دولار عام 2017[2].

أدى توسع بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تزايد امكانياته الفلاحية، وارتفاع حجم المساحة الصالحة للزراعة، إذ بلغت هذه الأخيرة عام 2017 نسبة 43.54% من مجموع مساحة الاتحاد الأوروبي. ويتم تخصيص ما نسبته 38% من ميزانية الاتحاد للسياسة الزراعية المشتركة، وهي أكبر نسبة لنفقات الاتحاد.

هذا الاهتمام بالقطاع الزراعي أدى إلى الرفع من الانتاج الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان في الريف، حيث أن حصيلة الرسوم الجمركية المستوفات في إطار الاتحاد تنفق على البرنامج الزراعي، والذي منح الدعم المباشر للمنتجين الزراعيين في داخل الاتحاد، بالإضافة إلى دعم الصادرات الزراعية.

وبرزت أهمية القطاع الفلاحي للاتحاد الأوروبي بأعضائه 28 في أنه يعتبر أول مصدر ومستورد للمنتجات الزراعية في العالم، وذلك حسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة حول التجارة العالمية لعام 2017، حيث بين التقرير أن قيمة الصادرات الزراعية للاتحاد الأوروبي بما فيها الصادرات البينية بلغت 647 مليار دولار مقابل 170 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل نسبة صادراته 37.4% من الصادرات الزراعية العالمية، في حين بلغت إجمالي وارداته الزراعية 649 مليار دولار، أما نسبة مساهمته في الواردات الزراعية العالمية قدرت بـ 36.6%[3].

[1] قاعدة بيانات أورو ستات على الرابط: https:// europa.eu/eurostat

[2] قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/european-union?view=chart

[3] Examen statistique du commerce mondiale 2017, p 137. Disponible sur le site web : https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/wts2017_f/wts_17_toc_f.htm

جدول رقم(02): أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي

السنوات	2004	2007	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشرات							
المؤشرات السكانية والجغر افية							
السكان(مليون نسمة)	494.162	499.916	506.621	508.194	509.717	511.221	511.521
الزيادة السكانية %	0.4	0.39	0.30	0.31	0.30	0.29	0.24
نسبة السكان من إجمالي سكان العالم %	7.67	7.48	7.05	6.99	6.92	6.86	7
المساحة (مليون كم^2)	4.035	4.384	4.472	4.472	4.472	4.472	4.472
الكثافة السكانية	-	-	-	-	-	-	117.1
مؤشرات الاقتصاد الكلي							
الناتج المحلي الإجمالي(ترليون دولار)	13.80	17.79	18.03	18.64	16.42	16.49	17.28
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.6	3.1	0.3	1.74	2.32	1.96	2.4
حصة الناتج المحلي من إجمالي الناتج المحلي العالمي	31.7	30.6	23.2	22.2			
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)	27.922.40	35.593.50	35.588.09	36.670.13	32.207.39	32.259.87	33.715.13
نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %	2.16	2.68	0.04-	1.43	2.01	1.66	2.17
معدل البطالة	-	-	-	-	-	-	7.8
معدل التضخم %	2.26	2.48	1.39	0.22	-0.05	0.22	1.58

المصدر: _ بيانات البنك الدولي على الرابط https://data.albankaldawli.org/country/european-union?view=chart

_ بيانات الأورستات على الرابط https://ec.europa.eu/eurostat، _ تقرير الاتحاد الأوروبي في العالم 2016 على الرابط:

https://europa.eu/eurostat/documents/3217494/9066251/KS-EX-16-001-EN-N.pdf/64b85130-5de2-4

يطل الاتحاد الأوروبي على واجهة بحرية هامة تتمثل في بحر الشمال، الذي يعد أحد أهم الممرات المائية في العالم للنشاط التجاري، وهو مصدر مهم للنفط والغاز الطبيعي، وتأتي مناطق صيد الأسماك في بحر الشمال ضمن أغنى المناطق في العالم. بالإضافة إلى المحيط الأطلسي والذي يمثل أهمية بالغة خاصة للدول الواقعة غرب

أوربا، حيث تتركز في هذا المحيط غالبية الأنشطة الاقتصادية بما فيها الصيد البحري. هذه الواجهة البحرية مكنت الاتحاد الأوروبي من امتلاك 41 ميناء دولي، وتوفر نحو 5.146 (سنة 2015) مليون طن من الأسماك سنويًا.

يمتلك الاتحاد شبكة طرق ومواصلات ضخمة ومتنوعة، عملت دول الاتحاد على تطويرها منذ البدايات الأولى من مراحل تكاملها، إدراكا منها بأهميتها في تعزيز التكامل بين الدول. حيث تم تبني استراتيجيات لرسم شبكة النقل البري وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأولويات منها: تباين حجم السكان وموقعهم إما قربا أو بعدا عن المراكز الحدودية، التي قد تكون شواطئا حدودية أو برية لدول مجاورة، وأهمية حجم تجارة المحلية والخارجية للدولة العضو، ومدى تنوع مبادلاتها التجارية[1].

كل هذا جعل الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى في العالم في التجارة الدولية، وسهل التبادل التجاري بين أعضائه، وجعل وسائل النقل والاتصال تؤدي دورها كاملا . فالاتحاد الأوروبي يسيطر على 34% (2017) من حركة التجارة العالمية، وهي أعلى نسبة على المستوى العالمي. فهو أكبر مصدر في العالم، حيث بلغت قيمة صادراته من السلع والخدمات 7.95 ترليون دولار، وتمثل حصته من الصادرات العالمية (دون التجارة البينية) 15.0%. كما يعتبر أكبر مستورد في العالم إذ تبلغ قيمة وارداته 7.30 ترليون دولار، أما نسبة مساهمته في الواردات العالمية (دون التجارة البينية) فقد بلغت 16%.

وبذلك يبقى التكتل الأهم في العالم بسوقه الواسعة، حيث يتيح للمستهلكين الأوروبيين خيارات أكبر وحاجيات أفضل، تتمتع بميزة تنافسية أكبر، مما يحفز المنتجين في الاتحاد على تطوير منتجاتهم، وخفض تكاليف الإنتاج وتحقيق مزايا اقتصاديات الحجم. كل ذلك يمثل مكاسب التجارة التي يحققها الاتحاد الأوروبي والتي يترجمها زيادة الطلب وزيادة الإنتاج وخفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

ونجح الاتحاد الأوروبي في تحقيق زيادة كبيرة في تجارته البينية التي تشكل أعلى حصة في إجمالي تجارته وذلك مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى. فتجارته البينية بلغت نتيجة إزالة الحواجز الجمركية سواء من جانب الصادرات أو الواردات نحو 64% من إجمالي تجارته الخارجية لعام 2017. كما بلغت نسبة تجارته من

[1] عقبة بلخضر، النقل البري المشترك بين الدول العربية ودوره في تفعيل العلاقات الاقتصادية العربية: دراسة شبكة النقل البري في المغرب العربي، رسالة ماجستير، تخصص اقصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013، ص25.

السلع والخدمات 85.83% من إجمالي الناتج المحلي لنفس السنة، هذا ما جعل التكامل بينها يلعب دورا كبيرا في خلق التجارة داخل التكتل وزيادة معلات نمو الاتحاد.

جدول رقم (03): نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية وتدفقات التجارة البينية للفترة 2013-2017 (مليار دولار، %*)

	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2017
التجارة في السلع	الصادرات	6077.0	61.59.4	5391.5	5379.9	5903.9	**3781.9
	مساهمة الصادرات في التجارة العالمية	31.06	32.64	32.63	33.56	33.29	***84.4
	الواردات	6212.0	6145.7	5325.5	5344.4	5878.0	3781
	مساهمة الواردات في التجارة العالمية	31.61	32.14	31.75	32.8	32.6	85.3
التجارة في الخدمات	الصادرات	2083.4	2264.1	2075.1	2087.5	2288.0	1279
	مساهمة الصادرات في التجارة العالمية	43.76	43.60	42.66	42.66	43.33	74.5
	الواردات	1761.6	1926.8	1812.4	1844.0	1960.1	1160.1
	مساهمة الواردات في التجارة العالمية	40.55	38.49	38.28	38.66	38.62	79.6

Source : Examen statistique du commerce mondial 2017, op.cit , P 180-181.

*تم حسابها من طرف الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في تقرير منظمة التجارة العالمية حول التجارة في العالم لسنة 2017

** التجارة البينية للاتحاد الأوروبي لسنة 2017 - *** نسبة التجارة البينية إلى مجموع التجارة للاتحاد الأوروبي.

وتعتبر دول الاتحاد الأوربي دولا صناعية أكثر منها زراعية، حيث تعتبر ثالث قوة صناعية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إذ يساهم القطاع الصناعي بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد، ويستقطب ما نسبته 23.96% من إجمالي العاملين (إحصائيات2017). كما يتوفر الاتحاد على مناطق صناعية متعددة رئيسية في ألمانيا، انجلترا، بلجيكا. وتعود المكانة التي احتلها الاتحاد الأوروبي عالميا في القطاع الصناعي إلى:

- وفرة الإمكانيات والخبرات الفنية الهائلة؛
- وجود صناعة آلية متطورة وهذا يعود إلى قدمها من جهة وإلى مواكبتها للتطور؛ التكنولوجي وتشجيع البحث العلمي من جهة أخرى؛

- وفرة رؤوس الأموال وهذا يعد إحدى المزايا الديناميكية التي حققتها دول أوروبا نتيجة تكاملها، فعلى أرض الواقع نجد أن الاتحاد الأوروبي باب مفتوح أمام رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الخارجية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم(04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي- 28 للفترة 2012- 2015

	اجمالي تدفق الاستثمار المباشر الخارج القيمة (مليون أورو)					اجمالي تدفق الاستثمار المباشر الداخل القيمة (مليون أورو)				
	2012	2013	2014	2015	حصة IDE 2015 %	2012	2013	2014	2015	حصة IDE 2015 %
دول خارج الاتحاد الأوروبي 28	317.4	546.8	58.3	537.2	100	309.8	506.8	98.7	66.5	100
افريقيا	11.6	17.6	11.6	30.9	5.8	18.5	2.9	1.1	0.6-	0.1-
أمريكا الشمالية	141.1	288.6	63.5-	304.8	56.7	132	369	12.4-	276.7	59.3
الولايات المتحدة الامريكية	125.2	274.4	83.3-	323.5	60.2	119.6	352.8	24.8-	252.4	54.1
وسط أمريكا	8.3	66.3	35.0	74.0	13.8	62.1	57.0	23.9	62.3	13.4
أمريكا الجنوبية	35.6	52.8	48.3	43.2	8.0	7.2	10.5	0.8-	2.6-	0.6-
آسيا	47.8	49.6	55.9	37.3	6.9	35.7	54.2	39.5	29.2	6.3

Source ;Foreign direct investment,EU-28 ,2012-2015, eurostat statistics explained Disponible sur le site web : https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=File :Foreign_diregt_investment_EU-28,_2012%E2%80%2015_YB17-fr.png

وقد أدت هذه الوفرة إلى زيادة الإنتاج الصناعي وتنوعه، إذ تنتج دول الاتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة أخرى في العالم في صناعة السيارات والقطارات والمواد الطبية والأدوات الصناعية، وتعتبر أكبر سوق عالمي في مجال البحث العلمي وتطويره وفي مجالات التكنولوجيا.

تمثل صناعة السيارات في أوروبا مثال جيدا على التكامل الاقتصادي الناجح، فبظهور سلاسل القيمة في صناعة السيارات بين ألمانيا ودول أوروبا الوسطى منذ التسعينات وعقب انهيار جدار برلين، ظهرت جمهورية الشيك وهنغاريا وبولندا وسلوفاكية كمراكز تصنيع كبيرة تابعة لمنظومة إنتاج مركزها ألمانيا.

وكانت نشأة هذا النظام القائم على التصدير مدفوعة بالفروق الكبيرة بين تكلفة العمالة والقرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية، وكانت مدعومة أيضا بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة من ألمانيا. كما أن الاشتراك في إنتاج طائرة إيرباس من طرف فرنسا وألمانيا وإنتاج طائرة الكونكورد بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا وهولندا وإسبانيا ، وإنتاج طائرة الميراج الحربية من طرف فرنسا وبريطانيا، إلى جانب التعاون في كثير من الصناعات كالصناعة الفضائية وانجاز صاروخ أريان من طرف 12 دولة أوربية وغيرها، كلها تمثل أمثلة عن سلاسل القيمة التي تولدت نتيجة التكامل، والتي تسمح بإنتاج وتصدير سلع ربما لم تكن لتتمتع الدول الأعضاء بميزة تنافسية فيها لو أنها كانت مقيدة بالتصنيع ضمن الحدود الوطنية. إضافة إلى حصول الاقتصاديات الصاعدة في الاتحاد الأوروبي نتيجة التكامل على عمليات نقل كبيرة للتكنولوجيا، مما سمح بتقارب بالغ السرعة بين الدخول[1].

إن التكامل عزز مركز الصناعة الأوربية على الصعيد العالمي، مما جعلها تستطيع الصمود في وجه المنافسة الدولية، وجعل الاتحاد من بين أكبر عشرة دول متاجرة في العالم، هناك سبع منها من دول الاتحاد، كما أن أربع دول هي إيطاليا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية الثمانية التي يطلق عليها G8.

المطلب الرابع: تقييم عوامل النجاح

رغم أن التجربة الأوروبية نشأت بين دول لكل منها خصوصيتها وهويتها والتي تباينت في اللغات والأديان والتاريخ، ودول صغيرة وكبيرة بحدودها الجغرافية وتوجهاتها الاقتصادية بين الليبرالية والاشتراكية، ورغم التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها ولاتزال تواجهها ومنها:

- المنافسة الأمريكية للاتحاد في المجال الاقتصادي والعلاقات السياسية الخارجية؛
- انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والذي سيتم فعليا في مارس 2019؛
- مشروع الأمن والسياسة الخارجية المشتركة الذي يشهد عراقيل كبيرة في التعبير عن المواقف المشتركة للقوى الأوروبية المختلفة المصالح والتوجهات؛
- أزمة الديون السيادية؛
- عدم التكافؤ في مستويات النمو بين الدول الأعضاء؛

[1] رضا مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- وجود 15 مليون مسلم ذوي ثقافة غريبة عن الثقافة السائدة في أوروبا؛
- مشكلة السكان بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة في أوروبا وانخفاض معدل النمو السكاني، فأغلب سكان أوروبا في الوقت الحاضر هم من كبار السن، ومعدل الأعمار فيها في تصاعد مستمر، والإحصائيات تثبت أن هنالك شخصين فاعلين مقابل كل شخص غير فاعل بسبب تقدم السن؛
- مشكلة الهجرة إلى أوروبا.

توصلت إلى أعلى درجات التكامل بالتدرج عبر مراحله بموضوعية وواقعية، مما جعلها نموذجا يحتذى به في العديد من مناطق العالم. ويمكن تلخيص مرتكزات نجاح تجربة التكامل الأوروبي فيما يلي[1]:

الفرع الأول: ملاءمة المنهج المستخدم

ساهم المنهج المستخدم بشكل فعال في التغلب على معوقات كثيرة، كان في مقدمتها عقدة الأمن المستعصية في العلاقات الألمانية – الفرنسية. فعلى امتداد أكثر من نصف قرن من الزمن اعتمدت دول الاتحاد التدرج والمرحلية في مسارها التكاملي، وذلك بوضع قطاع الفحم والصلب الذي كان يشكل أساس الصناعة العسكرية تحت سلطة أوروبية مشتركة، والذي شكل القاعدة لانطلاق عملية التكامل الأوروبي. فنتيجة الارتباط العضوي بين قطاع الفحم والصلب وقطاعات أخرى قوية ومؤثرة في الاقتصادات الأوروبية، توسعت التجربة التكاملية إلى قطاعات أخرى.

فحركة العملية التكاملية في أوروبا بدأت من أسفل إلى أعلى وليس العكس، بمعنى انطلقت بمجموعة محددة من الأنشطة والمؤسسات ذات الطبيعة الفنية (جماعة الفحم والصلب، المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، المجموعة الأوروبية الاقتصادية) ثم توسعت تدريجيا، أفقيا ورأسيا، بداية من 6 أعضاء إلى أن وصل العدد إلى 28 عضو، إلى جانب الجماعات الأوروبية ثم السوق المشتركة، فالسوق الموحدة إلى أن تحققت الوحدة السياسية أو الاندماج الكامل في نهاية العملية بإقامة الاتحاد الأوروبي.

[1] أنظر: - عبد الغاني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق، المستقبل العربي العدد 250، ديسمبر 1999، ص 81-82.

- توفيق صالح الحفار وآخرون، مرجع سبق ذكره.
- زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 41-43.
- مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص ص 40- 48.

فقد كانت خطوات الوحدة الاقتصادية والمالية في التجربة التكاملية الأوروبية مرحلية توخت بالأساس تحقيق التقارب بين الدول المعنية، الأمر الذي يعتبر من وجهة نظر الطروحات النظرية، حجر الزاوية في أية محاولة تكاملية.

الفرع الثاني: الاستمرارية والمتابعة

تميزت التجربة التكاملية الأوروبية بالاستمرارية والمتابعة، فلم تعرقلها أية عقبات بل كانت تحفزها دائما للبحث عن حلول ومداخل جديدة. فمثلا الفشل الذي واجه الدول الأوروبية في تحقيق الوحدة السياسية والأمنية لم يحبط من عزيمة رواد التوحيد، بل حفزهم وقوى عزيمتهم باتجاه فتح المدخل الاقتصادي. فقد قامت أوروبا بمحاولات فاشلة في إنشاء مؤسسات تكاملية في المجال السياسي والأمني، قبل أن تعود إلى الاقتصاد لإصلاح ما أفسدته السياسة.

الفرع الثالث: التنازل عن جزء من السيادة

تنازلت الدول الأعضاء عن بعض حقوقها السيادية التقليدية بشكل طوعي ودائم، وبصفة أكبر مما تعودت أن تتنازل عنه الدول لصالح المنظمات الدولية التقليدية، لتمكين الكيان الجديد الذي نتج عن تكاملها الممثل في الاتحاد الأوروبي من ممارسة مهامه وتحقيق الأهداف والطموحات التي حمّلته إياه قوانينه الأساسية، ولتحقيق التقارب والتعاون، وتحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بالأهداف العامة للاتحاد.

الفرع الرابع: الانضمام إلى التكتل الأوروبي بشكل طوعي

إن الدوافع الوظيفية (دوافع المصلحة) التي قامت عليها التجربة الأوروبية جعلت دولها تتقارب تدريجيا عن طريق مبدأ الاعتماد المتبادل بالاختيار، أي قامت على أساس التدرج والاختيار، فقد اختارت مجموعة من الدول أن تتاجر فيما بينها طوعا على عكس مثلا الولايات المتحدة التي توحدت من خلال الحرب الأهلية.

إن عملية التكامل الأوروبية لم تكن معطى يجب التسليم به منذ البداية، كما لم يتم فرضها على جميع الدول الداخلة أو المرشحة لعضوية الاتحاد، بل كانت هناك قناعة بأن تحقيق التكامل يكون من خلال التفاعلات البينية للدول الأعضاء و بمحض إرادتها. إضافة إلى تشكل قناعة بأن هدف العملية التكاملية لم يكن إضعاف الخصوصيات الثقافية والقومية للدول أو العمل على توحيدها، بل العمل على دعم هذه الخصوصيات وإزالة ما بينها من تناقض، انطلاقا من أن تقوية الكل لا يكون إلا بتقوية الجزء. هذا ما أعطى القدرة على جذب

دول داخل إطار الاتحاد، حيث ارتفع العدد من 6 دول إلى 28 دولة، فالاتحاد الأوروبي هو بمثابة مسيرة حافلة بالاتفاق الإرادي الطوعي الديمقراطي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة.

الفرع الخامس: توافر عامل الديمقراطية

عملت الدول المتكاملة على توفير سياج ديمقراطي أحاط بالتجربة التكاملية برمتها ووفر لها الحماية والقدرة على الاستمرار، فالديمقراطية تعتبر شرطا وأداة مهمة لضبط ايقاع وسرعة المسيرة التكاملية، فهي تساعد على وجود الحلول للعديد من العقبات السياسية التي تواجه التكامل. فقد أكدت الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي على ضرورة توافر هذا الشرط لقبول العضوية، إذ لم تتمكن الدول التي واجهت عقبات في مسيرتها الديمقراطية (اليونان، اسبانيا والبرتغال) من الانضمام إلى الوحدة الأوروبية نتيجة لأسباب اجتماعية وتاريخية، إلا بعد استقرار الأوضاع وتثبيت دعائم الديمقراطية فيها.

الفرع السادس: استندت إلى رضا شعبي ومشاركة ديمقراطية

لم تكن عملية التكامل الأوروبي مشروعا فوقيا يضع أهداف سياسية عليا منعزلة عن الواقع المعاش، فمنذ البداية اعتبرت الوحدة والتكامل هي قضية شعوب وليس قضية استراتيجية عليا. فهي لم تفرض بشكل فوقي، واستندت على رضى الشعب، وتمت المحافظة على درجة عالية من الولاء للفكرة التكاملية رغم كل الصعوبات.

فقد حاولت التجربة الأوروبية أن تحول مشروعها السياسي إلى قضية مجتمعية، يساهم المواطنون في بلورته، من خلال دورهم الحيوي في خلق المطالب والمعطيات عبر قنوات عديدة، منها الانتخابات المحلية التي يقوم المواطن فيها باختيار الحكومات التي تمثله في مجلس الاتحاد الأوروبي، أو عن طريق انتخابات البرلمان الأوروبي. أيضا يشارك الشعب في اتخاذ قرار الانضمام من عدمه. وهناك العديد من الأمثلة الواقعية في هذا الجانب، كعدم انضمام النرويج بعد تقديم طلب العضوية بسبب نتائج الاستفتاء الشعبي لسنة 1973 والتي جاءت مضادة للانضمام، تأجيل دخول كل من بريطانيا الدانمارك والسويد للانضمام إلى منطقة اليورو، حتى توافق شعوبها على الانضمام، فقد رفض السويديون الانضمام بالأغلبية بنسبة 56.1% في الاستفتاء الذي جرى في 2003، كما أن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مؤخرا في جوان 2016 كان أيضا بناء على استفتاء شعبي بهذا الخصوص.

كل ذلك يدل على أن المواطن الأوروبي يعد عنصرا مهما وأساسيا في النظام السياسي للاتحاد، وتكمن هذه الأهمية في إعطائه وزن كبير، من خلال مشاركته في عملية صنع القرار. هذا الاهتمام أدى إلى ظهور نخبة أوروبية تتميز بالولاء الشديد لفكرة التكامل، فنجد مثلا أن أعضاء المفوضية بمجرد تسلم وظائفهم لا يصبحون ممثلين لدولهم وإنما للجماعة ومصالحها العامة، فهم يعملون لصالح الاتحاد وليس لصالح المصلحة الوطنية.

الفرع السابع: سرعة التكيف مع المستجدات

تحاول كل دولة أوروبية أن تكيف نظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقا للمعايير التي وضعت في إطار عملية التكامل. هذه المعايير تميزت بالمرونة والديناميكية حيث تغيرت من مرحلة إلى أخرى ولكن دون أن تفقد جوهرها، وهي تعمل على ضبط أداء مؤسسات الاتحاد. فهناك معايير سياسية تخص قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، وأخرى اقتصادية لا تتعلق فقط بمستوى معين من النمو، وإنما أيضا بقوانين تخص الاعفاءات الجمركية، وبقوانين تنظم عملية تصدير المنتجات الزراعية وصيد الأسماك، وأخيرا قوانين تنظم حرية الاعلام والأنشطة الثقافية والتعليمية.

كما أن الاتحاد يعمل على ابتكار حلول غير تقليدية في مواجهة المشاكل المستجدة، بحصر المشكلات وهذا ما لوحظ خلال الأزمة المالية لسنة 2008 وأزمة الديون السيادية في سنة 2011، بحيث قامت الدول الأعضاء باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تضمن تشديد ضبط الميزانيات ووضع حد للدين العام، وفرض عقوبات على الدول المخالفة. كما تعمل على توحيد المعايير اتجاه المشكلات والتنسيق بين الدول لمنع التضارب والتناقض. ويقدم أيضا الدعم المالي والتقني للدول الأعضاء للتكيف مع السياسات الجديدة، فقد كانت مرحلة التأهيل للأعضاء الجدد تجربة ناجحة لإزالة الفوارق بين دول الاتحاد، كما تم الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة.

ومن بين هذه الآليات نجد السياسة الزراعية المشركة، وهي أحد أنظمة الاتحاد الأوروبي في مجال الدعم و البرامج الزراعية الهدف منها هو ضمان مستوى معيشي مقبول لصغار المزارعين وتوفير منتجات زراعية عالية الجودة بأسعار معقولة. هذا النظام قائم على دعامتين أساسيتين هما الدعم النقدي المباشر لصغار المزارعين وبرامج التنمية الريفية. ويخصص الاتحاد الأوروبي ما نسبته 40% من ميزانيته للسياسة الزراعية المشتركة، إذ بلغت قيمتها 61 مليار أورو عام 2016. وأيضا أنشأت مؤسسات لهذا الغرض منها بنك الاستثمار الأوروبي والصندوق الاجتماعي الأوروبي، اللذان استخدما لمساعدة الدول الأقل نموا في الاتحاد.

الفرع الثامن: توفر البنية المؤسسية

تمكن الاتحاد الأوروبي من إنجاز ما تم إنجازه بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاما سياسا ذو طابع مميز تطور على مدار نصف قرن من الزمن. فقد كان أساس إدارة التكامل في التجربة الأوروبية مبنيا على إعطاء البنية المؤسسية للاتحاد سلطات حقيقة في مواجهة الدول الأعضاء، أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة الوطنية المتخصصة، الأمر الذي سهل عملية التكييف مع المستجدات التي طرأت على مسار العملية التكاملية، ما أدى إلى زيادة قوة التكتل الأوربي وساعد على نجاحه.

الفرع التاسع: التعامل الواقعي لمشروع التكامل

لم تتجاهل الدول الأوروبية منذ البداية التباينات، بل وأحيانا التناقضات الموجودة بين كل دولها تحت شعارات الأخوة الأوروبية أو المصير والتاريخ الأوروبي المشترك، فقد تمكنت أن تبتكر من الأدوات والتقنيات والأليات ما مكنها من التغلب على أوضاع التنافر وعدم التجانس، وهي الأوضاع التي كثيرا ما تسببت في إفشال العديد من محاولات التكامل الاقليمي. فقد اعتبرت أن التعامل الواقعي معها هو نقطة الانطلاق لتأسيس مشروع التكامل الأوروبي، الذي حكمه الانجاز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار وتصور سياسي.

في النهاية يمكن القول أن العملية التكاملية لأوروبا في إطار الاتحاد تعد مشروع متميز نظريا وواقعيا، فعلى الصعيد النظري يعتبر نموذجا رائدا جسد افتراضات منظري التكامل في إطار التحليلات الليبرالية المؤسساتية، وتطبيقيا هو تجربة تكاملية رائدة على العديد من الأصعدة، إذ يعد شريكا هاما على المستوى الدولي، وداخليا حقق من خلال تكامله مستويات

معيشية من أعلى المستويات في العالم. وهذا ما جعل التجربة الأوروبية تفرض نفسها وأن تحتل موقعا فريدا ومتميزا.

المبحث الثاني: تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا"*

يعتبر تكتل منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (النافتا) تجربة جديدة تأتي في ظل التحولات والتغيرات التي أحاطت بتشكيل النظام العالمي الجديد. إذ تندرج منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ضمن المنهج البديل للتكامل الاقتصادي، فهي تجربة لا تقوم بين دول ذات اقتصاديات متجانسة سواء متقدمة أو نامية، وإنما تجاوزت ذلك إلى إقامة تكامل اقتصادي بين دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك كدولة نامية. هذا النوع من التكامل (بين الشمال والجنوب) يثير تساؤلات عن مدى نجاحه وعدالته، بسبب عدم تجانس أعضائه واختلاف مستويات تقدم اقتصاداتهم. ولتشخيص مزايا ومعوقات هذا النوع من التكامل ندرس حالة النافتا.

إن تجربة النافتا تختلف عن تجربة الاتحاد الأوروبي ليس في كونها أنها تمثل تكتل شمال – جنوب، لأن الاتحاد الأوروبي في تطور تجربته التكاملية أفقيا توسع بضم دول وسط وشرق أوروبا والتي تختلف في مستوى اقتصاداتها عن دول أوروبا الغربية، وإنما كون النافتا تقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة، دون أن تتعداها إلى المراحل اللاحقة للمستوى الأول من درجات التكامل.

المطلب الأول: نشأة النافتا دوافعها وأهدافها

جاءت فكرة إقامة منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا "النافتا" لظروف أملتها التطورات الدولية على الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أن كانت هذه الأخيرة ترفض الترتيبات الاقليمية وتحاول الحد منها على اعتبار أنها تعيق حرية التجارة الدولية، تحول موقفها إلى الاشادة بمنافع هذه الترتيبات. فبدأت بانتهاج سياسة مختلفة خلال ثمانينات القرن الماضي لربط علاقاتها مع دول القارة الأمريكية، وانتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي في علاقاتها، من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق[1].

الفرع الأول: نشأة النافتا

بدأت الولايات المتحدة خطواتها الأولى العملية في رسم علاقاتها الجديدة مع دول القارة الأمريكية بتوقيع اتفاقية تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة مع كندا سنة 1988 سميت CUSTA، ودخلت حيز التنفيذ عام 1989. جاء

* النافتا NAFTA وهي الأحرف الأولى من:North American Free Trade

[1] عبد اللطيف شهاب زكري، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وأثر الاتفاقية على المكسيك كنموذج، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 14، 2007، ص 22.

هذا الاتفاق امتدادا للترتيب الثنائي (التعاون) الذي كان بين البلدين في تجارة السيارات وقطع الغيار عام 1965، وبعد الصراع التجاري حول تجارة الأخشاب والذرة وكذا الخلاف حول حقوق الملاحة في القطب المتجمد الشمالي.

وقد تم الاتفاق على رفع الضرائب الجمركية عن السلع المتبادلة بينهما لضمان التبادل الحر بين الدولتين، وزيادة القدرة التنافسية لشركاتها الانتاجية والخدمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلدين، وذلك من خلال إقرار البلدين مجموعة من القواعد التي تحكم التجارة في الخدمات، وتخفيض الإجراءات الخاصة بانتقال اليد العاملة، كما تم إزالة كافة القيود على شحن الطاقة بين البلدين إضافة إلى تخفيض القيود على الاستثمارات[1].

وقد وكان من نتائج هذه الاتفاقية نمو التجارة والاستثمار بين البلدين حيث نمت التجارة بنسبة 33% بانتقالها من 131 مليار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 14.8 مليار دولار إلى 20.2 مليار دولار خلال نفس الفترة بمعدل نمو بلغ 36.5%. وأصبحت بذلك كندا أول شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان نحو 75% من التجارة معفاة من الرسوم، وتم الاتفاق على إزالة معظم الحواجز الجمركية المتبقية بحلول عام 1998[2].

أما الخطوة الثانية فقط كانت بين الولايات المتحدة والمكسيك بإجراء مفاوضات بينهما بشأن التوصل إلى اتفاقية تجارية عام 1990، وذلك بعد الاصلاحات التي انطلقت فيها المكسيك منذ انضمامها إلى الجات عام 1986. حيث أصبحت عازمة وبصورة متزايدة على إزالة الحواجز التي كانت موضوعة من قبلها، من أجل إقامة اقتصاد مكسيكي حر وأكثر كفاءة. فتم تخفيض التعريفات الجمركية والتي كانت تتميز بارتفاعها إلى أن وصلت إلى 10% على المنتوجات المستوردة من طرف الولايات المتحدة عام 1992، وبالمقابل قامت هذه الأخيرة بتخفيض نسبة رسومها الجمركية على واردات المكسيك إلى 4% في نفس السنة.

وانضمت كندا إلى المفاوضات عام 1991، وكان الهدف الحقيقي من وراء هذا الانضمام هو منع الولايات المتحدة الأمريكية من أن تصبح المركز الرئيسي لاتفاقيتين ثنائيتين مع المكسيك وكندا، وليس بغرض إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

[1] زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2 ، دون سنة النشر ، ص50.

[3] BENESSAIEH Afef, Les effets attendus de l'Accord de libre-échange nord-américain (ALÉNA) : Une recension des études, Groupe de recherche sur l'intégration continentale, Département de science politique, UQAM, 1995, p49.

وبعد مشوار تفاوضي استمر لمدة أربعة عشر شهرا بين الدول الثلاث، تم التوصل إلى إقرار اتفاق مبدئي حول إقامة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 17 ديسمبر 1992م، ويعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي في 20 نوفمبر 1993م على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل.

صاحب ميلاد هذه الاتفاقية جدل شعبي وخلافات داخلية حادة بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء. ودخلت الاتفاقية مرحلة التنفيذ الفعلي في الأول من جانفي 1994م بعد توقيعها من برلمانات تلك الدول، معلنة بذلك عن قيام أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، بالرغم من أنها لا تضم إلا ثلاث دول[1]. حيث تضم ما يقرب من 370 مليون نسمة وإجمالي ناتج محلي يقترب من 6.2 تريليون دولار، ناهيك عن الامكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة. أي أن هذه الدول الثلاثة تزيد من حيث عدد السكان وإجمالي الناتج المحلي عن الاتحاد الأوربي الذي يضم 15 دولة (في فترة التسعينات) بعدد سكان حوالي 325 مليون نسمة وناتج محلي في حدود 4 تريليون دولار[2].

الفرع الثاني: دوافع قيام النافتا

إن الدوافع الحقيقية لهذه الاتفاقية ترتكز بشكل رئيسي على السياسة الأمريكية، التي سعت إلى خدمه مصالحها التجارية والاقتصادية من خلال هذا الترتيب، والتي تحولت من التركيز على العلاقات متعددة الأطراف إلى التوجه نحو سياسات تجارية تجمع بين الاقليمية والتعددية في آن واحد، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته، حيث أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش، وكان من بين أهم الحلول المطروحة أمامها هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو، وذلك من خلال الاستفادة من السوق الاستهلاكية الواسعة التي تمثلها الدول الثلاث مجتمعة، إضافة إلى[3]:

- تنامي ظاهرة التكتلات خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بفعل ظاهرة العولمة؛

---

[1] فاطمة الزهراء بلحسين ، ربعي رياض، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، سبتمبر 2014،

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] أنظر: _هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص484.

_ زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

Daniel Navarro Castano, CHRONIQUE : L'ALÉNA après bientôt 15 ans, Centre d'études interaméricaines , Mai 2008, P 7-8. _

- توحيد الأمريكيتين اقتصاديا في تكتل تجاري من أجل الضغط على منافسيها التجاريين أوروبا واليابان، لقبول مقترحاتها الخاصة بتحرير تجارة الخدمات والمنتجات الزراعية في إطار مفاوضات الجات، خاصة بعد الموقف الترددي الذي أبدته الجماعة الأوروبية حول تحرير قطاع الخدمات عام 1993، وما مثله ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خطر على اقتصادها، خاصة وأن قطاع الخدمات هو مركز الثقل في الاقتصاد الأمريكي؛
- جاءت كرد فعل مضاد للاتحاد الأوروبي بسبب تخوف الولايات المتحدة من تنامي القوة الاقتصادية لأوروبا في الوقت الذي كان مشروع أوروبا الموحدة يناقش سنة 1992 بالرغم من تأييدها له عام 1958، وخشيتها من انحراف المشروع نحو الاتجاه الحمائي؛
- تخوفها من أن يقوم الاتحاد الأوروبي ببسط سيطرته على أوروبا، بضم دول أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتحول دوله نحو اقتصاد السوق (وهذا ما حدث فعلا في سنة 2004)، فبعد أن كان الاتحاد الأوروبي حليفا على الساحة السياسية العالمية أصبح منافسا قويا لها؛
- انغلاق السوق الياباني أمام المنتجات الأمريكية ومحاولة الحد من نفوذ نشاطها الاقتصادي الآخذ في النمو، فخلال الفترة 1950 إلى 1990 شهد الاقتصاد الياباني أكبر معدلات النمو مقارنة بالدول الصناعية الأخرى؛
- القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة؛
- الحد من الانسياب الكبير للمهاجرين الجنوبيين من المكسيك، الأمر الذي أثر سلبا على المجتمع الأمريكي على سوق العمل والاستقرار الاجتماعي وبرفع نسبة البطالة، من خلال تحرير التجارة والاستثمار في المكسيك؛
- رغبة الدول الثلاث في الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والحيلولة دون خروجها عن حدود أمريكا الشمالية؛
- في ظل تنامي التحالفات عملت الولايات المتحدة وكندا على تأمين وارداتهما من النفط الخام بالتحالف مع المكسيك التي تستحوذ على احتياطي هام من النفط والغاز، وبذلك تراجع اعتمادها على واردات النفط من دول الشرق الأوسط؛
- نظرا لتوقعات هيمنة التكتلات الاقتصادية العملاقة، فإن النصف الغربي للكرة الأرضية بما يميزه من أسواق كبيرة سيكون من أكبر المنافسين، الأمر الذي جعل كل من أمريكا وكندا تعملان على ضم المكسيك إلى الاتفاقية لاعتبارها كجسر للتحرك في أمريكا الجنوبية بهدف تكثيف الضغط على شركائها التجاريين، والقبول بالمقترحات الخاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات والمنتجات الزراعية؛

- تخوف كندا من الاجراءات الأمريكية الحمائية ضد صادراتها التي بلغت 75% عام 1991 مقابل استيرادها 20% من السوق الأمريكي الذي يمثل عشرة أمثال حجم السوق الكندي، فالولايات المتحدة تمثل الشريك الرئيسي لها. فوجدت بذلك فرصتها بالانضمام إلى هذا التكتل لتخفيف العوائق الحمائية المتصاعدة داخل أمريكا ضد صادراتها.
- رأت المكسيك في الاتفاقية وسيلة لتسريع الاصلاحات والتوجه نحو اقتصاد السوق والتخفيف من آثارها على الجوانب الاجتماعية للدولة.

الفرع الثالث: أهداف النافتا

تهدف اتفاقية النافتا إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تتوقف عند حدود العمل على إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، دون أن تتعدى ذلك إلى إقامة تكامل أوسع، وتتلخص أهم أهدافها في[1]:

- دعم الشروط الضرورية من أجل المنافسة العادلة؛
- الغاء الحقوق الجمركية بشكل تدريجي؛
- دعم وتوطيد فرص الاستثمار في المنطقة وفي السوق المكسيكية التي كانت شبه مغلقة أمام السلع الأمريكية؛
- حل مشكلة البطالة في المنطقة بزيادة الطاقة الإنتاجية وتعظيم فرص العمل خاصة في المكسيك؛
- وضع تنظيمات ومعايير موحدة لعملية الملكية الفكرية؛
- توسيع التجارة في المحاصيل الزراعية والخدمات المالية؛
- إقرار أساليب وطرق فعالة من أجل تطبيق الاتفاقية ومناقشة نتائجها؛
- تشجيع التعاون الثنائي والاقليمي الدولي؛
- تسهيل وتحسين الولوج إلى الأسواق بين البلدان الثلاث لترويج السلع والخدمات؛
- رفع معدلات التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتنشيطها، فقد كانت نسبة صادرات كندا اتجاه المكسيك لا تتجاوز 0.44% من مجموع صادراتها عام 1990 في حين بلغت 74.8% مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة وجود الاتفاق التجاري بين هذه الأخيرة وكندا، فضلا عن زيادة حجم التجارة الدولية مع العالم الخارجي؛

[1] أنظر: _عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.
_ زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 47
_ عبد اللطيف شهاب زكري، مرجع سبق ذكره.

- تعزيز مركز الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة العالم؛
- تنشيط التجارة العالمية ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالخصوص في اليابان؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة؛
- زيادة القدرة التنافسية لمنتجات الدول الأعضاء أمام المنافسة الشرسة التي تفرضها السلع الآسيوية؛
- تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم؛
- زيادة قوة التفاوض للدول الأعضاء وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات القادمة من دول تلك التكتلات.

الفرع الرابع: محتوى الاتفاقية

بما أن اتفاقية النافتا انحصرت أساسا في منطقة التجارة الحرة، فإن الدول الثلاثة الأعضاء الموقعة للاتفاقية اتخذت مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الاقليمية بينها. على غرار تحرير تجارة السلع والخدمات تناولت الاتفاقية العديد من المجالات الهامة ضمن محتواها الذي يتكون من ثمانية أجزاء موزعة على 22 فصل تتضمن[1]:

- القواعد التجارية المتعلقة برسوم مكافحة الإغراق وسياسة التحديد الكمي للسلع المصدرة والمستوردة، وكذا المعايير الصحية والأمنية والبيئية؛
- القواعد والاجراءات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية؛
- كل ما يتعلق بالدخول إلى الأسواق بتحديد الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى وقواعد المنشأ؛
- الاستثمارات وذلك بإقرار المساوات بين المستثمرين من الدول الأعضاء فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال وإعادة توطين الأرباح، بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بتجارة النقل والخدمات، والاتصالات وسياسة المنافسة؛
- الإجراءات الادارية والمؤسسية التي تتضمن مراقبة القوانين الخاصة بالإغراق والتسوية والترتيبات المؤسسية، ونظام تسوية المنازعات الذي تأسس بموجب الفصل 20 من الاتفاقية؛
- حرية انتقال الأشخاص (رجال ونساء الأعمال فقط) بين الدول الأعضاء.

وتمثلت اجراءات تحرير التجارة في هذا التكتل فيما يلي:

[1] Daniel TURP, L'accord de libre-échange NORD- AMERICAIN et sa procédures générales de règlement des différends, Annuaires français de droit international, Edition du CNRS, Paris, 1991, P 808-809.

- رفع الحواجز عن حركة التجارة بين الدول المتعاقدة وتسهيل انتقالها عبر الحدود وذلك في أجل لا يتعدى خمسة عشر سنة بداية من جانفي 1994م[1]. مع ابقاء الالتزام على ما تم الاتفاق عليه في إطار اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة باستكمال ازالة كافة الحواجز مع نهاية سنة 1998، مع امكانية ازالة القيود دفعة واحدة في بعض المنتجات التي ترى الدول الأعضاء ضرورة الاسراع في تحريرها. هذا وتستثني الاتفاقية تخفيض في الرسوم الجمركية على الاستثمارات في قطاع البترول في المكسيك، الخطوط الجوية والاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة والصناعة الثقافية في كندا.
- .إزالة القيود المفروضة على الاستثمارات، حيث يتمتع المستثمرون في الدول الثلاث بنفس المعاملة. وتجدر الاشارة إلى أن الفصل 11 من الاتفاقية المتعلق بتحرير الاستثمارات كان محل جدل ونقاش واسعين بين المؤيدين والمعارضين للاتفاقية، حيث تم إعطاء صلاحيات كبيرة جدا للمستثمرين الأجانب على حساب المستثمرين المحليين.
- تحرير التجارة في الخدمات من الدول الثلاث، وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين، وإزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة، بالإضافة إلى تحرير لوائح الانتقالات بنهاية عقد التسعينات.
- امكانية الرجوع إلى أي قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعات المحلية لدولة عضو لبعض الصعوبات نتيجة تحرير الأسواق[2].
- يمكن لأي دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن بستة أشهر.
- التوجه إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات، ففي حال قيام أي نزاع بين دولة عضو ومستثمر أجنبي من دولة أخرى عضو في الاتفاقية، يتم في البداية إجراء مفاوضات بين طرفي النزاع في محاولة أولية لتسوية الأمر، وفي حال عدم التمكن من التوصل إلى اتفاق تتدخل لجنة التبادل الحر في مسعى لحل النزاع بطرق ودية، وإذا تعذر ذلك يتم عرض النزاع على هيئة محلفين تشكل وفقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة أو النافتا، مكونة من ثلاثة قضاة* الأول يختار من الدولة الطرف في النزاع والثاني من طرف المستثمر أما العضو الثالث يختار بالاتفاق

---

[1] عبد اللطيف شهاب زكري، مرجع سبق ذكره.

[2] فاطمة الزهراء بلحسين ، ربعي رياض، مرجع سبق ذكره.

* هيئة المحلفين هي محكمة خاصة بالنافتا تتولى تسوية النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والدولة الموطن فيها المستثمر، وسلطة هذه المحكمة لا تعني إلغاء التشريعات الوطنية التي يتضرر منها المستثمرين الأجانب، وإنما تعمل على إجبار الدول على تعويض المستثمرين عن الخسائر التي تلحق بهم بسبب هذه التشريعات.

بينهما، وفي حال اختلاف الأعضاء حول أي القواعد التي سيتم تطبيقها لحل النزاع ترجح الكفة دائما لصالح تطبيق قواعد النافتا.

وينصب الاتفاق أساسا على عدة أنشطة اقتصادية هي الزراعة والسيارات وقطاع الطاقة والخدمات المصرفية وقطاع النسيج والملابس، والنقل.

وإلى جانب الاتفاقية الأساسية تم التوصل إلى اتفاقيات تكميلية تتناول معايير العمل ذات الصلة بالتجارة وحماية البيئة وهي[1]:

1- **اتفاقية التعاون في سوق العمل:** تقضي إلى التزام كل طرف بتطبيق قوانينه للعمالة من خلال بذل المزيد من الجهود بجعل قوانين العمل واضحة وشفافة في كل من الدول الثلاث، واستخدام آليات فعالة من أجل العمل على تطبيق التشريعات العمالية المحلية. وتتضمن الاتفاقيات قواعد إجرائية للتطبيق. وتنص على قواعد للتحكيم في حالات المنازعات وتقدير العقوبات. وتعهدت المكسيك من جانبها بزيادة الحدود الدنيا للأجر مع الزيادة في الإنتاجية.

2- **اتفاقية حماية البيئة (ANACDE):** جاءت استجابة للقضايا البيئية التي أثيرت خلال مفاوضات اتفاقية النافتا الخاصة بالتشريعات التي وضعتها كندا، وتهدف إلى تطبيق القوانين واللوائح البيئية وتحقيق مستوى مرتفع للحماية كالتزام دولي لأعضاء النافتا. وتعد هذه الاتفاقية من أصعب الاتفاقيات تنفيذا وذلك بسبب تباين المعايير الوطنية للبيئة بين الدول الثلاثة، حيث أن هذا التباين يؤدي إلى تخفيض المعايير البيئية بسبب المنافسة (خاصة في المكسيك) من أجل استقطاب رؤوس الأموال المادية والمالية.

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للمجموعة

إن عملية التكامل في إطار اتفاقية النافتا تشكل تحديا كبيرا، لذا كان لابد من إقامة مؤسسات متخصصة للاستجابة لمتطلبات العملية التكاملية، حيث نصت الاتفاقية على إنشاء مؤسسات مسؤولة عن عملية تسيير وتنفيذ الاتفاقية، ومعالجة القضايا التي تواجه الدول في إطار العملية التكاملية كالتوظيف والتنمية الاقتصادية والبيئة، من خلال صياغة استراتيجيات لتعزيز التعاون بين البلدان الثلاثة وتحقيق الأهداف المسطرة. وتتمثل وهذه الهيئات في:[2]

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص483.

[2] Daniel TURP, OP.CIT, P 809-810.

الفرع الأول: لجنة التبادل الحر

تعتبر بمثابة الجهاز المركزي للنافتا، تضم ثلاثة ممثلين عن الدول الأعضاء بدرجة وزراء، واختصاصها تطبيق ومراقبة سير الاتفاقية وفض النزاعات التي قد تنشأ بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاقية، كما تعمل على مراقبة الأجهزة الأخرى. تتخذ قراراتها بالإجماع إلا إذا اتفق على خلاف ذلك خلال اجتماعاتها السنوية، والتي يتم ترأسها تباعا من طرف كل دولة.

الفرع الثاني: منسقو النافتا

تضم ثلاثة منسقين مهمتهم تدبير برنامج العمل اليومي للنافتا والاشراف على السير العام للاتفاقية.

الفرع الثالث: اللجان ومجموعات العمل

وتضم أكثر من ثلاثين لجنة ومجموعة عمل مهمتها تسهيل المبادلات والاستثمارات والتسيير الجيد للمجموعة. تتكون من خبراء حكوميين، تعقد اجتماعاتها سنويا، كما توفر منتدى دائما لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك: قواعد المنشأ، المسائل الجمركية، تجارة المنتوجات الزراعية والإعانات المقدمة للقطاع الزراعي، مقاييس الصفقات العمومية، الخدمات وآلية حل النزاعات...

الفرع الرابع: الأمانة العامة

تتولاها مجموعة من الموظفين عن كل دولة عضو، وتختص في التسيير الإداري حيث تقدم الخدمات الإدارية والمساعدات الفنية لفرق العمل واللجان، لتمكينها من الإدارة الفعالة للاتفاقية، وهي المسؤولة عن حل الخلافات بين الدول الأعضاء. لها فروع في كل دولة عضو، كما تتحمل هذه الأخيرة النفقات المالية للفرع التابع لها.

هذه المؤسسات لا تمتلك أية صلاحيات فوق وطنية، وإنما هدفها هو التسيير وتسهيل تطبيق بنود الاتفاقية وفض النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الثلاث.

المطلب الثالث: أهم المظاهر الاقتصادية الناتجة عن اتفاقية التبادل الحر في أمريكا الشمالية

يجمع العديد من الاقتصاديين على أن اتفاقيات التجارة الحرة تعد المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي، ونقطة البداية لتحريك المدخل الانتاجي الذي يرتكز على إقامة سوق كبيرة من أجل الاستفادة من المزايا المباشرة وغير المباشرة المتوافرة في هذه السوق، والمتمثلة أساسا في زيادة إنتاجية عناصر الانتاج وحجم الاستثمار والتجارة البينية، فضلا عن تنوع النشاط الاقتصادي وزيادة معدل النمو وأن لها أثرا ايجابيا على حجم التجارة والرفاهية. وهذا ما كانت تهدف الدول الثلاث إلى تحقيقه عند توقيعها على اتفاقية النافتا. وسنحاول التعرف على الآثار الاقتصادية للاتفاقية على اقتصاديات الدول الثلاث.

تبين النتائج حدوث زيادة معتبرة في المبادلات البينية للدول الأعضاء بانتقالها من 293 مليار دولار دولار عام 1993 إلى 883 مليار دولار عام 2006، أي بتغير يساوي 198%. إلا أن المحللين الاقتصاديين متحفظين تجاه هذه الأرقام، وتبريرهم لذلك أنه يعد من الصعوبة بمكان فصل الاتفاقية عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على الفعالية التجارية للدول الأعضاء، كالتحرير الثنائي للتجارة الذي كان بين أعضائها قبل قيام الاتفاقية. كما أن الأرقام لا تسمح بتحليل آثار خلق وتحويل التجارة الناتجة عن النافتا، والتي تعد الأساس لأي تحليل لفهم أثر الإجراءات المتخذة في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية على التجارة الخارجية[1].

يعتبر تكتل النافتا أكبر تكتل تجاري ثلاثي في العالم، يتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 21.780.6 مليون كم[2] ويمثل سوقا اقتصاديا واسعا، حيث تجاوز عدد السكان لمجموع دوله 494 مليون نسمة لسنة 2017.كما تتباين الدول المشكلة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من حيث عدد السكان، إذ تتصدرهم الولايات المتحدة بـ 328.2 مليون نسمة ثم المكسيك بأكثر من 129 مليون وكندا بـ 36.6مليون. كما تمثل نسبة السكان الحضر أكثر من 80% داخل التكتل.

[1] Daniel Navarro Castano, OP.CIT, P2.

جدول رقم (05): المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول النافتا لسنة 2017

الدول	السكان مليون نسمة	المساحة آلاف كم^2	الكثافة السكانية نسمة كم^2	معدل نمو السكان %	السكان الحضر % من مجموع السكان	الناتج المحلي الإجمالي		
						ترليون دولار	% النمو 2012- 2017	للفرد ألاف دولار
كندا	36.624	9.984.7	4	0.96	81.35	1.646	1.94	44.941
المكسيك	129.163	1964.4	65	1.33	79.87	1.152	2.68	8.921
الولايات المتحدة	328.227	9.831.5	35	0.69	82.19	19.50	2.21	59.421
النافتا	494.015	21.780.6	-	0.88	81.52	22.302	2.21	45.144

Source : http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?IF_ActivePath=P,7&sCS_ChosenLang=en

ويشكل التكتل قوة اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي والتي تعود أساسا إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث احتلت المرتبة الأولى اقتصاديا سنة 2017 بتحقيقها لناتج محلي إجمالي قدر بـ 19.50 ترليون دولار متقدمة بذلك الاتحاد الأوروبي، وتستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج الإجمالي المحلي للنافتا بـ87%، في حين يقدر نصيب المكسيك بـ 5.16% أي بقيمة 1.152 مليار دولار. وهذا يبين التفاوت الكبير في درجات النمو الاقتصادي لدول النافتا، حيث أن كل من الولايات المتحدة وكندا تعد من بين الاقتصاديات الأكثر تقدما (دول G7). كما يظهر التباين أيضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي يعبر عن الرفاهية الاقتصادية للدول، حيث يتراوح بين 59.421 دولار في الولايات المتحدة و44.941 دولار في كندا في حين لا يتجاوز 9 آلاف دولار في المكسيك، وهو بعيد كل البعد عن ما هو محقق في الولايات المتحدة وكندا حيث لا يصل إلى ربع هاتان الأخيرتان وهذا رغم أن عدد سكان المكسيك يمثل تقريبا ثلث سكان الولايات المتحدة. وما يؤكد هذا الاختلاف مستوى الأجور حيث أن الأجر الساعي في المكسيك أقل بستة مرات منه بالنسبة للأجر الساعي في الولايات المتحدة وكندا (في سنة 1989 كان الأجر الساعي في المكسيك بلغ 2.32$ مقابل 14.31$ في الولايات المتحدة الأمريكية). هذا التفاوت في مستويات الدخول ودرجات النمو الاقتصادي لدول النافتا يؤكد أن الاتفاقية تندرج ضمن الاتفاقيات شمال – جنوب[1].

بلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي لتكتل النافتا 2.21%. وتساهم النافتا بـ 28% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي والذي بلغ نحو 79.3 ترليون دولار أمريكي لعام 2017. (معطيات الجدول رقم)

[1] BENESSAIEH Afef, OP.CIT.

وقد أدى إزالة الحواجز الجمركية وفتح الأسواق أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال من الدول الثلاث، وتعزيز القواعد والقوانين التي تحكم الاستثمار والتجارة، إلى مضاعفة فرص الاستثمار في المنطقة حيث بلغت القيمة الاجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة 399.049 مليون دولار سنة 2000 وهي الفترة التي تلت توقيع الاتفاقية، بعد أن كانت قيمتها سنة 1994 تاريخ إمضاء الاتفاقية تقدر بـ 64.272 مليون دولار أي تضاعفت بأكثر من ستة مرات.

من تاريخ إمضاء الاتفاقية إلى سنة 2017 شهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتكتل تذبذبات في قيمتها بين زيادة وانخفاض، بالأخص في الفترة 2005-2010 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (أنظر الجدول رقم). كما بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للنافتا 23.03% من الاستمارات العالمية المباشرة لعام 2017، ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للنافتا هو 1.48%.

جدول رقم (06): الاستثمار الأجنبي المباشر لتكتل النافتا خلال الفترة 1994-2017

	1994	2000	2005	2010	2015	2016	2017
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	64.272	399.049	156.488	253.768	546.225	524.178	329.320
% العالم	25.212	29.37	16.49	18.49	28.43	28.06	23.03
% من الناتج المحلي الاجمالي للنافتا	0.76	3.38	1.03	1.43	2.61	2.46	1.48

Source : http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?IF_ActivePath=P,7&sCS_ChosenLang=en

هذه الاستثمارات ساهمت في خلق تجارة بين الصناعات والتي يصاحبها تخصص أكثر في القطاعات وداخل الصناعة الواحدة، والتي تمثل صادرات وواردات متزامنة داخل ذات القطاع. وامتصت جزء كبير من الوظائف في المناطق الحدودية، ولكن نتائجها كانت ضعيفة مقارنة بما كان منتظرا منها، حيث أنها فشلت في تقليص التفاوت بين اقتصاديات النافتا.

كما أن سريان اتفاقية النافتا لم يساهم في الحد من الهجرة الغير شرعية للمكسيكيين نحو الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان من بين أحد أهم أهدافها، حيث استمر تدفق المهاجرين الغير شرعيين عبر الحدود الأمريكية المكسيكية التي تمتد على طول 3200كلم، ذلك رغم ما يتم انفاقه من أموال طائلة من أجل مراقبة الحدود.

ويمكن القول أن مشكل الهجرة غير مرتبط بصفة مباشرة بإمضاء اتفاقية التجارة الحرة، وإنما مرتبط بعوامل أخرى منها[1]:

- الاتجاه التاريخي للهجرة؛
- زيادة الطلب على العمال الغير مؤهلين من الولايات المتحدة؛
- القيود التي لاتزال قائمة على تنقل العمال؛
- تزايد سكان المكسيك النشطين ممن هم في سن العمل؛
- تشجيع الحكومة المكسيكية على الهجرة الغير شرعية، حيث قامت في 2005 بإصدار دليل المهاجرين المكسيكيين لإرشادهم إلى أفضل سبل العبور الغير مشروعة إلى الولايات المتحدة والبقاء فيها؛
- أهمية تحويلات السكان ذوي الأصول المكسيكية والمقيمين بالولايات المتحدة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن تحويلاتهم في سنة 2015 بلغت 24.8 مليون دولار وهي قيمة فاقت المداخيل البترولية لنفس السنة والتي بلغت 23.4 مليون دولار؛
- الفوارق المتزايدة في الأجور بين اقتصاديات دول أمريكا الشمالية.

تعد التجارة البينية من أبرز الصور المعبرة عن وزن وتأثير التكتلات الاقتصادية، حيث تشكل زيادة نسبتها داخل التكتلات الإقليمية أهمية قصوى، لذلك تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق مستويات عليا من التبادل التجاري داخل المنطقة التكاملية. ويشير الجدول أدناه نسبة الصادرات والواردات البينية لتكتل النافتا مقارنة مع تكتل الاتحاد الأوروبي والآسيان، حيث يظهر أن تكتل النافتا يحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من حيث نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي صادراته وهي ثابتة عند 50% للفترة 1995-2017، والوضع نفسه للواردات حيث نجد أنه يبقى في المرتبة الثانية بنسبة تفوق 30% بقليل. كما أن التجارة البينية للدول الأعضاء الثلاث عرفت زيادة في الفترة التي تلت تطبيق الاتفاقية.

[1] Daniel Navarro Castano, OP.CIT, P 7-8.

الجدول رقم (07): تدفقات التجارة البينية داخل تكتل النافتا ومقارنتها مع تكتلات أخرى للفترة 1995-2017 (%)

	1994	2000	2005	2010	2015	2016	2017
%الواردات البينية إلى إجمالي الواردات							
الآسيان	19.01	24.16	25.47	24.58	22.92	22.53	22.07
الاتحاد الأوروبي	59.61	61.31	61.53	57.86	58.90	59.34	59.09
النافتا	37.2	40.78	34.54	33.42	33.54	33.16	33.4
%الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات							
الآسيان	24.20	22.93	24.21	24.29	23.93	23.37	23.8
الاتحاد الأوروبي	61.45	67.50	67.51	64.61	62.33	63.18	63.07
النافتا	46.03	55.17	55.91	48.74	50.40	50.24	50.07

Source : http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?IF_ActivePath=P,7&sCS_ChosenLang=en

المطلب الرابع: آثار اتفاقية النافتا على الدول الأعضاء

الفرع الأول: أثار الاتفاقية على كندا

تجدر الإشارة أنه تتفاوت تقديرات أثر إقامة النافتا على الاقتصاديات الثلاثة، ومهما تكن الآثار المتولدة من اتفاقية النافتا فإن الأثر الأكبر والأهم لها مرتبط بالمبادلات التجارية، لأن أساس الاتفاقية مرتبط بالتجارة.

احتلت كندا المرتبة 12 عالميا سنة 2017 من حيث الصادرات بقيمة 421 مليار دولار وبلغت نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية 2.4%[1]. ويبين الشكل أدناه والذي يمثل تطور التجارة الخارجية لكندا للفترة 1961-2017 مقاسا بنسبة صادراتها في الناتج المحلي الإجمالي، أن نسبة الصادرات الكندية انتقلت من 17.4% عام 1961 إلى 29.13% عام 1993، وهذه الزيادة كانت نتيجة المزايا التفضيلية التي اكتسبتها في إطار اتفاقية التجارة الحرة التي جمعتها بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1989، كما عرفت هذه النسبة زيادة كبيرة خلال السنوات الأولى من تطبيق اتفاقية النافتا، حيث بلغت 44.24% عام 2000 إلا أن هذه الزيادة كانت لفترة

[1] Examen statistique du commerce mondiale 2017, p 127.

قصيرة، حيث بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 2001 إلى أن استقرت عند القيمة 30% تقريبا وهي نفس النسبة التي كانت محققة قبل إمضاء الاتفاقية.

الشكل رقم (02): مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لكندا للفترة 1961 –2017

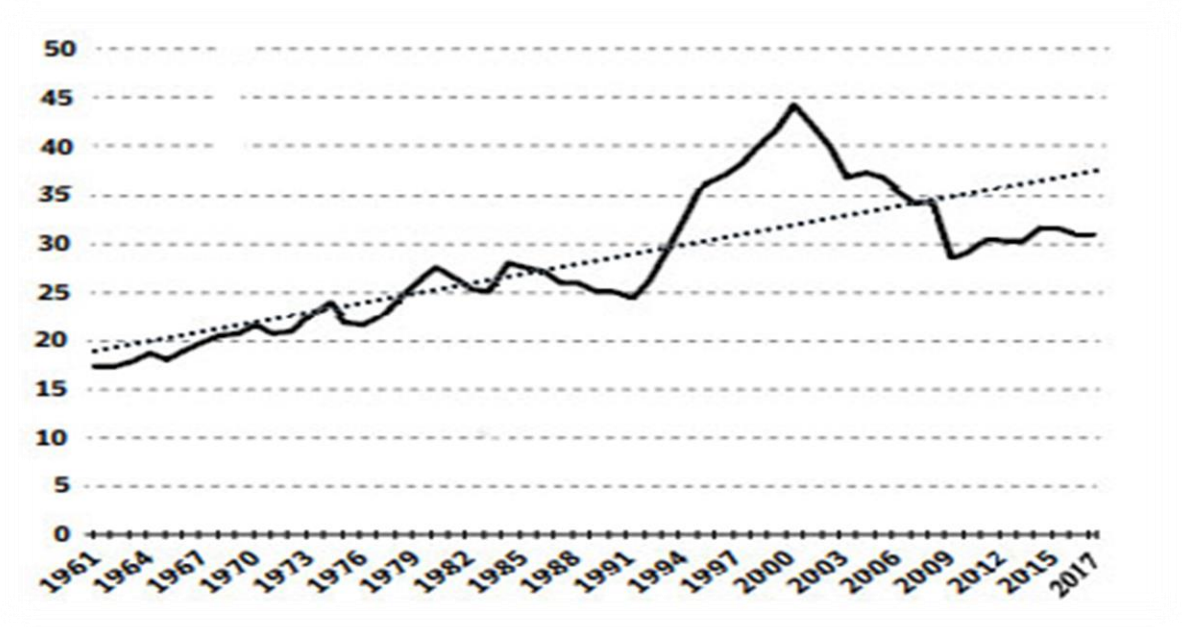

Source : https://data.albankaldawli.org/country/canada?view=chart

وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من 75% من الصادرات الكندية بقيمة 319.067 مليون دولار أميريكي لعام 2017، وتأتي المكسيك في المرتبة الخامسة بقيمة 6.052 مليون دولار بعد الصين والمملكة المتحدة واليابان. وبتتبع تطور اتجاه الصادرات الكندية للدول الأعضاء في النافتا (أنظر الشكل رقم03)، نلاحظ أن صادراتها تجاه الولايات المتحدة وصلت إلى 87.7% سنة 2000 وهي السنوات الأولى التي تلت سريان اتفاقية النافتا، وتوجهت نحو الانخفاض بعد ذلك. ولكن ما يجدر الإشارة إليه أن هذا الانخفاض لم يكن كبيرا، حيث أنها لم تنخفض عن نسبة 70%. بالمقابل فإن نسبة الصادرات الكندية تجاه المكسيك عرفت زيادة مستمرة رغم بعض التذبذبات والتي لم تكن مؤثرة بدرجة كبيرة، غير أن النسبة تعد ضعيفة جدا مقارنة بمثيلتها الأمريكية فهي لا تتجاوز 2%.

إن الزيادة الكبيرة التي سجلت في الصادرات الكندية خلال السنوات الأولى من سريان الاتفاقية تعود بالأساس إلى الكفاءة التي تميزت بها في صناعة السيارات، حيث أن هذه الأخيرة ساهمت بأكثر من 20% من

مجموع الصادرات خلال تلك الفترة، وانخفضت قيمتها بعد ذلك لصالح قطاع النفط المرتبط بالتقلبات العالمية وحيث أن تأثير كندا فيها ضعيف.

الشكل رقم(03): نسبة الصادرات السلعية الكندية تجاه الولايات المتحدة والمكسيك للفترة 1996-2016

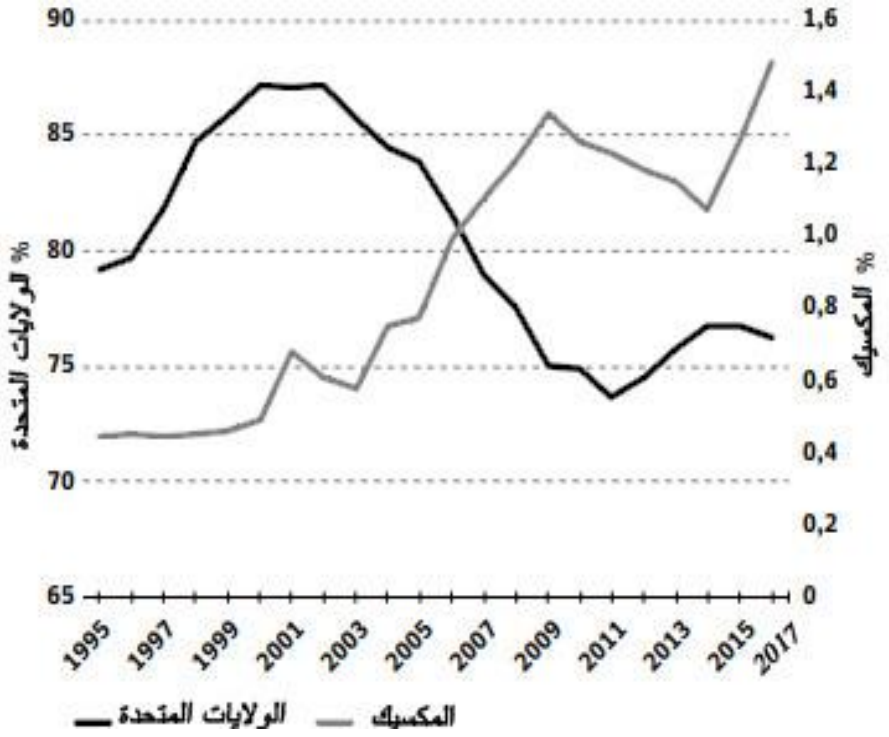

المصدر: CNUCED, banques de données en ligne

وبالنظر إلى معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عشرية الثمانينات (1980-1990) نجد أنه قدر بـ 1.43% وارتفع بعدها إلى 1.81% خلال عشرية التسعينات (1990-2000) ثم عاود الانخفاض إلى 0.86% من 2000-2010 وفي الأخير بلغ 1.12% من 2010 إلى 2017 .[*]

هذا يدل على أن اتفاقية النافتا لم تحقق ما كان ينتظر منها، حيث أن المؤيدين للاتفاقية توقعوا أنها ستعمل على رفع معدلات النمو والكفاءة الانتاجية بسبب التخصص و اقتصاديات الحجم الناتجة عن توسع السوق. فباستثناء الفترة التي تلت توقيع الاتفاقية أين عرفت تحسن نوعا ما، فإن الاقتصاد الكندي حقق نمو أفضل في الفترة التي سبقت الاتفاقية. كما أن النافتا لم تؤدي إلى تحقيق زيادة مستمرة في التجارة الكندية (باستثناء الفترة 1994-2000) وإنما بقيت ثابتة تقريبا بعد ربع قرن من الزمن على الانضمام إلى النافتا، وهناك

[*] تم حساب المعدلات من طرف الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي الخاصة بمعدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي كنسبة مئوية.

من يرى إيجابية في ذلك لأن هذا يعني نقص تبعية الاقتصاد الكندي للولايات المتحدة الأمريكية، والذي تجسد في تنويع شركائها التجاريين من خارج التكتل.

الفرع الثاني: آثار الاتفاقية على الولايات المتحدة الأمريكية

أدت اتفاقية النافتا إلى زيادة حجم التجارة الأمريكية بصورة أسرع من تجارتها مع باقي دول العالم، وبلغت حصة صادراتها في السوق المكسيكية نسبة أكبر من إجمالي الصادرات من الدول الأخرى. كما عملت على دعم الصناعات الأمريكية والتي تمثل 72% (عام 2017) من مجموع صادراتها، خاصة صناعة السيارات التي أصبحت أكثر تنافسية على الصعيد العالمي، نتيجة تطور سلاسل القيمة خاصة مع المكسيك. فقد تم إقامة تجمعات صناعية متخصصة في تركيب الأجزاء والمكونات الخاصة بصناعة السيارات والصناعات الالكترونية في المناطق الحدودية بين البلدين تعرف بالماكيلادوراس*، 40% منها ملكية أمريكية و50% هي فروع ذات ملكية مكسيكية تابعة لمؤسسات أمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التجمعات أثارت مخاوف لدى معارضي الاتفاقية في أنها قد تتسبب في فقدان الوظائف في الولايات المتحدة، بسبب تحول الشركات نحو المكسيك نتيجة انخفاض تكاليف الانتاج.

ومكنت هذه التجمعات الصناعية الولايات المتحدة من الاستفادة من انخفاض متوسط الأجور من جهة ومن ارتفاع انتاجية العامل المكسيكي من جهة أخرى، الأمر الذي أكسب المنتجات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي أو الآسيان[1]. فقبل الاتفاق في عام 1993 كان المكسيك يصدر 358.000 سيارة سنويا نحو الولايات المتحدة، وفي سنة 2000 تضاعف العدد ليصل إلى 815.000 سيارة سنويا، وفي 2015 بلغ العدد 1.380.000 سيارة التي يتم تركيبها في المكسيك ويعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة. وفي نفس السنة بلغ عدد السيارات الكندية المصدرة إلى الولايات المتحدة 1.322.000سيارة.

تمثل كل من كندا والمكسيك أهم المتعاملين التجاريين للولايات المتحدة، فقد بلغت صادراتها إلى كندا والمكسيك على التوالي 282.343 مليون دولار و243.314 مليون دولار وبعدها تأتي الصين بقيمة 129.894 مليون

* كلمة من أصل اسباني ، تمثل مقاولات صناعية أمريكية (الصناعة الالكترونية، قطع غيار السيارات، قطاع النسيج) في أغلبها موجودة على الحدود الأمريكية المكسيكية.

[1] فاطمة الزهراء بلحسين ، ربعي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 49.

دولار ثم اليابان بقيمة 67.602 مليون دولار[1]. وتشكل التجارة في المنتجات النفطية محور التجارة الأمريكية مع كندا والمكسيك، وقد قلصت اتفاقية النافتا من تبعية الصادرات النفطية للولايات المتحدة من الشرق الأوسط وفنزويلا، حيث بلغت وارداتها النفطية 144.2 مليار دولار سنة 2017 من المكسيك وكندا.

ارتفعت الصادرات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المكسيك وكندا بـ 156% وكان ذلك بعد أن قامت المكسيك برفع الحواجز الجمركية على المنتجات الزراعية بموجب الاتفاقية والتي كانت تتميز بمعدلاتها المرتفعة.

خلقت العلاقات التجارية بين المكسيك والولايات المتحدة علاقات سوسيو اقتصادية تمثلت في زيادة عدد المهاجرين الذي بلغ 11.7 مليون مهاجر مكسيكي عام 2014، منهم 5.6 مليون مهاجر غير قانوني.

الفرع الثالث: آثار الاتفاقية على المكسيك*

بينت الطروحات النظرية بأن اتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب تنطوي على إمكانات إتاحة قدر كبير من الفرص التجارية الجديدة للبلد النامي. وعليه توجهت كل التوقعات عندما تم إمضاء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى أن المكسيك سيحصل على معظم المزايا نظرا لحجمه مقارنة بالولايات المتحدة وكندا.

تحتل المكسيك المرتبة 11 اقتصاديا بمقياس الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ هذا الأخير 1.152 ترليون دولار أمريكي عام 2017 بمعدل نمو 2.3% وهو أفضل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية لنفس السنة والتي تعد أول اقتصاد في العالم، كما أن معدل نموه عرف نوع من الاستقرار خلال السنوات الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو في المكسيك مرتبطة بشكل كبير مع الطلب المحلي للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد أن كان الاقتصاد المكسيكي يعتمد على قطاع النفط أصبح يعتمد على الصناعة بعد الانضمام إلى النافتا. فعلى الرغم من أن المكسيك تحتل المرتبة 11 عالميا في إنتاج النفط (2014) بإنتاج 2.784.000 برميل يوميا، انخفض وزن قطاع النفط في الاقتصاد المكسيكي إذ أصبح يساهم بـ 5.5% فقط من ناتجه المحلي

[1] http://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/842/index.html

* الاحصائيات المدرجة في هذا .... مأخوذة من قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

الاجمالي، وهي نسبة أقل بكثير مما كان يحققه في سنوات التسعينات. وتمثل التجارة المكسيكية في المنتوجات الصناعية 82% من مجموع صادراتها السلعية و 78.5% من مجموع الواردات السلعية، كما توظف ما نسبته 24.75% من مجموع العاملين.

كما كان لاتفاقية النافتا الأثر الايجابي على تجارة المكسيك الخارجية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن قيمتها (الصادرات والواردات السلعية والخدمية) بلغت 859.2 مليون دولار أمريكي سنة 2017 وتساهم بنسبة 77.9% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. تتوزع هذه النسبة على تجارة السلع والخدمات، وتستحوذ تجارة السلع على حصة الأسد بـ94% و6% الباقية لقطاع الخدمات. هذه النتائج جعلت المكسيك يحتل الرتبة 13 عالميا في الصادرات السلعية وبمساهمة بلغت 2.3%، أما فيما يتعلق بالواردات فقد احتل الرتبة 12 عالميا وبنسبة 2.4%، واحتل المراتب 38 و34 في قطاع الخدمات للصادرات والواردات العالمية على التوالي، بنسبة 0.5 % للصادرات و0.6 % للواردات.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يوظف 61.63% من مجموع القوة العاملة، وتبلغ هذه النسبة في القطاع الزراعي 13.62%. وقد عرف هذا الأخير انخفاض كبير في صادراته من المنتجات الزراعية الأولية، بحيث تمثل فقط 0.27% من مجموع الصادرات السلعية للدولة، وهي قيمة بعيدة جدا عن ما كان يتم تصديره في سنوات الستينات إذ كانت تقدر نسبتها بـ 22.59%. ويعود هذا التراجع إلى الاستيراد المكثف للمنتجات الزراعية الأمريكية والتي تتميز بتنافسيتها (انخفاض أسعارها) بسبب دعم حكومتها لهذا القطاع، ما صعب على المزارعين المكسيكيين من إمكانية منافسة المنتجات الأمريكية. وللعلم أن قطاع الزراعة من بين القطاعات التي تسري عليها اتفاقية النافتا، حيث بموجبها تم إزالة كافة الحواجز المفروضة على المعاملات الزراعية بين الولايات المتحدة والمكسيك، أما بالنسبة للولايات المتحدة وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النافتا.

اكتسب المكسيك ميزة تنافسية نتيجة قربه من السوق التصديرية الأمريكية، وأصبح يمثل قاعدة للمبادلات التجارية العالمية، وتمكن من تنويع أسواق صادراته، فالاتفاقية لا تمنع أعضاؤها من عقد اتفاقيات تجارية مع أطراف أخرى خارج التكتل. فقد قام بعقد 12 اتفاق تجاري مع 46 دولة (أهمها الذي تم مع الاتحاد الأوروبي ودخل حيز التنفيذ منذ عام 2000)، توفر لها مزايا تفضيلية لدخول أكبر الأسواق العالمية.

فزادت الأهمية النسبية لصادراتها في ناتجها المحلي الإجمالي، فبعد سنة واحدة من دخول اتفاقية النافتا حيز التنفيذ (1994-1995) انتقلت مساهمتها من 13.38% إلى 24.15% أي زادت بمقدار الضعف تقريبا، وبقيت

الزيادة مستمرة إلى أن وصلت إلى 64.97% سنة 2014. إلا أن سرعة وتيرتها قلت ابتداء من سنة 2000 وذلك بسبب منافسة الاقتصاديات الناشئة لها وفي مقدمتها الصين.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للمكسيك، إذ يساهم بنسبة 81% من مجموع الصادرات المكسيكية الواردة إليه، يليها الاتحاد الأوروبي بـ 5.2% ثم كندا بـ 2.8%، ويعتبر المكسيك الشريك التجاري الأول لكندا في أمريكا اللاتينية والثالث عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتمثل الولايات المتحدة المورد الأول للمكسيك بـ 46.5% ثم الصين بـ 18.9% فالاتحاد الأوروبي بـ10.9%(إحصائيات 2017).

وتجذب اتفاقيات التجارة الحرة أيضاً المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد الشريك، فقد عملت النافتا على تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك، ففي سنة 2016 وفقا لإحصائيات UNCTAD بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المكسيك 29.7 مليون دولار سنة 2017 مقابل 34.8مليون دولار سنة 2015، أي بانخفاض قدر بـ17% ، ويمثل 1.5% من الاستثمارات المباشرة العالمية الواردة في الوقت الذي لم تكن تتجاوز فيه استثماراتها الأجنبية المباشرة 2.6 مليون دولار في 1990. وفي الواقع أن هذه الزيادة تعود إلى الاستثمار بين الشركات الأم وفروعها حيث تمثل 83% وأيضا إلى عملية إعادة استثمار الأرباح من طرف الشركات والتي تقدر بـ 13.1%. وتقدر الاستثمارات المباشرة الأمريكية في المكسيك بـ15.1 مليون دولار أي تستحوذ على 50.8% من إجمالي الاستثمارات الواردة. وحسب نفس المصدر فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة بلغت 5.03 مليون دولار لنفس السنة.

ويعتبر انخفاض تكاليف العمالة المكسيكية عامل الجذب الأساسي للاستثمار المباشر، حيث يوجد تباين كبير في الأجور بين الدول الأعضاء للنافتا، فبينما يقدر الأجر الساعي في الولايات المتحدة بـ 34.69 دولار أمريكي فإنه لم يتجاوز 7دولار في المكسيك عام 2013. وفي قطاع السيارات الذي يمثل أكبر نسبة في القطاع الصناعي للمكسيك يبلغ الأجر الساعي فيه 8.19 دولار مقابل 46.55 دولار في الولايات المتحدة و41.06 دولار في كندا. كما أثرت أسعار الصرف على قرار المستثمرين بشأن التوطن في الولايات المتحدة أو كندا، إذ أن سعر الصرف في المكسيك كان 1 PESOS (العملة المكسيكية) سنة 2016 يساوي 17$ أمريكي في الولايات المتحدة و14$ في كندا.

كما قامت المكسيك بخطوات عديدة من أجل فتح فرص جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أجرت تعديلات كبيرة على قانون الاستثمار، ومنحت الكثير من الضمانات للمستثمرين الأجانب والمحليين من أجل الاستثمار في المكسيك. هذا إلى جانب ما تضمنته اتفاقية النافتا من ضمانات لم يسبق لها مثيل في حماية قيمة

الاستثمارات، حتى أن المعارضين للاتفاقية كان لديهم مخاوف على السيادة الوطنية نتيجة التسهيلات والضمانات الكبيرة التي منحت للمستثمرين الأجانب[1].

رغم النتائج الايجابية التي سجلها الاقتصاد المكسيكي، يذهب البعض بالقول إلى أن النجاح الذي حققه المكسيك في ظل اتفاقية النافتا محدود، ويرجعون محدودية هذا النجاح إلى :

- أن الاصلاحات التي قامت بها الدولة على نحو متسرع من أجل تحرير أسواقه في أثناء الانضمام إلى الاتفاقية لم يصحبها خلق الظروف المواتية للقطاع العام والخاص، لمواجهة أثر تلك الاصلاحات على الاقتصاد والظروف الاجتماعية للدولة في تجارتها مع عملاقين اقتصاديين.
- أيضا يحملون النافتا مسؤولية خسارة ما يقارب 1.3 مليون منصب عمل في القطاع الزراعي في الفترة التي تلت دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والذي كان يوظف 25% من مجموع العاملين، ما أدى إلى زيادة الهجرة الداخلية نحو المناطق الحدودية الشمالية، بسبب تركز الاستثمارات فيها بحثا عن فرص عمل جديدة.
- كان لاتفاقية النافتا أثر تحويلي على الاقتصاد المكسيكي حيث أنه مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أصبح السوق الأمريكي أهم وأكبر سوق للمنتجات المكسيكية، مما عمل على تحويل ونقل الأنشطة من المناطق الداخلية تجاه الحدود الشمالية، وهذا خلق فوارق اقليمية تمثلت في عدم المساواة في توزيع الدخل داخل الدولة، فما يقارب 40% من المداخيل موزعة على 10% فقط من المكسيكيين.

بالرجوع إلى اتفاقية النافتا يمكن القول رغم أنها نجحت في زيادة الاستثمار والتجارة بين أعضائها، واجهت انتقادات بشأن النتائج المحققة، حيث يؤخذ عليها ما يلي:

- أنها فشلت في تحقيق شراكة فعلية بين الدول الثلاث، حيث نجد أن كل من المكسيك وكندا يفضلان التعامل مع الشريك الأمريكي بدلا من بعضهما البعض، وهو ما انعكس في تدني معدلات التبادلات البينية بين كندا والمكسيك؛
- لم تتمكن الاتفاقية من إزالة التفاوت بين المكسيك و بين جيرانها الشماليين؛
- لم تحدد اتفاقية النافتا آليات لتعويض الخسائر للدول المتضررة، وإنما أوجدت صيغة أخرى تمثلت في منح فترة اطول للتكيف من خلال تحديد برنامج مرحلي لتحرير التجارة، فقد التزمت الولايات المتحدة بإلغاء

[1] عبد اللطيف شهاب زكري، مرجع سبق ذكره.

التعريفة الجمركية على كثير من المنتجات بصفة فورية، بينما منحت المكسيك فترة خمس سنوات لإلغاء القيود التجارية على السلع التي تضمنتها الاتفاقية.

- أدى تكامل الدول الثلاث إلى تحويل التجارة الأمر الذي كان له أثر سلبي على تبادلاتها التجارية في السوق الدولية، وهذا ما يفسره الزيادة الكبيرة للصادرات المكسيكية والكندية تجاه الولايات المتحدة خاصة في القطاعات التي تضمنتها الاتفاقية وهي: قطاع الزراعة وقطاع السيارات وقطاع النسيج والملابس.
- رغم توسع مجالاتها لم يتم رفع القيود على انتقال الأفراد والعمالة حتى الآن، بل ازدادت أكثر من ذي قبل وتعددت وتنوعت أساليبها.

وفي النهاية يمكن القول أنه رغم اختلاف أهداف الدول الثلاث في الانضمام إلى الاتفاقية، إلا أنها قبلت بتقاسم الأعباء وتوزيع المكاسب داخل التكتل باعتبارهم جميعا مستفيدين، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ويبقى مستقبل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مرهون بتوجه إدارة الرئيس الأمريكي الجديد للولايات المتحدة دونالد ترامب بشأن احتمال خروج الولايات المتحدة من التكتل أو إعادة التفاوض بشأنه.

المبحث الثالث: تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان*"

رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي تكتل اقتصادي يضم عشرة دول تقع في جنوب شرق آسيا، وتعتبر من بين التكتلات التي قطعت شوطا مهما باتجاه التكامل، فقد أصبحت تمثل سابع أكبر اقتصاد في العالم، ويتوقع أن تصبح رابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2050.

المطلب الأول: نشأة وأهداف ومبادئ الرابطة

تأسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا عام 1967 بموجب إعلان بانكوك للتعاون والصداقة الذي وقعت عليه آنذاك كل من تايلاندا وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا والفلبين، وتضم حاليا عشر دول. وكان للظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة الدور الحاسم في بلورة فكرة إنشاء وتكوين الرابطة. وانطوى العامل الأمني على بعدين اثنين تعلق الأول بالصراعات بين دول المنطقة، والثاني جاء في إطار الحرب الباردة والمتعلق بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[1].

الفرع الاول: نشأة الرابطة

كانت البدايات الأولى لتشكيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا سنة 1961 بين كل من ماليزيا والفلبين وتايلاند، لكنها فشلت بسبب الصراعات البينية التي أعقبت استقلال دول المنطقة، كالتنافس التايلندي الفيتنامي في كمبوديا ولاوس، والصراع الاقليمي بين الفليبين وماليزيا حول منطقة صباح، والنزاع بين ماليزيا وسنغافورا والذي انتهى بانفصال سنغافورا عن الاتحاد الماليزي سنة 1965، هذا بالإضافة أن شعوب المنطقة مقسمة نتيجة الصراعات العرقية والدينية والثقافية[2].

إلى جانب الصراعات البينية كان هناك عوامل اقليمية اندرجت في اطار الحرب الباردة تمثلت في انتصار الثورة الشيوعية في الفيتنام واستقرارها في الشمال، وخروج فرنسا من الهند الصينية، ثم انتصار الفيتنام على القوات الأمريكية، ثم توحيدها وتوسعها في كمبوديا ولاوس قبل نهاية السبعينات، ودعم الاتحاد السوفياتي للمد الشيوعي في الفيتنام، كل هذه العوامل أدت إلى ظهور تهديد جديد بالإقليم متمثلا في الفيتنام.

---

* أصل الاسم بالإنجليزية ASEAN : Agreement of South East Asian Nations

[1] أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين، المنظمات الاقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الاصلاحات السياسية والاقتصادية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد 2، السنة 2010، ص 166.

[2] عشور قشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الواقع والافتراض، مجلة سياسات عربية، العدد 29، نوفمبر 2017، ص 60.

اختلفت وجهات النظر لدول المنطقة حول تحديد طبيعة التهديد، ففي الوقت الذي اعتبرت كل من إندونيسيا وسنغافورا الصين هي الخطر الأساسي على دول الإقليم، ذهبت كل من ماليزيا والفلبين وتايلاند إلى اعتبار المصدر الرئيسي للتهديد وأن الصين هي الرادع لها. وبالنسبة للقوى الغربية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، رأت في الفيتنام التهديد الرئيسي، من منطق أنه في حال تبني إحدى دول الإقليم الاشتراكية فستنقاد بقية الدول إلى نفس الوجهة. فحاولت بذلك وضع آلية أمنية لحصار المد الشيوعي واحتوائه، خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة[1].

هذا ما جعلها تقوم بتشكيل جبهة موحدة بهدف تأمين استقرار الدول الأعضاء ومواجهة الأحزاب الشيوعية المحلية بتشجيع ودعم الدول الحليفة لها في المنطقة، وانشاء منظمة اقتصادية لتتولى عملية التنمية في المنطقة، انطلاقا من أن التنمية الاقتصادية هي المدخل لمواجهة عدم الاستقرار الداخلي في هذه الدول وتسوية ما بينها من صراعات، وهذا ما قابل مشروع مارشال لدعم أوروبا[2]. وعليه وفي 08 أوت من عام 1967 أنشئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بين الدول الخمسة، تايلاند وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا والفلبين كنوع من الحلف السياسي والذي جاء ضمن ترتيبات الأمن الاقليمي في إقليم آسيا – الباسيفيك.

وعليه يبقى العامل الأمني نقطة الانطلاق لفكرة تأسيس الرابطة، فبدلا من أن يكون عامل تفرقة وتشتت كان إطارا مهما لتطوير علاقات سلمية بدلا من الصراعية، والذي تجسد في ميلاد الآسيان سنة 1967. وهذا ما جعل الكثير من الباحثين يصفون الرابطة بالمنظمة الاقليمية الأنجح في العالم نظير نجاحها في نقل الاقليم من سياسة المواجهة إلى جو التعاون والتكامل[3].

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها إنشاء الرابطة إلى خمس مراحل أساسية مرتبطة بالعضوية، وهي:

- مرحلة الستينات وتمثل مرحلة التأسيس، قامت بين الدول الخمسة بهدف تحقيق السلم في المنطقة؛
- مرحلة السبعينات وتم فيها الاتفاق على احترام هويات واستقلال الدول والتعاون الاقتصادي؛
- مرحلة الثمانينيات أين التحقت سلطنة بروناي بالرابطة عام 1984؛

[1] علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الاقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، مجلة انسانيات، العدد 08، ماي – أوت 1999، ص 61.

[2] شاهر جوهر، رابطة جنوب شرق آسيا: الآسيان، على الرابط:

https://9alam.com/comminuty/threads/bxhth-xhul-rabt-dul-gnub-shrq-sia-alsian.23219/#post-143691

[3] عشور قشي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- مرحلة التسعينات والتي تمثل مرحلة اكتمال العضوية لرابطة الآسيان بانضمام كل من الفيتنام في 1995بعدما وقعت على معاهدة الصداقة والتعاون في المنطقة سنة 1992، وميانمار ولاوس سنة 1997 وأخيرا كمبوديا عام 1999، وأهم مايميز هذه المرحلة التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري وتقليل التفاوت في التنمية، وتعزيز النمو الاقتصادي.
- مرحلة ما بعد 2000 والتي اتسمت بإقامة اتفاقية شراكة مع كل من الصين، اليابان وكوريا الجنوبية وعلى ضوء ذلك أصبحت تسمى الرابطة بـ"الآسيان+3".

فالرابطة عملت على تطوير مهامها ومسيرتها مع البيئة الدولية، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع الاشتراكية واكبت الرابطة الظروف الجديدة بتوسيع عضويتها بضم دول كانت خلال الحرب الباردة تشكل تهديدا مباشرا لها.

الشكل رقم (04): مراحل نشأة الآسيان حسب العضوية

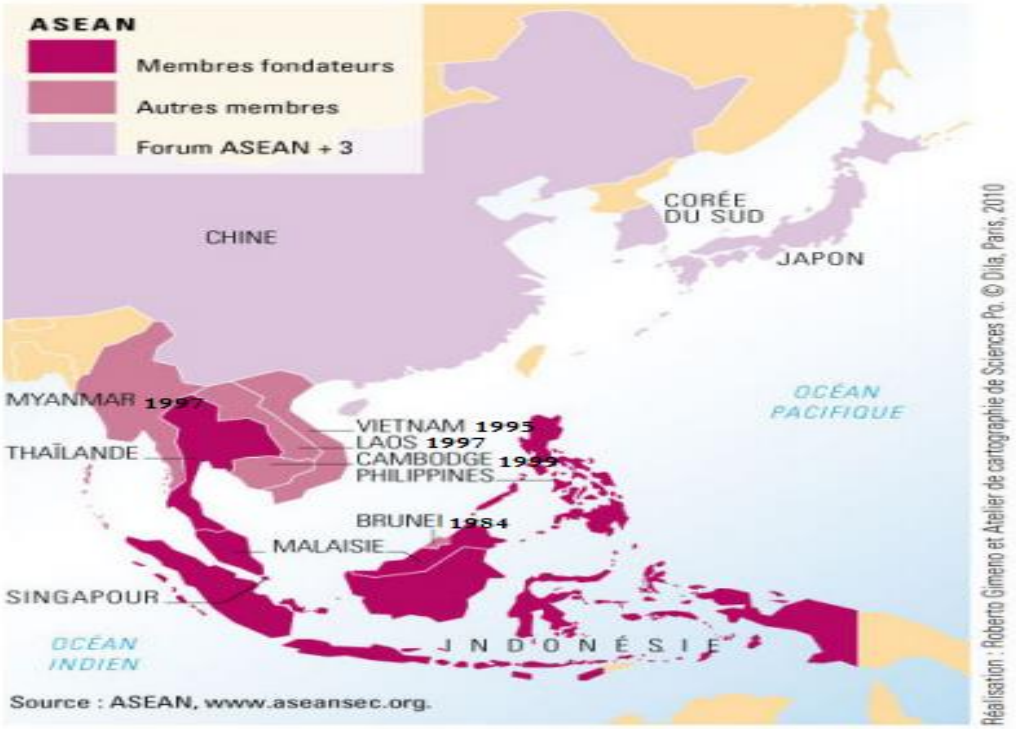

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف رابطة الآسيان

اعتمدت دول الشراكة في رابطة الآسيان على مجموعة من المبادئ التي جاءت ضمن معاهدة الصداقة والتعاون لعام 1967، وظهرت الاعتبارات الأمنية جلية في المبادئ التي صاغتها الدول الأعضاء في الرابطة في أعقاب تأسيسها، وذلك لأنها تولي النزعة الوطنية أهمية أكبر من النزعة الإقليمية. وتمثلت مبادئها في[1]:

- الاحترام المتبادل لاستقلال دول المنطقة والسلامة الاقليمية ؛
- تسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية ورفض التهديد واستخدام القوة في حل النزاعات بين دول المنطقة؛
- تفعيل التعاون بين هذه الدول على جميع الأصعدة؛
- عدم دعوى القوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة وحلها في إطار الرابطة؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

كما حدد إعلان بانكوك أهم أهداف الرابطة والتي تمثلت في[2]:

- تسريع النمو الاقتصادي للمنطقة، بعمل مشترك يقوم على مبدأ التعاون والتكافؤ والمشاركة؛
- العمل على تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة بشأن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تقنية أو علمية؛
- تعزيز السلم والاستقرار الاقليميين بالتشبث بمبادئ الأمم المتحدة وبمراعاة احترام العدالة وسيادة القانون في العلاقات بين بلدان المنطقة؛
- العمل على تطوير علاقات التعاون مع المؤسسات الدولية والاقليمية ذات الأهداف المماثلة؛
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا؛
- تقوية روابط التعاون في مجال التدريب والبحوث العلمية من أجل رفع مستوى منطقة جنوب شرق آسيا.

[1] Françoise Nicolas, La Communauté économique de L'ASEAN: un modèle d'intégration original, revue Politique étrangère,02/2017, p 27. Article disponible en ligne: https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2017-2-page-27.htm

[2] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا نموذج الدول الناجحة للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، السداسي الأول 2009، ص 84.

لم تعلن الرابطة في معاهدتها المنشئة على رغبتها في إقامة أي تكامل أو تكتل اقليمي، ولكن نتيجة للتغيرات الإقليمية والعالمية التي حدثت على مستوى الاقتصاد الدولي جعلتها تغير من هدف التكتل الذي أقامته في الستينات، ليتحول من مجرد تكتل سياسي أمني إلى تكتل اقتصادي يرتكز على التعاون الاقتصادي من خلال[1]:

- التخفيف من حدة الفقر وتضييق فجوة التنمية داخل الآسيان من خلال المساعدة المتبادلة والتعاون؛
- تحسين مستوى المعيشة للأعضاء وتقوية الحماية الاجتماعية؛
- دعم الأنشطة الزراعية والتجارية؛
- تأمين شبكات النقل بين الدول؛
- بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة ودراسة مشكلات التجارة الدولية؛
- خلق مجموعة اقتصادية ذات قدرة على المنافسة الاقليمية وخصوصا مع اليابان وعالميا مع التكتلات الاقتصادية الأخرى؛
- دعم التكامل الاقليمي من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان حرية تحويل وحركة أرباح هذه الاستثمارات؛

ويبقى تحقيق السلم والتنمية يمثلان الهدف الرئيسي للشراكة بين أمم جنوب شرق آسيا حسب ما جاء به اجتماع القمة لسنة 1995.

المطلب الثاني: مؤسسات الآسيان

ضمن سعي الرابطة للحفاظ على مختلف توجهاتها وأداء مهامها الأساسية، جاءت العديد من الأجهزة التي عرفت العديد من التطورات تماشيا مع التحولات التي شهدتها بيئتها الدولية والاقليمية، وبرزت أهداف مغايرة عن تلك التي هدف الجيل الأول من مؤسسي الآسيان تحقيقها، فزيادة عدد أعضاء الرابطة صاحبه تعقيد على

[1] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية: الدروس والمستجدات، مرجع سبق ذكره، ص 67.

المستوى المؤسساتي وكذا على مستوى المهام. ما جعلها تعمل على تدعيم بنائها المؤسساتي كلبنات مهمة في بناء التكتل الاقليمي لأعضائها. والهيكل المؤسسي الحالي للرابطة يتكون من[1]:

الفرع الأول: قمة الآسيان

وتضم رؤساء حكومات الدول الأعضاء وتمثل السلطة الأعلى في الرابطة. تكمن مهمتها في رسم الخطوط العامة للتعاون ولتدارس جملة القرارات ذات الصلة بكل القضايا التي تهم الرابطة، والتوجهات الأساسية لها مع ترك التفاصيل للمستويات الأخرى. وفي البداية لم يكن هناك تسلسل في تواريخ عقد القمة، وما يؤكد ذلك أن أول اجتماع قمة عقد بعد عشر سنوات من تاريخ تأسيس الرابطة الذي كان في مدينة بالي بإندونيسيا في شهر فيفري من عام 1976 ووقع قادة الدول الأعضاء خلالها على معاهدة الآسيان، والاجتماع الثاني في أوت 1977، والثالث كان بالفلبين في ديسمبر 1987، أما اجتماع القمة الرابع عقد بسنغافورة في جانفي عام 1992. وبعد ذلك أصبح يعقد اجتماعات دورية نتيجة المنحى الجديد الذي عرفته الرابطة في علاقاتها سواء الداخلية أو الخارجية. ويعتبر مؤتمر القمة الهيئة الوحيدة المنوطة باتخاذ القرارات. ومنذ 1976 تم عقد 30 قمة إلى نوفمبر2017 والتي صادفت الذكرى الخمسين لتأسيس الرابطة.

الفرع الثاني: مجلس تنسيق الآسيان

تم أنشاؤه عام 2008، يضم وزراء خارجية دول الرابطة، يعقد اجتماعاته مرتين سنويا للعمل على تحضير قمة الآسيان وفقا للمادة 8 من ميثاق الرابطة، وتتمثل مهامه في:

- إعداد اجتماعات القمة؛
- تنسيق تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الخاصة بمؤتمر القمة من أجل تعزيز التعاون والكفاءة بين الدول الأعضاء؛
- النظر في التقرير السنوي للأمين العام عن مهام وعمليات الرابطة والهيئات الأخرى؛
- الموافقة على تعيين وإنهاء مهام نواب أمانة الرابطة بتوصية من الأمين العام.

هذا بالإضافة إلى المهام الأخرى التي توكل لها من طرف قمة الآسيان.

[1] أنظر: http://asean.org/asean/asean-structure/

– علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

الفرع الثالث: المجالس المجتمعية لدول الآسيان

تتضمن ثلاث مجالس مجتمعية التي تم اعتمادها في مجلس القمة سنة 2003 وهي بمثابة الركائز الأساسية للرابطة. الركيزة الأولى وهي الجماعة الأمنية للرابطة، وتضطلع بالجانب السياسي والأمني للرابطة بغية تحقيق السلام بين أعضاء الرابطة وبينها وبين العالم، لتتمكن من العيش في محيط تسوده الديمقراطية والانسجام. الركيزة الثانية تتمثل في الجماعة الاقتصادية وجاءت لتحقيق الغاية النهائية للتكامل الاقتصادي المبين في رؤية الآسيان لعام 2020. أما الركيزة الثالثة فهي الجماعة الاجتماعية- الثقافية التي تهدف إلى تحقيق المشاركة النشطة لكافة قطاعات المجتمع، وتعزيز الهوية الإقليمية وزيادة وعي الشعوب بأهمية الرابطة. كما يقع تحت اشراف المجالس المجتمعية الهيئات الوزارية القطاعية المعنية بالركائز الثلاثة.

الفرع الرابع: الهيئات الوزارية القطاعية

لضمان حسن سير قرارات قمة الآسيان تم إنشاء هيئات وزارية قطاعية تضم وزراء من الدول الأعضاء لكل القطاعات على سبيل المثال لا الحصر قطاع التعليم، الشباب، النقل ...وتكون تحت إشراف المجالس المجتمعية السالفة الذكر للقيام بمهامها.

الفرع الخامس: لجنة الممثلين الدائمين

مقرها في جاكرتا، تتشكل من ممثلين دائمين للدول الأعضاء برتبة سفير، تقوم بالمهام التالية:

- مراقبة وتنفيذ قرارات القمة؛
- تنسيق القضايا المتعلقة بالركائز الثلاث؛
- تعزيز العلاقات مع الشركاء الخارجيين للرابطة؛
- توفير التوجيه والدعم الفني والإداري لأمانة الآسيان.

يعقد اجتماعاته العادية مرة في الشهر على الأقل للنظر في القضايا الادارية والجوهرية التي تتعلق بالرابطة. وتساعده على أداء مهامه فرق عمل .

الفرع السادس: الأمانة العامة

أنشئت عام 1976 بموجب معاهدة الآسيان، مقرها في جاكرتا بإندونيسيا، تم ترسيمها عام 1981 من قبل الرئيس الإندونيسي سوهارتو، أمينها العام يختار بشكل دوري من الدول الأعضاء كل ثلاث سنوات. مهمتها الأساسية هي توفير أكبر قدر من الكفاءة في التنسيق بين أجهزة الرابطة لتنفيذ المشاريع على نحو أكثر فعالية.

الفرع السابع: الأمانات الوطنية

كل دولة عضو لها أمانة وطنية، وهي بمثابة مراكز اتصال، تعمل على تنسيق تنفيذ قرارات الرابطة على المستوى الوطني.

الفرع التاسع: لجان الآسيان

تتوزع لجنان الآسيان 54 في العديد من الدول في قارة أمريكا، أوروبا وآسيا وكذا في المنظمات الدولية، تم اعتمادها رسميا في العواصم و المدن الرئيسة للدول المضيفة. تم انشاؤها طبقا للمادة 43 من ميثاق الآسيان بهدف تعزيز مصالح الرابطة في الدول والمنظمات الدولية المضيفة. تتقيد بالنظام الداخلي والاختصاصات التي اعتمدها وزراء خارجية الآسيان في الاجتماع الثالث والأربعون في ماي 2010.

المطلب الثالث: المسيرة التكاملية لرابطة الآسيان

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1967-1990

جاءت أولى محاولات التعاون الاقتصادي بين دول رابطة الآسيان بعد مرور عشر سنوات على تأسيس الرابطة في قمة بالي سنة 1976، حيث أنه وكما ذكرنا آنفا أن هدف الرابطة في بداية إنشائها جاءت لتكون حلفا سياسيا مضادا للشيوعية، مما جعل الرابطة محدودة الفاعلية اقتصاديا. وبعدما أدركت الدول الأعضاء حجم الأخطار والرهانات التي يجب أن تتولاها، خاصة مع ظهور الشكوك حول جدوى الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة الأمريكية في ظل بروز وتنامي الخطر الفيتنامي، عقد أول لقاء لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، تحقق عن طريقه إنشاء سكرتارية تشبه جهاز مركزي للتنسيق، كبنية وظيفية وليس كمركب سياسي، وتقرر على

ضوئه أيضا عقد مؤتمر للمجالس التنفيذية الوطنية، يتكرر عقده كل ثلاث سنوات. كما تم التوقيع خلال نفس السنة 1976 على اتفاقية التعاون والصداقة في جنوب شرق آسيا[1].

في سنة 1977 اتفقت الدول الخمسة المؤسسة للرابطة على إقامة اتفاقيات تجارة تفضيلية بتخفيض التعريفات الجمركية، وعلى الرغم من أنها كانت أولى الجهود التعاون الاقتصادي الاقليمي الهامة، فإن اتفاقية التجارة التفضيلية لم تكن حافزا لتشجيع التجارة البينية والتي لم تتجاوز 20% في أوائل التسعينات، وعكس ذلك التردد القوي للدول في التخلي عن موقفها الحمائي التقليدي، وما دل على ذلك أن قائمة السلع التي تستفيد من التخفيضات والتي حددتها الإدارات المكلفة بذلك هي الأقل تبادلا مثل المنتجات الخشبية لتايلند والمطاط لماليزيا. وبذلك فإن التحرير الجمركي الذي قامت به الدول الأعضاء لم يكن يطل إلا نسبة ضئيلة جدا من المبادلات الفعلية، إذ بلغ نسبة أقل من 1% وبالتالي كان تأثيره جد محدود[2].

تبعتها بعد ذلك مبادرات أخرى والتي كانت في شكل مشروعات تعاون صناعي (مشاريع الصناعات المشتركة، المشاريع الصناعية، مخطط التكامل الصناعي الآسيوي) والتي امتدت خلال الفترة 1977- 1983. وقد لعبت الدولة دورا رائدا في مجال رسم السياسات الصناعية في هذه البلدان، حيث عينت القطاعات ذات الأولوية التي تسعى من خلالها إلى الاستفادة من وفرات الحجم أو التكامل[3]. وفي إطار مشروع التعاون الصناعي الذي تبنته الآسيان من خلال الصيغ الثلاثة، تم توزيع المشاريع على الدول الأعضاء سنة 1980 بإقامة خمسة مشاريع كبرى تمثلت في: صناعة الأسمدة بإندونيسيا وماليزيا ومحركات الديزل بسنغافورا وصناعة النحاس بالفلبين وأخيرا إنتاج الصودا بتايلاند. وفي 1981 تم تبني مخطط التكامل الصناعي للآسيان، فكرته الرئيسية هي أن رجال الأعمال والحكومات يمكنهم التعاون في إنشاء الصناعات في كل دولة عضو على نحو تكاملي، سواء في الانتاج أو التجميع بشرط أن يتمتع المنتج بالحماية الجمركية في دول الرابطة. وبدأ القطاع الخاص بالمساهمة في صناعة السيارات بهدف تصميم وتصنيع "سيارة الآسيان"، إلا أن هذا المشروع توقف بعد أربع سنوات من انطلاقه عندما قامت ماليزيا بإنتاج سيارتها الوطنية[4].

[1] Jean-Raphaël Chaponnière, Marc Lautier, L'Intégration Économique Régionale en ASIE DU SUD-EST : Une Dynamique Impulsée de L'extérieure, Revue Mondes en développement, 3/2016, n° 175, p 115.

[2] Françoise Nicolas, LA Communauté Économique de L'ASEAN : Un Modèle D'Intégration Original, Politique étrangère, 2/2017, P 28.

[3] Ibid., p 28.

[4] Jean-Raphaël Chaponnière, Marc Lautier, op.cit., p 116.

تبنت دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا عند انطلاقتها نحو التصنيع سياسة إحلال الواردات وقد طبقت شأنها في ذلك شأن باقي البلدان النامية في تلك الفترة جملة من السياسات والاجراءات المتعلقة بفرض القيود وخاصة الجمركية منها، وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات بهدف حماية الصناعات الوطنية الناشئة. خاصة بعد الأضرار التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول. هذا التوجه الحمائي كان سببا في رفض الرابطة لمشروع إقامة منطقة تجارة حرة المقترح من طرف الفلبين الأكثر تصنيعا في تلك الفترة[1].

أدى مشروع التصنيع لدول الرابطة إلى تطوير قطاع الصناعات خلال عقد التسعينات من حيث حجم الاستثمارات والمساهمة في خلق الناتج، إذ يساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الصادرات والنسبة العظمى في الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة في اقتصاديات هذه الدول فقد كما ساهم في تكوين شبكات إنتاج إقليمية. وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول أدناه الذي يمثل نسبة المنتجات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية للآسيان وذلك لسنة 1991.

جدول رقم (08): هيكل الصادرات السلعية للرابطة 1991 (%)

	بروناي	إندونيسيا	ماليزيا	فليبين	سنغافورة	تايلاند
مواد البناء		0.67	0.67	0.71	0.35	0.87
الحديد والصلب		2.47	1.48	2.79	0.50	0.93
النسيج		16.33	6.43	20.0	3.78	20.78
الخشب		13.27	3.75	7.30	3.51	5.5
ميكانيك الكهرباء		2.78	40.27	29.02	54.10	26.34
المنتجات الكيميائية		3.88	4.94	3.77	7.92	4.76
المنتجات الغذائية		7.17	8.27	13.71	2.39	18.36
مجموع المنتجات الصناعية		46.50	65.7	77.3	72.5	77.5
المواد الخام		2.73	0.58	5.53	0.73	0.45
الطاقة		40.05	15.93	2.58	1.16	24.55
الزراعة		9.62	15.69	8.75	1.10	14.39
أخرى		0.84	1.71	5.72	0.57	6.17
المجموع		100	100	100	100	100

Source : Jean Raphaël chaponniére,L'ASEAN Réussite Politique Echec Economique, économie international, 1er trimestre 1994,p 40

[1] عبد الوهاب محمد جواد، النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، دون سنة نشر، ص 106.

واعتبرت هذه الفترة أفضل الفترات بالنسبة للآسيان على الرغم من التعاون الاقتصادي الرسمي المحدود بين أعضائها، فخلال 25 سنة الأولى عرفت الدول المؤسسة معدلات نمو أعلى بكثير من بقية دول العالم ناهيك عن الدول الصناعية. إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي 4.3% للفترة 1961-1990 للآسيان مقابل 1.3% في جنوب آسيا وإفريقيا و7% في شرق آسيا[1]. فتهدئة التوتر بين الدول سهل المهمة بالنسبة لحكومات البلدان، التي تمكنت من تكريس جهودها ومعظم مواردها لسياسات التنمية الاقتصادية. هذ التوسع في النمو كان معتمد بالدرجة الأولى على جهد كل دولة على حدة، وبتهافت الاستثمارات الأجنبية على المنطقة حيث زادات قيمة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 8.4% سنة 1981 إلى 16.55% سنة 1990 (أنظر الشكل رقم)، وليس كنتيجة للتكامل بين دول الآسيان، فقد بينت الاحصائيات أن الرابطة في فترة السبعينات سجلت تراجع في حجم التجارة البينية حيث صارت 10% في 1979 بعدما كانت 16% عام 1971. بالإضافة إلى ذلك كان هذا النمو مصحوبا بتعميق الاعتماد المتبادل الإقليمي خاصة تحت قيادة الشريك الياباني، حيث أن توطن الشركات اليابانية في دول الآسيان بحثا عن العمالة ذات التكلفة المنخفضة، ساهم بشكل كبير في توطيد العلاقات الاقتصادية بين دول الآسيان.

الشكل رقم (05) : تطور مساهمة IDE في الناتج المحلي الاجمالي للرابطة

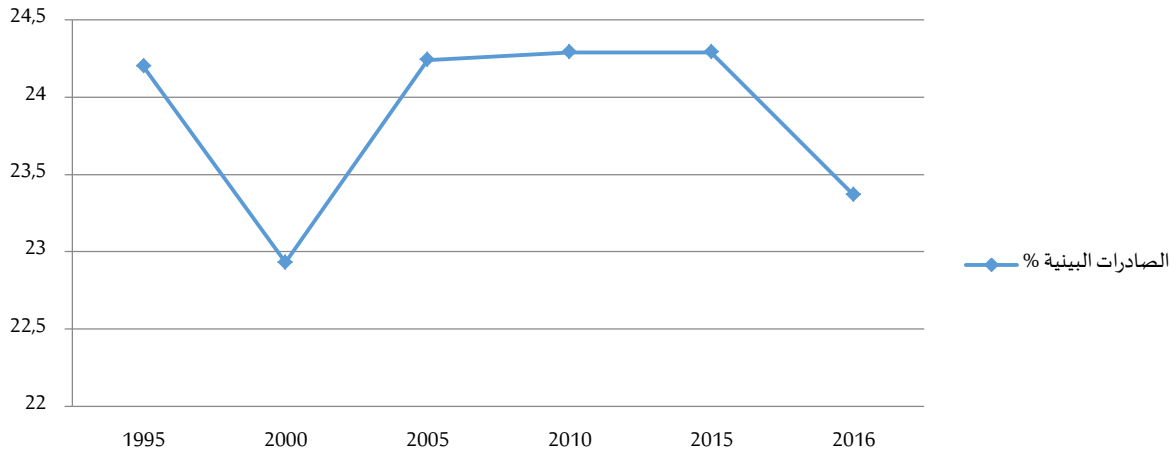

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الاونكتاد

[1] Françoise Nicolas, op.cit, p29.

الفرع لثاني: المرحلة الثانية 1992-2017

قاد نجاح الرابطة رئيس الوزراء الماليزي، عام 1991 إلى طرح فكرة تأسيس تجمع اقتصادي لدول جنوب شرق آسيا من أجل تحرير التجارة بينها، مع تعثر محادثات التجارة العالمية، إذ عارضت آنذاك الولايات المتحدة الامريكية ولادة هذا التجمع، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى إقامة تكتل تجاري ينافس الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية والتي كانت في ذلك الوقت تقيم منطقة تجارة حرة[1].

إلا أنه لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على تحرير التجارة بين دول الرابطة إلا في عام 1992 مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا AFTA* في مؤتمر قمة الآسيان الرابع لتحل محل النظام السابق، ليمثل خطوة هامة لدعم تجارة الآسيان ودعم العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بينها ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى خمسة عشر عاما، مع إعداد إطار لخفض التعريفة الجمركية تتراوح بين الإلغاء التام و5% بحلول عام 2008[2]. وفي سبتمبر 1994 قرر أعضاء الآسيان الإسراع بتأسيس منطقة التجارة الحرة عن طريق خفض الإطار الزمني الأول من 15 عاما إلى 10 سنوات[3].

وفي عام 1997 تم استحداث نظام الترتيبات التفضيلية والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية. ونتيجة لعدم التقدم المفترض تحقيقه في التفكيك الجمركي المتفق عليه قام مجلس الأفتا عام 1999 بتحديد 2015 سنة الإلغاء التام للتعريفات الجمركية، وبعد شهرين من هذا الإعلان قام المجلس بتقديم تصريحات جديدة مفادها أنه سيتم إزالة كافة الحواجز الجمركية مع نهاية سنة 2010، حيث بلغ متوسط التعريفة الجمركية في الدول المتقدمة للآسيان 0.8% في 2008 وبلغ 4.4% لنفس السنة بالنسبة للدول الأقل نموا في الرابطة[4].

فتنفيذ منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا تأخر لأنه لم يكن الهدف من إقامتها هو تشكيل تنظيم اقتصادي في صورة الجماعة الأوروبية، وإنما كان هدفهم الأساسي من التعاون الاقتصادي هو الدفاع عن قدرتهم التنافسية الدولية، إضافة إلى تشابه الموارد والميزة النسبية، وسعوا إلى وضع استراتيجيتهم التنموية.

---

[1] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 83.

* Asean Free Trade Area

[2] Jean Raphaël chaponnière, L'ASEAN Réussite Politique Echec Economique, OP.CIT , p31

[3] أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[4] Jean Raphaël chaponnière, Marc Lautier, OP.CIT , p119.

ولعبت العوامل الخارجية دور أساسي في زيادة الروابط بين أعضاء الرابطة، فغيرت توجهها من مجرد التعاون الاقتصادي إلى قيام تكامل اقتصادي إقليمي، والذي سبق لمسه في المبادرات الحكومية. هذا التغير عكس التحول من استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات إلى استراتيجية تشجيع وتنمية الصادرات، كما عكس أيضا التحولات التي حدثت على المستوى الدولي والممثلة في صعوبات المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة الأورغواي، وتخوف دول الرابطة من ذوبان التجمع في إطار أوسع بتشجيع من أستراليا المتمثل في المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "الأبيك" الذي تم إطلاقه في 1989. فمشروع منطقة التجارة الحرة AFTA لم يعتبر بديل للأبيك فقط وإنما أيضا وسيلة في التواجد ضمن الأبيك كما أعطى للرابطة دفعا جديدا[1].

وكان للتغيرات السابقة آثار على الأوضاع الاقليمية جعلت دول الآسيان لا تعمل على تمتين علاقاتها فحسب بل حتى على تغيير أهداف التكتل، فأصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا، بأن تكون ذات مكانة وتأثير في ميدان السياسة الاقليمية والدولية، وقد ترجمت هذه الطموحات في مشروع مجموعة الآسيان في أفق سنة 2015 الذي أعلن عنه في اجتماع القمة سنة 2003، ويقوم على ثلاثة ركائز مجموعة سياسية وأمنية تحافظ على السلم في المنطقة، مجموعة اجتماعية ثقافية تهدف إلى تطوير الهوية المشتركة ثم مجموعة اقتصادية ترتكز على إقامة سوق مشتركة وقاعدة إنتاجية متكاملة تتضمن التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمار والعمالة الماهرة، والتدفق الحر لرؤوس الأموال وتحرير تدفقات حركة الخدمات بين الدول الأعضاء. وهو أقصى طموح أبدته الآسيان، وفي اجتماع القمة لسنة 2005 زاد تأكيد الدول الأعضاء التزامهم بتحقيق المجموعة الاقتصادية رغم التحديات الاقليمية والدولية ووافقوا على تبني أسلوب ديناميكي في العمل من أجل تسريع التكامل الاقليمي[2].

وفي مطلع تسعينيات اضطلعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور مركزي في عملية التكامل إلى جانب اقتصادات إقليمية كبرى، فقررت تعزيز التعاون بينها بإجراء مفاوضات لتوسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الصين وجمهورية كوريا واليابان، وبذلك شكلت آلية جديدة للتعاون باتت تعرف "بآسيان+3" ضمت الدول الثلاث كشركاء في الحوار، رغم أن لكل من تلك الاقتصادات الثلاثة ترتيبات وعلاقة اقتصادية مستقلة مع الرابطة[3].

[1] Françoise Nicolas, op.cit, p31.

[2] أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[3] تقرير الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية 2007.

جدول رقم (09) : أهم الشركاء التجاريين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا سنة 2015

الدولة	(%) من إجمالي التجارة الخارجية
الصين	15,2
اليابان	10,5
الاتحاد الأوروبي	10
الولايات المتحدة الأمريكية	9,4
كوريا الجنوبية	5,4
تايوان	4,2
هونغ كونج	4
مجلس التعاون الخليجي	3,8
الهند	2,6
أستراليا	2,3

المصدر: - الكتاب السنوي للنمو الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، على الرابط:

http://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2017/08/ASEAN_economic_progress.pdf

كما عملت الرابطة على تعزيز علاقاتها التجارية خارج النطاق الجغرافي للرابطة للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال آليات مختلفة، مثل الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومن خلال اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ.

المطلب الرابع: النتائج المحققة

بعد مرور 50 سنة من التأسيس أثبتت رابطة أمم جنوب شرق آسيا نفسها كقوة اقتصادية، حيث سجلت تطور هائل في مستويات الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل الفرد بالإضافة إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة الوافدة في تلك الدول.[1]

[1] الاحصائيات المذكورة في هذا المطلب مأخوذة من:

- تقرير رابطة الأسيان المعنون بـ:

CELEBRATING ASEAN :50 YEARS OF EVOLUTION AND PROGRESS 1967-2016,

بلغ مجموع سكان الآسيان 634.5 مليون نسمة في عام 2016، وقد عرف زيادة كبيرة تقدر بثلاث مرات أكبر من عدد السكان الذي سجل في سنة 1967، وهذه الزيادة تعود إلى النمو السكاني من جهة وإلى توسيع عضوية الآسيان من جهة أخرى. ويمثل سكان الآسيان 8.5% من مجموع سكان العالم. وهذا ما يجعلها تمثل أكبر تجمع اقتصادي من زاوية عدد المستهلكين، تساعد على تصريف المنتجات المحلية وعلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وتتوزع الآسيان على مساحة تقدر بـ4.4 مليون كم^2 بكثافة سكانية تساوي 140 نسمة في كلم^2، وهذا يخفي تفاوتات كبرى بين مناطق شبه فارغة مثل مركز بورنيو حيث تقدر كثافته السكانية بأقل من 1 نسمة لكل كلم^2 ومناطق مرتفعة الكثافة مثل منطقة جزيرة جاوا إذ تبلغ كثافتها السكانية 200 نسمة في كلم^2.

تجاوزت رابطة الآسيان فرنسا في سنة 2015 باعتبارها سادس أغنى اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي قدر بـ 2.4 ترليون دولار كما احتلت الرابطة المركز الثالث بين الدول الآسيوية بعد الصين واليابان. وسجلت منذ تأسيسها نموا ايجابيا في الناتج المحلي الاجمالي، باستثناء سنة 1998 بسبب الأزمة المالية الآسيوية. ومنذ سنة 1999 وهو العام الذي حققت فيه الرابطة العضوية الكاملة، تراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين 2.5% و 7.5%، وفي الوقت نفسه تضاعفت حصة الآسيان في الناتج المحلي الاجمالي العالمي من 3.3% إلى 6.2% في عام 2016.

- الكتاب السنوي للنمو الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، على الرابط:
http://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2017/08/ASEAN_economic_progress.pdf
إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

جدول رقم(10) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول الآسيان-6 ودول CLMV للفترة 1999-2016

السنوات	1999			2005			2010			2016		
الدول / المؤشرات	CLMV	الآسيان-6	% CLMV من الآسيان-6	CLMV	الآسيان-6	% CLMV من الآسيان-6	CLMV	الآسيان-6	% CLMV من الآسيان-6	CLMV	الآسيان-6	CLMV % من الآسيان-6
1.المؤشرات الإقتصادية												
PIB (بليون$)	42,1	534,4	7,3	78,4	857,7	8,4	175,3	1751	9,1	29,8	2248,8	11,8
معدل نمو PIB(%)	6,6	3		9,6	5,3		7,4	7,5		6,1	4,6	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد $	300	1453		524	2140		1111	4057		1803	4816	
الصادرات السلعية (بليون$)	13,5	341,1	3,8	35	613	5,4	87,8	963,8	8,3	201,5	940,3	17,6
الواردات السلعية (بليون $)	14,3	279,5	4,9	37,8	538,9	6,5	96	861,5	10	206,4	870,3	19,2
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(بليون $)	2,1	25,3	7,6	2,6	39,3	6,2	11,4	96,8	10,5	18,9	76,8	19,8
2. المؤشرات الاجتماعية												
السكان (ألف نسمة)	143,69	373,9		153,25	408,914		160,7	434,936		171,5	468,90	
سكان الحضر (%)	24,2	42,6		27,1	46,7		29,9	50		33,3	53,8	
القوة العاملة (ألف نسمة)	671,54	168,6		774,87	190,477		86,1	210,96		93,87	232,46	
متوسط العمر المتوقع(سنة)	67	67		69	69		71	69		71	70	
النفقات الصحية (% من الناتج الإجمالي المحلي)	4,1	2,9		4,4	3,5		4,9	3,7		5,4	4,2	

المصدر: CELEBRATING ASEAN :50 YEARS OF EVOLUTION AND PROGRESS 1967-2016, A STATISTICAL PUBLICATION, disponible sur le site web :

http://www.aseanstats.org/wp- content/uploads/2017/08/ASEAN50_Master_Publication.pdf

كما تتميز دول الرابطة بمستويات متفاوتة في معدلات النمو، حيث أثار دخول كل من فيتنام وميانمار ولاوس وكمبوديا إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينيات مخاوف بشأن احتمال ظهور رابطة أمم جنوب شرق آسيا "ذات الشقين" نتيجة الفجوة الإنمائية بين أعضائها. إذ تعد سنغافورة وتايلند وماليزيا وإندونيسيا والفلبين وبروناي الأعضاء الأكثر تقدما اقتصاديا وتسمى بدول الآسيان-6، والأعضاء الأقل نمواً في الرابطة كامبوديا ولاوس وميانمار والفيتنام وتسمى بدول CLMV نسبة إلى الحروف الأولى من أسماء تلك الدول. وما يؤكد على وجود هذا التفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016 لدول الرابطة، إذ بلغ 4816 دولار أمريكي في دول الآسيان-6، في حين بلغ 1803 دولار أمريكي في دول CLMV، أي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان-6 يساوي 2.7 ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول CLMV. وتمثل سنغافورا أعلى ناتج محلي للفرد حيث يبلغ 57000 دولار مقارنة بإندونيسيا التي يبلغ نصيب الفرد من ناتجها المحلي 3867دولار رغم أن هذه الأخيرة حققت ناتج إجمالي قدر بـ 1.013 ترليون مقابل 323 مليون دولار لسنغافورا، وما يفسر التفاوت في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي هو عدد السكان إذ يبلغ سكان إندونيسيا أكثر من 260 مليون نسمة مقابل 5 ملايين نسمة لسنغافورا.

شكل رقم (06) تطور اجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لرابطة دول جنوب شرق آسيا للفترة 2016 - 1967

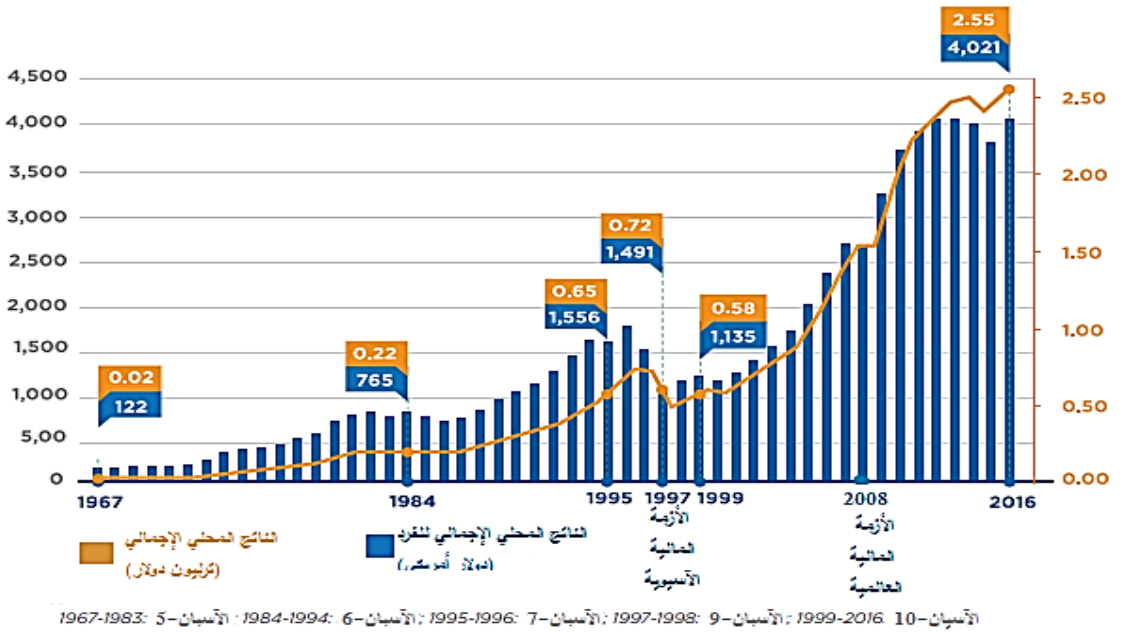

Source : celebrating asean :50 years of evolution and progress 1967-2016, a statistical publication, disponible sur le site web http://www.aseanstats.org/wp- content/uploads/2017/08/ASEAN50_Master_Publication.pdf

من خلال الشكل يتبين أنه منذ تأسيس الرابطة سنة 1967، حققت تقدما ملحوظا وضيقت فجوة التنمية بين دولها، وعمقت التعاون الاقتصادي والتكامل، فضلا عن الحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة. فالنمو

الاقتصادي الكبير الذي عرفته المنطقة والتنمية المحققة أدت إلى رفع مستوى المعيشة حتى في الدول الأعضاء الأقل نموا في الرابطة، على هذه الخلفية ، أطلقت مبادرة تكامل الرابطة في عام 2000 لتضييق فجوة التنمية داخل المنطقة وبين دول الرابطة من خلال إطار التعاون الإقليمي، مستندة في ذلك على تجربة الاتحاد الأوروبي في مساعدة دول أوروبا الشرقية بهدف مساعدة البلدان الأقل نموا لبناء قدراتها على المشاركة بفعالية والاستفادة من عملية تكامل المنطقة[1].

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الآسيان زيادة كبيرة إذ انتقل من 122 دولار أمريكي سنة 1967 إلى 4021 دولار أمريكي في عام 2016. كما أدى ذلك أيضا إلى انخفاض نسبة سكان الآسيان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم، من 47% في عام 1990 إلى 14% في عام 2015، وهي نسبة أعلى بكثير من الهدف المشترك الذي حددته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبالغ 24%.

ومن بين جميع الترتيبات الإقليمية القائمة بين البلدان النامية، تسجل رابطة أمم جنوب شرق آسيا أعلى نسبة للتجارة داخل الإقليم. وعلى الرغم من أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد أُنشئت كتجمع سياسي لا كتجمع اقتصادي، فإن التجارة فيما بين المشاركين فيها قد زادت على نحو متواصل منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي. توسعت تجارة سلع الآسيان بشكل كبير، حيث بلغت قيمة صادراتها 1.152 بليون دولار أمريكي أما وارداتها فبلغت 1.085 بليون دولار أمريكي في عام 2016، وتمثل تجارة الآسيان ما يقارب7% من إجمالي التجارة العالمية. وتعد رابع أكبر قوة تجارية في العالم بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

الشكل رقم (07): تطور الصادرات البينية للأسيان وتجارتها مع العالم (%)

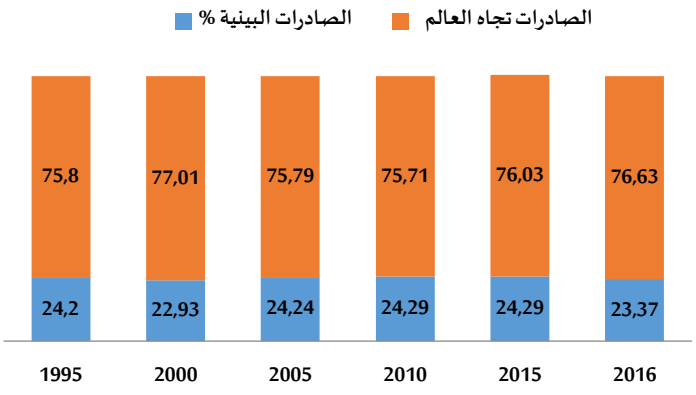

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الأونكتاد

[1] Jean Raphaël chaponnière, Marc Lautier, OP.CIT , p120.

وتشكل التجارة البينة للآسيان ربع تجارتها الخارجية، وهذا يمكننا من قول أن تحرير المبادلات التجارية في ظل اتفاقية التجارة الحرة للرابطة كان أثرها محدود حيث بقيت تجارتها البينية عند نفس المستوى من التسعينات إلى 2016، وهذا يزيد من التأكيد أن الأفتا جاءت لتعزيز استقطاب الرابطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس لتفعيل التجارة البينية للدول الأعضاء. وما يؤكد هذا القول هو التطور الذي عرفته التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر (أنظر الشكل أدناه).

"وتعد سنغافورا أكبر متلق للاستثمارات في جنوب شرق آسيا، بنسبة لم تتجاوز 4% فبلغت 68 مليار دولار عام 2014، بينما سجل أداء اقتصادات أخرى في منطقة جنوب شرق آسيا تفاوتا كبيرا فارتفعت التدفقات إلى إندونيسيا بمعدل 20% لتبلغ نحو 23 مليار دولار. وشهدت فيتنام ارتفاع التدفقات إليها بنسبة 3% فبلغت 2.9 مليار دولار في عام 2014 وهي من أهم أماكن الإنتاج المنخفض التكلفة التي تقصدها الشركات الأجنبية في المنطقة. ونتيجة للميزات المرتبطة بالتكلفة، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في مجال التصنيع إلى البلدان المنخفضة الدخل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا"[1].

الشكل رقم (08): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للرابطة من1995-2016 (مليون دولار)

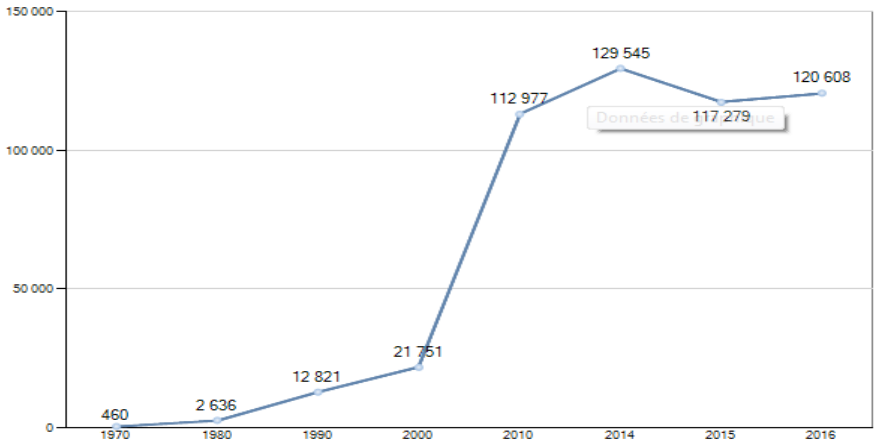

Source : http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx

فقد أصبحت الآسيان تشكل نقطة محورية للاستثمار في الاقليم خاصة بعد الاتفاق المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بهدف جعل بلدان الرابطة منطقة متحررة قادرة على المنافسة ومواتية للاستثمار باتخاذ عدة تدابير منسقة. وفي عام 2009 عزز اتفاق الاستثمار الشامل للرابطة اتفاق الاستثمار لعام 1998

[1] تقرير الأونكتاد حول الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، 2015.

بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها. وقد أدى الاتفاق وتنفيذه إلى تحسين بيئة الاستثمار في بلدان الرابطة، الأمر الذي أفضى إلى تعزيز قدرة الآسيان على المنافسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقاته الوافدة، حيث زادت حصة الآسيان من الاستثمارات العالمية فانتقلت من 3.46% عام 1970 غلى 6.45% في 2016 وهذا حسب إحصائيات الأونكتاد.

الشكل رقم (09): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من الإجمالي العالمي 1970-2016.

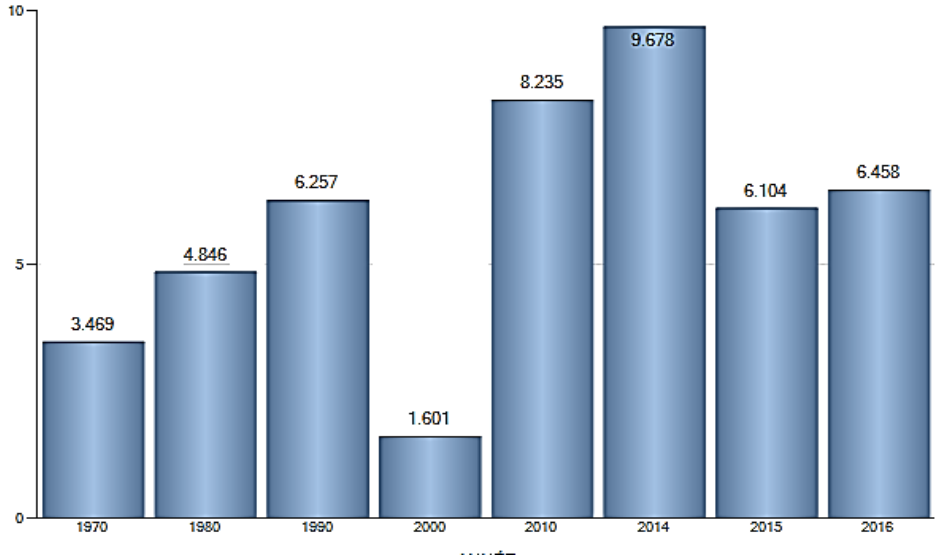

Source ; http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx

المطلب الخامس : تحديات الرابطة

رغم كل النجاحات التي حققتها الرابطة إلا أن دولها لاتزال تعيش تحديات هامة تشكل عوائق نحو تحقيق تكاملها الاقتصادي المنشود. وتكمن أبرز التحديات التي واجهتها رابطة أمم دول جنوب شرق آسيا في:[1]

- تولي دول الآسيان الأهمية الكبرى للأهداف الوطنية على حساب أهداف التكتل، فقد أنشأ التكتل من أجل الحد من الصراعات التي كانت تعاني منها الدول الأعضاء حتى تتمكن من توجيه كافة جهودها إلى

[1] أنظر: - علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-86.
- Jean Raphaël chaponnière, L'ASEAN Réussite Politique Echec Economique, , OP.CT, p 115-117
- Bruno Jetin, OP.CT, p 11-13
- أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 169.

التنمية الوطنية، وهذا ما تم بلورته في ميثاق الآسيان من خلال جعل أحد البنود الأساسية للاتفاقية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- تنص الاتفاقية على أن قيمة مساهمات الدول الأعضاء متساوية، وهل يعقل هذا عندما نجد أن جمهورية لاوس التي تحقق ناتج محلي إجمالي يقدر بـ 17 مليون دولار تقدم نفس المساهمة كسنغافورة التي ناتجها الاجمالي المحلي يبلغ 324 مليون دولار علما أنها متقربان من حيث عدد السكان.

- ضعف الهياكل المؤسسية للرابطة حيث أنه ومن خلال عرض هيكلها التنظيمي لاحظنا أن أغلب الهيئات وظيفتها هي التنسيق، والقرارات كلها تؤخذ على مستوى اجتماعات القمة. فنجد مثلا أن الأمانة العامة للرابطة وظيفتها التحضير لاجتماعات القمة لا غير وكل الأعمال تتم على مستوى الأمانات الوطنية، فهي لا تمتلك أي سلطة، فموظفوها مجرد عمال يقومون بوظائف إدارية بحتة. هذا لا يخولها بأن تقوم بتوجيه العملية التكاملية للآسيان، كما أنه يعكس عدم الثقة بين الدول الأعضاء وغياب الإرادة السياسية في التنازل ولو عن مقدار ضعيف من سيادتها لصالح الهيئات الإقليمية. الأمر الذي يشكل عائق كبير في طريق تحقيق طموحات الآسيان في إقامة سوق مشتركة، التي تتطلب فتح الحدود أمام حركة العمال ورؤوس الأموال والمعاملة الوطنية وعملية تنسيق السياسات.

- قام الدول الأعضاء بإزالة كافة الحواجز الجمركية ولكن بالمقابل تضاعفت القيود الإدارية، مما أثر على التبادل البيني نتيجة ارتفاع التكلفة، فحدث تحويل للتجارة والذي انعكس على زيادة مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي على حساب تجارتها البينية. وجدت حكومات الدول الأعضاء نفسها في مواجهة جماعات الضغط، الأولى ممثلة في الأطراف الفاعلة في الدولة والتي تتبنى حرية السوق والشركات المتعددة الجنسيات لدول خارج الآسيان وعلى رأسها اليابان وأخرى من داخل الاقليم، والتي تنادي بضرورة التحرير من خلال إزالة كافة العوائق والحواجز، والثانية تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يفوق عددها بكثير الشركات المتعددة الجنسيات وتوظف أكبر نسبة من السكان النشطين، ولكن بالمقابل حجمها لا يسمح لها بالمنافسة الدولية، والشركات الخاصة والعامة الوطنية التي تستفيد من حماية الدولة لها من المنافسة الخارجية، حيث أنها في حالات كثيرة تتميز بموقع احتكاري، وهي تستحوذ على أهم القطاعات في الدولة (الاتصالات، الطاقة، البنوك، شركات الطيران)، على عكس الجماعة الاولى تطالب بالحماية وتعارض التوجه نحو التحرير.

- التنافس الدولي باتجاه الآسيان والدخول معها كشريك. فالصين أصبحت مساهما رئيسيا ضمن الآسيان+3 وأيضا الآسيان +6 (يضم دول الآسيان+3 وأستراليا والهند ونيوزيلاندا الجديدة) ومن خلال إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء والتي بلغت تسع اتفاقيات. اليابان التي تحكمها علاقات مع الأسيان بحكم عوامل كثيرة سياسية اقتصادية وجغرافية ساهمت في إقامة سبع اتفاقيات. الولايات المتحدة الأمريكية التي اقترن تواجدها في المنطقة بتصاعد دور الصين حيث قامت بعرض مشروع شراكة عبر المحيط الهادي، إضافة إلى الهند وكوريا الجنوبية وروسيا. فعلى دول الأسيان مواجهة كل هذه القوى التي تحاول خلق جسور معها لمجابهة قوى أخرى. إلا أن الآسيان لم ترد خسارة أي طرف فهي تحاول أن تقف في وسط الميزان لتتوزع باقي الدول على طرفيه.

- منظمات تنافس الآسيان وهي تنافسها كالشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة (RCEP) ومنظمة الأبيك (APEC) واتفاق التجارة لآسيا والمحيط الهادي التي لا يضم إلا بعض دول الآسيان وهي ماليزيا، سنغافورا، فيتنام وبروناي. هذه المشاريع ليست في صالح الآسيان بسبب نقص الوحدة، لأنها قائمة على التوافق بين الدول الأعضاء ولا تمتلك أية قوة ملزمة، فالدول الأعضاء لا تريد التنازل عن أي تفويض لسيادتها، من هنا يصعب على الآسيان أن تتحدث بصوت واحد وأن يكون لها قوة مساومة في المفاوضات التجارية العالمية. ومن جهة أخرى هذه الاتفاقيات تخلق صعوبة في تنفيذ بنودها بسبب اختلاف قواعد المنشأ لكل اتفاق، وتعارض مصالحها الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية التي في حالات تقربها من الصين وفي حالات أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية.

- المنطقة هي مجال للعديد من التوترات الداخلية والتي تتمثل في الحركات الانفصالية في مجموعة من الدول، ووجود أنظمة سياسية أقل استقرارا مثل برمانيا وتايلند ومشاكل الحدود بين كامبوديا وتايلند، إضافة إلى التوترات الخارجية مع الصين والصراعات حول الحدود. كل هذه التوترات تشكل عاملا من عوامل السباق نحو التسلح في آسيا. من جهتها تستغل الصين علاقاتها مع بعض دول الآسيان لكي لا تتخذ الآسيان قرارا موحدا يمكنه تهديد المصالح الصينية في جنوب شرق آسيا.

تعد تجربة رابطة جنوب شرق آسيا والمعروفة اختصارا بالآسيان ASEAN نموذجا متميزا للتعاون الاقليمي للاحتذاء به من جانب الدول النامية في سعيها لتعظيم مكاسبها في ظل الواقع العالمي الجديد. فقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة. عندما أنشئت الرابطة عام

1967 كان الإقليم مقسما تقريبا بكل أنواع التمايزات التاريخية، العرقية، الدينية، الثقافية، السياسية والاقتصادية. ومع ذلك اتحدت دولها وشكلت تكتل اقتصادي وحققت نتائج هامة من خلال تكاملها رغم الصعوبات والعوائق التي واجهتها ولا تزال تواجهها، مما جعله نموذجا يحتذى به في التكامل الاقليمي المفتوح.

خلاصة الفصل الثاني

اختلفت أشكال ومستويات ومراحل تحقيق التكتلات الثلاث وتوجهاتها المستقبلية وغايتها النهائية. فتكتل النافتا اكتفى فقط بتحرير التبادل الذي يعد المرحلة الأولى في عملية التكامل، ولا يطمح في تحقيق أكثر من هذا المستوى، وقد كان ترجمة فعلية للإقليمية الجديدة التي تندرج في إطار التكامل بين الشمال والجنوب. أما رابطة أمم جنوب شرق آسيا تسير في منحى الاتحاد الأوروبي إذ تطمح إلى تحقيق سوق مشتركة، وتعتبر إحدى تجارب التكامل جنوب-جنوب والتي تبنت بدورها الصيغة الحديثة في التكامل معتمدة على الاقليمية المفتوحة. وتبقى تجربة الاتحاد الأوروبي هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها، وأن تحتل موقعا متميزا وفريدا بين جميع التجارب التكاملية في العالم، وذلك بفعل الانجازات المحققة، وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها، حتى أصبحت أهم وأنجح تجارب التكامل الاقتصادي على الإطلاق، وأغناها بالدروس المستفادة. فقد تميزت بالمرونة في التكيف مع المستجدات والتغيرات الداخلية والخارجية، ذلك بتعديها النطاق التقليدي للاتفاقيات الاقليمية الذي انطلقت منه وعملت على ربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا بتوسعها نحو الجنوب. كما كانت من بين الدوافع التي أدت إلى قيام منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" وكذا رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان" والتي استندت في بعض آلياتها على تجربة التكامل الأوروبي.

إن النجاحات التي حققتها التكتلات على المستوى الاقليمي وعلى الساحة الاقتصادية الدولية، وإن اختلفت مكاسب الدول الأعضاء فيها، جعل ظاهرة التكتلات محل اهتمام دول العالم، فاتجهت معظم الدول نحو إنشاء ترتيبات إقليمية وتفعيل القائم منها. فقد كانت تلك التجارب بمثابة المسار التوجيهي لعمليات التكامل وأمثلة جيدة للاحتذاء بها عند تأسيس أي تكتل وبشكل خاص في العديد من الدول النامية. ولا يكون ذلك إلا من خلال التعرف على واقع اقتصاديات الدول النامية وأهم إمكانياتها ومقومات تكاملها الاقتصادي في ظل التغيرات المتسارعة وما يترتب عنها من تحديات بالنسبة لهذه الدول، لأن تعميم أي تجربة تكاملية دون الأخذ بعين الاعتبار الفروقات النسبية أمر غير واقعي، لأنه لا يوجد اقتصاد يتطابق في جميع عناصره مع اقتصاد آخر.

الفصل الثالث:

مقومات ومعوقات وسبل تفعيل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

إن مفهوم المسيرة يحيل ضمنيا إلى إطار زمني تتدرج ضمنه عملية التكامل التي تقوم عليها المسيرة، فهو مفهوم يقترن بالحركة والديناميكية، كما يقتضي اجتياز مراحل وقطع أشواط وعبور محطات للوصول مؤدية إلى أهداف محددة سلفا. من هنا تظهر القيمة المنهجية للإطار التاريخي في هذا الفصل في أهمية البعد التاريخي في تكوين فكرة المغرب العربي. وقد تطورت التجربة التكاملية للمغرب العربي عبر عدة مراحل ومحطات، من نجم شمال إفريقيا في باريس 1926، إلى ندوة القاهرة 1947، مرورا بمؤتمر طنجة 1958 إلى تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة 1964 ومحطات تاريخية أخرى ارتبطت بها التجربة التكاملية المغاربية، إلى قيام اتحاد المغرب العربي.

إن الحكم على مدى نجاح أو فشل العملية التكاملية يعتمد بشكل أساسي على مدى توفر المقومات الضرورية واللازمة للعملية التكاملية. ففضلا عن روابط الدين واللغة التي تجمع بلدان المغرب العربي فإن هناك خصائص ثقافية وجغرافية وسياسية واقتصادية تتميز بها. وعلى الرغم من أن تجربة التكامل لدول المغرب العربي نمت في بيئة اجتماعية متجانسة، ورغم توفر جميع مقومات نجاحه، ظل التكامل المغاربي ضعيف، وذلك راجع لمجموعة من المعوقات التي عرقلت مسار التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي. ومن خلال هذا الفصل نحاول التطرق إلى مسيرة التكامل لدول اتحاد المغرب العربي ثم مقومات التكامل التي تتميز بها دول المغرب العربي، وفي الأخير نستعرض المعوقات وسيل تقعيل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: مسيرة التكامل لدول اتحاد المغرب العربي

من منطلق الديناميكية الذي يميز المسيرة، هل يمكن أن نجزم بأن منطقة المغرب العربي عرفت مسيرة تكاملية فعلية، وهل المغرب العربي ككيان قام أصلا نتيجة لديناميكية داخلية مستمدة من ظروفه أم قام نتيجة عوامل خارجية، أم أن قيامه جاء نتيجة لهذه العوامل مجتمعة.

المطلب الأول: مفهوم المغرب العربي

قبل التطرق إلى مسيرة التكامل لدول المغرب العربي، علينا بداية تحديد التعريف الاجرائي للمغرب العربي في هذه الدراسة.

المغرب مصطلح أطلقه المؤرخون العرب في العصور الوسطى والذي يقصد به :"**الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس على عكس المنطقة الو اقعة اتجاه شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق**"[1]. ولم يعتمد الكتاب العرب في تلك الحقبة ذلك التقسيم التقليدي الذي يجعل من المغرب العربي ثلاث وحدات سياسية منفصلة، وإنما كانوا يطلقون اسم المغرب الأقصى ويقصدون به المملكة المغربية حاليا، والمغرب الأوسط ويقصدون به الجزائر، ويسمون القسم الشرقي تونس أو إفريقيا. ولم تتحدد معاني هذه الأسماء في تلك الحقبة من الناحية الجغرافية، وذلك لأنه لا توجد حواجز طبيعية تميز حدود كل من المغرب والجزائر وتونس[2]. أما في المعنى أو المصطلح المتعارف يقصد بالمغرب الرقعة من الأرض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الافريقية المتمثل في المنطقة المحصورة بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء ومصر والمحيط الأطلسي، وتضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا[3].

ورغم أن هذه المنطقة عُرفت منذ القدم باسم المغرب إلا أنه لم يكن الاسم الوحيد، وإذا تم اجمال الأسماء التي عرفت بها منطقة المغرب العربي فإنه يمكن حصرها في: بلاد البربر باعتبار أن أصل سكان المنطقة بربري، شمال إفريقيا والتي تستعمل كثيرا في الأطروحات الأجنبية وهي تسمية ذو توجه جغرافي تاريخي، كما أن هذه التسمية تستدعي إدخال مصر ضمن المجموعة، وعد الاسلام أطلق عليها: المغرب الاسلامي، المغرب الكبير

---

[1] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2010، ص 75.

2 اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، جوان 2001.ص14.

على الموقع الالكتروني : https://archive.org/details/ittihad_al-maghrib_al-arabi تاريخ الاطلاع:

[3] أنظر: - جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع ،2004، ص 11.

- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1993، ص 61.

لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى الذي كان يميز من قبل بمصطلح مراكش، والمغرب العربي لتمييزه عن دول شمال افريقيا ضمن المجموعة العربية، بعد ذلك اتخذت بعض الخطابات السياسية اسم المغرب العربي الكبير. كما أطلق منذ ثمانينات القرن العشرين على أقطار المغرب العربي لفظ " الدول المغاربية" في الأوساط الصحفية والسياسية، وأخذ به أغلب الباحثين وذلك من أجل التيسير والاختصار، إذ تعني كلمة المغاربية الأقطار الخمسة المشكلة لاتحاد المغرب العربي[1].

صبغ العهد الاستعماري على أقطار المغرب العربي الرئيسية (الجزائر، المغرب، تونس) مصطلح شمال إفريقيا، وهو الاسم الذي أستعمل في الأدبيات السياسية والأكاديمية الأوروبية وبالأخص الفرنسية، كما ظهرت مصطلحات أخرى ضمن الثقافة الاستعمارية المحددة لمفهوم الشمال الإفريقي، منها أساسا مصطلح المغربMaghreb الذي شاع استعماله حديثا، ويشمل أقطار المغرب الثلاث الرئيسية[2]. وفي هذا الصدد يذكر الباحث الفرنسي بول بالتا المختص في الشؤون المغاربية على أن المغرب العربي الكبير من سنة 1910 إلى سنة 1964 اقتصر على ثلاث أقطار محورية هي تونس والجزائر والمغرب بحكم خضوعها لمستعمر واحد، بينما أُستثنت المناطق المغاربية الأخرى من إطار المغرب، فقد ارتبط مفهوم المغرب في تلك الحقبة بالظاهرة الاستعمارية والنضال المشترك ضد المستعمر الفرنسي والروابط التي جمعت أحزابها الوطنية[3]. فلم تكن موريتانيا في أي وقت من الأوقات طرفا في العمل الوحدوي المشترك ولم تصبح طرفا كامل العضوية في مجموعة دول المغرب العربي إلا سنة 1969 وهي السنة التي تراجع المغرب عن المطالبة بها واعترف لها بالاستقلال. وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا حيث لم يكن لها أي دور يذكر في تنسيق العمل المشترك قبل 1964، بحكم خضوعها للاحتلال الايطالي وتطرفها جغرافيا وعدم ارتباط نخبتها السياسية بالحركات الوطنية المغاربية[4].

كما أن الأوروبيون يفضلون استخدام مصطلح المغرب بدل المغرب العربي رغبة منهم في إنكار الهوية العربية لدول المغرب العربي واعتبارها غريبة عن الأمة العربية. وتجسد ذلك من خلال الطرح الفرنسي الذي كان يدعو إلى إنشاء رابطة شمال إفريقيا – الفرنسية سنة 1947، فجاء الرد على هذا التوجه من طرف العناصر

---

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكرة، ص ص75-76 .

[2] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2008/2007، ص 37. على الموقع الالكتروني:
https://bu.umc.edu.dz/theses/histoire/AMAK2532.pdf تاريخ الاطلاع:

[3] Paul Balta, Le Grand Maghreb Des indépendances a l'an 2000 , La Découverte,1990, P60.

[4] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 38.

الوطنية في تلك الفترة عند انعقاد مكتب المغرب العربي بالقاهرة، بإضافة لفظ العربي لمصطلح المغرب للتأكيد على الهوية العربية للمغرب، كما تزامن الأمر مع قيام الجامعة العربية التي كانت حافزا لإبراز عروبة أقطار الشمال الإفريقي لكسب الدعم العربي لقضاياها[1].

واحتضنت أيضا النخب المغاربية المتشبعة بالثقافة الفرانكفونية[2] مصطلح المغرب على أنه يشمل الأقاليم الثلاثة فقط الجزائر، المغرب وتونس، في حين أن هناك من الكتاب العرب الذين يعتبرون أن المغرب يشمل كل الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تشمل كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، ومنهم سعد زغلول الذي يؤكد على ذلك في كتابه "تاريخ المغرب العربي"[3].

إن كيان المغرب العربي الذي كان قديما يمتد من السلوم إلى المحيط الأطلسي كان عرضة للمساومة الظرفية ولخريطة الأحلاف المتغيرة، فقبل الاستقلال كان يشمل تونس، الجزائر والمغرب، وفي سنة 1964 انضمت ليبيا إلى الكيان المغاربي لتعود إلى عزلتها المغاربية عام 1970، وانضمت موريتانيا بعد تسوية خلافاتها مع المغرب، ومع بروز قضية الصحراء الغربية أدى ذلك إلى عزلة المغرب الأقصى أحيانا وأحيانا الجزائر عن مشروع البناء المغاربي، وهكذا فإن تركيبة الكيان المغاربي لم تستقر ولم تتوضح معالمه إلا مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين بقيام اتحاد المغرب العربي سنة 1989. وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة تنظر **للمغرب العربي على أنه ذلك التكتل بين الدول الخمس: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا و موريتانيا والمتمثل في اتحاد المغرب العربي.**

المطلب الثاني: مسيرة التكامل قبل 1989

إن تجسد مشروع التكامل للدول المغاربية بقيام اتحاد المغرب العربي، كان نتيجة لمحاولات عديدة ارتبطت بالعمل المغاربي المشترك، سواء تعلق الأمر بالفترة السابقة لاستقلال دوله والتي تميزت بالتضامن بين شعوب المنطقة، وتلاقي أهداف الحركات الوطنية التي كان نشاطها وطنيا بحتا، أم الفترة اللاحقة أين انتقل المشروع

---

[1] بن شلاط مصطفى، امكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015، ص 163. على الموقع الالكتروني:
http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/8874/1/taux-change-union-integration

[2] يشير الباحث سمير أمين في كتابه le Maghreb Modern إلى أن كلمة المغرب تشمل الاقطار التالية: تونس، الجزائر والمغرب، كما يشير أيضا الباحث محسن تومي بقوله : "**منذ بروز المشروع الايديولوجي في منطقة المغرب العربي، الذي يرمي إلى تحقيق وحدة سياسية تشمل أقطار شمال افريقيا وتحمل اسم المغرب الموحد أو المغرب العربي الكبير ويشمل كل من تونس، الجزائر والمغرب...**".

[3] سعد زغلول عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص61.

التكاملي من مجرد فكرة إلى فعل جسدته اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي خلال الفترة الممتدة من 1964 إلى 1975، ثم هيمنت مسارات العمل التكاملي الثنائي لدول اتحاد المغرب العربي. وبهذا الصدد يتناول هذا المبحث محاولات تحقيق الوحدة والتكامل للمغرب العربي قبل قيام اتحاد المغرب العربي عام 1989، من خلال ثلاث محطات أساسية.

الفرع الأول: تجارب الوحدة قبل 1964

تأسست الفكرة الاندماجية بين الدول المغاربية خلال الفترة الاستعمارية، في أوائل القرن العشرين. ويعتبر علي باش حمبة[1] أول من فكر ونادى بضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح من أجل الاستقلال. وتعددت مراكز الدعوة إلى الفكرة الاندماجية من إسطنبول إلى باريس في العشرينيات، ثم انتقلت إلى أقطار شمال إفريقيا في الثلاثينيات بظهور المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، الإسباني، الإيطالي حتى النصف الثاني من القرن العشرين[2].

حاولت الشعوب المغاربية التضامن فيما بينها بمختلف الوسائل من أجل التصدي للاستعمار. وانطلقت اللقاءات بين رجال الحركة الوطنية التونسية، الجزائرية والمغربية، وظهر عدد من المنظمات والجمعيات كرد فعل لمخاطر خارجية مهددة ومناهضة لكل أشكال الهيمنة المفروضة، كما أخذت من الوحدة المغاربية هدفا لمشروعاتها[3]. واختلفت أشكال التنسيق ودرجة الوعي بأهمية توحيد النضال في أذهان الشعوب والحركات الوطنية المتمثلة في المنظمات والجمعيات، من فترة إلى أخرى تبعا للتحولات والتطورات الوطنية، الجهوية والدولية.

وفي هذه المرحلة سنكتفي بالتطرق لأبرز المحطات التي عكست رغبة الشعوب المغاربية في تحقيق الوحدة قبل 1964 في إطار الحركات الوطنية، وإلى أهم الأجهزة التي تأسست وأبرز المؤتمرات التي عقدت من أجل إعطاء بعد مؤسساتي لهذا التعاون. ويخص منها بالذكر جمعية نجم شمال إفريقيا 1924، جمعية طلبة شمال إفريقيا 1927،مؤتمر المغرب العربي 1947 ومؤتمر طنجة 1958.

---

1 علي باش حمبة (1875-1918) هو أحد زعماء الحركة الوطنية التونسية، من دعاة وحدة المغرب العربي، ولد بتونس، درس بالصادقية ثم بباريس، نفي إلى اسطنبول سنة 1912.

[2] ميلود عبد الله المهذبي، أحمد عبد الحكم ذياب، اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاوروبية في استراتيجية العلاقات الاوروبية آفاق 2000، المستقبل العربي، العدد 284، 1994، ص ص 54-74.

[3] أقاسم عمر، بكادي مسعود، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 08، أفريل 2016، ص121.

أولا: مرحلة النضال الوحدوي المغاربي

كانت فكرة الوحدة تتمحور حول النضال ضد الاستعمار وارتكزت على عوامل الدين واللغة والتاريخ والارث الثقافي والمصير المشترك. وتمثلت معالمها في نجم الشمال الافريقي وجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين.

1- نجم الشمال الافريقي

مثل نجم الشمال الافريقي نقلة نوعية في قضية المغرب العربي في الفترة التي ظهر فيها، فهو يعتبر أول صيغة تنظيمية نقلت الفكرة من مجرد شعور بالقضية المغاربية إلى التجسيد الفعلي لها من خلال التنسيق والعمل المشترك.

وتأسس نجم شمال إفريقيا في باريس عام 1923 من أجل الدفاع عن العمال المغاربة وعن المصالح الاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا، ثم تحول إلى جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه، قائدها مصالي الحاج زعيم الحركة الوطنية الجزائرية. تمثلت مبادئ وتوجهات هذا التنظيم في الدفاع عن شخصية المغرب العربي وهويته بالتأكيد على الشخصية العربية الاسلامية للأقطار الثلاثة، تونس، الجزائر والمغرب، والدعوة إلى تحرير المغرب العربي واستقلاله[1].

2- جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين[2]

اقترن تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين من الوجهة التاريخية كبروز لانتقال الوعي الوطني من مرحلة المقاومة إلى مستوى العمل السياسي المنظم، وتأسست على يد طلاب المغرب العربي المغتربين سنة 1927 بباريس، وهي المنظمة الثانية التي كان لها تأثير في نشر الوعي الوحدوي والعمل من أجل تحرير المغرب العربي. ويعود الفضل في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين إلى أعضاء جمعية نجم الشمال الافريقي. وبرزت بأنشطتها الاصلاحية والثقافية والاجتماعية، وشكلت فرصة لنقل العمل المشترك من أجل تحرير المغرب العربي إلى مجاله الجغرافي ومحيطه القومي، وذلك من خلال المؤتمرات التي كانت تعقدها سنويا في إحدى الدول الثلاث (المغرب، الجزائر، تونس) التي كانت تجمعها المقاومة ضد المستعمر الفرنسي. كما مكنت من تطوير العمل الوطني والقطري المشترك في آن واحد، ومثلت محطة لإحياء فكرة الوحدة.

---

[1] أقاسم عمر، بكادي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر: داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 49-53. صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-120.

وانحصرت الدعوة للوحدة في فكر ونشاطات ومواقف الاتجاه السياسي لمنظمة نجم الشمال الافريقي وجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في إطار الفكرة والأمنيات، حيث أن الفكرة الوحدوية واتجاهها السياسي لم تصل إلى مرحلة الجهد المنظم والموحد، ضمن تنظيم سياسي موحد يعمل على الساحة المغاربية. ولكن رغم ذلك فإن هاذين التنظيمين تمكنا من اختراق الحواجز التي وضعها الاستعمار الأوروبي في شمال إفريقيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما يحسب لهذه المنظمات أنها وإن لم تنجح في تحقيق كل أهدافها خاصة التحررية فلقد نجحت في إحياء وبعث الهوية المغاربية العربية الإسلامية لشعوب شمال إفريقيا وظهور بوادر الفكر الوحدوي المغاربي، وخلق إرادة سياسية مغاربية وحدوية.

ثانيا: مرحلة التنسيق المشترك

عرفت المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية في بنية الحركات الوطنية المغاربية، حيث ازدادت الرغبة إلى التشاور والتنسيق، وانتقلت الحركات الوطنية من دعوات الاصلاح في إطار العمل السياسي إلى العمل على تحقيق الحرية والاستقلال في إطار العمل الثوري المشترك. وارتبطت قضية الوحدة والاستقلال بالوحدة الاقليمية في إطارها العربي خارج المغرب العربي، حيث تحول نشاطها من أوروبا إلى القاهرة مع إنشاء جامعة الدول العربية سنة 1945.

1- مؤتمر المغرب العربي[1]

عقد أول مؤتمر لاتحاد المغرب العربي في فبراير 1947 بالقاهرة بحضور ممثلين عن دول المغرب العربي الثلاث إلى جانب الأمين العام لجامعة الدول العربية. وخصصت أعمال هذا المؤتمر في البحث عن أنجع الوسائل لتنسيق الأعمال وتوحيد مكاتب المغرب العربي في الخارج، وخدمة القضية التحررية وتبيان أهدافها. وكان من قرارات هذا المؤتمر:

- تدويل قضايا المغرب العربي في المحافل الدولية؛
- ضرورة وقوف الأقطار الثلاث جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها؛
- توحيد الخطط وتنسيق العمل للكفاح مشترك؛

[1] لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر المغرب العربي أنظر: امحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993، ص ص 298-311.

- محاربة التواجد الاستعماري.

وقد انبثق عن هذا المؤتمر مكتب المغرب العربي الذي يعد أهم المحاولات ذات الدلالة على أهمية العمل المغاربي المشترك. كما أسفر عن تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في جانفي 1948م وقد تمحور برنامج هذه اللجنة حول استقلال الأقطار وعدم الفصل بينها وضرورة العمل المشترك بين فصائل الحركة الوطنية.

هذه التجربة التي كان هدفها الاستقلال والوحدة لم تستمر طويلا بسبب اختلاف الرؤى بين زعماء الحركات الوطنية، فمنهم من كان يعتبر أن الكفاح المسلح هو أهم وسيلة للاستقلال، في حين أن البعض الآخر إعتبر أن الوسائل السياسية هي الأنجع لمحاربة الاستعمار. وأيضا بسبب المخطط الاستعماري الذي أخرج تونس والمغرب من وحدة النضال والكفاح المسلح، بعد أن حصل كلا القطرين على استقلاله، وهيمنة العمل الوطني بعد ذلك على فكر قادة الحركات الوطنية المغاربية. فعلى عكس الحركات الوطنية في المشرق التي اتخذت بعدا قوميا حيث نادت بتأسيس الدولة العربية الموحدة، تميزت الحركات الوطنية في المغرب العربي ببعدها الوطني أولا ثم البعد الاقليمي المغاربي ثانيا[1].

2- مؤتمر طنجة وتبلور مشروع التكامل المغاربي

انعقد مؤتمر طنجة للوحدة المغاربية أواخر أفريل 1958 بالمغرب، في سياق تاريخي غني بمجموعة من الأحداث التي طبعت تلك الفترة، سواء على الصعيد المغاربي أو العربي أو الدولي، نذكر منها:

- تزامن انعقاد هذا المؤتمر مع أولى الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية، وهي معاهدة روما في 1957؛
- قيام الوحدة المصرية- السورية، وتخوف بعض الزعماء المغاربة من احتواء هذه التجربة لحركة التحرر في الجزائر؛ والدعوة إلى قيام وحدة من الخليج إلى المحيط بقيادة مصر؛
- استقلال المغرب وتونس وأزمة الاستعمار بالجزائر.

واعتبر مؤتمر طنجة مرحلة تاريخية حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، بحكم أنه طرح مشروع الوحدة للنقاش لأول مرة وبشكل عملي بين البلدان المغاربية الثلاث[2]، حيث عكس مدى وعي النخب السياسية المغاربية بضرورة الوحدة والتضامن، والتي تمثلت في مواجهة الوجود الاستعماري. فهو أول بادرة تجمّع من

[1] محمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 108.
[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 133.

حولها اتفاق زعماء الدول المغاربية الثلاث آنذاك، وضم حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري وجبهة التحرير الجزائرية، كما حضرت ليبيا هذا الاجتماع بصفة مراقب[1]. وأكد المؤتمر على توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة بإنشاء مؤسسات فدرالية، وتشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي، إلى جانب مجموعة من التوصيات أهمها:

-توحيد تقرير المصير المغاربي؛

-توحيد الجهود في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة الناشئة؛

-تمتين علاقات التعاون والتضامن والتكامل في شتى المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبسبب طرح قضية السوق الأوروبية المشتركة في المؤتمر، جعل الكثير من المحللين ينظرون إليه على أنه بمثابة الميلاد الحقيقي لاتحاد المغرب العربي، والتتويج العملي للمحاولات الوحدوية السابقة، وخطوة ايجابية ومتقدمة في إطار بلورة مشروع التكامل المغاربي.

في الأخير يمكن القول أن محاولات تحقيق وحدة المغرب العربي قبل 1962، لم تكن تعني غير وحدة العمل النضالي ضد المستعمر وليس تحقيق وحدة فعلية للمغرب العربي، حيث أن الدعوة إلى الوحدة لم تتعدى سوى البيانات والتصريحات دون تحقيق أي شيء ملموس، وهو ما أثبته الواقع من تصاعد النزعة الوطنية بعد حصول بعض الدول المغاربية على استقلالها، أمام تراجع النزعة الاقليمية المغاربية، فأصبحت المصالح الوطنية سيدة الموقف في تحديد العلاقات المغاربية، مما أدى إلى تلاشي فكرة الوحدة[2].

الفرع الثاني: تجربة التكامل المغاربي 1964-1975

بعد الاستقلال أدركت دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) أن تحقيق أهدافها التنموية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توظيف منسق ومشترك للموارد الاقتصادية والبشرية. فاستحقاقات التنمية والانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم، تتطلب وسائل وامكانيات تختلف عن تلك التي استخدمتها في مرحلة الكفاح ضد الاستعمار، في ظل تشابكات محلية وإقليمية ودولية متغيرة[3].

[1] عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة أفريل 1958، مجلة دراسات وأبحاث، العدد18، مارس 2015، ص 214.

[2] نفس المرجع، ص 223.

[3] محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، نوفمبر 2007، ص 2.

واتجهت المحاولات الأولى في تحقيق الوحدة والتكامل نحو الاقتصاد، وذلك لاستحالة إحداث تقارب سياسي بين دول حديثة الاستقلال، تتميز بحمّيتها وغيرتها على مكاسبها الجديدة وفي مقدمتها السيادة الوطنية[1]. وهذا ما حدث فعلا، حيث بدأت الخلافات السياسية مباشرة بعد حصول هذه الدول على استقلالها، ودخلت المغرب والجزائر في "حرب الرمال" في شهر أكتوبر 1963. إلا أن هذه الحرب لم تمنع الدول المغاربية من محاولة إرساء قواعد للتعاون الإقليمي، فكانت بداياتها الأولى في عام 1963 بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات تمت بالرباط، والتي نصت على تحقيق التطابق بين سياسات البلدان الثلاث تجاه السوق الأوروبية المشتركة، وتنسيق خطط التنمية.

واستمرت اللقاءات فجاء مرة أخرى، لقاء طنجة الثاني سنة 1964، والذي نوقشت فيه اشكاليات التكامل بين الأقطار المغاربية الأربعة، الجزائر، المغرب، تونس وليبيا*. وتوج بإنشاء مؤسسات للعمل المشترك بهدف تنشيط الحركة التجارية، وتفعيل الروابط الاقتصادية بين الدول المغاربية[2].

وسنقوم بعرض مختلف مؤسسات العمل المشترك للمرحلة 1964-1975 للتعرف على مضمون ما ساهمت به في مجال التعاون الاقتصادي لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

أولا: مجلس وزراء الاقتصاد

يتكون المجلس من وزراء الاقتصاد المغاربة، ويمثل السلطة العليا والهيئة المرجع للتعاون المغاربي. وعقد دورته الأولى في أكتوبر 1964 بتونس، تم فيها تحديد الميادين الرئيسية المعنية بالتعاون الاقتصادي بين الدول الثلاث، الجزائر، المغرب وتونس، وكانت أهم أهدافه تنسيق السياسيات الاقتصادية والجمركية؛ ضمان حرية تنقل البضائع الصناعية؛ تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لا سيما السوق الأوروبية المشتركة.

كما تم التوقيع على بروتوكول اتفاق سميّ بروتوكول تونس والذي أنشأ بموجبه اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة، والتي اتخذت مقرها بالعاصمة تونس لاحقا، وتعتبر بمثابة أول خطوة رسمية في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي[1].

[1] مصطفى الكثيري، اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة دراسات عربية، بيروت العدد 2، 1989، ص 8.

* ظلت موريتانيا خارج نطاق المغرب العربي بسبب المطالبة المغربية بهذا الاقليم، وانضمت إلى المجموعة في جويلية 1970.

[2] أمين بلعيفة، السياسات الاقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد03، مارس2017، ص85.

وفي شهر نوفمبر من نفس السنة عقد المجلس دورته الثانية بطنجة، وركزت هذه الدورة على العمل من أجل التنسيق بين المخططات الوطنية، كما اهتمت بقضايا تمويل مشاريع التنمية وتوحيد السياسات في مجال الشغل والتكوين المهني، وتقرر إنشاء مركز للدراسات الصناعية. واجتمع المجلس للمرة الثالثة بطرابلس في ماي 1965[2]، وشهدت هذه الدورة انضمام ليبيا، واتخذ المجلس توصيات بشأن تنسيق سياسات التصدير وتنظيم الإحصائيات الصناعية، وتم تكليف اللجنة الاستشارية الدائمة بدراسة المسائل المتعلقة بالمشاركة في المعارض الدولية والمغاربية، وتقرر إنشاء لجان متخصصة في مختلف القطاعات من أجل تكامل اقتصاديات دول المغرب العربي.

واهتمت الدورة الرابعة التي انعقدت بالجزائر في فيفري 1966، بتنسيق التعاون بين الدول المغاربية، وتعزيز المؤسسات المغاربية المشتركة وتحسين قيامها بمهامها. أما الدورة الخامسة[3] المنعقدة في نوفمبر 1967 بتونس، خصصت لتقييم الخطوات التي تمت في إطار التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي في الدورات السابقة. في الرباط بتاريخ 20 جولية 1970عقد المجلس دورته السادسة للنظر في مشروع التكامل الذي اسند إعداده إلى اللجنة الدائمة والذي لاقى مجموعة من الاعتراضات من طرف بعض الدول الاعضاء، أما الأمر الإيجابي الذي سجل في هذا الاجتماع هو حضور موريتانيا لأول مرة كملاحظ والذي كان بمثابة إعلان رسمي عن عضويتها في المجموعة المغاربية[4]. وكان آخر اجتماع في 1975 على إثر بروز مشكلة الصحراء الغربية.

ثانيا: اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي

تأسست اللجنة الاستشارية الدائمة سنة 1964 بموجب بروتوكول تونس كما ذكر سابقا، تضم ممثلا عن كل بلد، ويترأس أحد الوزراء الأربعة اللجنة لمدة سنة. وهي أحد المؤسسات الدائمة ذات الاختصاص الاقتصادي والتي تعمل على تحديد وايجاد المناخ الملائم للتكامل الاقتصادي المغاربي. لها دور استشاري وتقوم باقتراح توصيات لمجلس الوزراء على ضوء الدراسات التي تقوم بإعدادها في مختلف القطاعات، الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل، السياحة...الخ، كما تتكفل بضمان الاتصال الدائم بالمنظمات الاقتصادية الدولية، وتتولى الإشراف على اللجان القطاعية المتخصصة، ومن بين المهام الأخرى التي جعلت هذه اللجنة تحتل مكانة مهمة

[1] محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، رسالة دكتورا علوم، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 224.

[2] الفلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 23.

[3] فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية، بيروت دار الحداثة، 1982، ص ص 385-386.

[4] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

ضمن البناء المؤسساتي للتكامل المغاربي في تلك الفترة، مراقبتها لمركز الدراسات الصناعية المغاربية. ومن بين مهامها أيضا[1]:

- العمل على تنسيق السياسة التجارية بين الدول الأعضاء في اللجنة؛
- تنسيق سياسات التصنيع؛
- دراسة إمكانية تنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء؛
- حديد مواقف مشتركة في التعامل الاقتصادي والتجاري مع السوق الأوروبية المشتركة.

ولكن المهمة الأخيرة كانت مجرد حبر على ورق إذ أن كل دولة كانت تفضل أن تتفاوض بمفردها مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وقد قامت اللجنة بإعداد مشروع للتكامل الاقتصادي أوكل لها من طرف مجلس الوزراء في دورته الخامسة، يمتد على مرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات، تحدد من خلاله السير التدريجي نحو تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي[2]، على ضوء مجموعة من المبادئ أهمها:

- تحرير التجارة في المنطقة وتنسيق الاجراءات الوقائية تجاه الدول الأخرى بتحديد السلع التي يمكن مبادلتها بين الدول الأعضاء؛
- تنمية وتشجيع التجارة البينية وبالأخص التجارة البينية الزراعية؛
- وضع قائمة بالصناعات التي لا يحق لأي بلد مغاربي إقامتها على ترابه الوطني دون استشارة بقية الدول الأعضاء في اللجنة، والالتزام بحمايتها من المنافسة الأجنبية في حال قيامها.

واعتمادا على هذه المبادئ أعدت اللجنة تقريرا تضمن ثلاثة أنواع من الحلول في خضم الآفاق التكاملية لدول المغرب العربي وهي[3]:

[1] المرجع السابق، ص 225.

[2] عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق...، مرجع سبق ذكره، ص 336.

[3] عبد المجيد بوزيدي و محمد رمضان، تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي: إشكالية جديدة، ضمن ندوة التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، فيفري 1989، ص 128.

الحل الأعظم: والذي ينطوي على إمضاء اتفاقية تمكن من إنشاء الاتحاد الاقتصادي المغاربي على نمط اتفاقية روما، والمتمثلة في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، تهدف إلى تنسيق اقتصاديات البلدان المغاربية واندماجها في مجموعة واحدة.

الحل الوسط: ويقضي تحرير المبادلات التجارية مع ربط ذلك بالتنسيق الصناعي، عن طريق التخفيض التدريجي لحقوق الجمارك على فترة خمس سنوات، ثم وضع تسعيرة خارجية موحدة، والتوفيق بين السياسات الاقتصادية، الضريبية والنقدية، وفي الأخير وضع مؤسسات مشتركة تملك القدرة على اتخاذ القرارات.

الحل الأدنى: وهو الذي يضع التعاون على مستوى التصريحات فقط وإعلان النية عن إنشاء اتحاد اقتصادي بين الدول المغاربية مستقبلا.

واختارت اللجنة الحل الوسط المبني على الحرية التجارية والتوافق الصناعي، على أن تلتزم البلدان المغاربية في مجال خمس سنوات بما يلي:

- تخفيض الحقوق الجمركية بنسبة ثابتة تقدر بـ 10% سنويا؛
- إنشاء بنك للتكامل المغاربي والذي من مهامه تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة؛
- العمل على ايجاد توافق بين السياسات التجارية تجاه البلدان الأخرى، حتى يسهل إنشاء تعريفة خارجية موحدة في المستقبل؛
- تحديد قائمة بالمنتجات الصناعية التي يضمن حرية تنقلها في السوق المغاربي.

وعلى الرغم من استمرار اللجنة الاستشارية الدائمة حتى سنة 1975، إلا أن إسهاماتها في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي للدول المغاربية بقي محدودا، وذلك لمجموعة من الأسباب والتي سنعرضها لاحقا.

ثالثا: المركز المغاربي للدراسات الصناعية

هو مؤسسة مغاربية مختصة أنشئت في نوفمبر 1967 بموجب اتفاق مجلس الوزراء، ووقع تركيزها بالعاصمة طرابلس ثم انتقل إلى طنجة بعد انسحاب ليبيا في 1970. والمركز مكلف بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في نطاق التنسيق بين مخططات التنمية لبلدان المغرب العربي[1]. كما يتولى إنجاز درسات اقتصادية

[1] أمين بلعيفة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

لقطاع ما بطلب من اللجنة الاستشارية الدائمة، وتقييم آثارها على اقتصادات المنطقة. ولا يقوم بمتابعة وتنفيذ الدراسات التي يعدها حيث يعد بمثابة مركز خبرة لا غير، كما يقوم أيضا بتوثيق البيانات الاحصائية عن الصناعات والاقتصاديات المغاربية ووضعها تحت التصرف في حال الحاجة إليها[1]. ومن بين أهم الدراسات التي أنجزها المركز[2]:

- تنسيق مصادر الطاقة في البلدان المغاربية؛
- إمكانية صناعة توزيع وتحويل الآلات والتجهيزات الزراعية لكل منطقة؛
- إمكانية إقامة صناعية للحديد الأبيض؛
- إمكانية إقامة صناعة تكاملية للقطع والتركيبات الإلكترو-منزلية.

كما قام بدراسات أخرى متعلقة بالإنتاج الصيدلاني، وتحلية مياه البحر، والتكوين المهني وغيرها، لكن لم يتم الوصول إلى تطبيق أي من هذه الدراسات.

رابعا: اللجان الفنية المتخصصة

تستعين اللجنة الاستشارية الدائمة في كل ميدان بأهل الخبرة داخل الأجهزة القطرية، وعلى هذا قامت بإنشاء عددا من اللجان المتخصصة فاقت العشرين لجنة. تضبط هذه اللجان برنامجها السنوي وتختار المشاريع المصطلح على دراستها في مرحلة أولى، وتتولى اللجنة الاستشارية المشرفة على اللجان المختصة تقديم هذه المشاريع إلى مجلس وزراء الاقتصاد، والحصول على موافقته لإنجاز وتسخير الوسائل البشرية والمادية لذلك. ومن بين اللجان التي أشرفت عليها اللجنة الاستشارية الدائمة[3]:

- اللجنة المغاربية للنقل وتتفرع عنها أربع لجان، اللجنة المغاربية للنقل الجوي، للنقل البحري، للنقل البري وعبر السكك الحديدية؛
- اللجنة المغاربية للسياحة؛
- اللجنة المغاربية للتأمين وإعادة التأمين؛

[1] مصطفى الفلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

[2] عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[3] للمزيد من التفاصيل حول اللجان المغاربية المتخصصة أنظر: عبد الحميد الابراهيمي، المرجع السابق، ص ص 338-340.

- اللجنة المغاربية للتنسيق والمحاسبة الوطنية؛
- اللجنة المغاربية لليد العاملة والتشغيل.

وقامت هذه اللجان في خضم عشر سنوات بالعديد من الدراسات حسب القطاعات، لكن بحكم طابعها الاستشاري فهي تعمل على تقديم الاقتراحات فحسب، والتي قلما يتم تنفيذها من قبل الحكومات المعنية.

خامسا: تقييم التجربة للفترة 1964- 1975

من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة والتي كان الدافع الأساسي من إنشائها هو الوصول إلى قرارات عملية تخدم المشروع التكاملي في المغرب العربي، تبين أن الدول المغاربية حاولت تجسيد مشروعها التكاملي على إثر النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي. ويمكن حصر التجربة المغاربية خلال 1964 إلى 1975 في مرحلتين، مرحلة التكامل القطاعي والذي ساد المرحلة من 1964 إلى 1967 بالتركيز على قطاع الصناعة والمبادلات التجارية، وصيغة التكامل الكلي الذي امتد من 1968 إلى 1975 على أساس اتباع مبدأ الانتشار الذي ترتكز عليه النظرية الوظيفية. ولتحقيق تكاملها اعتمدت الدول المغاربية المزاوجة بين مدخل الانتاج والتنمية الذي ساد معظم تجارب التكامل للدول النامية في تلك الفترة ، وأيضا مدخل السوق القائم على تحرير المبادلات.

بالنظر للقرارات والتوصيات التي تم اتخاذها في الفترة التي تميزت بالتكامل القطاعي يتضح أن الحكومات المغاربية توجهت في المرحلة الأولى من مشروع التكامل إلى بناء متدرج على أساس التنسيق بين القطاعات واحدا بواحد، حيث قامت اللجنة الاستشارية الدائمة بوضع النواحي الفنية والاجراءات العملية لإنشاء منطقة تجارة حرة وإقامة الهياكل الإدارية اللازمة عن طريق متابعة خطة للمبادلات، وتتميز بتحديد المنتوجات المتمتعة بالإعفاء الجمركي وتحرير المبادلات التجارية ودعم تبادل المنتجات الفلاحية. وتركزت عنايتها في هذه المرحلة على ميداني التجارة والصناعة دون ميادين الزراعة والصناعة التقليدية والحرف الصغرى، كما أعطت الأولوية الكبرى للتنسيق التجاري لتوحيد السياسات القطرية اتجاه التجارة الخارجية مع مجموعة السوق الأوروبية من أجل وضع تعريفة جمركية موحدة في سبيل تحقيق اتحاد جمركي.

وبناء على نتائج التقرير الذي قدمته اللجنة الدائمة عن مرحلة التكامل القطاعي ومحدودية النتائج المحققة خلالها، قررت الحكومات المغاربية انتهاج طريقة التعاون الكلي، بضبط مرحلة تجريبية لمدة خمسة سنوات، بإعداد مشروع اتفاق يتضمن تحديد الإطار المواتي للتعاون بين دول المغرب العربي، ويهيء الأرضية لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي.

إن هذه التجربة بما مرت بها من مراحل لم يطل عمرها أكثر من عشر سنوات، اجتمع خلالها وزراء الاقتصاد سبع مرات لتعرف في كل مرحلة إنجازات متفاوتة في إطار العمل المغاربي المشترك، وإن كانت هذه الانجازات أغلبها تجسدت في إنشاء مؤسسات الاندماج والتكامل المغاربي.

وانقطعت بعد الندوة السابعة بالجزائر اجتماعات وزراء الاقتصاد، وتوقفت العديد من المشاريع التي شرع في انجازها. كما أن غالبية الاتفاقيات كانت ثنائية ولم تشمل إلا القليل من القطاعات، شملت فقط قطاع المناجم والمحروقات والذي تم في إطارها إبرام اتفاقية بين الجزائر وتونس لاستغلال حقول بورمة؛ والاتفاق المغربي- الجزائري بين سوناطراك ومحطة التكرير في المحمدية، واتفاقية معالجة الرصاص والزنك.

وفي القطاع الزراعي تمحور الاهتمام بثلاث منتوجات خلال الفترة وهي الحلفاء والحمضيات والتبغ، فبالنسبة لمنتج الحلفاء تم إنشاء المكتب المغاربي للحلفاء عام 1963 مهمته تسويقية بحتة، واللجنة المغاربية للباكور والحمضيات أنشأت عام 1972 لتنسيق النقل نحو أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء لتفادي التنافس بين الدول المغاربية على السوق الخارجية، وفيما يتعلق بالتبغ فقد تم انجاز تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق منتجاتها. ذلك في الوقت الذي لم يسجل فيه المجال التجاري ولا الصناعي أي تقدم ملحوظ باعتبارهما القطاعين الاستراتيجيين اللذان أخذا الأولوية في المشاريع التي أعدتها اللجنة الدائمة، ولم يتم إزالة الرسوم الجمركية مما أبقى التجارة البينية ضعيفة المستوى (أنظر الجدول رقم....)، حيث بلغت نسبة الواردات المغاربية البينية 1.67% من مجموع وارداتها، وبلغت الصادرات البينية 1.25% من مجموع صادراتها للفترة 1964-1970[1].

[1] عبد الحميد ابراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 356.

الجدول رقم (11) التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ما بين 1964-1970 (الوحدة 1000 دولار)

الدول	السنوات	الواردات				الصادرات				
		الجزائر	المغرب	تونس	المجموع	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع	الميزان التجاري
الجزائر	1964		7500	5100	12600		9300	4000	13300	+ 700
	1967		4860	1300	6160		6450	900	7350	+1190
	1970		1950	8400	10350		32050	5900	37950	-2400
المغرب	1964	9300			9300	7500				
	1967	6450		400	6850	4860		100	5860	-990
	1970	32050		1450	33500	31950		860	32810	-690
تونس	1964	400			4000	5100			5100	
	1967	900	100		1900	1300			1700	-200
	1970	5900	860		6760	8400	1450		9850	+3090

المصدر: عبد الحميد براهيمي، الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية، 1981، ص 159.

إن النتائج المتواضعة التي تحققت خلال تجربة اللجنة الدائمة يقودنا إلى الاقرار بفشل التجربة ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها[1]:

1- المنهج المتبع: نجد الدول المغاربية تعطي الأولوية للسياسة على الاقتصاد، فبالرغم من الاتفاقيات والمشاريع المشتركة التي تمت بينهم فإن نزعة الدولة القومية بقيت هي السائدة، ما جعل صانع القرار السياسي يتحكم في صانع القرار الاقتصادي (قمة الوزراء واللجنة الدائمة)؛ كما اتبعت آلية السوق في تحقيق تكاملها والتي أثبتت الطروحات النظرية عدم ملاءمة هذا المدخل بالنسبة للدول النامية؛ مقاومة وجود سلطة فوق وطنية وغياب مؤسسات تمتلك سلطة فعلية تلزم الدول بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة، فمؤتمر الوزراء هو السلطة

[1] أنظر: _ محمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة، مرجع سبق ذكره ، ص 129-130

_ عبد الحميد ابراهيمي، المرجع السابق، ص ص 361-366.

_ غازي حيدوسي، التجربة المغاربية في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي، في كتاب الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998، ص ص 334-336 .

العليا إضافة إلى قاعدة الإجماع التي يخضع لها المؤتمر لاتخاذ القرارات حالت دون أن ترقى الاتفاقيات إلى مستوى التنفيذ.

2- مشكلة الحدود بين الدول المغاربية: ورثت البلدان المغاربية مشاكل عديدة متعلقة بالحدود السياسية لهذه البلدان ومشاكل أخرى متعلقة بتصفية الاستعمار والتي كثيرا ما أدت إلى توتر العلاقات وفتورها بتحريك وتشجيع من الدوائر الاستعمارية، والذي عمل على إثارتها بغرض تفكيك وحدة المغرب العربي ومن ثم تهديد الوعي المغاربي، حتى تصرف بال هذه البلدان عن قضاياها الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة والتكامل فيما بينها. فقد كان الخلاف على الحدود جزائري- مغربي، جزائري-تونسي، ليبي–جزائري، تونسي–ليبي وخلاف مغربي–موريتاني. وقد اعتبرت الدول المغاربية أن تحديد الحدود يدخل في نطاق استكمال بناء الدولة الوطنية. هكذا لم تتمكن البلدان المغاربية من تغيير هذا الواقع بل ظلت تتنافس فيما بينها لنيل رضى الدوائر وقوى الاستقطاب الأجنبية.

3-اختلاف وجهات النظر حول كيفية البناء: جراء انحياز كل نظام لاختيارات اقتصادية واجتماعية وارتباطات دولية في تلك الفترة. فالجزائر وليبيا كانتا من أنصار الاشتراكية وهيمنة الدولة على كافة الانشطة الاقتصادية. أما المغرب وتونس فقد أعربا عن عزمهما انتهاج الاقتصاد الليبرالي ودعم الرأسمالية، والنظرية التقليدية تشترط ضرورة تقارب الايديولوجيات التي يعتبر اختلافها عائقا في وجه التكامل.

4- الخلافات السياسية بين دول المغاربية: وأبرزها الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية وتأزم العلاقات بين الدولتين ودخول المنطقة في سياسة المحاور والتعاون الثنائي المحدود بدل الجماعي والتكامل.

5- اصطدام الهياكل الفنية بمشكل قواعد المنشأ: أثارت الجزائر مشكل منشأ السلعة من خلال رفض اقتراح اللجنة الاستشارية الدائمة في 1970 بشأن التحول من التكامل القطاعي إلى التكامل التام بسبب عدم قبول مرور بضائع غير مغاربية مائة بالمائة بين الحدود، كون أن معظم الشركات المتواجدة في تونس والمغرب في تلك الفترة هي شركات أجنبية، كما أن هذا تحفظ الجزائر يتجاوب مع الاتجاه العام للسياسة المناهضة للاستعمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الجزائر في تلك الفترة انطلقت في سياسة التصنيع وسياسة إحلال الواردات فلم تكن مستعدة لفتح حدودها أمام منتجات أجنبية ولو كانت مغاربية، إضافة إلى عدم الثقة في

القطاع الخاص. وهذا ما يبين أن السياسات الاقتصادية المنتهجة في البلدان المغاربية لعبت دورها كمعوق في العملية التكاملية.

6- انسحاب ليبيا من المجموعة: بعد تغيير نظام الحكم سنة 1969 وبحث القيادة الجديدة عن تحقيق طموحات تكاملية أخرى مع بلدان المشرق العربي.

الفرع الثالث: مرحلة الاتفاقيات الثنائية 1975- 1988

إزاء فشل تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة مع بروز التوترات السياسية واختلاف الأنظمة الاقتصادية في مرحلة السبعينات في منطقة المغرب العربي، تراجع الاهتمام بالوحدة واتجهت الدول المغاربية إلى إبرام معاهدات محورية، والتي طبعت المسار التكاملي لدول المغرب العربي منذ منتصف السبعينات، حيث برزت مبادرات واتفاقيات ثنائية بينية وأحيانا ثلاثية، كانت في مجملها عبارة عن تقاطعات مغاربية ومحاور داخل المنطقة المغاربية، فكانت بين الجزائر وليبيا، وبين ليبيا وتونس، وبين تونس والجزائر، والجديد بين موريتانيا والجزائر، والصراع حول الصحراء الغربية حال دون أن تدخل كل من الجزائر والمغرب في اتفاقيات خلال تلك الفترة الهامة، رغم دورهما المحوري في عملية بناء الاتحاد المغاربي. وتجلت الاتفاقيات في صور تصريحات وبيانات سياسية ومواثيق ومعاهدات ذات أبعاد قانونية. كما تميزت تلك الفترة بعدم وجود هياكل رسمية مغاربية بحتة.

والهدف من عرض مختلف مسارات العمل التكاملي الثنائي للمرحلة الممتدة من 1975 إلى 1988 هو معرفة أسباب ظهور تلك الاتفاقيات، هل لأنه أُعتبرت بديلا عن العمل الجماعي الذي افتقد الفعالية في المراحل السابقة أم أنها تمثل نهجا مكملا للعمل الجماعي المشترك ومرحلة أولية نحو التكامل الجماعي، ومعرفة نتائجها وانعكاساتها على مسيرة التكامل في المنطقة المغاربية.

أولا: معاهدة الاخاء والوفاق

بعد فترة من الجمود أخذت فكرة إرساء تكامل مغاربي تظهر من جديد، فأبرمت معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس سنة 1983 وبقيت مفتوحة لترك المجال لانضمام دول أخرى. وقد اعتبرت هذه المعاهدة كآلية لمواجهة كل ما يمكن أن يفرزه تدهور العلاقات بين تونس وليبيا من جهة، وبين الجزائر والمغرب من جهة ثانية. فكان هذا الاتفاق أكثر طموحا والذي سمح بالانتقال من اتفاق الأخوة وحسن الجوار إلى اتفاق الوئام الذي

التحقت به موريتانيا فيما بعد في ديسمبر 1983[1]. ويقضي هذا الاتفاق إضافة إلى تدعيم السلام والأمن في المنطقة إقامة تعاون اقتصادي بين حدود هذه البلدان من خلال تشكيل برنامج حقيقي خاصة في مجالات تكوين إطارات في المالية والنقد، وإنشاء مشاريع مشتركة اقتصادية حقيقية منها بناء مصنع الإسمنت الأبيض بفريانة؛ مصنع لمحركات الديزل بساقية سيدي يوسف؛ ومصنع للتراكيب الحديدية بغارمادو، فضلا عن مشروع تمرير الغاز الطبيعي الجزائري إلى إيطاليا عبر تونس. كما تم الاتفاق على حرية تبادل السلع بين الدولتين عملا بمبدأ الأفضلية في السلع التي يتفق عليها[2].

ثانيا: معاهدة وجدة

كرد فعل لاتفاقية الوفاق دخل المغرب وليبيا في تحالف موازي عام 1984 أطلق عليه تسمية الاتحاد العربي الإفريقي. وجاء هذا الاتفاق في ظل ظروف داخلية صعبة لكل من البلدين وبعد قطيعة كانت بينهما منذ أفريل 1980 على إثر اعتراف ليبيا بجمهورية الصحراء الغربية. فبالنسبة لليبيا عانت من عزلة حادة فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى خلافها مع الجزائر وتونس، أما المغرب عرف هو الآخر مجموعة من المشاكل بسبب العزلة الديبلوماسية التي أصبح يعاني منها بسبب تزايد عدد الدول المعترفة بجمهورية الصحراء الغربية، وكان يأمل في كسب ليبيا إلى جانبه[3].

وهدف هذا الاتفاق إلى تقوية العلاقات وتعزيز الصلات القائمة على وحدة المصير وحسن الجوار، وتوسيع مجالات التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي. فمن الجانب السياسي نصت المعاهدة على إقامة تعاون ديبلوماسي وثيق مع المحافظة على أمن واستقلال البلدين؛ واقتصاديا اتفق على السعي لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية من خلال إقامة منشآت مشتركة وإعداد برامج اقتصادية عامة؛ وثقافيا العمل على تنمية وتطوير مستويات التعليم والمحافظة على القيم والأخلاق الدينية وصيانة الهوية الوطنية[4]. ولم يستمر هذا الاتحاد إذ انتهى العمل به في سنة 1986 لأنه ظرفي وزال نتيجة عدم تحقق الأهداف التي أنشأ من أجلها.

[1] منيرة نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 1، 2017/2016، ص 115.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3] المرجع السابق، ص 152.

[4] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 67.

ثالثا: مرحلة الوفاق المغاربي

في العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة، وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمة، عقد اجتماع لقادة المغرب العربي الذي عبر خلاله القادة عن رغبتهم في إقامة اتحاد مغاربي والتسريع في تكوين لجنة تتولى مسؤولية ضبط سبل وكيفيات تحقيق هذه الوحدة في أقرب وقت ممكن، كما تمخض عنه تشكيل خمس لجان فرعية تعمل على صياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب الكبير. وتمتد جذور اجتماع زرالدة إلى أبعد من ذلك، فقد بدأت فكرة إرساء تكامل إقليمي مغاربي تلوح في الأفق بعد الانفراج السياسي الذي عرفته المنطقة نتيجة:

1- التصالح المغربي الجزائري في ماي 1987: والذي جاء بعد ثلاثة عشر سنة من قطع العلاقات الديبلوماسية بين المغرب والجزائر في القمة الثلاثية التي عقدت بين المغرب والجزائر والمملكة السعودية حول مشكلة الصحراء الغربية. وتقرر في القمة الثلاثية إحداث لجنة مشتركة جزائرية مغربية تتكون من ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والاتصالات والنقل، وأقرت هذه اللجنة إلغاء التأشيرة الدخول بين البلدين وفتح الحدود رسميا[1].

2- التآخي الليبي التونسي: وكان في ديسمبر 1987 وهذا بعد استجابة ليبيا للشروط الجزائرية الرامية إلى أن أي حوار معها يمر عبر تحسين علاقاتها مع تونس. ووافقت ليبيا على المطالب التونسية خاصة تلك المتعلقة بتعويض العمال التونسيين المطرودين من الأراضي الليبية سنة 1985 وتوالت اللقاءات بين الرئيسين التونسي والليبي، وتم الاتفاق على جملة من الاجراءات من بينها حرية تنقل الأشخاص وإبرام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي وإقامة مشاريع مشتركة[2].

ساهم اجتماع زرالدة في تهيئة المناخ لقيام المغرب العربي الكبير على أساس من الأخوة والتعاون والمصالح المشتركة، فتم عقد العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة، أكدوا فيها مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي انطلاقا من الأبعاد الوحدوية للنضال المغاربي، الذي يستمد مرجعيته التأسيسية من كفاح المستعمر الأوروبي.

[1] منيرة نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص157 -158.

إن ما يمكن قوله عن محاولات الاندماج هذه أنها ظلت محاولات جزئية وليست كلية، أي لم توسع ولم تشمل كامل بلدان المنطقة، فقد ظلت محدودة، وغلب عليها الطابع السياسي الاستراتيجي أكثر منها الطابع الاقتصادي. إلا أنه رغم التوجهات السياسية لهذه الاتفاقيات كان هناك صيغة تكاملية اتبعتها الدول في علاقاتها الثنائية وهي صيغة المشاريع داخل القطاعات، حيث تم الاعلان عن مشروع انشاء المؤسسات الصناعية المشتركة سنة 1978 في الجزائر، ودعا هذا المشروع إلى دراسة لتقدير الطلب الإجمالي المغاربي لتحديد أصناف السلع التي يمكن أن تكون محل شراكات مغاربية. واستمرت هذه الدراسة من 1976 إلى 1981[1]. لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته في تطبيع العلاقات البينية للدول المغاربية وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي على أساس الأخوة والتعاون والمصلحة المشتركة.

المطلب الثالث: مسار التجربة التكاملية لدول المغرب العربي بعد 1989

لقد ساهمت كافة التجارب الوحدوية التي مرت بها المنطقة المغاربية بشكل أو بآخر في إنضاج المشروع المغاربي لدى قادة الدول والأحزاب والنخب المغاربية ومختلف مكونات المجتمع المدني، وكان إعلان زرالدة بمثابة إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية، وهو ما تم التأكيد عليه خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري 1989 حين تم الإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي بين كل من الجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا وتونس، وجاءت معاهدة مراكش لتحل محل معاهدة وجدة عام 1984 ومعاهدة الاخاء وحسن الجوار لعام 1983[2]. وتوفقت بذلك الدول المغاربية في تأسيس تجمع إقليمي يستند إلى إرث حضاري وديني ولغوي مشترك، دعمته العزيمة السياسية، فأصبح اتحاد المغرب العربي كيانا مستقلا بذاته باعتباره خيارا استراتيجيا لا محيد عنه. وتم بذلك استحداث مجموعة من الهياكل والبنى الكفيلة بأداء مهام هذه الآلية المغاربية الجديدة.

الفرع الأول: دوافع وأهداف قيام اتحاد المغرب العربي

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى قيام اتحاد المغرب العربي، كما أن المعاهدة التي احتوت على 19 مادة وضعت مجموعة من الأهداف ركزت فيها على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولا: دو افع قيام اتحاد المغرب العربي

1- العوامل الداخية: إضافة إلى التجارب الوحدوية السابقة كان هناك مجموعة من الظروف الداخلية التي فرضت على دول المغرب الغربي إنشاء الاتحاد ومنها[3]:

---

[1] علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] محمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

[3] أنظر : عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص

غازي حيدوسي، التجربة المغاربية في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 342-344.

- الأوضاع الاقتصادية المتردية التي نتجت بسبب انخفاض أسعار البترول والتي أثرت على الجزائر وعلى ليبيا وتونس ولكن بدرجة أقل؛
- أزمة المديونية بسبب انخفاض قيمة الدولار وانخفاض أسعار المواد الأولية، والتي تسببت في فرض مزيد من الضغوط الاجتماعية التي يصعب التغلب عليها
- الخضوع لبرامج الاصلاح الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وتأثير ذلك على الاستقلالية التي تعتز بها الدول المغاربية؛
- اعتماد دول المغرب العربي على الأسواق الخارجية وتبعيتها لها، وأصبح الحديث عن الحماية التي لم تنطبق إلا على التجارة البينية المغاربية لا معنى لها.

والجدول أدناه يوضح وضعية المديونية والتبعية للبلدان المغاربية

جدول رقم (12): نسبة المديونية وبنية الواردات والصادرات بالنسبة المئوية لدول المغرب العربي للفترة 1970-1991

	المديونية % من PIB 1970-1991				بنية الواردات بالنسبة المئوية لمجموع الواردات						بنية الصادرات بالنسبة المئوية لمجموع الصادرات							
	1970	1980	1984	1991	المواد الغذائية		السلع التجهيزية		المواد الصناعية الاخرى		المواد الأولية		السلع التجهيزية		المواد الصناعية الاخرى		القماش+ الالبسة	
					1970	1991	1970	1991	1970	1991	1970	1991	1970	1991	1970	1991	1970	1991
الجزائر	19.3	47	24.2	87.6	11	9	29	20	53	50	93	97	2	1	5	2	4	5
تونس	38.6	62.4	46.1	71.55	27	15	26	24	32	41	81	32	0	7	19	61	2	33
المغرب	18	53	83	76.7	20	11	32	28	32	33	90	49	0	3	9	48	4	20
موريتانيا	14	125.7	171.2	214.7	23	23	38	40	29	29	99	95	0	4	0	1	0	0

المصدر: عبد الحميد ابراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 319-324

يلاحظ من الجدول أن نسبة المديونية ارتفعت خلال فترة الثمانينات وهذا بسبب سياسيات التنمية التي اتبعتها الدول المغاربية في تلك الفترة والتي لم تنجح في تحقيق النتائج المرجوة منها، ما أدى بها إلى الخضوع لبرامج الاصلاح الهيكلي لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات وفقا لأوضاع كل دولة. وكشفت الأزمة التي مرت بها الدول المغرب العربي اعتمادها على

الأسواق الخارجية بحيث تبين معطيات الجدول أن صادراتها تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية، وهي سلع لا يمكن التحكم في أسعارها لخضوعها إلى الأسوق الدولية. وقد عرفت هذه السلع انخفاض في أسعارها الأمر الذي بين هشاشة اقتصاديات دول المغرب العربي، واضطرت إلى الاستدانة من جديد ليس من أجل عملية التنمية وإنما من أجل خدمة الديون. وبسبب تلك الاوضاع قامت الدول المغاربية بخفض ميزانياتها الاجتماعية. وكان من مظاهرها ارتفاع معدلات البطالة حيث كانت تتراوح بين 20% في المغرب و 18% في الجزائر و 14% في تونس وزيادة مستوى الفقر.

تركز النظرية الوظيفية للتكامل على أنه عندما يفقد المحكوم ثقته في الحاكم نتيجة عدم قدرة هذا الأخير على تحقيق مكاسب، والممثلة في التنمية يتولد عنها صراعات داخل الدولة الواحدة ويفقد الشعوب ولاءهم للعملية التكاملية على المستوى الدولي. وهذا ما حدث فعلا حيث أن تفاقم الأوضاع الداخلية أدى إلى خلق أزمة اجتماعية وسياسية حادة نتج عنه انتفاضة شعوب المنطقة (تونس 1984، المغرب 1982 و 1984 والجزائر 1988).

أمام هذه الأوضاع أخذت دول المنطقة تبحث عن طرق تستعيد بها شرعيتها أمام شعوبها وهو ما يتطلب تحقيق منجزات تنموية، ومادامت إمكانياتها الذاتية لا تسمح بذلك فقد رأت في التكتل ملجأ لها.

2- العوامل الخارجية: وتتمثل في[1]:

- تأزم العمل العربي المشترك خاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 بين مصر وإسرائيل، حيث ساد الانقسام والتصدع بين الدول العربية وتفجرت الحرب العراقية الايرانية وغيرها من الأزمات التي أفقدت الجامعة العربية فعاليتها.
- القضية الصحراوية التي اعتبرت حجر الأساس لاسترجاع السلم والأمن في المنطقة إذ بحل القضية في إطار اتحاد المغرب العربي يمكن سد ذرائع التدخل الأمريكي والأوروبي في المنطقة.
- الأخطار الأمنية الاستراتيجية التي تعرضت لها الأقطار المغاربية، بتعرض ليبيا لعدة هجمات متتالية من أمريكا والاعتداءات الاسرائيلية على تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية بها، الحرب الليبية التشادية والتوتر السينغالي الموريتاني.

[1] غازي حيدوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 339-341.

- عرف العالم في فترة الثمانينات جملة من المتغيرات تمثلت خاصة في انتشار التكتلات الاقليمية الدولية، و وظهرت حاجة الدول المغاربية إلى مؤسسة تستطيع من خلالها التفاوض مع أوروبا التي استطاعت أن تحقق وحدتها من خلال قيام الاتحاد الأوروبي؛
- انضمام اليونان والبرتغال واسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي ما زاد من حدة منافسة البضائع المنتجة في تلك البلدان، لبلدان جنوب المتوسط خاصة تونس والمغرب نتيجة فرض القيود على حرية انتقال السلع خارج السوق الأوروبية المشتركة.

كل تلك العوامل الداخلية والخارجية فرضت على الدول المغاربية التفكير بجدية في ضرورة ايجاد ميكانزيم جديد لتفعيل وحدتها ولمسايرة لما يحدث حولها.

ثانيا: أهداف اتحاد المغرب العربي

سواء كانت الدوافع التي أفضت إلى قيام اتحاد المغرب العربي نابعة من قناعات صناع القرار المغاربة أم كانت نتيجة عوامل خارجية أم نتيجة للأمرين معا، فإن اتحاد المغرب العربي تم إنشاؤه ورسمت له أهداف نصت عليها مادته الثانية من معاهدة إنشائه وتمثلت أهدافه فيما يلي[1]:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الدول المغاربية وشعوبهم؛
- تحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام العالمي القائم على العدل والانصاف والحوار الدولي؛
- الحفاظ على القيم الروحية والهوية القومية العربية؛
- العمل تدريجيا على تحقيق مراحل التكامل النهائية للتكتل المغاربي عن طريق:
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها؛
- توحيد السياسة الجمركية وطرق التفاوض مع الاتحاد الاوروبي؛
- تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وتنمية المبادلات بين الدول المغاربية؛

[1] أنظر: - محمد ببوش، التكامل الاقتصادي الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، العدد24، أبريل – جوان 2015، ص63.

-عبد اللطيف الحناشي، تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، مارس 2016، ص 2.

- لاهتمام بالتصنيع عن طريق تنسيق السياسة التصنيعية؛

كما أشارت وثيقة المعاهدة في مادتها الثالثة إلى إتباع سياسة مشتركة اعتبرت حجر الأساس في البناء المؤسساتي للاتحاد تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

-**في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار؛

-**في ميدان الدفاع**[1]: أشارت المعاهدة إلى ضرورة حماية وصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، وهذا يستوجب احترام سيادة كل قطر على حده، وسيادة الاتحاد كشخص من أشخاص المجتمع الدولي متى انصهرت السيادات أو اندمجت؛

-**في الميدان الاقتصادي:** نصت المادة الثالثة من المعاهدة على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الاعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد؛

-**في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم بجميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الاساتذة والطلبة، وانشاء مؤسسات جامعية وثقافية، ومؤسسات متخصصة في البحث.

وبالنظر للأهداف المسطرة يتبين أن دول المغرب العربي انتهجت مقاربة متعددة العناصر، تقوم على التفاعل بين التنمية القطاعية والتكامل من خلال التنسيق بين السياسات. ومن شأن كل ذلك أن يمكن دول اتحاد المغرب العربي من الاستفادة من الفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي في مجال تحسين أداء الاقتصادات الكلية ومؤشرات التنمية البشرية بشكل ملموس. ومن جهة أخرى رغم أهمية ما احتوت عليه المعاهدة من تفاصيل ذات علاقة بمستقبل الاتحاد، إلا أنها تضمنت عبارات عامة حول التعاون والسياسة المشتركة وعدم تحديد مفهوم دقيق للمغرب العربي ولحدوده وخصوصيته الجغرافية.

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ذكره، ص ص 97-100.

الفرع الثاني: الهياكل والبنية المؤسسية لاتحاد المغرب العربي

تمثلت أهم بوادر الانجازات في مجال التكامل المغاربي في إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المشتركة الكفيلة بأداء مهام هذه الآلية المغاربية الجديدة، حيث أولت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي اهتماما كبيرا بالمؤسسات التابعة للاتحاد. ولرسم صورة واضحة لمؤسسات الاتحاد المغاربي تبرز خصوصيته التكاملية وآلياته وتطوره، نرى أنه من الضروري التطرق إلى بنائه الهيكلي والمؤسساتي.

ميزت معاهدة إنشاء المغرب العربي بين ثلاث أنواع من المؤسسات منها ما هو ذو طابع تقريري، وأخرى استشاري وأخرى ذات طابع تقني. وهذا ما يمثله الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي حسب الشكل أدناه.

الشكل رقم(10): الهيكل التنظيمي لمؤسسات اتحاد المغرب العربي

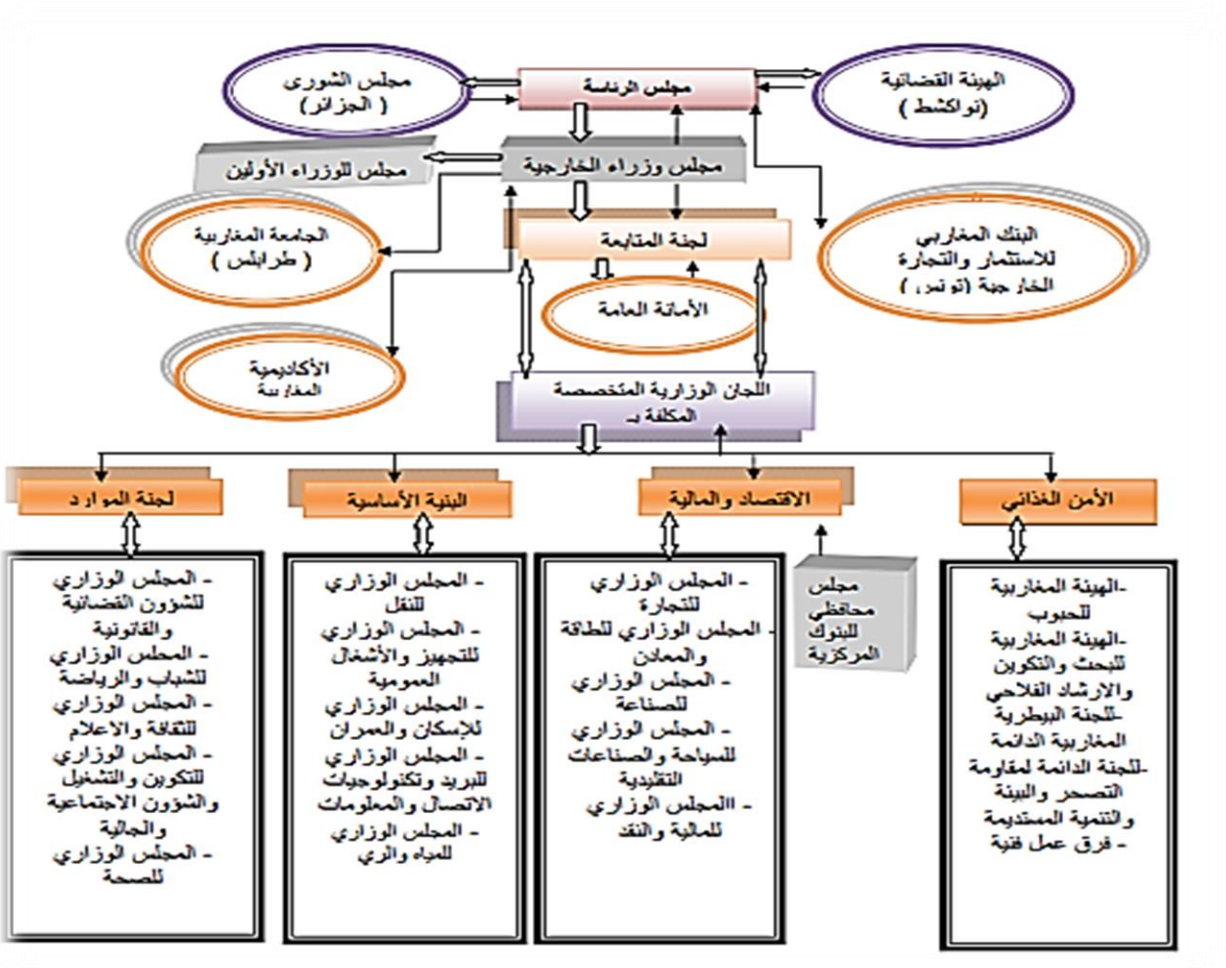

المصدر: موقع الأمانة العامة لدول المغرب العربي http://www.maghrebarabe.org/ar/

أولا- المؤسسات ذات الطابع التقريري والتنفيذي

وتضم كل من مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية، ومجلس رؤساء الحكومات.

1- مجلس الرئاسة

يتكون من قادة الدول الأعضاء و هو أعلى هيئة في الاتحاد، ويعتبر الهيئة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ القرارات (حسب المادة 04 من اتفاقية مراكش). كما كان المجلس يتخذ قراراته بالإجماع إلا أن ذلك خضع لتعديل تمت المصادقة عليه ابتداء من سنة 1991 حيث تم تبني مبدأي الإجماع والأغلبية حسب الحالات، و يأخذ التنظيم الداخلي لاتحاد المغرب العربي مبدأ احترام سيادة البلدان، حيث يخضع لرئاسة دورية كل سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء[1].

وقد عقد مجلس الرئاسة ست دورات عادية كانت على النحو التالي:

- الدورة الأولى: تونس في 21-23 جانفي 1990؛
- الدورة الثانية: الجزائر في: 21-22 جوان 1990؛
- الدورة الثالثة: راس لا نوف ليبيا في: 10-11 مارس 1991؛
- الدورة الرابعة: الدار البيضاء المغرب في: 15-19 سبتمبر 1991؛
- الدورة الخامسة: نواكشط موريتانيا في: 10-11 نوفمبر 1992؛
- الدورة السادسة: تونس في 2-3 أفريل 1994.

وانصبت اجتماعات مجلس الرئاسة حول القضايا الداخلية والخارجية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع التكاملي في المغرب العربي. كما سعى قادة المغرب العربي من خلال القرارات المتخذة، والاتفاقات المصادق عليها إلى خدمة المواطن المغاربي، وتشجيع مشاريع التنمية المشتركة في جميع المجالات.

ويتولى المجلس القيام بالعديد من المهام منها[2]:

- السعي وراء تحقيق أهداف الاتحاد ورسم سياسته العامة؛
- حل النزاعات والخلافات فيما يتعلق بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد؛
- المصادقة على التعديل الوارد على معاهدة تأسيس الاتحاد؛

[1] ياسين سعيدي، اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية، ص 56.
[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص

- تحديد مواعيد انعقاد مجلس الرئاسة؛
- اعتماد ميزانية الأجهزة الاتحادية؛
- يهتم بالسياسة الخارجية للاتحاد، وبعلاقته مع التنظيمات الجهوية الأخرى، كجامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي.
- دراسة طلبات الانضمام إلى الاتحاد من طرف الدول الخارجية.

يلاحظ أن السلطة مجسدة في شخص رئيس كل دولة، وبالتالي فإن الاتحاد مرتبط بمركزية اتخاذ القرار وهذا ما يدل على تسييس كل جوانب بناء التكامل المغاربي، لأن كل القرارات المتعلقة بالتكامل مرتبطة بهذا المجلس بما في ذلك الاجراءات التقنية التي لا تتطلب في العديد من الحالات تدخل رؤساء الدول[1].

2- مجلس رؤساء الحكومة

يختلف هذا الجهاز عن بقية الأجهزة كونه ليس بجهاز قار وإنما ظرفي، إذ أنه وحسب المادة السابعة من معاهدة الاتحاد، فإن لرؤساء الحكومات أو من يقوم مقامهم في دول أعضاء الاتحاد أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك .وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا المجلس يفتقر إلى القواعد التي تحدد أسلوب عمله وصلاحياته وكذا علاقاته مع أجهزة الاتحاد الأخرى، كما أنه لم ينعقد أي اجتماع لهذا المجلس منذ نشأة الاتحاد.

3- مجلس وزراء الخارجية

وهو بمثابة الفرع التنفيذي للاتحاد، ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، ويعد أداة ربط بين مجلس الرئاسة وباقي الهيئات، مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة؛ تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الاقليمية والدولية؛ تجاوز الخلافات الظرفية؛ تجنب كافة المشاكل التي تهدد أمن الدول الأعضاء ومحاولة حلها بالطريقة السلمية في إطار القوانين الدولية التي ترضي كافة الأطراف[2].

ويتكون المجلس من الوزراء المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد. ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية والتي تتم كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء

[1] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص

[2] ياسين سعيدي، مصدر سبق ذكره، ص 57.

على طلب أحد الأعضاء. أما فيما يخص نظام التصويت المتبع في مجلس وزراء الخارجية، فلكل دولة الحق في التصويت ولها صوت واحد، في حين لا يحق لكل بلد عضو أن يمثل بلد آخر أو أن ينوب عنه.

ثانيا: المؤسسات ذات الطابع الاستشاري والاداري

وتضم كل من مجلس الشورى، الأمانة العامة والهيئة القضائية

1- مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى الذي أنشأ بفضل المادة 12 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي من عشرة أعضاء من كل دولة، ثم رفع العدد إلى عشرين عضوا في اجتماع المجلس الرئاسي بالجزائر سنة 1990 فثلاثين عضوا فيما بعد الدورة السادسة، ومقره الجزائر العاصمة. يعقد دوراته العادية مرة كل سنة بحضور أعضاء الأمانة العامة. مهمته إبداء رأيه حول مشاريع القرارات التي تقدم من طرف المجلس الرئاسي، كما يمكن له أن يرفع لمجلس رئاسة الاتحاد ما يراه مناسبا من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، وله صلاحية معاينة القضايا التي تعدها اللجان الوزارية المتخصصة قبل أن تطرح لمجلس الرئاسة للبث فيها[1].

وللمجلس الاستشاري دور مهم، إذ يُظهر تنظيمه الداخلي مكتب للمجلس يضم خمسة لجان هي[2]:

- لجنة الشؤون السياسية برئاسة المغرب؛
- جنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي برئاسة ليبيا؛
- لجنة الشؤون القانونية برئاسة موريتانيا؛
- لجنة الموارد البشرية برئاسة تونس؛
- لجنة البنية الأساسية برئاسة الجزائر.

وتقع على عاتق مجلس الشورى مسؤولية المتابعة الميدانية لكافة القرارات الصادرة عن رئاسة المجلس، من خلال الخروج دوريا لزيارة كافة المشاريع التنموية المشتركة، ومعاينة النقائص والسلبيات المسجلة.

[1] منيرة نوري، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] عوار عائشة، نحو التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2014-2015، ص 129.

2- الهيئة القضائية

تسمى أيضا المحكمة العليا ومقرها نواكشط. وقد حددت المادة الثالثة عشر من معاهدة الاتحاد صلاحيات هذه الهيئة ومدة عهدة أعضائها، تتكون من عشرة أعضاء بمعدل قاضيين اثنين عن كل دولة، تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة سنة واحدة. تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، كما تعد الهيئة الوحيدة من بين الهيئات التابعة لمجلس الرئاسة التي تملك سلطة إصدار أحكام ملزمة ونهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة[1].

3- الأمانة العامة

تمثل الجهاز الإداري الثابت، وتم اختيار مدينة الرباط بالمغرب كمقر دائم لها سنة 1992 بعد أن كانت متنقلة بين العواصم المغاربية. وحسب المادة السادسة من النظام الأساسي للأمانة العامة، تتكون من أمين عام يعنيه مجلس الرئاسة كل ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومجموعة من الموظفين يعينهم الأمين العام من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء والتوزيع العادل بين الأعضاء. وتتولى الأمانة القيام بالمهام التالية[2]:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع باقي أجهزة الاتحاد؛
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص؛
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد؛
- التنسيق بين أجهزة الاتحاد المتخصصة في المجالات الاعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد من المعلومات الاحصائية عن الدول الاعضاء في مختلف اوجه نشاط العمل الاتحادي؛
- توثيق العلاقة بالأمانات العامة للتكتلات الاقليمية العربية بهدف تعزيز العمل العربي المشترك والتجمعات الافريقية والمنظمات الدولية الأخرى، والتعاون مع الجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم الوحدة المغاربية.

[1] ياسين سعيدي، مرجع سابق ذكره، ص 58.

[2] عوار عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 131.

وقد حدث خلاف بين الدول الأعضاء حول مقر الأمانة العامة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أزمة الثقة والناتجة عن غياب حسن النية والخشية من إمكانية تأثير دولة المقر على الجهاز كما حدث في تجمع الآسيان. ومن خلال التمعن في هذه الوظائف نستنتج أن الأمانة العامة تقوم بوظائف الاعداد، التنفيذ والتنظيم، فهي لا تملك سلطات حقيقية وهذا ما حرم الاتحاد من شخصية قانونية خاصة به في مواجهة الدول الأعضاء والعالم الخارجي.

ثالثا: مؤسسات ذات الطابع التقني

وهي مؤسسات تقوم بالمتابعة والتنسيق، وتتمثل في لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة.

1- لجنة المتابعة

نظرا للأهداف الكثيرة التي رسمتها معاهدة الاتحاد فقد تطلب ذلك تخصيص جهاز قائم بذاته يتولى متابعة نشاطاته، وهو ما أطلق عليه بلجنة المتابعة. وتتألف من كتاب الدولة بمعدل واحد عن كل دولة عضو، ويتم تعيينهم من طرف مجلس وزراء الدول الأعضاء. وتتمتع اللجنة بصلاحيات واسعة، وعليه يمكن اعتبارها من الهيئات المهمة التي تضطلع بدور نشط كهيئة مختصة بمتابعة قضايا الاتحاد وإعطاء ديناميكية لعمله[1].

وتعمل اللجنة بالتنسيق وبصفة تكاملية مع بقية الهيئات لاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، كما تقوم رفقة أمانة الاتحاد بتقييم التقدم الذي تم تحقيقه في مسيرة الاتحاد، وتحديد العوائق واقتراح الحلول. كما تهتم بتطوير العلاقات مع التجمعات الاقليمية والمؤسسات الدولية، لدعم مسيرة التكامل المغاربي في شتى المجالات. وتعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية، وهي لا تمتلك سلطة القرار[2].

وفي حقيقة الأمر إن مجهودات لجنة المتابعة مرتبطة أساسا بالإنجازات التي تحققها من حين لآخر دول المغرب العربي في إطار الاتحاد. كما أن عملها ليس منصبا فقط حول تقييم ما أنجز، بل تحظى بالمبادرة الخلاقة باقتراح مشاريع تنموية مشتركة تعزز عمل الاتحاد.

[1] ياسين سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 253.

2- اللجان الوزارية المتخصصة

لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة تم إنشاؤها إثر انعقاد أول دورة لمجلس رئاسة الاتحاد بتونس في جانفي 1990، وهي بمثابة العمود الفقري للعمل التكاملي المغاربي منذ تأسيس الاتحاد. وقد أعتمد على المادتين الثامنة والعاشرة من معاهدة الاتحاد في تحديد صلاحياتها، والتي تتمثل أساسا في تنسيق العمل المغاربي، وتجسيد برنامج العمل الذي يقره مجلس رئاسة الاتحاد ميدانيا، وتشرف بانتظام وبصفة مباشرة على المشاريع التنموية كل في مجال تخصصها، و تتمثل هذه اللجان في[1]:

- **لجنة الاقتصاد والمالية:** تسعى لتحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية قصد الوصول إلى التكامل الاقتصادي، بالعمل على وضع سياسات مشتركة، تهدف إلى توجيه استثمارات الدول الأعضاء بما يحقق لها التنمية والتقدم. وتنحصر مجالات صلاحياتها في: التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الصناعة الطاقة والمعادن، التجارة والسياحة والخدمات، التعاون الاقتصادي والمالي وتمويل الاستثمارات والصناعة التقليدية.

- **لجنة البنية الأساسية:** وتهتم هذه اللجنة بمجالات السكن والعمران، النقل، البريد والمواصلات، التجهيز والأشغال العمومية. فهي تعمل على وضع الإطار الملائم للتكامل في مختلف الميادين، وتقوم بوضع سبل ووسائل التنسيق في كل المجالات التي من شأنها تطوير البنية الأساسية بمنطقة المغرب العربي.

- **لجنة الموارد البشرية:** تتفرع هذه اللجنة إلى مجالين، الأول مهمته التنسيق بين قطاعات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي والشباب والرياضة، والمجال الثاني يتمثل في تناول قضايا المجتمع كالثقافة والاعلام وتوحيد التشريعات في ميدان التشغيل، والشؤون الاجتماعية والقانونية والتعاون في مجال الصحة وضمان حرية تنقل الأشخاص، والعمل داخل المنطقة المغاربية والاهتمام بشؤون المهاجرين المغاربة.

وتتشكل هذه اللجنة من خمسة مجالس وزارية هي:

- مجلس وزراء التربية والتعليم؛

[1] موقع الأمانة العامة لدول المغرب العربي http://www.maghrebarabe.org/ar/

- مجلس وزراء الاعلام والشبيبة والرياضة؛
- مجلس وزراء الصحة؛
- مجلس وزراء التكوين والتشغيل وقضايا المجتمع والمهاجرين؛
- مجلس وزراء المكلف بالقضايا القانونية والقضائية وانتقال الأشخاص، وهو مكون من وزراء الداخلية والعدالة.

-**لجنة الأمن الغذائي:** تهتم هذه اللجنة بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.

رابعا: مؤسسات ذات الطابع التخصصي

تضم الأكاديمية المغاربية للعلوم، الجامعة المغاربية والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

1- الأكاديمية المغاربية للعلوم[1]

تعد إحدى الانجازات العلمية التي حققها الاتحاد، وقد أنشأت بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية بالجزائر ومقرها طرابلس، و تهدف إلى:

- دعم وتشجيع البحث العلمي في المغرب العربي؛
- تطوير سياسة بحث علمي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد؛
- تمين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية؛
- إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية؛
- الحد من هجرة الأدمغة المغاربية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين وكذلك الباحثين المغاربة المقيمين بالخارج.

[1] أنظر: _ صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 271.
_ عوار عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

2- جامعة المغرب العربي[1]

من الطبيعي أن تهتم دول الاتحاد بقضايا هذا القطاع، والعمل على وضع الأسس التي يقوم عليها التعاون العلمي في ما بينها لتحقيق التكامل في هذا المجال. وتتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي، حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها، ومقرها طرابلس. ومن مهامها المساهمة في التكوين والتعليم العالي في المجالات ذات الأولوية، من خلال القيام بدراسات علمية متخصصة مع مؤسسات عامة أو خاصة داخل الاتحاد أو خارجه، وتهدف إلى توطيد الصلة بين المؤسسات العلمية والجامعية على مستوى الاتحاد، وتحقيق تكامل في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي في المنطقة المغاربية.

3- المصرف المغاربي للاستثماروالتجارة الخارجية

طرح فكرة إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي في القمة المغاربية الثالثة بليبيا بتاريخ 1991/3/10، غير أن المشروع جمد بسبب عدم الاتفاق حول تحديد آليات المراقبة الداخلية والخارجية، وعدم عقد لقاءات دورية بين محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية[2].

ويندرج إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ضمن الجهود الرامية إلى استغلال الإمكانيات والفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي المغاربي، من أجل تمكين بلدان المنطقة من الاستفادة من رافعات بديلة للنمو الاقتصادي ،وما تفرزه من تأثيرات ايجابية على تنميتها، ويهدف الى[3]:

- المساهمة في بناء اقتصاد مغاربي تنافسي ومتكامل وذلك من خلال تطوير الاستثمار و تحفيز التجارة البينية وخلق أثر استبدالي يسمح بتحقيق الاكتفاء الجهوي؛
- تقديم الدعم والمشورة في إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المنفعة المشتركة* لتنمية النسيج الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي، الذي يهدف إنتاجه إلى تلبية احتياجات الأسواق وتبادل الخبرات؛

[1] موقع الأمانة العامة لدول المغربي العربي http://www.maghrebarabe.org/ar/

[2] موقع الأمانة العامة لدول المغربي العربي http://www.maghrebarabe.org/ar/

[3] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 274.

- تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، من خلال تقديم حلول للحواجز التنظيمية والمؤسساتية التي تعوق المبادلات داخل المنطقة المغاربية؛
- تنمية صادرات المنتجات المغاربية من خلال تطوير التجارة الخارجية وتشجيع الشركات المصدرة على ولوج أسواق دولية جديدة؛
- تنمية تدفق الاستثمارات الأجنبية الى المغرب العربي.
- ويتفرع عن المصرف الهيئات التالية:
- الجمعية العمومية للمصرف؛
- مجلس إدارة المصرف؛
- مكتب المراقبة المالية.

الفرع الثالث: اتحاد المغرب العربي بين الاستراتيجيات المحددة والواقع

عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس اتحاد المغرب العربي تطور مهم في العلاقات الاقتصادية للدول المغاربية، حيث أطلق عليها المراقبون تسمية مرحلة قوة الدفع في الاتحاد، واتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990 والذي حددت فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث دعا وزراء الخارجية والاقتصاد والفلاحة إلى وضع خطة استراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، وقد تمت فعلا صياغة الوثيقة عام 1991 على أساس تحديد مراحل معينة لتحقيق الاندماج، ومن جهة أخرى تنمية الموارد الاقتصادية في جميع الميادين[1].

أولا: الخطة التنفيذية لمناهج التكامل المغاربي

تم تبني الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة والتي تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي استندت أهدافها على النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي، حيث اعتمدت على مراحل موضوعية الخاصة بكل مشروع

---

* يعتبر مشروعا ذا منفعة مشتركة كل مشروع: يساهم في رأس ماله طرفين مغاربيين على الأقل وينتج لتلبية احتياجات الأسواق المغاربية ويستعمل مواد أولية أو تقنيات مصدرها بلد مغاربي آخر غير البلد الذي يحتضن المشروع.

[1] أورابح عبد القادر، شريف غياط، واقع الاتحاد المغاربي وتحديات المستقبل في إشارة خاصة إلى العولمة، المؤتمر العلمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة وأثرها على الاقتصاد الأردني، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 15/14 أفريل 2002.

تكاملي بدءا بإقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر، فوحدة جمركية، ثم سوق مشتركة وصولا لقيام وحدة اقتصادية شاملة. وفي هذا الإطار يجب التذكير بأن المراحل التي حددت، طبقا للاستراتيجية المغاربية للتنمية من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي الشامل، ظلت على المستوى النظري.

1- إقامة منطقة التبادل الحر

تطبيقا للاستراتيجية المغاربية الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مندمجة متمثلة في إقامة منطقة للتبادل الحر اتفقت الدول المغاربية على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية عن جميع المنتوجات المغاربية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد، مع احتفاظ كل منها بتعريفتها الجمركية ونظامها الجمركي بالنسبة للدول التي لم تدخل طرفا في الاتفاق، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير القانونية والادارية والمالية التي تشجع على إقامة مناخ ملائم للتعامل المغاربي، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء هذه المنطقة والتصديق على باقي الاتفاقيات المشتركة، على أن تبدأ هذه المرحلة قبل نهاية سنة 1992[1].

ولتكثيف المبادلات بين الأقطار الخمسة في إطار منطقة التجارة الحرة، عالجت الاتفاقية من الناحية العملية اشكالية التبادل التجاري بإعفاء البضائع ذات المنشأ من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد. ويستثنى من ذلك[2]:

- الضرائب والرسوم المفروضة على الانتاج المحلي.
- الرسم التعويضي الموحد، والمحدد في نسبة 17.5% طبقا للمادة السادسة.

ويفرض الرسم التعويضي الموحد على المنتجات ذات المنشأ والمصدر المغاربي المصدرة الى سوق أحد بلدان الاتحاد، والتي يدخل في انتاجها مواد أولية أو نصف مصنعة من خارج دول الاتحاد. ويستخلص الرسم التعويضي في البلد المستورد النهائي، ولا يجوز فرضه في حالة وجود نفس الانتاج في البلد المستورد. وعلى هذا الأساس، تحدد لائحة المنتجات المحررة ذات المنشأ المغاربي التي تستفيد من الإعفاءات الجمركية باستثناء المقتضيات المتعلقة بالصحة، وبطبيعة الحال تكون هذه القائمة موضوع توسيع بالتدريج حسب مراحل متتالية ولتشمل أيضا مجالات أخرى بما فيها قطاع الخدمات.بالإضافة إلى الإجراءات الغير تعريفية المتعلقة بالتنسيق التجاري وبالتسوية المالية الخاصة بالمبادلات التجارية.

[1] محمد ببوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، 2008، ص 86.

[2] أورابح عبد القادر، شريف غياط، مرجع سبق ذكره..

وتم وضع بروتوكول خاص بشهادة المنشأ، تعتبر سلعة ذات منشأ محلي[1]:

- المواد المنتجة كليا في كل دولة عضو في الاتحاد.
- المنتجات الصناعية التي لا تقل نسبة قيمتها المضافة في البلد المصدر عن 40% من قيمتها الاجمالية أو التي لا تقل نسبة المواد الأولية المحلية أو المغاربية الداخلة في صنعها عن % من اجمالي قيمة المواد الأولية الداخلة في الانتاج.

وبما أن إلغاء الرسوم الجمركية على المنتوجات المغاربية قد تترتب عليها خسائر مالية لبعض الدول الأعضاء، تم تحديد التدابير الوقائية التي يمكن أن تتخذها الدولة المتعاقدة المتضررة الممثلة في التعريفة التعويضية الموحدة بين دول الاتحاد مع ضرورة الاتفاق على تحويل الخسائر المحتملة لأي دولة عضو.

2- إنشاء اتحاد جمركي

تهدف هذه المرحلة إلى إحداث وحدة جمركية عن طريق توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من قبل الدول الاعضاء ووضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج وكذلك توحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية. على أن يتم ذلك قبل نهاية 1995. وانشاء الوحدة الجمركية تكون مبنية على أساس ضمان المنافسة، السليمة بين المنتجين في الاتحاد. واعتمد مجلس الرئاسة مجموعة من القواعد التي تمهد إلى قيام وحدة جمركية[2]، وتتمثل في:

- العمل على تنسيق السياسات الوطنية في مجال القوانين والاجراءات الجمركية؛
- إعداد تعريفة موحدة تجاه العالم الخارجي على أساس النظام المنسق لمجلس التعاون الجمركي؛
- تحديد طرق تحصيل المكاسب الجمركية وإعادة توزيعها بين دول الاتحاد؛
- وضع آليات للتعويض عن الخسائر التي تنجم نتيجة توحيد التعريفة الجمركية؛
- وضع معاهدة إنشاء الوحدة الجمركية في أجل أقضاه خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية.
- وقعت سنة 1991 تضمنت جملة من المسائل المتعلقة بحركة المنتجات ذات الأصل المغاربي، فتم وضع أربع بروتوكولات تخص شهادة المنشأ وبروتوكول يحدد لائحة المنتجات المحررة بالإضافة إلى إجراءات

[1] عطاء الله بن طيرش، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 10، العدد2، 2017، ص 773.

[2] محمد ببوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الأخرى، مرجع سبق ذكره، ص86.

غير تعريفية المتعلقة بالتنسيق التجاري وبالتسوية المالية الخاصة بالمبادلات التجارية، والتدابير الوقائية التي يمكن أن تتخذها الدولة المتعاقدة المتضررة الممثلة في التعريفة التعويضية الموحدة بين دول الاتحاد.

وعلى ضوء الاجراءات أعلاه تم اعتماد نظام لإزالة الحواجز الجمركية بين دول المغرب العربي أفضل من ذلك الذي وضعته كل دولة في إطار التحرر الاقتصادي، واعتمدت في نفس الوقت اتفاقية خاصة بحرية انتقال البضائع وإلغاء الازدواج الضريبي والتوفيق بين نسب الضرائب المفروضة.

3- السوق المغاربية المشتركة

كان الهدف إنشاء سوق موحدة بين دول الاتحاد في أفق سنة 2000، عن طريق إرساء نظام واحد للأسواق داخل الفضاء المغاربي، وإقامة سوق داخلية كبرى تلغى فيها الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، وتصبح حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال أمرا طبيعيا نتيجة منح المعاملة الوطنية للمتعاملين الاقتصاديين لكل بلد في البلد الآخر من دول الاتحاد[1].

4- اندماج اقتصادي تام

لم تحدد الاستراتيجية المشتركة أي استحقاق لتحقيق هذا الهدف، ولكن اعتبرت أن عملية توحيد وتنسيق مخططات وسياسات التنمية للدول الأعضاء من شأنه أن يؤدي إلى اندماج اقتصادي كلي. مع ضرورة مراعاة تقليص الفوارق التنموية داخل البلدان المغاربية وبينها والعمل على تحقيق ذلك بوضع سياسات عامة وقطاعية ترمي كلها إلى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية[2].

ولتسجيد الاستراتيجية السابقة تم توزيع العمل على اللجان الوزارية المتخصصة حسب القطاعات، وتركز عمل هذه اللجان في مرحلة أولى على وضع الإطار القانوني للعملية التكاملية، ولقد استمر عمل هذه اللجان إلى غاية 1995 تاريخ تجميد الاتحاد، ولم تستأنف عملها إلا مع مطلع سنة 2001 ، باجتماع وزراء الخارجية يومي 18-19 مارس بالجزائر، حيث استطاعت الدول المغاربية من جديد إحياء نشاط مؤسسات الاتحاد ولو بشكل محتشم، ولكن سرعان ما عادت للتوقف سنة 2002 باستثناء لجنة الأمن الغذائي التي واصلت عملها[3].

---

[1] محمد ببوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الأخرى، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] أقاسم عمر، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: رؤية تحليلية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون، المجلة الجزائري للاقتصاد والإدارة، العدد 08، أفريل 2016،ص 123.

[3] ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005، ص 56.

ثانيا: أهم الاتفاقيات المبرمة بعد 1989

تشير الحصيلة الصادرة عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي سنة 2008 إلى أنه تم التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات بين بلدان المغرب العربي في الفترة 1990-1991 في مختلف المجالات والتي بلغت 37 اتفاقية وقرار اتحادي، تندرج في اطار الاجراءات المواكبة لتطبيق استراتيجية التنمية المغاربية، ولم يتم التصديق عليها ولا تزال غير سارية المفعول باستثناء ست اتفاقيات وجدت طريقها للتنفيذ. ومن بين الآليات التي ساهمت في عدم تفعيل وتطبيق الاتفاقيات مبدأ الإجماع وشرط موافقة الجميع للتمكن من التنفيذ. والاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ هي[1]:

1- اتفاقية خاصة بالحجز الزراعي بين دول الاتحاد.

2- اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب.

3- اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية.

4- اتفاقية النقل البري للمسافرين والبضائع.

5- الاتفاقية الخاصة بضمان وتشجيع الاستثمار المغاربي.

6- اتفاقية إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

ثالثا: و اقع التكامل المغاربي

1_ الانجازات المحققة مؤسسيا: بالنظر إلى الانجازات المحققة في إطار اتحاد المغرب العربي نجد أنها لا ترقى إلى طموحات الشعوب المغاربية ولا إلى مستوى الأهداف التي تم الإعلان عنها، والطريق لا يزال طويل أمام الاتحاد حتى يحقق الهدف الذي أنشأ من أجله وهو تحقيق التكامل الاقتصادي. وإذا أردنا أن نبتعد عن التشاؤم فيمكن القول أن ماتحقق خلال 28 سنة الأخيرة من حيث التشريعات والمؤسسات لم تكن دوما سلبية[2]. وعلى ذلك لا بد من الإقرار بأن هناك خطوات مهمة قطعت منذ إنشاء الاتحاد، فوجود اتحاد المغرب العربي ومؤسساته يعتبر في حد ذاته انجازا مهما لمواصلة مسيرة البناء المغاربي، حيث تشتغل مؤسسات الاتحاد بصفة عادية منذ بداية التسعينات من أمانة عامة بالرباط ومجلس شورى بالجزائر، وهيئة قضائية بموريتانيا، وجامعة مغاربية وأكاديمية مغاربية للعلوم بطرابلس، وتطوير العلاقات البينية في حدها الأدنى.

[1] موقع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي: http://www.umaghrebarabe.org

[2] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

دخل الاتحاد مرحلة من الجمود خلال حقبة التسعينات، فبعد خمس سنوات من تأسيسه عرف مرحلة جمود سياسي امتدت من 1995 إلى 2000 وكان ذلك إثر الأزمة الجزائرية المغربية حول قضية الصحراء الغربية. فمنذ تأسيس الاتحاد عقد مجلس الرئاسة ست دورات على مدى 28 سنة، وبالدخول في الألفية الثالثة وعودة الاستقرار مجددا إلى المنطقة استشعر القادة المغاربة أهمية التعاون والتكامل حيث تم تكثيف اجتماعات المجالس الوزارية، وعقد مجلس وزراء التجارة بتونس عام 2007 في دورته الثامنة، تم خلالها تقييم نتائج أعمال الفريق المكلف بإنشاء منطقة التجارة الحرة المغاربية، ودراسة البرنامج المرحلي للإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب؛ إعداد التصنيف الجمركي الموحد وتنسيق السياسات في مجال التجارة والجمارك؛ وتم الاتفاق على المشروع الخاص بنظام تسوية النزاعات التجارية؛ وإعداد مشروع للتنسيق من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر الأورو متوسطية التي كانت مرتقبة لعام 2010[1].

كما عقد الاجتماع السادس لمحافظي المصارف المركزية بطرابلس في أوت 2007 والذي توج بتشكيل ثلاث لجان مكلفة بإعداد برنامج لتنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين الدول المغاربية، هذه اللجان ممثلة في لجنة الرقابة المصرفية، لجنة السياسة النقدية وأنظمة الصرف، ولجنة أنظمة المدفوعات، كما تم أيضا تدارس مدى تفعيل دور اتحاد المصارف المغاربي[2].

واتجه التفكير إلى أهمية إشراك القطاع الخاص للاضطلاع بالدور الموكول له باتجاه المساهمة في تجسيم التكامل الاقتصادي والاندماج بين الدول المغاربية، حيث توفقت بتاريخ 17 فيفري 2007، في بعث الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال ليشكل نواة صلبة من أجل إقامة علاقات تعاون وشراكة بين المتعاملين الاقتصاديين المغاربة ولتحفيز المبادرة الخاصة في عملية التكامل المغاربي.

رغم جمود المؤسسات السياسية للاتحاد إلا أن هناك مجموعة من الانجازات التي تمت بعيدا عن الإطار السياسي، فقد عقد مجلس وزراء الخارجية 33 دورة عادية كان آخرها بالرباط في 7 ماي 2015 ، بالإضافة إلى اجتماع اللجان لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعي والطبية وما تمخض عنها من اتفاقيات، ليس فقط المجال الاقتصادي بل تجاوزته إلى ميادين أخرى علمية ثقافية اجتماعية وأمنية. وتنشر الأمانة العامة بانتظام حصيلة نشاط اللجان الوزارية المتخصصة المشرفة على برامج التعاون القطاعية في مجالات متعددة كالصحة العمومية، المياه، مكافحة التصحر، الازدواج الضريبي، الصحة الحيوانية، شبكات الطرق المغاربية والمواصلات

[1] محمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقليمية الراهنة، مرجع سبق ذكره، ص 111-112.

[2] محمد شكري، مرجع سبق ذكره، ص05.

وترابط شبكات الكهرباء. كما اتخذ التعاون بين دول المنطقة بعدا ثنائيا حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات متعددة كان لها انعكاس ايجابي على مسيرة التكامل المغاربي[1].

ويتواصل العمل من أجل إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق بقواعد المنشأ، وفي اجتماعه بالرباط ديسمبر 2014 أكد مجلس وزراء التجارة ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي باعتبارها المرحلة الأولى في تنفيذ الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة التي اعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990.

وفي 21 ديسمبر 2015، قام وزراء المالية في دول الاتحاد المغاربي بإعطاء إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية أي بعد مرور 24 سنة من تاريخ توقيع اتفاقية انشائه عام 1991. واختيرت تونس مقرا رئيسيا له، ويقدر رأسمال البنك بـ150 مليون دولار أمريكي حدد خلال الجمعية العمومية التأسيسية لهذا البنك، وتم تشخيص فرص للاستثمار وللتجارة بين البلدان المغاربية من قبل البنك في قطاعات الزراعة؛ الصيد البحري؛ الصناعات الاستخراجية؛ الصناعات التحويلية؛ البنية التحتية والتجارة. إن تفعيل هذه المؤسسة المالية سيعطي دفعا هاما للمسيرة المغاربية في اتجاه تحقيق ما تطمح إليه من تكامل اقتصادي بين الدول الخمس، وذلك من خلال سياسة تعبئة الموارد التي ستسمح له بأن يؤدي دور الرافعة المالية لدعم التكامل المغاربي، لا سيما من خلال تعبئة التمويل التي يخصصها المانحون والتمويل المشترك.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني فقد حضي باهتمام مغاربي خاص بسبب تصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، إذ تم تخصيص دورة استثنائية لوزراء الخارجية انعقدت بالجزائر في 9 جويلية 2012، وقد اكتسى هذا الاجتماع أهمية بسبب تمحوره للمرة الأولى في تاريخ الاتحاد المغاربي حول التنسيق الأمني بين الدول الخمس، ووضعه لخارطة طريق تضمن الوصول بهذا التنسيق إلى الأهداف التي وضعها الوزراء لاجتماعهم لمواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة المغاربية، وذلك بدعم وتعزيز الهياكل والآليات القائمة، المختصة بالتعاون الأمني والاعتماد عليها كإطار ذي صلاحية في بلورة استراتيجيات التعاون الأمني وخططه العملية، داخل الفضاء المغاربي وبين الاتحاد المغاربي ومحيطه الإقليمي[2]. وتمحض عن اجتماع جويلية عقد اجتماعات وزارية هي على التوالي اجتماع وزراء الشؤون الدينية بموريتانيا في 24 سبتمبر 2012، واجتماع وزراء الداخلية بالرباط في 21 أفريل 2013 ووزراء الشؤون القانونية والقضائية بليبيا، والشباب والرياضة بتونس في 17 ماي 2013، وهي القطاعات التي تُعنى مباشرة بالملفات المطروحة والتي تشكل تهديدا لأمن واستقرار دول المنطقة، مجتمعة ومنفردة، وتوجت هذه الاجتماعات تباعا بصدور بيانات نواكشط، الرباط، طرابلس وتونس وشكلت في مجملها الملامح الأولية للاستراتيجية المغاربية المتكاملة في المجال الأمني[3].

---

[1] منيرة نوري، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] عبد النور بن عنتر، البعد الامني لاستعصاء التكامل في المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 201، جويلية 2015، ص 16.

[3] المرجع نفسه، ص 17.

ولمزيد من التعاون في المجال الأمني شهد السداسي الأول من سنة 2015 اجتماع فرق عمل مغاربية من خبراء في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية، ومحاربة الاتجار في المخدرات ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وانبثقت عن هذه الاجتماعات قرارات وتوصيات من شأنها دفع العمل المغاربي المشترك لتعزيز الأمن في المنطقة، لأن غياب هذا الأخير سيكون عائقا أمام تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

2_ الانجازات المحققة عمليا:

قامت البلدان المغاربية بوضع أطر التكامل ولكن أعيق تنفيذ هذه الأطر بسبب غياب الآليات التنفيذ والمراقبة والتقييم، أي لم يكن هناك إلى وقت قريب أي وسيلة تحدد بطريقة موضوعية مدى التقدم المحرز في التكامل من قبل الدول. ولسد هذا النقص قام البنك الدولي بالمشاركة مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بإعداد دليل التكامل الاقليمي في إفريقيا. ويقيس الدليل 16 مؤشر عبر خمسة أبعاد وهي البعد التجاري؛ البنية التحتية الاقليمية؛ التكامل الانتاجي؛ حرية تنقل الأشخاص، والتكامل المالي مالي. وهذا الدليل بأبعاده الخمسة ومؤشراته الستة عشر محدد في الشكل أدناه[1].

الشكل رقم(11): دليل قياس التكامل الاقليمي في افريقيا

المصدر: كارلوس لوبيز، التقدم ببطء نحو التكامل، مجلة التمويل والتنمية، العدد ، ، ص 19

[1] Mathieu Arès, Éric Boulanger et Christian Deblock, op.cit,p 29 .

وصمم هذا الدليل ليكون أداة متاحة وعملية وتركز على النتائج وتعزيز السياسات والحقائق، ويزود صناع السياسات على المستوى الاقليمي والدولي ببيانات موثوقة تصنف الدول من خلال الأبعاد الخمسة، حتى يتم تحديد نقاط القوة والضعف لكل بلد في العملية التكاملية. وينحصر مقياس هذا الدليل بين اللاتكامل والتكامل التام أي محصور بين القية [0- 1][1].

وفي دراسة قامت بها اللجنة الافريقية بلغ مؤشر التكامل الاقليمي لاتحاد المغرب العربي 0.459 (متوسط النتائج الكلية للأبعاد الخمسة) حيث قدر التكامل التجاري بـ 0.631 و البنية التحيتة بـ 0.491 وبلغ التكامل الانتاجي 0.481، أما البعد الخاص بحرية تنقل الأشخاص فقد بلغ 0.493 والتكامل المالي 0.199 وهو الأضعف بين الأبعاد الخمسة[2].

- **نتائج المؤشر بالنسبة للمغرب:** فيما يتعلق ببعد تنقل الأشخاص إحتل المغرب المرتبة الرابعة بين دول الاتحاد المغاربي وذلك لأنه يفرض تأشيرة دخول على المواطنين المغاربة، أما في البعد التجاري احتل المرتبة الثانية مغاربيا إذ تعتبر التعريفات الجمركية المفروضة على واردات دول الاتحاد المغاربي ضعيفة فهي لا تتجاوز 0.01%، غير أن التبادل التجاري مع دول الاتحاد ضعيف فوارداته الآتية من دول المغرب العربي تمثل ما نسبه 1.5% فقط من ناتجه المحلي الاجمالي أما الصادرات فتمثل 0.5%. ويحتل المغرب المرتبة الثانية أيضا في مجال التكامل الانتاجي إذ بلغت وارداته من السلع الوسيطة 113 مليون دولار ونفس القيمة بلغتها صادرات السلع الوسيطة، وهذا يعني أن المغرب يمتلك القدر الكافي من التخصص للاندماج في سلاسل القيمة الاقليمية[3]. واحتلت المرتبة الأولى بين دول الاتحادحسب مؤشر البنية الاقليمية نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلتها لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **نتائج المؤشر بالنسبة للجزائر:** حسب مؤشر تنقل الافراد إحتلت الجزائر المرتبة الأولى بين دول الاتحاد المغاربي إذ يسمح لمواطني البلدان الأخرى من اتحاد المغرب العربي بالدخول إليه دون تأشيرة ، كما أنه صادق على معاهدات اتحاد المغرب العربي المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص وحق الاستقرار وحرية تنقل العمال، أما في البعد التجاري احتلت المرتبة الرابعة مغاربيا ويبلغ متوسط التعريفة على واردات الاتحاد 4% وهي ثاني أعلى تعريفة في التكتل بعد موريتانيا، والتبادل التجاري مع دول الاتحاد هو ضعيف

[1] كارلوس لوبيز، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

[3] اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري المغرب، 2015، ص 4-7.

فوارداته الآتية من دول المغرب العربي تمثل ما نسبه 0.4% فقط من ناتجه المحلي الاجمالي أما الصادرات فتمثل 0.9%. وتحتل المرتبة الرابعة حسب مؤشر التكامل الانتاجي إذ بلغت نسبة السلع الوسيطة في وارداتها 29% وأما صادرات السلع الوسيطة فكانت تساوي 2%، ويبقى اندماجها في سلاسل القيمة الاقليمية ضعيف، وفي البنية الأساسية يحتل المرتبة الرابعة. باستثناء حرية تنقل الافراد فإن تصنيفه في المؤشرات الأخرى يعد ضعيف، وعليه عليها العمل على تحسين المؤشرات الأخرى لتنهض بأدائها[1].

- **نتائج المؤشر لموريتانيا:** حسب مؤشر تنقل الافراد إحتل البلد المرتبة االثانية بعد الجزائر فهو لا يفرض تأشيرة على مواطني تونس وليبيا والجزائر في حين يفرضها على مواطني المغرب،أما مؤشر البعد التجاري احتل المرتبة الخامسة مغاربيا ويبلغ متوسط التعريفة على واردات الاتحاد 9% ، والتبادل التجاري مع دول الاتحاد هو ضعيف فصادراته بلغت 0.04%. وتحتل المرتبة الخامسة حسب مؤشر التكامل الانتاجي وبلغت نسبة السلع الوسيطة في وارداتها المغاربية 11% وأما صادرات السلع الوسيطة فكانت تساوي 16%، ويبقى اندماجها في سلاسل القيمة الاقليمية ضعيف، وفي البنية الأساسية تحتل المرتبة الثالثة حسب مؤشر تنمية الهياكل الأساسية الخاص بمصرف التنمية الافريقي[2].

- **نتائج المؤشر لتونس:** يشير مؤشر تنقل الافراد إلى أن تونس تحتل المرتبة الثالة في الاتحاد حيث أن 75% من مواطني الاتحاد يمكنهم الدخول إلى التراب التونسي دون تأشيرة، وتحتل المرتبة الاولى من ناحية التكامل التجاري وذلك نتيجة تطبيقها تعرفة جمركية تقدر بـ 0.01% على واردات الاتحاد. وتتبوء المرتبة الأولى في الاتحاد حسب مؤشر التكامل الانتاجي فهي قوية في مجال الاندماج في سلالسل القيمة الاقليمية فقد بلغ المؤشر الانتاجي 0.4 وهذا يدل على الترابط الكبير بين هيكل صادراتها ووارادات الاتحاد. وفي البنية الأساسية تحتل المرتبة الخامسة[3].

[1] اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري الجزائر، 2016، ص 5-6.

[2] اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري موريتانيا، 2016، ص 4-6.

[3] اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري موريتانيا، 2016، ص 4-6.

المبحث الثاني: مقومات التكامل لدول اتحاد المغرب العربي

إن الحكم على مدى نجاح أو فشل العملية التكاملية يعتمد بشكل أساسي على مدى توفر المقومات الضرورية واللازمة للعملية التكاملية. ففضلا عن روابط الدين واللغة التي تجمع بلدان المغرب العربي فإن هناك خصائص ثقافية وجغرافية وسياسية واقتصادية تتميز بها، والتي تشكل دعائم خاصة ومحفزات إضافية بينها تجعل من دول المغرب العربي كيان واحد متماسك ومُحدد المعالم، وتمكنه من إقامة تكتل اقتصادي وجيو استراتيجي فعال ومنافس. وعليه سنقوم في هذا المبحث باستعراض مختلف هذه المقومات.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية و البشرية

إن الهدف من تحديد الاطار الجغرافي لدول اتحاد المغرب العربي هو إبراز المكانة التي يحتلها في العالم ككيان جغرافي مستقل بذاته له خصوصياته الطبيعية والسكانية التي تميزه عن باقي الدول، والتي تؤهله ليشكل كيانا اقتصاديا موحدا.

الفرع الأول: المقومات الجغرافية

يقع المغرب العربي بمكوناته الخمسة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) في شمال القارة الافريقية مشكلا متسعا جغرافيا متصل الحدود متجانس الخصائص المادية والطبيعية على مساحة قدرها 5.837.821كلم^2 (وباحتساب الصحراء الغربية تقدر مساحته بـ6.048.141كلم^2) موزعة كالتالي:

جدول رقم(13): مساحة المغرب العربي

الدولة	المساحة (كلم2)	النسبة
الجزائر	2.381.741	%40.7
المغرب	485.730	%8.32
تونس	164.150	%2.8
ليبيا	1.775.500	%30.4
موريتانيا	1.030.700	%17.65
المجموع	5.837.821	%100

المصدر: جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ذكره، ص 27.

وبهذه المساحة يشكل المغرب العربي سابع أكبر مساحة في العالم و19% من مساحة إفريقيا و42% من مساحة الوطن العربي. وتمتلك هذه الدول الخمسة واجهة بحرية مهمة على المتوسط تزيد عن 4200كلم وأخرى على الأطلسي تقدر بحوالي 2600 كلم، وهو ما يجعل من هذا التماس البحري نقطة مراقبة على الملاحة البحرية من مضيق جبل طارق غربا وخليج سرت شرقا، فالمغرب هو حارس الممر الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط، وتتحكم السواحل الجزائرية (1200كم) في كل الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية، الذي تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركيته الملاحية، كما تغطّي ليبيا شريط ساحلي استراتيجي على طول قدره (1900كم) من الشريط البحري الشرقي للمغرب العربي[1]. ويمثل طول الشريط الساحلي لدول اتحاد المغرب العربي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله.

ويعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي بعد استراتيجي اقتصادي إذ يمثل ممرا رئيسيا لنقل النفط يعني الجانب الأوروبي والأمريكي على حد سواء، حيث أن ما نسبته 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، فيما يعبر هذه المياه ما نسبته 15 % من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا الشمالية[2].

وعلى عكس الكثير من الأقاليم فإن المغرب العربي يخلوا من الحواجز الطبيعية التي تؤثر على تجانس جغرافيته، وتغيب أية معالم لانقسام الاقليم طبيعيا إلى وحدات منفصلة. فنجد أن منطقة المغرب العربي تشكل كيانا مستقلا ومتوازنا ومتشابه الظروف المناخية والنباتية ما بين الصحاري والسهول والتلال، ففي الشمال يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجة حرارة متوسطة عموما، بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي حيث تشتد الاختلافات الحرارية لتصل أو تفوق 50° في موريتانيا وهذا الاختلاف يتناسب مع تناقص معدلات الأمطار باتجاه شمال- جنوب وتتميز بعدم الانتظام بين سنة وأخرى، أما من ناحية التضاريس تكتسي منطقة المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة، فهي ذات تضاريس جبلية وغابات وسهول وأنهار تسمح بممارسة مختلف النشاطات الزراعية.

وتعتبر الدول المغاربية باستثناء تونس البوابة الرئيسية نحو الجنوب باتجاه الصحراء الافريقية، حيث تمتلك مناطق صحراوية مترامية الأطراف تمتد على ما يزيد من 4000كلم، انطلاقا من ليبيا شرقا إلى موريتانيا

1 الفلالي مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص21.

2 عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، 17 و18 فيفري 2013. على الموقع الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/20135281703118734Msharri.pdf

غربا[1]، وهذا ما يضفي على المنطقة العمق الاستراتيجي الافريقي، وخلافا للبلدان المغاربية الثلاثة (الجزائر – تونس – المغرب)، تعتبر ليبيا وموريتانيا بلدين صحراويين أساسا ما عدا منطقة وادي السنغال في جنوب موريتانيا والجبل الأخضر في شمال ليبيا، والصحراء المغاربية غنية بالثروة البترولية والطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) والمعادن الأخرى النفيسة.

ويشكل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، فهو محور تلاقي أربع أبعاد جيو-استراتيجية مترابطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداده إلى أوروبا شمالا حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر، فالبعد الافريقي من ناحية الجنوب قارة المستقبل والامكانيات الخام، ثم البعد الشرق أوسطي وامتداده إلى الخليج من جهة الشرق حيث تتوفر الثروات الطبيعية، وأخيرا البعد الأطلسي من ناحية الغرب[2].

هذه المقومات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي خلقت تشابها كبيرا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، فمن المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقا، ومن البحر المتوسط حتى تشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوبا، نجد أن المغرب العربي يشكل وحدة جغرافية متماثلة ذات موقع جغرافي استراتيجي جعلها مجال طبيعي ملائم لقيام تكتل ذو وزن دولي وتأثير إقليمي مهم. كما جعلت هذه المميزات الجغرافية المثالية من الاطار الجغرافي للمنطقة عاملا من عوامل القوة التي تدعم وتساهم على قيام تكاملها الاقتصادي، ويعتبر ثروة هائلة في حد ذاتها وميزة نسبية يجب استثمارها في عملية التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال استغلالها والاستفادة من مزاياها في التبادل التجاري وتقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري و إنشاء التجمعات الصناعية، الأمر الذي سيؤدي إلى توفير تكلفة أفضل بين أقطارها ويساهم على تشجيع وتنشيط التجارة البينية التي تعزز تكاملها الاقتصادي.

الفرع الثاني: المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أحد المعطيات الأساسية التي لا يمكن أن نغفلها لما لها من دور في دعم التكامل المغاربي. وللوقوف على حقيقة هذا المقوم نقدم بعض المؤشرات الاحصائية التي توضح لنا وضعية الطاقات البشرية لدول الاتحاد.

[1] عادل مساوي و عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي والتفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ص 14. على الموقع الالكتروني: http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf

[2] عبد الحليم بن مشري، مرجع سبق ذكره.

أولا: النمو والكثافة السكانية لدول المغرب العربي

تفيد الاحصائيات (الجدول رقم) بأن عدد سكان المغرب العربي انتقل خلال الفترة الممتدة ما بين 1964 إلى 2016 من 33 مليون نسمة إلى 98 مليون نسمة أي بزيادة تقدر بـ 66%. ويمثل عدد سكان المغرب العربي ما نسبته 24%[1] من سكان الدول العربية. وتصل نسبة زيادة السكان السنوية لدول الاتحاد في المتوسط 1.58% سنويا، وأعلى نسبة لها سجلت في موريتانيا أين قدرت بـ 2.8% تلتها الجزائر بـ 1.83% ثم المغرب بـ 1.35% ثم تونس بنسبة 1.14% وأقل نسبة سجلت لها في ليبيا إذ بلغت 0.93%. ولا يوجد اختلال هيكلي "تفاوت كبير" بين نسبة الإناث والذكور في هذه الأقطار. هذا التزايد السكاني يعد بمثابة سوقا تجاريا واستهلاكيا مهما، وهو يمثل مورد بشري هام إذا ما تم استغلاله عند توافر الامكانيات المادية لتكوينه وتعليمه وتدريبه.

جدول رقم (14) تطور عدد السكان في المغرب العربي من 1964 إلى 2016

	عدد السكان (مليون نسمة)							
	1964	1980	1990	2000	2010	2014	2015	2016
الجزائر	12.2	19.33	25.91	31.19	36.12	39.11	39.88	40.6
ليبيا	1.66	3.22	4.43	5.36	6.2	6.2	6.23	6.3
موريتانيا	0.96	1.53	2.03	3.13	3.61	4.06	4.18	4.3
المغرب	13.85	20.02	24.88	30.52	32.41	34.31	34.8	35.28
تونس	4.46	6.36	8.23	9.7	10.64	11.14	11.27	11.4
اتحاد المغرب العربي	**33.13**	**50.46**	**65.48**	**79.9**	**88.98**	**94.82**	**96.36**	**97.88**

المصدر: أعد الجدول بناء على المعطيات الواردة بقاعدة بيانات الأونكتاد[2]، على الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

ويشير الجدول إلى أن معدل نمو سكان دول المغرب العربي كان كبيرا خلال السنوات 1964 إلى 2000، بعدها عرف معدل النمو نوعا من الاستقرار وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

[1] في سنة 2016 بلغ عدد سكان الوطن العربي 406.7 مليون نسمة حسب إحصائيات الإنكتاد. لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الموقع الالكتروني: http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx تاريخ الاطلاع:

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتي يعرف باختصار بالإنجليزية UNCTAD تم إنشائها كهيئة حكومية دائمة عام 1964 وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية ويبلغ عدد أعضاء مؤتمر الأنكتاد حاليا 188 دولة عضوا.

الشكل رقم (12) : نسبة تطور سكان المغرب العربي من 1964-2017

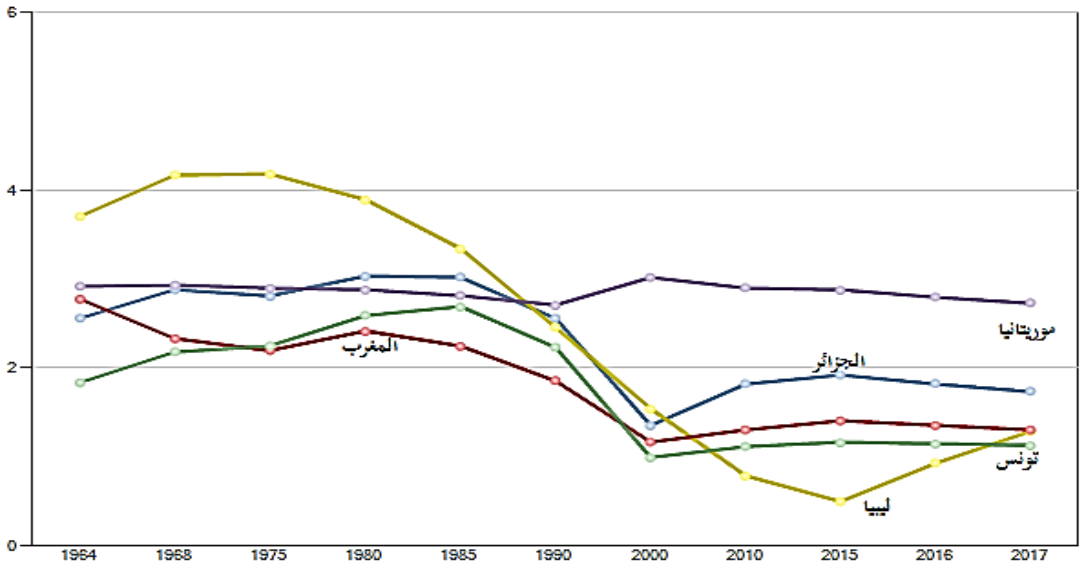

المصدر: أعد بناء على معطيات الجدول رقم

ويتفاوت توزيع السكان في المنطقة من بلد إلى آخر، حيث نجد أن عدد سكان الجزائر والمغرب يمثل 77.5% من سكان المغرب العربي، إذ تقتسم هاتان الدولتان النسبة تقريبا بالتساوي، وهو ما يعكس توازن القوى في المجال البشري بينهما، في حين نجد أن ليبيا وموريتانيا من أقل دول الاتحاد سكانا، إذ لم يتجاوز عدد السكان 6.5 مليون نسمة في ليبيا رغم أنها تمثل ثاني أكبر مساحة بين دول الاتحاد، وبذلك فإن كثافتها السكانية[1] تقدر بـ 3.54 شخص لكل كيلو متر مربع، وموريتانيا تمثل أقل نسبة حيث قدر عدد سكانها بـ 4.3 مليون نسمة سنة 2016، وكثافتها السكانية تعادل 4 أشخاص لكل كيلومتر مربع. أما تونس فقد بلغ عدد سكانها 11.4 مليون نسمة بكثافة سكانية تعادل67 شخص لكل كيلو متر مربع. أما الكثافة السكانية لاتحاد المغرب العربي فتقدر بحوالي 16 شخص لكل كيلو متر مربع، وهو معدل ضعيف مقارنة بشساعة مساحة البلدان المغاربية. وتعتبر الكثافة السكانية الضعيفة إحدى معوقات التنمية في الدول المغاربية بسبب ارتفاع تكلفة توفير الخدمات الأساسية للسكان.

وقد رافق التطور السكاني لدول المغرب العربي تفاوتا كبيرا في توزيعهم حسب المناطق، إذ تشير الدراسات إلى أن سكان المدن يمثلون حوالي 65% من إجمالي السكان، ويرجع سوء التوزيع السكاني لاختلاف المناخ

[1] الكثافة السكانية تعطى بقانون عدد السكان مقسومة على المساحة القابلة للسكن بالكيلومتر، ونظرا لعدم توفر المعطيات حول المساحة القابلة للسكن تم استخدام المساحة الإجمالية لكل دولة، علما أن السنة المرجعية التي تم اعتمادها في الحساب هي سنة 2016.

والتضاريس الطبيعية، حيث نجد كثافة كبيرة لتركز السكان كلما اتجهنا نحو الشمال وسواحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، في حين كلما اتجهنا إلى الجنوب والصحراء نجد أنها تخلو تقريبا من السكان، وذلك يعود للمناخ الصحراوي القاسي ولافتقار الصحراء لأبسط مقومات الحياة، إضافة إلى غياب البنية التحتية. ويقدم التوزيع السكاني بين الريف والمدينة صورة عن الطاقات البشرية المتاحة كمصدر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني من جهة، ويبرز حجم التجمعات الحضرية التي تتطلب توفير احتياجات من جهة أخرى، والجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للسكان في منطقة المغرب العربي.

الجدول رقم (15) : نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان لدول المغرب العربي للفترة 1990-2017

	نسبة سكان الحضر من مجموع السكان					
	1990	2000	2010	2015	2016	2017
الجزائر	52.09	59.92	67.54	70.85	71.46	72.05
ليبيا	75.72	76.39	78.05	79.27	79.54	79.82
موريتانيا	39.32	38.09	46.59	51.09	51.96	52.82
المغرب	48.39	53.34	58.02	60.81	61.36	61.91
تونس	57.95	57.95	66.66	68.06	68.35	68.64

المصدر: أعد الجدول بناء على المعطيات الواردة بقاعدة بيانات الأونكتاد

ثانيا: التركيبة العمرية

يتراوح عدد السكان الذين هم أقل من سن 20 سنة بحوالي 50% من إجمالي عدد سكان المغرب العربي، ويعني هذا بأنها مجتمعات شابة، وسيؤدي هذا إلى ارتفاع نسبة حجم القوة العاملة المنتجة مستقبلا، وهذا ما سيشكل عبئا على الاقتصاديات المغاربية لضرورة مواجهة احتياجات هذه الشريحة من تسهيلات صحية وتعليمية واجتماعية وتوفير مناصب عمل. وتتوزع الفئات العمرية لسكان المغرب العربي وفقا للجدول أدناه إلى ثلاث فئات تمثل الفئة العمرية الأكبر من 65 سنة الأضعف والأقل نسبة ما يؤكد على أن المجتمعات المغاربية هي مجتمعات شابة، في حين أن الفئة العمرية الأقل من 15 سنة تمثل نسبة معتبرة من مجموع السكان، فهي تشكل ما يزيد عن ربع سكان المغرب العربي مجتمعة، وهذا يعني توفر الدول المغاربية على طاقات بشرية هائلة تتطلب بذل جهود كبيرة لتلبية احتياجاتها، والتي لن تتم عن طريق الأسواق المحلية التي تتميز بضيقها وإنما بالانفتاح على الأسواق المغاربية من خلال تكاملها.

جدول رقم (16): التوزيع العمري لسكان المغرب العربي (%) للفترة 2010-2016

	التوزيع العمري بالنسبة المئوية								
	أقل من 15 سنة			من 15 سنة إلى 65 سنة			أكبر من 65 سنة		
	2010	2015	2016	2010	2015	2016	2010	2015	2016
الجزائر	27.21	28.65	29.01	67.32	65.48	64.97	5.47	5.87	6.02
ليبيا	28.50	28.60	28.42	67.38	67.07	67.22	4.19	4.32	4.36
موريتانيا	41.19	40.24	40.10	55.70	56.66	56.78	3.11	3.10	3.12
المغرب	28.50	27.66	27.57	65.36	65.57	65.94	6.14	6.40	6.56
تونس	23.34	23.69	23.91	67.32	.65.48	64.94	7.47	7.61	7.78

المصدر: أعد الجدول بناء على معطيات البنك الدولي

ثالثا: حجم العمالة وتوزيعها حسب القطاعات

يقدر حجم القوة العاملة لدول المغرب العربي سنة 2016 بحوالي 33.6% من مجموع السكان أي ما يعادل 32.18 مليون عامل حسب معطيات البنك الدولي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة نتيجة ارتفاع مساهمة العنصر النسوي في سوق العمل، ونمو فئة السكان النشطين نتيجة طبيعة التركيبة العمرية لسكان المنطقة المغاربية.

الجدول رقم (17): البطالة وحجم العمالة وتوزيعها حسب القطاعات

الدول	القوة العاملة % من مجموع السكان		معدل النمو السنوي للقوى العاملة 2006-2016	معدل البطالة 2016	نسبة توزيع العمالة حسب القطاعات من إجمال المشتغلين					
	2010	2015			الزراعة		الصناعة		الخدمات	
					2015	2016	2015	2016	2015	2016
الجزائر	44.3	43.7	1.9	10.4	13.07	12.73	47.60	47.09	39.33	40.17
تونس	46.7	47.7	1.6	15.5	13.20	13.67	44.70	42.54	39.33	43.79
ليبيا	53.3	53.2	0.5	19.2	16.63	16.81	28.79	28.24	54.58	54.96
المغرب	49.7	49.2	1.1	9.4	38.59	37.74	19.16	19.50	42.26	42.76
موريتانيا	47.1	47.2	2.7	11.7	75.90	76.14	7.63	7.24	16.46	16.62

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2016. _ بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/

يبين الجدول أن معدل البطالة في دول المغرب العربي مرتفع وبالأخص في تونس وليبيا نتيجة الظروف التي مرت بها خاصة بعد 2010، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل دول المنطقة لفتح مناصب شغل جديدة، يرتفع معدل البطالة عن 10% في المتوسط بالمنطقة، وهذا الوضع سيظل مصدر توتر لدى الدول المغاربية. كما يمثل تحديا كبيرا للحكومات المغاربية إذ عليها توفير مناصب عمل أكثر في العشرية القادمة من أجل توظيف البطالين الموجودين حاليا والجدد الذين سيدخلون سوق العمل بفعل التركيبة السكانية للمنطقة. وهذا يعتبر تحدي تنموي كبير يتطلب من الدول المغاربية تكييف خططها التنموية التي تتلاءم مع النمو الديمغرافي واستيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة المتزايدة.

تجمع بين الدول المغاربية ميزات متشابهة في سوق العمل، حيث أن تركيبته لا تختلف كثيرا، إذ أن نسبة القوى العاملة من مجموع السكان لكل الدول تقترب من 50% وهذا لأن الأقطار المغاربية تتميز بأنها مجتمعات شابة، كما أن معدل نمو القوى العاملة يقترب من معدل النمو السكاني الذي يظهره الشكل رقم ()، حيث نجد أنه لا يتعدى 2% باستثناء موريتانيا. ونجد أيضا سيادة العمل في قطاع الخدمات وخاصة تلك القطاعات المرتبطة بالنفط في ليبيا والجزائر والفوسفات والتعدين في المغرب وتونس، وهذه الظاهرة تترافق مع انخفاض نسبة العمالة في القطاع الزراعي، باستثناء موريتانيا حيث نجد أن العمالة فيها تتمركز في القطاع الزراعي.

بالنسبة لتونس تعود النسبة المعتبرة لاحتواء قطاع الخدمات للعمالة بالدرجة الأولى إلى القطاع السياحي الذي انتقلت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للدولة من 23% عام 2006 إلى 38.42% عام 2016، ووفر 340 ألف فرصة عمل أي ما يعادل 11.5% من السكان النشطين، وهذا القطاع كان له أثر مباشر على قطاعات أخرى مرتبطة بالسياحة على غرار المطاعم والصناعة الترفيهية أثره على قطاع الزراعة المستهلك للمنتجات النباتية والمنتجات البحرية، ودعم أيضا الصناعة التقليدية، ومن جهة أخرى كان له أثر على تحسين البنية التحتية خاصة في مجال النقل الجوي[1].

إن معرفة توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية يساعد عند رسم السياسات المشتركة في حالة التكامل إلى ضبط حركة العمالة وتوجيهها إلى القطاعات الحيوية داخل كل دولة وذلك باتخاذ الإجراءات

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، موجز قطري 2016، تونس، ص 32.

اللازمة التي ستؤدي إلى رفع الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل بتلك القطاعات وبالتالي رفع نسبة مساهمته في الناتج الوطني[1].

المطلب الثاني: المقومات الاجتماعية

إذا كان الموقع الجغرافي يسهم في تقارب الشعوب فإن ما تحمله شعوب المغرب العربي من مقومات حضارية وقيم ومصالح مشتركة هو المكون الأهم في مسار توحدها، وتجانسها السياسي والاجتماعي، وهذا ما تؤكده المرجعية التاريخية لدول المغرب العربي[2].

الفرع الأول: وحدة الدين واللغة

إن الدين الاسلامي واللغة العربية يعدان من الدعائم الأساسية للوحدة والتكامل المغاربي. فدول المغرب العربي تعتنق الدين الاسلامي منذ أربعة عشر قرنا من الزمان وهذا رغم أن انتشاره بالمنطقة استغرق وقتا طويلا يزيد عن ثلاثين سنة، كما أن تشبت سكان المغرب العربي الأصليون (البربر) بلغتهم البربرية وعاداتهم وتقاليدهم لم تمنعهم من اعتناق الدين الإسلامي، وذلك لما يحمله من قيم مثل تحرير العبيد والتسامح والأخوة والتضامن والعدالة الاجتماعية والحرية الاجتماعية والمسؤولية، وكذلك تطبيق القيم في الحياة اليومية جعل السكان الأصليين يتقبلونه بصدر رحب، فأصبح الاسلام يمثل العقيدة الغالبة لحوالي 95% من السكان في جميع أقطار المغرب العربي، فأصبح بذلك يمثل المرجعية الأساسية للوحدة المغاربية. إضافة إلى ذلك فإن الوحدة الدينية التي تميز المنطقة مدعمة بوحدة مذهبية، وهي سيادة المذهب المالكي، فتعدد الديانات والاختلافات المذهبية لا تطرح في الأقطار المغاربية[3].

تعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية لجميع شعوب المنطقة، وتعتبر لغة وافدة على المنطقة ارتبطت بالفتوحات الإسلامية، حيث اختلط السكان الأصليون بالعرب المهاجرين مما نتج عنه الانتشار الواسع للغة العربية على حساب اللغة البربرية باعتبار أنها لغة القرآن. وبالاطلاع على كافة دساتير الدول المغاربية نجد أنها تعتمد اللغة العربية لغة وطنية للشعب والدولة، وتصفها على أنها من المقومات الأساسية التي تعبر عن وجدان

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] عبد الحميد الابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، الطبعة الثانية، ص 27.

[3] المرجع نفسه، ص ص 32-45.

الشعوب المغاربية[1]، فهي تمثل إرثا مشتركا لكل شعوب المنطقة. واللغة العربية في منطقة المغرب العربي كانت ولا تزال أداة للحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس والترابط، كما تعتبر الأساس في تأكيد صفة المغرب العربية.

الفرع الثاني: وحدة التاريخ و الثقافة

يعد المغرب العربي نموذجا للتلاقي بين الثقافات و الأجناس، على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين واللغة الواحدة، ويظل الدين الاسلامي المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، فقد عمل على تمتين وربط أواصر الأخوة بين عناصر السكان، حيث أصبحت التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني لدول المغرب العربي قائمة على الاتصال وليس الانفصال، الأمر الذي أدى إلى وحدة ثقافية وبالتالي خلق مفاهيم مشتركة بين شعوب المنطقة كانت أساس التبادل الفكري والثقافي[2]، كما ولد لدى شعوب المنطقة الشعور بالانتماء إلى فضاء جغرافي وحضاري واحد ظلا قائمين إلى اليوم رغم كل التأثيرات والصعوبات.

يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون، والذي يعود إلى العصر القديم قبل أن يعززها الدين الاسلامي الذي عمل على بناء الانسجام والتقارب بين شعوب المنطقة. فقد شهد المغرب العربي لقاءات حضارية مختلفة، نذكر منها حضارة الفينيقيين، ثم الحضارة الرومانية، وصولا إلى الحضارة الإسلامية والتي تعود إلى قيام دولة المرابطين في القرن الحادي عشر للميلاد والتي أعطت للمغرب العربي طابعه الثقافي والاسلامي، وقد اتسع المجال المغاربي واتضحت معالمه وتعمق إدراكه لذاته في عهد الدولة الموحدية ما بين سنة 1130 و1248[3]،حيث قام تحت إمرتها كيان يضم جل الحيز المغاربي الراهن، واستمر هذا الكيان قائما إلى أن اجتاحت البرتغال الشواطئ المغاربية سنة 1415[4].

وظهرت بوادر الانشقاق والحدود المصطنعة مع التواجد الاستعماري الفرنسي والاسباني والايطالي، الذي تلاعب بحدود جميع البلدان التي استعمرها، وفق ما يلائم مصالحه وغاياته. فخضع المغرب العربي لنظم سياسية قطرية عملت على تجزئة المجال المغاربي، وأنشت ضمنه دويلات مختلفة متنازعة فيما بينها مما أدى إلى حدوث تراجع كبير فيما يخص الوحدة السياسية للمغرب العربي.

---

1 جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] بن طيرش عطاء الله، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد2، 2017 ،ص755.

[3] عياشي كمال ومنيرة نوري، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.

[4] اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ولكن رغم السياسات الاستعمارية الهادفة إلى التفكيك والتفرقة فإن ذلك لم يؤثر على الشعور بالانتماء إلى كيان واحد، بل زاد الأمر من تعميق العلاقات الفكرية والثقافية بين دول المنطقة. كل هذه الأحداث المشتركة التي مرت بها المنطقة سمحت بتحديد الهوية التاريخية المشتركة كنتيجة للمسار الموحد للمغرب العربي، وهذا ما جعل أحد الباحثين يقول:" **إن المجتمعات المغربية مندمجة بطريقة غير موجودة في المشرق فهي إسلامية، مالكية متجانسة على الصعيد الديني والمذهبي....ولا نجد تميز بين البعد العربي والبعد الاسلامي، وأكثر من ذلك فالمغرب العربي ينتمي بطريقة حضارية لا تقبل التقسيم.....والتطور التاريخي في المغرب جعل من الوطنية لغة النقاش والحوار...**"[1].

وإجمالا يمكن القول أن وحدة الدين واللغة والانتماء والمصير المشترك لدول المغرب العربي أوجد أساسا اجتماعيا وثقافيا مشتركا ساعد على بناء وحدة المغرب العربي، وهو ما ركزت عليه الوثائق التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، حيث اعتبرت تلك العوامل كمقومات للوحدة وأنها تمثل الأسس التي قام عليها الاتحاد[2]. إلا أن هذه العوامل ليس لها من الفاعلية ما يمكنها من أن تكون العوامل الوحيدة لإنجاح أي تكامل، بل إن دورها قد يكون ثانويا أمام تعاظم المصالح الاقتصادية وما يمكن أن تكون لها من أهمية في إنجاح التكامل الاقتصادي، وخير دليل على ذلك ما توصلت أوروبا إليه من مراحل متقدمة في تكاملها الاقتصادي، رغم اختلاف أجناسهم؛ مذاهبهم؛ لغاتهم؛ إضافة إلى الحروب الكبرى التي شهدتها المنطقة. إلا أن أوروبا وضعت هذه الاختلافات والحروب جانبا ورجحت بناء المستقبل واتخذت من البناء الاقتصادي سبيلا إلى ذلك. هذا ما يبرز ما للمصالح المشتركة من أهمية إلى جانب المقومات الاقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي.

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية

إن ما تتميز به دول اتحاد المغرب العربي من خصائص طبيعية متميزة وعوامل مناخية خاصة، أدت إلى خلق موارد اقتصادية متباينة من حيث تقسيمها بين الدول المغاربية، الأمر الذي جعل الحديث عنها كمقوم اقتصادي من الضرورة بمكان في هذا البحث.

[1] مصطفى الفيلالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ورأينا أنه من أجل دراسة الموارد الاقتصادية كمقوم للتكامل الاقتصادي المغاربي من الضروري أن تندرج ضمن دراسة تحليلية للأوضاع الاقتصادية لهذه الأقطار، ففي هذا ما يساعدنا في تحديد إمكانيات التكامل بين دول الاتحاد من جهة واستشراف حوافز التكامل بينها من جهة أخرى.

الفرع الأول: الموارد الاقتصادية في دول المغرب العربي

تتوافر منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا على ثروات طبيعية متنوعة وموارد طاقوية مختلفة، وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، والفوسفات بالإضافة إلى الذهب، والفضة، والزنك، والفحم، تمكن دولها من الخروج من حالة العجز وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات.

أولا: الموارد الزراعية

تمتد الدول المغاربية على مساحة شاسعة تقدر بأكثر من 583 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بينها، تشمل مساحات زراعية تقدر بحوالي 25 مليون هكتار تستخدم لزراعة المحاصيل المستديمة والموسمية، كما تشمل مساحات شاسعة من الغابات والمراعي، وتتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل مناطق شبه رطبة وأقاليم جافة واقاليم صحراوية، وتتنوع فيها المحاصيل الزراعية كما تتنوع فيها الثروة الحيوانية والسمكية. والجدول اللاحق يوضح اجمالي المساحة الزراعية بمنطقة المغرب العربي ونصيب الفرد من هذه المساحة.

الجدول رقم (18) : مساحة الأراضي الزراعية ونصيب الفرد منها في المغرب العربي -2015-

البلد	مساحة الأراضي المزروعة (ألاف هكتار)	% الأراضي الزراعية من مجموع المساحة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة	مساحة الغابات	المساحة الرعوية
الجزائر	8488.03	3.5	0.21	4232.65	32965.97
تونس	4654.51	28.6	0.42	692.22	4840.67
ليبيا	2644.00	1.5	0.42	600	13300.00
المغرب	9186.50	12.92	0.27	8976.7	24850.00
موريتانيا	322.00	0.3	0.02	4340	39340.00
اتحاد المغرب العربي	25295.04	4.3	-	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 36، الخرطوم 2016، ص8 -9.

من خلال الجدول يتبين أن نسبة الأراضي الزراعية تمثل 4.3% من المساحة الاجمالية لدول المغرب العربي، وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان، حيث نجد نصيب الفرد من المساحة المزروعة للمنطقة يعادل 0.26%، وهي تعبر عن نصيب الفرد من المواد الغذائية، ما يجعل هذا المؤشر مرتبط بقضية الأمن الغذائي. وعليه يجب على الدول المغاربية إعطاء أهمية للقطاع الزراعي للتخفيض من التبعية الغذائية بالعمل على ايجاد نوع من التوازن بين معدلات نمو السكاني والمساحة المزروعة.

وتتباين المساحة المزروعة لتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية السنوية للفرد في الدول المغاربية طبقا للعوامل المناخية ونظم الزراعة السائدة، ويتصدر المغرب المجموعة بمساحة تقدر بحوالي 9 مليون هكتار تليها الجزائر بـ 8.4 مليون هكتار ثم تونس فليبيا وفي الأخير موريتانيا بـ322 الف هكتار. وتجدر الاشارة إلى أن 88% من المساحة المزروعة متواجدة في المغرب والجزائر وتونس. كما أن ما نسبته 90% من مساحة الجزائر وليبيا وموريتانيا عبارة عن أراضي قاحلة يصعب استغلالها في حين تقل هذه النسبة في تونس والمغرب والتي تبلغ 50% و 30% على التوالي. وتتميز الزراعة في موريتانيا بأهميتها خاصة الزراعة المروية إلى جانب الضفة الشمالية لنهر السنغال، وتصل إمكانيات الري فيها إلى ما يعادل 140 ألف هكتار مستغلة لإنتاج الأرز.

إن التنوع المناخي والبيئة الزراعية التي تتميز بها منطقة المغرب العربي تؤدي إلى حدوث نوع من التخصص في الانتاج الزراعي من خضر وفواكه وحبوب وكذا الثروة الحيوانية والسمكية. حيث نجد تونس تتخصص في إنتاج زيت الزيتون الذي يمثل منتجا استراتيجيا في صادرات البلد، فهي تعتبر ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد ايطاليا وإسبانيا، وتأتي هذه المرتبة التجارية نتيجة سياسات الدعم التي انتهجتها الحكومة التونسية لتشجع تصدير زيت الزيتون. والمغرب ينتج الحبوب والحمضيات، فزراعة الحبوب تشغل 50% من المساحة الزراعية بالمغرب وتواجه الحمضيات المغربية منافسة شديدة في الأسواق الخارجية من طرف مصر وتركيا وإسبانيا وجنوب إفريقيا، لذا يعد من الأفضل توجيهها إلى السوق المغاربي. أما موريتانيا وليبيا فتعرفان بالزراعة الرعوية وتربية الماشية، حيث تغطي المراعي في موريتانيا حوالي 40% من مجموع أراضي موريتانيا، وهي أحد مصادر الثروة المتجددة في موريتانيا إلى جانب مصائد الاسماك التي تشكل أكبر نسبة من الثروة الطبيعية بها. و تشكل المراعي مصدر أكثر أهمية لموارد الرزق للفقراء في موريتانيا. ولهذا القطاع أهمية خاصة في توفير فرص العمل والأمن الغذائي، ولا سيما بين الفقراء الفئات الضعيفة. وتتخصص الجزائر في إنتاج العنب والتمور.

وعليه فمن خلال تكاملها ستتمكن الدول المغاربية من تحقيق أمنها الغذائي، وهذا لن يتحقق إلا من خلال:

- فتح الحدود أمام المبادلات الزراعية حتى يتم تغطية عجز البعض بفائض البعض الآخر؛
- وضع خطط للتوزيع الجهوي للإنتاج الزراعي حسب المعطيات الجغرافية والامكانيات الزراعية في كل دولة؛
- توحيد الجهود لاستغلال الموارد الطبيعية بالأخص فيما يتعلق بالمياه الجوفية.

إضافة إلى الإمكانيات الزراعية تتربع منطقة المغرب العربي على مساحات رعوية كبيرة تقدر بـ 19% من مساحة المغرب العربي، تحوي على أجود الأعشاب الرعوية، وفي حال حسن استغلالها ستساهم في تطوير الثروة الحيوانية خاصة البرية منها.

ثانيا: الموارد المعدنية

يملك المغرب 70 بالمائة من احتياطي الفوسفات العالمي، ويحتل بذلك ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم فهو ينتج حوالي 27 مليون طن سنويا، وتختص المغرب باستغلال هذا المورد عن طريق المكتب الشريفي للفوسفات. وتحتل تونس المرتبة الثانية في انتاج الفوسفات مغاربيا بـ 3 ملايين طن سنويا، وتليها الجزائر التي تنتج ما يناهز مليون طن سنويا[1].

ويعتبر الحديد ثالث قطاع استراتيجي في منطقة المغرب العربي بعد النفط والفوسفات من حيث الانتاج والتصدير، ويحتل الحديد من حيث الأهمية والوفرة قائمة الموارد المعدنية بالجزائر، يتواجد في عدة مناطق منها منطقة جبيلات في الجنوب وهي من أكبر حقول الحديد في العالم ولم يتم استغلاله بعد بسبب موقعه الجغرافي. بلغ انتاج الجزائر عام 2013 ما مقداره 1.099 ألف طن. وتمتلك موريتانيا احتياطي يقدر بـ3 مليارات طن، وتحتل أول مرتبة في انتاج الحديد بين الدول المغاربية والعربية، والمرتبة الثانية في إفريقيا بعد جنوب افريقيا، والمرتبة 16 عالميا، إذ يمثل انتاجها ما يقارب 90% من مجموع الانتاج المغاربي قدر انتاجها عام 2014 من الحديد بـ 13.306 ألف طن[2]. وبلغ انتاج تونس 308 ألف طن.

وعلى غرار الفوسفات والحديد تمتلك الدول المغاربية مدخرات ومنتجات معدنية أخرى منها:

- الزنك وهو متوفر في كل من الجزائر تونس والمغرب، وبلغ انتاج هذه الأخيرة منه 87 ألف طن عام 2014؛

[1] الاحصائيات الواردة في هذا المحور مأخوذة من: نشرة الاحصاءات الصناعية للبلدان العربية 2008-2014، العدد الثاني 2016، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

[2] جيانولوكا ميلي، موريتانيا الاعتماد على الثروة الطبيعية لمستقبل مستدام، تقرير معد للبنك الدولي، أفريل 2014، ص4.

- النحاس والذي يتواجد بكثرة في موريتانيا حيث بلغ انتاجها منه عام 2014 ما يقارب 33 ألف طن؛ إضافة إلى الذهب والفضة. وتجدر الاشارة إلى أن اقتصاد موريتانيا وهو اقتصاد قليل التنوع يرتكز على موارد المعادن الحديد والنحاس والفضة.

كل هذه الامكانيات، واختلافها من دولة إلى أخرى يمثل عاملا مهما في إمكانية التعاون بين البلدان الخمس وتوجيهه لخدمة فكرة التكامل الاقتصادي لاسيما التكامل الأفقي.

ثالثا: الموارد الطاقوية

يعتبر قطاع النفط والغاز قطاع استراتيجي من ناحية الاحتياط والانتاج والتصدير في منطقة المغرب العربي التي تضم ليبيا والجزائر وتونس كمنتجين والمغرب وموريتانيا كمستهلكين. كما أن هناك ارتباط وثيق بين قطاع النفط والغاز والتنمية من خلال أولا استخدامها كمصدر للطاقة ومادة أولية في القطاعات الاقتصادية وفي الاستهلاك المحلي، ولتوفيرها للعوائد التي تنفق لتعزيز عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يشير الجدول رقم (19) إلى أن ليبيا تمتلك 48.4 مليار برميل من احتياطي النفط العالمي حيث تحتل المرتبة التاسعة عالميا، ويُعد احتياط ليبيا من النفط الأكبر في أفريقيا، ويشكل النفط نحو 98% من إيرادات الحكومة الليبية، وقد تعرقل إنتاج ليبيا من النفط في الآونة الأخيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي بعد ثورة فبراير 2011، فأصبحت تحتل المرتبة 27 عالميا من منتجي النفط، وبلغ معدل انتاجها 390 ألف برميل يوميا عام 2016 بعد أن كان إنتاجها يساوي 1.454 ألف برميل يوميا في 2012 مما أثر على صادراتها حيث بلغت 254.7 عم 2016 مقابل 1034.3 مليار برميل سنة 2012. إلا أنه من المتوقع أن يشجع تحسن الوضع السياسي الليبي على استثمار احتياطات النفط غير المستغلة لتحسين الوضع الاقتصادي، حيث قدرت عائداتها النفطية بـ 2.501 مليون دولار أمريكي عام 2015. تليها الجزائر باحتياطي 12.2 مليار برميل وتحتل المرتبة 16 عالميا، وتفوقت على ليبيا من ناحية الانتاج عام 2016 إذ بلغ انتاجها من النفط الخام 1.146 برميل يوميا، وتصدر ما مقداره 541 ألف برميل يوميا كان نتاجها عائدات قدرت بـ 13.804 مليون دولار عام 2015، وتأتي تونس في المرتبة الثالثة باحتياطي يساوي 0.4 مليار برميل وبإنتاج 48.7 ألف برميل يوميا.

وتتوفر ليبيا على احتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بـ 1.505 مليار متر مكعب حسب تقديرات سنة 2016، وتنتج سنويا 5.1 مليار متر مكعب. كما تتوفر الجزائر على احتياطي من الغاز الطبيعي يساوي 4.504 مليار متر مكعب وتحتل المرتبة الخامسة عالميا في الإنتاج بطاقة إنتاجية تقدر بـ 95 مليار سنة 2016، وتتوفر الجزائر على

الاحتياطي الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية من غاز حجر الأردواز والذي لم يتم استغلاله بعد. وتصدر الجزائر الغاز الطبيعي إلى كل من أمريكا الشمالية والمكسيك وأمريكا الجنوبية عبر الناقلات، في حين تصدر إلى أوروبا ما مقداره 35.16 مليار متر مكعب عبر الأنابيب و 14.5 مليار متر مكعب عبر الناقلات. وتستفيد تونس والمغرب من صادرات الغاز عبر الأنابيب بمقدر 2.63 مليار و 0.65 مليار على التوالي[1].

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لمادتي النفط والغاز الطبيعي عالميا تساهم الدول المغاربية بـ 2% من الانتاج العالمي للنفط و بـ 3% من الغاز الطبيعي وذلك حسب احصائيات 2016.

الجدول رقم (19): انتاج واحتياط وتجارة النفط والغاز الطبيعي في المغرب العربي للفترة 2014-2016

الاحتياطي					
	2014		2015		2016
	النفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	النفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	النفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)
تونس	0.4	65	0.4	65	0.4	65
الجزائر	12.2	4504	12.2	4504	12.2	4504
ليبيا	48.4	1505	49.5	1495	48.4	1505
نسبة الدول المغاربية للعالم	4.76	3.37	4.84	3.08	4.75	3.1
الانتاج						
	2014		2015		2016	
	النفط الخام (ألف برميل/يوم)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)	النفط الخام (ألف برميل/يوم)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)	النفط الخام (ألف برميل/يوم)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)
تونس	49.6	2.6	47.1	2.5	48.7	2.2
الجزائر	1193	83.3	1157	84.6	1146	95
ليبيا	480	18.4	401	19.9	390	15.6
نسبة الدول المغاربية للعالم	2.25	2.9	2.05	2.94	2	3.06
تجارة الطاقة						

[1] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي 2017، ص 102.

صادرات النفط الخام (ألف برميل /يوم)			
	2012	2015	2016
الجزائر	685.9	519.5	541.5
ليبيا	1034.3	330	254.7
صادرات الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)			
	2012	2015	2016
الجزائر	52.34	43.51	53.90
ليبيا	4.78	5.13	5.13

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي 2017، صفحات مختارة

الفرع الثاني: المعطيات الاقتصادية لدول المغرب العربي

تتصف البلدان المغاربية باعتمادها على مورد أو موردين في غالبيتها، النفط والغاز بالنسبة للجزائر وليبيا، والفوسفات والمعادن بالنسبة للمغرب وموريتانيا فإن مجالات التنمية المتوازنة تظل محدودة في كل قطر، ولعل تونس تمثل استثناء من القاعدة السابقة. وسنقوم بالتعرف على مدى تأثير الموارد في قوة كل اقتصاد.

غالبا ما يركز التحليل الاقتصادي الكلي على نمو الناتج المحلي الاجمالي بوصفه أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول، وبالنسبة لمنطقة المغرب العربي فقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 323.797 مليون دولار لسنة 2016، وتختلف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من بلد لآخر، فالجزائر يقدر إنتاجها المحلي الإجمالي بـ 156,050 مليون دولار، أما المغرب فتشير الاحصائيات إلى 103,600مليون دولار، أما بالنسبة إلى ليبيا وتونس فهي بحدود 17,364 مليون دولار و42,072دولار على التوالي، وبالنسبة لموريتانيا 4,711 مليون دولار[1].

تشير البيانات الاحصائية لوزارة التخطيط الليبية إلى أن النمو الاقتصادي عرف انخفاضا خلال عام 2014، وذلك لمجموعة من العوامل في مقدمتها تردي الوضع الأمني، والدمار الذي لحق بالبنية التحتية والانخفاض الحاد الذي شهده إنتاج النفط والغاز، حيث أن هذا الأخير يمثل نشاطا رئيسيا بالنسبة لليبيا ويساهم المساهمة الكبيرة في حجم الناتج المحلي حوالي 65%. فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي 47% مقابل معدل انخفاض بلغ 30.8% في عام 2013. ويأتي هذا الانخفاض كنتيجة لانخفاض نمو الناتج المحلي النفطي بحوالي 60.4%. وأدى هذا التراجع الملحوظ في نمو النتاج المحلي إلى انخفاض نصيب

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية، مارس 2016.

الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 6.026 دينار خلال 2013 إلى 3.087 دينار خلال عام 2014 أي عرف انخفاض يساوي 50%[1].

ويمثل قطاع المحروقات في الجزائر مع قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية، حوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي، وبناء عليه فإن أسعار هذه المواد العالمية تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل من ليبيا والجزائر. وبلغت مساهمة الصناعة التحولية في الناتج المحلي الاجمالي 4.06% أما الصناعة الاستخراجية فساهمت بـ 25.02% عام 2016 ، كما تمثل صادرات الوقود المعدني ومنتجات التقطير 94.5 % من الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم (13): نمو ومساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي - الجزائر

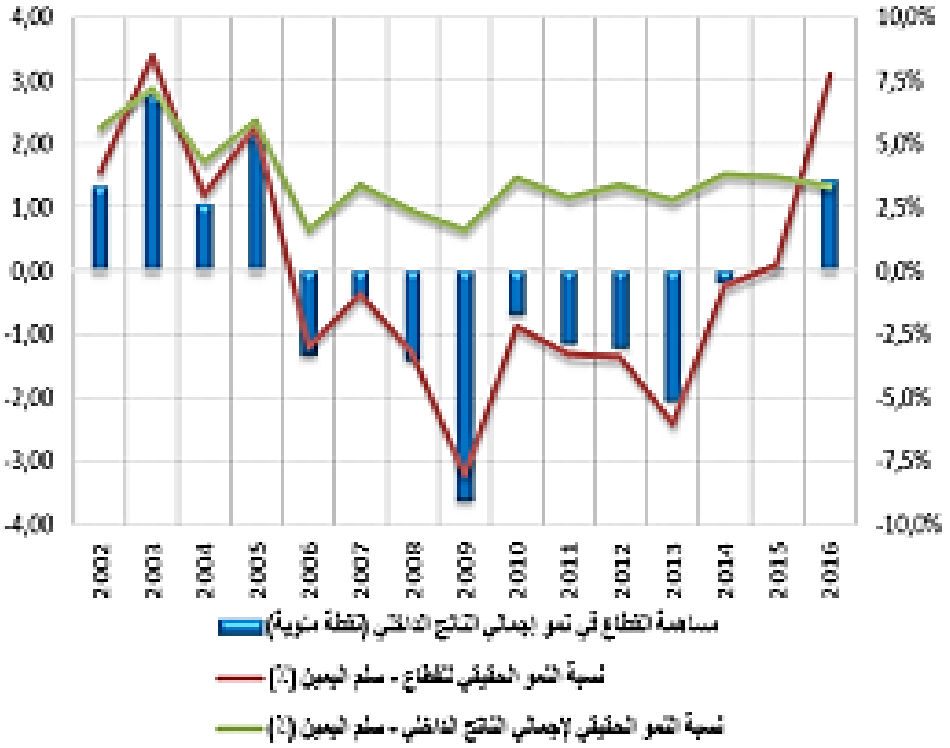

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 27.

[1] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي العدد 58 للسنة المالية 2014، ص 42.

أما بالنسبة للمغرب فإن قطاع الخدمات يساهم بـ 56.8% والصناعة بـ 29.5%، وترتكز الصناعة في المغرب على الصناعة التحويلية والتي تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي 14.46% في حين الصناعة الاستخراجية تساهم بـ 4.20%، ، وأصبحت الصناعة تشكل محركا قويا للنمو الاقتصادي في المغرب من خلال مخطط تسريع التنمية الصناعية، حيث برزت العديد من المنظومات الصناعية خاصة في قطاع السيارات، فقد تمكنت منذ 2014 صادرات قطاع السيارات من تجاوز صادرات الفوسفات ومشتقاته كأول مصدر في الميزان التجاري بحصة وصلت إلى حوالي 24.4% من مجموع الصادرات في 2016. أما الزراعة فتساهم بـ 13.64% من الناتج المحلي الاجمالي وعرف المغرب نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي قدر بـ2.4%[1].

وبالنسبة لتونس فهي تقترب من حال المغرب حيث يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى 64.24% بسبب زيادة أهمية قطاع السياحة كما هو الحال في المغرب، وتليه الصناعة بحوالي 25.98% تساهم فيها الصناعة التحويلية بـ 15.60% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي الأخير قطاع الزراعة الذي يساهم في حدود 9.79%. وعرفت معدل نمو حقيقي مساو إلى 2.3% ، أما نصيب الفرد من ناتجها المحلي فهو 4.422 دولار. ويعتبر الاقتصاد التونسي الأكثر تنافسية في المغرب العربي، ويصنف بانتظام من بين الاقتصاديات الثلاثة الأكثر تنافسية في إفريقيا والعالم العربي.

وفي حالة موريتانيا فإن الزراعة والصناعة والخدمات تساهم بنسبة 23.44% و36.3% و40.43% على التوالي، وعرفت معدل حقيقي 6.90% ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي 1270 دولار ويعد الأضعف بين الدول المغاربي، وتساهم الصناعة الاستخراجية بنسبة 28.53% ويعود ارتفاعها إلى الجديد والنحاس اللذان تزخر بهما المنطقة.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئ، التقرير السنوي، 2016، المملكة المغربية، ص 46-47.

جدول رقم (20): نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات والقطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2005-2016 للدول المغاربية

	القيمة المضافة لقطاع الخدمات (% من الناتج المحلي الاجمالي)				القيمة المضافة لقطاع الصناعة (% من الناتج المحلي الاجمالي)				القيمة المضافة لقطاع الزراعة (% من الناتج المحلي الاجمالي)			
	2005	2010	2015	2016	2005	2010	2015	2016	2005	2010	2015	2016
الجزائر	6.96	10.14	11.6	11.84	59.73	51.42	37.21	36.13	8.01	8.62	12.09	12.74
تونس	61.27	60.82	61.97	64.24	28.75	31.10	27.75	25.98	9.97	8.08	10.28	9.79
ليبيا	22.17	23.54	31.99	31.99	75.67	73.99	67.11	67.11	2.16	2.47	0.90	0.90
المغرب	57.95	56.94	56.23	56.82	28.95	28.62	29.49	29.55	13.10	14.44	14.28	13.64
موريتانيا	38.85	37.82	44.81	40.43	32.37	40.90	27.99	36.13	29.77	21.28	27.21	23.44

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ثالثا: السياسات الاقتصادية

تحاول بلدان المغرب العربي تنشيط دور القطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية إلا أن الدول مازالت تشرف على القطاعات الاستراتيجية كالنفط والغاز والفوسفات والحديد وكذلك على معظم قطاعات البنية الأساسية كالمواصلات والاتصالات.

كما قامت كافة الدول المغاربية بإصدار تشريعات للاستثمار الأجنبي وذلك بهدف تقوية التكوين الرأسمالي لاقتصاديات المنطقة من جهة، وبهدف نقل التقنية وتطبيقها في قطاعات معينة من جهة أخرى. وبصورة عامة فإن عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي كانت موجهة للاستثمارات من خارج المنطقة إلا في حالات محدودة. وكان توافر الاحتياطيات النفطية هو العامل الرئيسي للاستثمار في قطاع النفط والغاز خاصة في الجزائر وليبيا، وكانت الامكانيات الطبيعية والموارد البشرية من العوامل التي تؤدي إلى تواجد الاستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى في كافة بلدان الاتحاد.

وتضع كافة بلدان المنطقة السياسات المالية والنقدية والتجارية بناء على ظروف وأوضاع ومراحل نمو كل دولة. وتبنت دول المنطقة سياسات متنوعة لتحقيق التوزيع العادل للمداخيل وكذلك سياسات اجتماعية لمحاربة الفقر ودعم ذوي المداخيل المحدودة وذلك بهدف تقليص الفجوة بين فئات وطبقات المتجمع.

من المفيد أن نشير إلى أنه إذا كان هناك نوع من التماثل في الانتاج الزراعي والصناعي بين دول المغرب العربي، وأن هذا يقلل من الفوائد الاقتصادية الناجمة عن العملية التكاملية، فإنه يمكن أن يرد على ذلك بأن التنوع موجود، فهناك البترول في ليبيا والجزائر والفوسفات في المغرب والسياحة في تونس، والثروة السمكية في موريتانيا، هذا بجانب الأنشطة الأخرى غير المتماثلة، إن هذا التنوع المغاربي في الامكانات الاقتصادية يساعد الدول المغاربية على التخصص وتقسيم العمل والاعتماد المتبادل، ويمكنها من إقامة سوق داخلية متكاملة وجعل منطقة المغرب العربي قادرة على الاكتفاء الذاتي، وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها ودورها في الساحة الدولية.

وعلى ضوء ما تقدم تظهر لنا بوضوح العوامل والمبررات التي تدفع الدول المغاربية للتكامل باعتبار وجود المصلحة المشتركة؛ التباين في حجم الطاقات البشرية؛ التنوع والتباين في حجم الثروات الطبيعية من قطر لآخر؛ الاختلاف في القدرات المالية والمؤهلات الصناعية.

المبحث الثالث: معوقات وسبل تفعيل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

على الرغم من أن تجربة التكامل لدول المغرب العربي نمت في بيئة اجتماعية متجانسة، ورغم توفر جميع مقومات نجاحه، ظل التكامل المغاربي ضعيف، وذلك راجع لمجموعة من المعوقات التي عرقلت مسار التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي. ومن خلال هذا المبحث سنحاول الوقوف على مختلف المعوقات التي نفترض أن لها تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في عرقلة العمل المغاربي المشترك، واستعراض هذه المعوقات هو بهدف محاولة الوقوف على معوقات عمل الاتحاد كتكتل وليس معوقات التكامل الاقتصادي كعملية. وسبل تفعيلها.

المطلب الأول: معوقات التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية

تتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية المعيقة لعملية التكامل المغاربي والمرتبطة أساسا بطبيعة العلاقة التجارية المغاربية البينية .

أولا: ضعف التجارة البينية

تتحدد إمكانية قيام منطقة تجارة حرة، وبعدها اتحاد جمركي على المستوى المغاربي انطلاقا من المبادلات القائمة بين بلدان المنطقة. ومن هنا تتجلى ضرورة الرجوع إلى وقائع التجارة الخارجية لهذه البلدان بتحليل المبادلات المغاربية انطلاقا من كل قطر في المنطقة.

بين تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة أن حجم المبادلات التجارية لدول المغرب العربي بلغت 4.8% من مجموع المبادلات التجارية لهذه البلدان لسنة 2015 وهي نسبة تقل بكثير عن المعدل المسجل على مستوى البلدان الافريقية والبالغ 12%[1]. كما وصف التقرير ذاته السوق المغاربية أنها من أبطأ الأسواق حركة وأقلها ديناميكية، في الوقت الذي تبلغ فيه التجارة البينية في دول جنوب شرق آسيا 21%، ودول جنوب أمريكا 14.8% في حين تصل المبادلات البينية للاتحاد الأوروبي 66% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان

[1] عبد اللطيف الحناشي، تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، مارس 2016 على الموقع الالكتروني:
http://www.cemi-tunis.org/medias/files/cemi-pp-abdellatif-hannachi.pdf.

المنطقة. ويمكن تعزيز نتائج هذا التقرير من خلال تتبع مستويات التبادل التجاري بين الدول المغاربية ومقارنتها بتكتلات إقليمية أخرى ممن كانت تتمتع بوضع مشابه لها، وكيف كانت نتائجها مقارنة بما حققته هذه الدول وذلك حسب ما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم (21):نسبة الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي إلى اجمالي الصادرات ولتكتلات مختارة قبل وبعد تنفيذ الاتفاقيات التجارية

التكتل	السنوات قبل تنفيذ الاتفاقية	%الصادرات البينية من مجموع الصادرات	السنوات بعد تنفيذ الاتفاقية	%الصادرات البينية من مجموع الصادرات***
اتحاد المغرب العربي	1989-1980	1.14	1994-1990	3.25
			2004-1995 (بعد تجميد الاتحاد)	2.6
			2015-2005	2.8
الاتحاد الأوروبي	1957-1950	48.61	1960-1958 (الاتحاد الجمركي)	49.86
			1992-1961 (السوق الأوروبية الموحدة)	61.79
			2004-1993 (الاتحاد الأوروبي)	65.25
			2015-2005	64.74
الآسيان	1991-1981	18.63	2002-1992	23.13
			2015-2005	24.36
المركوزير**	1995-1991	16.6	2000-1996	20.37
			2015-2005	13.52
الكوميسا*	1994-1990	4.68	2004-1995	5.8
			2015-2005	7.46
النافتا	1993-1990	43.27	2000-1994	50.42
			2015-2005	50.36

المصدر: - عثمان توات، هل تشكل مشاريع التكامل الاقليمي بديلا للاتحاد المغاربي، مرجع سابق، ص.07. _ بالاعتماد على معطيات الأونكتاد للفترة 1995-2015

الملاحظ من الجدول أن الدول التي كان يشكل التبادل التجاري بينها مستويات مرتفعة قبل إبرام الاتفاقيات التجارية هي التي استطاعت زيادة معدلات التبادل التجاري بعد دخولها في تكتلات إقليمية، وبالمقابل نجد أن اتحاد المغرب العربي والكوميسا كانت الدول الأعضاء فيها تتمتع بمستويات تبادل تجاري ضعيف، فلم تتمكن الاتفاقيات التي عقدتها إحداث تغيير ملموس في حركة التجارة بينها. فمن بين شروط نجاح التكتلات هو ضرورة وجود تجارة بينية للدول الأعضاء قبل قيام الاتفاقيات التجارية، وبعد قيام التكتل يعمل التكامل على تعزيز التجارة البينية للدول وهذا ما يلاحظ على الاتحاد الأوروبي والنافتا والآسيان وحتى المركوزير وإن كان بنسبة أقل. لهذا يعد من البديهي أن تظل المبادلات البينية المغاربية متواضعة، فالسوق المغاربية لم تشكل عامل جذب للدول الشركاء في الاتحاد المغاربي، حتى أنها لم ترقى إلى درجة التبادل الطبيعي يبين دول ليس بينها اتفاقيات والذي يقوم نتيجة التقارب الجغرافي وهو ما يعرف بالتكامل الطبيعي حسب بول كروغمان.

ويتبن من خلال الجدول أن العلاقات التجارية البينية في فترة الثمانينات كانت جد ضعيفة لا تكاد تذكر أي قبل قيام الاتحاد، لأن تلك الفترة تميزت بالفتور في العلاقات بين دول الاتحاد على المستوى السياسي الأمر الذي انعكس بدرجة كبيرة على علاقاتها الاقتصادية وبالأخص في الجانب التجاري. وبلغت التجارة البينية المغاربية أكبر نسبة لها 3.25% في السنوات الأولى من فترة التسعينات باعتبار هذه المرحلة تزامنت مع التقارب المغاربي والتي عرفت بمرحلة الدفع للعلاقات الاقتصادية التي تلت قيام الاتحاد ،حيث تميزت بإقامة العديد من الاتفاقيات بين الدول المغاربية. وعادت إلى الانخفاض بعد ذلك 2.6 %، ويعود السبب في هذا التراجع إلى غلق الحدود البرية بين البلدين الكبيرين اللذين يتوسطان الاتحاد الجزائر والمغرب، وعدم تطبيق أغلب الاتفاقيات المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي. مما جعل هذا الاتحاد فارغ المضمون إلى يومنا هذا ولم يرق إلى أدنى مراحل التكامل المتمثلة في المرحلة التفضيلية[1].

الجدول رقم (22): حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2016 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

من		الجزائر		تونس		المغرب		موريتانيا	
إلى		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الجزائر	الصادرات	-	-	664	4.9	236	1.0	0.0	0.0
	الواردات	-	-	713	3.7	616	1.5	3	0.1
تونس	الصادرات	603	2.0	-	-	98	0.4	2.0	0.1
	الواردات	431	0.9	-	-	192	0.5	9	0.4

[1] عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 13

المغرب	الصادرات	499	1.7	169	1.2	-	-	0.0	0.0
	الواردات	270	0.6	116	0.6	-	-	137	6.3
موريتانيا	الصادرات	39	0.1	16	0.1	173	0.8	-	-
	الواردات	0.0	0.0	3	0.0	0.0	0.0	-	-
ليبيا	الصادرات	31	0.1	443	3.3	90	0.4	0.0	0.0
	الواردات	0.0	0.0	30	0.2	11	0.0	0.0	0.0
المغرب العربي	الصادرات	1172	3.9	1292	9.5	597	2.6	3	0.1
	الواردات	701	1.5	861	4.4	819	2.0	149	6.9

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي

استنادا إلى الاحصاءات الواردة في الجدول، أول ما يلاحظ أن نسبة المبادلات التجارية لكل دولة اتجاه دول الاتحاد المغاربي هي ضعيفة جدا و لا تكاد تذكر. والنسبة الوحيدة المرتفعة تخص المبادلات بين الجزائر و تونس، حيث تستحوذ هذه الأخيرة على النسبة الأكبر من المبادلات التجارية للجزائر حيث بلغت صادرات الجزائر إلى تونس 603 مليون دولار أما وارداتها من تونس فبلغت 431 مليون دولار لنفس السنة، وما يفسر تقدم المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس هو الاتفاق التجاري التفضيلي بين الدولتين الموقع في 2009[1].هذا الوضع التجاري الغير مقبول أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد في اجتماعهم المنعقد بالرباط في ديسمبر 2014 وشددوا على أهمية الارتقاء به لتحقيق التكامل الاقتصادي.

ويمكن إرجاع أسباب ضعف التجارة البينية لدول المغرب العربي إلى جملة من النقاط تتمثل فيما يلي[2]:

- تمر التجارة البينية المغاربية عادة عبر طرف ثالث غالبا ما تكون دول الاتحاد الأوروبي، إذ تستورد المغرب من الجزائر 5% من المشتقات النفطية، والجزائر تستورد من المغرب أقل من 1% من صادرات المغرب الغذائية فيما تستورد 20% من السلع الغذائية الأوروبية والتي ينتج بعضها في المغرب، والشيء نفسه ينطبق على صادرات الأسماك، فعلى الرغم من أن المغرب يعد أكبر مصدر للأسماك في المنطقة، فإن اسبانيا وايطاليا يعدان أكبر مزود لأسواق ليبيا وتونس من الثروة السمكية.

- ضعف المنافسة ومساهمة القطاع الخاص؛

[1] وهراني مجدوب، واقع وآفاق التبادل التجاري المغاربي، مجلة المالية والأسواق، ص 23

[2] أنظر:_ وهراني مجدوب، المرجع السابق، ص 24.

_ علي عيسى حامي الدين، عادل مساوي، المغرب العربي التفاعلات المحلية الاقليمية والاسلامية، المستقبل العربي، .....، ص382.

- التعهد بسياسات من الصعب تحقيقها إذ لا يوجد توافق بين الطموحات المعلنة والتنفيذ، فلا تعبر محاولات التكامل المغربي إلا عن إرادة سياسية معلنة، دون بناء اقتصادي مناسب؛
- تعدد شبكة الاتفاقيات الاقليمية وما ينجم عنه من صعوبات تتعلق بتطبيق قواعد المنشأ؛
- استمرار وجود الخلافات السياسية المعروفة وإخضاع الاقتصاد للسياسة، يمثل عائقا كبيرا أمام تجسيد وتطبيق القرارات وتفعيل الاتفاقيات المشتركة حول تطوير التجارة البينية المغاربية[1]، فأي نزاع بين دولتين أو أكثر يؤدي في أغلب الأحيان إلى وضع العوائق أمام حركة انسياب التجارة بين الدول المتنازعة أو إغلاق الحدود كليا؛
- عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون تجاري يمنح امتيازات لتشجيع وتنشيط حركة التجارة بين الدول المغاربية على غرار المجموعات والتكتلات الاقتصادية، مما يحول دون تحقيق نسب عالية في التبادل التجاري المغاربي؛
- يشكل اختلاف الاختيارات التنموية والسياسات الاقتصادية جانبا آخر من هذه العوائق، خصوصا سياسات الحماية الجمركية والقيود على التجارة الخارجية إضافة إلى ثقل أعباء الاجراءات الادارية، حيث تساهم عوائق الحدود المغلقة وحواجز الجمارك وغياب البنية التحتية الاقليمية التي من شأنها تسهيل حركة البضائع والأشخاص في إضعاف التجارة البينية لدول المغرب العربي؛
- تصنف دول الاتحاد المغاربي في خانة الدول ضعيفة التنوع الإنتاجي، فتنوع بنية الإنتاج من شأنه أن يعزز التبادل التجاري البيني حيث أثبتت دراسات عدة ترابطا قويا بين مؤشر التجارة البينية في رقعة اقتصادية معينة ومؤشر التنوع في هياكل الإنتاج، إلى جانب ضعف المزايا النسبية الديناميكية مع توافر المزايا النسبية الساكنة[2]؛
- رفض القيام بالإجراءات اللازمة لتعزيز التجارة البينية عبر الآليات والبنى الملائمة، أدى إلى استفحال ظاهرة التجارة الموازية القائمة على التهريب والسوق السوداء وما يواكب ذلك من تجاوزات ومخاطر.

[1] فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الدولية الراهنة، على الموقع الالكتروني: http//revues.univ-ouargla.dz

[2] - بشير مصيطفى، نحو اتحاد اقتصادي مغاربي، مقال منشور في جريدة يومية الحياة اللندنية بتاريخ: 13-05-2015.

- إن النصوص القانونية لاتحاد المغرب العربي فيما يخص الاتفاقيات المعتمدة غير معروفة بما فيه الكفاية من طرف بعض الأطراف الرئيسية المتمثلة في الفاعلين الاقتصاديين، وبالتالي عدم علمهم بالنظام التفضيلي[1].

ثانيا: ضعف الاستثمارات البينية

تعد الاستثمارات البينية إحدى المؤشرات التي تعطي نظرة عن درجة التكامل بين الدول بالأخص في الجانب المالي وانتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا، كما تمثل أحد المداخل الأساسية لدعم التكامل الاقتصادي.

يبين الشكل أدناه عدد المشاريع البينية للدول المغاربية للفترة 2008 إلى 2013، بالنسبة للجزائر نجد أن المشاريع الوافدة من الدول المغاربية يبلغ عددها 15 مشروع تستحوذ تونس فيها على 13 مشروع بينما المغرب تشارك بمشروعين فقط، ويعود ضعف الاستثمارات بين المغرب والجزائر إلى المشكل السياسي المرتبط بقضية الصحراء الغربية من جهة، ومن جهة أخرى فإن قاعدة الاستثمار 49/51 التي تتبناها الجزائر تمثل عائق في جذب الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مغاربية أو من خارج الاقليم. أما في ليبيا فمن أصل 8 مشاريع تمتلك تونس 7 منها ومشروع واحد يعود إلى المغرب. وقد أدت الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي تمر به ليبيا منذ 2010 إلى إنخفاض عدد المشاريع المغاربية المتوطنة فيها. أما في المغرب يوجد 20 مشروع مغاربي، منها 13 مشروع لتونس و5 مشاريع لليبيا ومشروع واحد جزائري، وكانت تتكرز الاستثمارات الليبية قبل 2010 في قطاعات توزيع المحروقات والسياحة والبضائع، أما الاستثمارات التونسية في المغرب فتتركز في ثلاث مجالات وهي الأعمال الزراعية؛ صناعة السيارات (شركة التونسية مصفاة في الدار البيضاء منذ 2010 وفي الرباط في 2013)؛ التوزيع والتوريد (المساحات الكبرى_ monoprix- مجموعة مبروك). وتعتبر تونس أول مستثمر مغاربي وأغلب المشاريع بها مغربية والتي تنشط في القطاع البنكي، وكما هو الحال في المغرب تراجعت الاستثمارات الليبية في تونس وتجسدت قبل الربيع العربي في قطاع السياحة وبنحو أقل في الصناعات التحويلية. وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه العام للاستثمارات البينية المغاربية حاليا هو في قطاع الصناعات الغذائية والسيارات[2].

[1] اللجنة الاقتصادية لافريقيا، تحليل تحديات التنمية والأولويات لاعادة إطلاق عملية التكامل الاقليمي، 15 جانفي 2013، الرباط- المغرب، ص 8.

[2] **Source:** Jean Pierre Chauffour, Comment Réussir l'Intégration Régional: Benchmark et échange d'expériences , Séminaire L'Intégration Economique du Maghreb : Le rôle du secteur privé , 16 Octobre 2014, Tunis.

الشكل رقم (14): عدد الاستثمارات المغاربية البينية للفترة 2008-

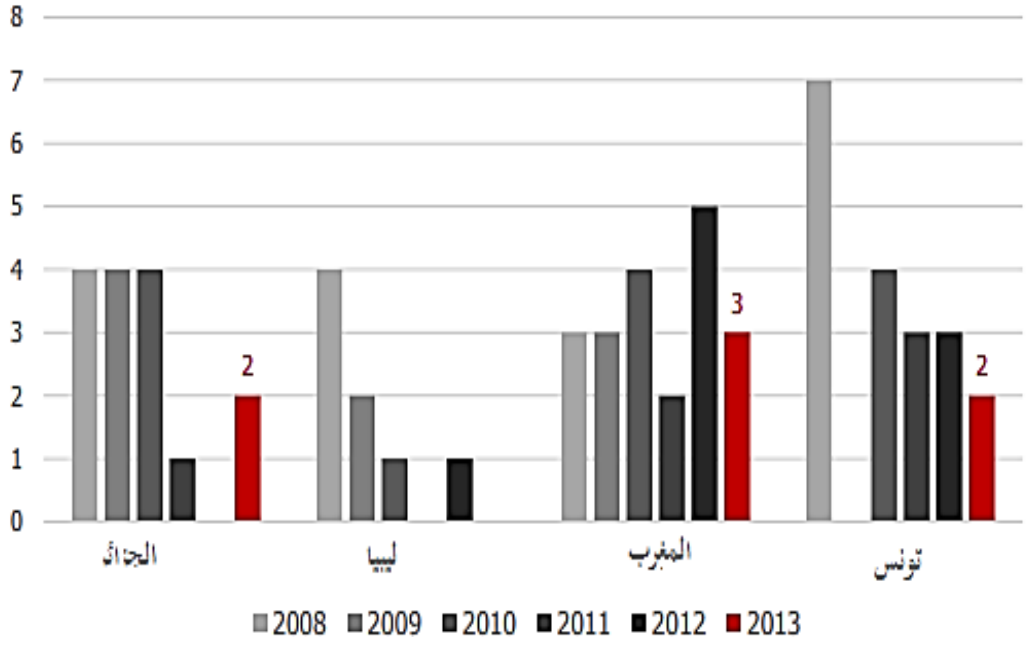

Source: Jean Pierre Chauffour, Comment Réussir l'Intégration Régional: Benchmark et échange d'expériences , Séminaire L'Intégration Economique du Maghreb : Le rôle du secteur privé , 16 Octobre 2014, Tunis.

وتمثل الاستثمارات البينية المغاربية نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بتجمعات اقتصادية إقليمية أخرى، فمثلا تقدر الاستثمارات البينية للاتحاد الأوروبي بـ 65% وفي تجمع الآسيان 15% أما في الاتحاد المغاربي 0.8%. هذه النتائج الضعيفة في الاستثمارات البينية المغاربية إنما تعكس ضعف درجة تكاملها التجاري والمالي[1].

والملاحظ أيضا أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة لمنطقة المغرب العربي تمثل نسبة ضعيفة جدا مقارنة ببقية العالم، رغم الجهود المبذولة من طرف حكومات دول الاتحاد المغاربي في تحسين بيئة الأعمال، ولكن يبقى كثافة الحواجز الجمركية وثقل أعباء الاجراءات الادارية، فضلا عن غياب خطوط النقل الحديدية والبرية الحديثة من الأسباب الرئيسية التي أغنت المستثمرين عن التوجه إلى الدول المغاربية والتي لا تستقطب سوى 0.265% من مجموع تدفقات الاستثمارات الواردة للعالم وهذا حسب معطيات الأونكتاد لعام 2016، وتمثل المغرب والجزائر أكبر نسبة إذ يستحوذ البلدان على 77% منها (انظر الشكل أدناه).

[1] الطالب مصطفى ولد حام، خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي: دراسة تحليلية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، الدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد 12، العدد 23، 2017، ص 191.

الشكل رقم (15): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان

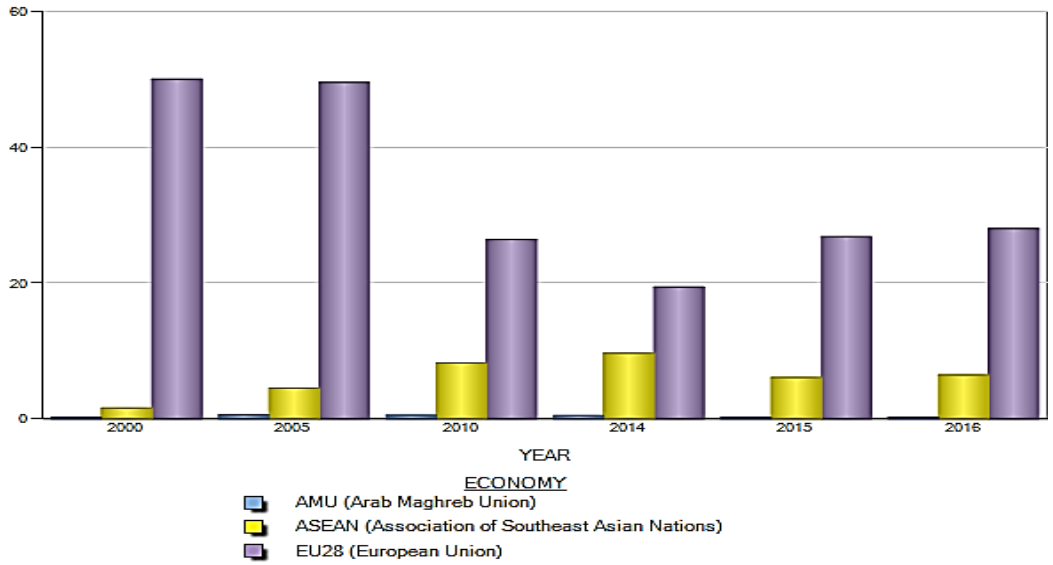

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx

ويبلغ عدد المشاريع لعام 2016 في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا 77، 349، 12 على التوالي، وتمثل فيهم فرنسا أهم مستثمر بـ 83 مشروع في المغرب و10 مشاريع في الجزائر ومشروعين في موريتانيا.

وتتركز الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى بلدان المغرب العربي في قطاع الطاقة والمعادن والاتصالات والسياحة. كما يبرز التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المغاربية تباينا واضحا، حيث يهيمن قطاع الطاقة والمعادن على الاستثمارات الوافدة في كل من ليبيا والجزائر وموريتانيا، بينما تتركز الاستثمارات الوافدة في تونس والمغرب في قطاع الاتصالات والسياحة[1].

ثالثا: التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج

بالنظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المغاربية من وإلى الأسواق الخارجية، نلاحظ أن التجارة في بلدان المغرب العربي تتميز بتركيز جغرافي عال نحو شريك واحد هو الاتحاد الأوروبي، إذ يعتبر الشريك التجاري الأول للدول المغاربية، فكما تشير الإحصائيات أن أكثر من 50% من صادرات الجزائر موجهة إلى الاتحاد الأروبي الذي بدوره يضمن لها 47% من الواردات، وليبيا 50% من مبادلاتها التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، حتى موريتانيا فإن أكثر من 50% من مبادلاتها تتم مع أوروبا، ونفس الوضع بالنسبة لتونس الذي يتجاوز 70% من صادراتها هي اتجاه أوروبا وواردتها من نفس الاتجاه تساوي 65%. والمفارقة العجيبة أن دول اتحاد المغرب الغربي

[1] المرجع السابق ، ص 190.

تستورد سلع من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة وبأسعار مضافة، في حين أن نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي لاتتجاوز 4.5%. هذا الوضع المختل كثيرا ما يستخدمه الاتحاد الأوروبي كورقة ضغط في مفاوضاته مع الدول المغاربية، وخير مثال على ذلك مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع المغرب حول موضوع الصيد البحري. وما لم تطور الدول المغاربية من تجارتها البينية، فإنها ستبقى تحت رحمة السياسات الأوروبية وعاجزة عن تحقيق تكاملها الاقتصادي[1].

جدول رقم (23): التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب الشركاء

	الصادرات		الواردات	
الجزائر	الشريك	% من مجموع الصادرات	الشريك	% من مجموع الواردات
	الاتحاد الاوروبي	57.4	الاتحاد الاوروبي	47.7
	أمريكا الشمالية	17.2	آسيا	25.9
ليبيا	الصادرات		الواردات	
	الشريك	%	الشريك	%
	الاتحاد الأوروبي	50.9	الاتحاد الأوروبي	38
	جامعة الدول العربية	30.4	جامعة الدول العربية	21.3
	آسيا	14.7	آسيا	30.7
موريتانيا	الصادرات		الواردات	
	الشريك	% من مجموع الصادرات	الشريك	% من مجموع الواردات
	أوروبا	41.0	الولايات المتحدة	20.3
	آسيا	48.5	الامارات	18.0
	إفريقيا	10.4	بلجيكا	13.8
	-	-	الصين	13.5
المغرب	الصادرات		الواردات	
	الشريك	% من مجموع الصادرات	الشريك	% من مجموع الواردات
	اسبانيا	22.7	اسبانيا	13.9
	فرنسا	19.9	فرنسا	12.7
تونس	الصادرات		الواردات	
	الشريك	% من مجموع الصادرات	الشريك	% من مجموع الواردات
	أوروبا	76.5	أوروبا	65.3
	إفريقيا	12.2	آسيا	19.2

المصدر: الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي

[1] ديدي ولد السالك، مرجع سابق، ص 15

وسبق وتبين لنا أن البنية الاقتصادية لدول المغرب العربي تتصف باعتمادها على تصدير مادة أو أكثر من المواد الأولية، فهي غير متنوعة حيث نجد أن صادرات الجزائر الجزائر 95% منها مواد هيدروكربونية، أما موريتانيا 78% من صادراتها تتركز في صيد الاسماك والحديد، والوقود والنفط والمشتقات النفطية في ليبيا، في حين تمكن كل من المغرب وتونس من تنويع صادراتهما بشكل نسبي حيث تشكل السلع الانتاجية أكثر من 16% من صادرات كل بلد والسلع الاستهلاكية أكثر من 32%[1]. هذا ما يجعلها اقتصاديات تابعة بدرجة كبيرة لاقتصاديات العالم المتقدم خاصة أوربا، وبذلك فهي تتعرض لتقلبات كبيرة ويرجع ذلك إلى التقلبات الدولية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول المتقدمة.

والأخطر من ذلك، أن التبعية الكبيرة جعلت علاقات الدول المغاربية خاصة مع أوروبا وأمريكا و الصين تطغى عليها ذهنية المنافسة بحثا عن امتيازات خاصة، ما أضعف موقفها التفاوضي فرديا وجماعيا، ومنح الأطراف الأخرى هامشا كبيرا للحصول على التنازلات ما كانت لتحصل عليه لو كانوا متحدين.

لذلك فإن التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي وما يتنوع عنه من الاتجاه الجغرافي لتجارتها الخارجية سيؤدي حتما إلى اتجاه حصيلة صادراتها إلى الاستقرار[2].

رابعا: التوجهات الجديدة للشراكات في دول المغرب العربي

في ظل الجمود الطويل لمؤسسات اتحاد المغرب العربي، اضطرت الدول الأعضاء إلى البحث عن قنوات أخرى سعيا منها للاستفادة من مزايا التكتلات. فعملت مل منها على إقامة اتفاقيات تجارية مع أكثر من طرف.

تعد تونس أحد بلدان المنطقة الأكثر عضوية نسبيا في الاتفاقات التجارية واتفاقيات الاستثمار. فعلى الصعيد متعدد الأطراف، أصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية سنة 1995. وكانت تونس أيضا أول بلد متوسطي يوقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995.وتمثلت المرحلة الموالية في علاقات تونس مع الاتحاد الأوروبي في الانتقال من إزالة التعريفة الجمركية إلى المواءمة التشريعية العميقة. وهي عضو في اتفاقية أكادير للتجارة التي تضم أيضا مصر، والمغرب، والأردن. وترتبط تونس بتركيا عبر اتفاقية تجارة حرة . وأصبحت تونس 1997 عضوا في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. ووقعت أيضا سنة 2002 اتفاقية للتجارة والاستثمار

[1] اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري 2016، المغرب، ص 10.

[2] حربي موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 69.

مع الولايات المتحدة. وهي عضو في تجتمع بلدان الساحل الذي أنشئ في عام 1998. وتستعد إلى الالتحاق بأكبر تكتل تجاري في إفريقيا، والسوق المشتركة لشرق إفريقيا، والجنوب الإفريقي[1].

يعد المغرب أيضا بلدا نشيطا فيما يخص اتفاقات التجارة، فهو عضو في منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها سنة 1995. ووقع أيضا اتفاق الشراكة الذي يشمل اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ منذ 2000، كما أن المغرب عضو في اتفاقية الغافتا، واتفاقية أكادير، وتربطه بتركيا اتفاقية تجارة حرة. ويعد المغرب أيضا البلد الوحيد في منطقة المغرب العربي الذي يجمعه اتفاق تجارة حرة بالولايات المتحدة وتم توقيعه سنة 2004، وهو عضو في جماعة بلدان الساحل والصحراء. وانضم المغرب رسميا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أثناء انعقاد قمتها الحادية والخمسين وهو ما يسمح له بالانفتاح على فضاء يزيد عن 300 مليون نسمة[2].

أما الجزائر ليست بعد عضوا في منظمة التجارة العالمية. ووقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002. وهي عضو في اتفاق الغافتا. ووقعت الجزائر اتفاقية التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة. كما باشرت مفاوضات بالانضمام إلى الكوميسا.

لا تعد ليبيا أيضا عضوا في منظمة التجارة العالمية، وهي أحد البلدين المتوسطيين إلى جانب سوريا اللذين وقعا اتفاق الشراكة والتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. وبدأت المفاوضات بشأن هذا الاتفاق سنة 2008 لكن تم تعليقها سنة 2011. ومن جهة أخرى، لا تتمتع ليبيا حاليا بولوج تفضيلي إلى سوق الولايات المتحدة. ووقع البلدان سنة 2013 اتفاقية اطارية للتجارة والاستثمار التي ستنشئ إطار العلاقات التجارية المستقبلية .وتعد ليبيا عضوا في الغافتا والكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الافريقية.

أصبحت موريتانيا عضوا في منظمة التجارة العالمية سنة 1995. ورغم أن الاتحاد الأوروبي يعتبر موريتانيا في منطقة غرب أفريقيا وليس في شمال أفريقيا، فإن هذا البلد يشارك في عقد الشراكة الأورو متوسطية. وتم توقيع اتفاق الشراكة في الصيد بين موريتانيا و الاتحاد الأوروبي سنة 2012.

[1] علي الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل المغاربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013. على الموقع الالكتروني:
http://araa.sa/index.php?view=article&id=4483:2018-05-13-13-30-27&Itemid=172&option=com_content

[2] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، تشجيع سلاسل القيمة في شمال افريقيا، 2016، ص 43.

الشكل رقم (16): شبكة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية لدول المغرب العربي

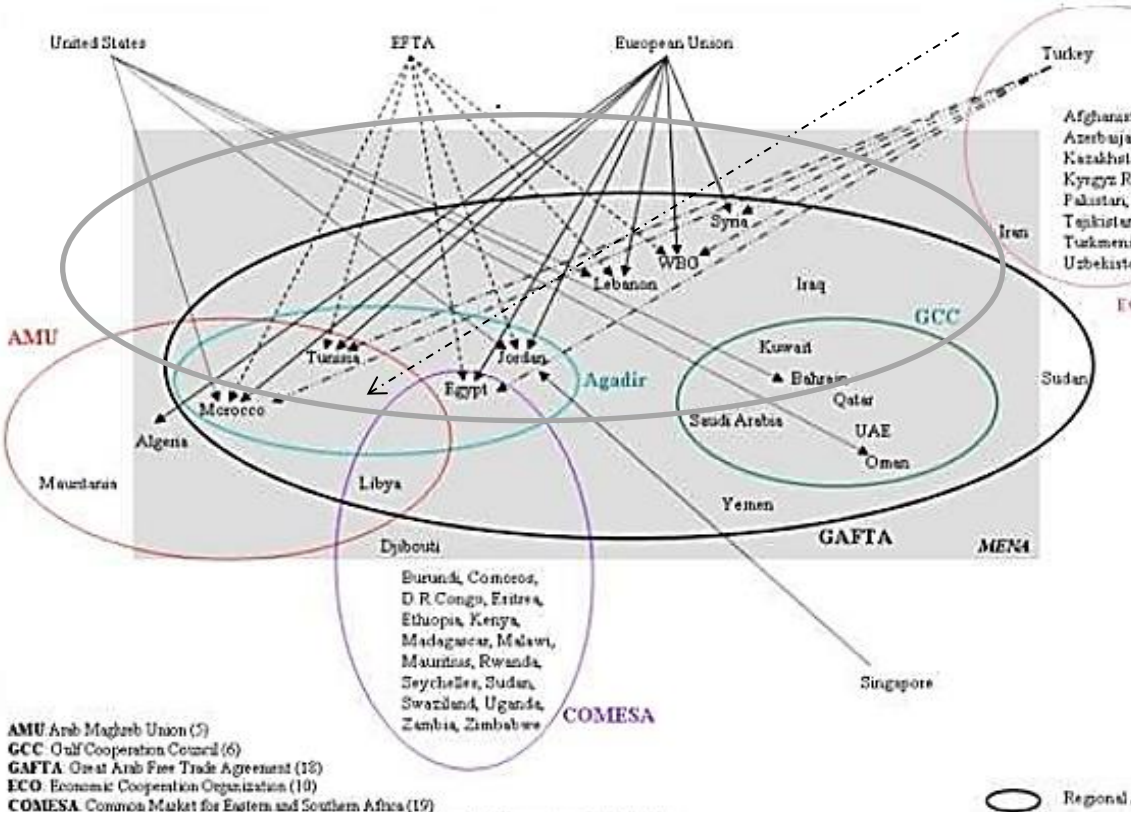

المصدر: علي الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل المغاربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013.

هذا التعدد في الانتماءات الاقليمية يرى البعض أنه يؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الولاءات، فهناك دول توجد في ثلاث تجمعات اقليمية، وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه التجمعات الثلاثة. كما أن التعددية في مبادرات التكامل التي ليس لديها آليات محددة سلفا لضمان تطبيقها المشترك تؤثر سلبا على التجارة بين البلدان الأعضاء. وتجعل التعددية الدول الأعضاء تتخلى عن تسوية الخلافات فيما بينها، وعلى رأسها الخلاف القائم بين المغرب والجزائر حول الصحراء. وهناك على عكس ذلك من يرى أن هذا العدد الكبير من الاتفاقات الثنائية يمكن أن يكون مكملة للاتفاقات المتعددة الأطراف، ووسيلة لتعزيز القدرة التفاوضية وتوحيد مواقف البلدان الموقعة بالنسبة للمجموعات الإقليمية الأخرى.

والمشكلة الأساسية التي تنجم عن تعدد الشراكات هي تعدد المعايير وقواعد المنشأ والانظمة التي تمتد عبر كامل الاتفاقيات المبرمة، مايؤدي إلى زيادة عبء الالتزام على الدول، وتحتاج الدول المغاربية لتفادي هذه المشكلة إلى تنسيق سياساتها.

كما أنه لا يمكن إنكار أن هذه الاتفاقيات تتيح آفاقا اقتصادية جذابة لهذه للبلدان المغاربية. ولكن على الدول المغاربية أن لا تعتبر الشراكات الجديدة بديلا للاتحاد المغاربي لأن هذا التصور سيضعف عودة الحياة إلى الاتحاد. كما أن كل هذه الشراكات تفرض على الدول المغاربية استحقاقات كبيرة، تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الامكانيات والفرص[1].

الفرع الثاني: المعوقات السياسية

سنحاول توضيح كيف أدى غياب الدوافع السياسية إلى تعثر بناء اتحاد المغرب العربي، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا: اختلاف الرؤى الوحدوية

إن اختلاف الرؤى الوحدوية طغى على المنطلقات الفكرية لقادة دول الاتحاد منذ نشأته، فبغض النظر عن الأهداف التي تم تحديدها في معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، فقد كان لكل دولة أهداف خاصة بها، إذ عمل كل بلد على تدعيم اختياراته القطرية، فالمغرب كان يسعى من خلال الاتحاد إلى تحييد الدول المغاربية عن القضية الصحراوية والتراجع في دعم جبهة البوليزاريو قبل الاستفتاء الأممي في المنطقة محل النزاع، وليستطيع أن يجد طريقا للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي، والجزائر أرادت ايجاد حلا لأزمتها وأن تثبت أن قدرتها عل استيعاب التناقضات الداخلية يؤهلها لاستيعاب محاور التناقضات الاقليمية والنظرة إلى مشروعها العالمي باتجاه اقليمي، وتونس كانت تهدف لتحقيق الأمن والحصول على دور اقليمي متميز تتمكن من خلاله توجيه الرأي العام الداخلي نحو الخارج للتغطية على أوضاعها الداخلية، وبالنسبة لموريتانيا هو البحث عن هوية مغاربية تحل مشكلة تراوحها بين الانتماء للدائرة الأفريقية أو العربية ولإيجاد نوع من التوازن في علاقاتها بين الجزائر والمغرب، أما ليبيا ترى في الاتحاد مرحلة أو طريقا للوحدة العربية التي طالما نادى بها الرئيس السابق معمر القدافي[2].

هذا الاختلاف في الرؤى والأولويات لدى قادة الاتحاد ولد اتجاهين أساسين، اتجاه يرى ضرورة التوجه منذ البداية نحو الوحدة السياسية ويدعو إلى وحدة اندماجية فورية بإقامة صيغة توحيدية للمؤسسات السيادية،

---

[1] علي بودلال، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي تشخيص الواقع وتحديات المستقبل،.... ص 10.

[2] أنظر: - نازلي معوض، اتحاد المغرب العربي وأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1991، ص ص 223-226.

_ لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، دون ذكر سنة، ص21.

_ بشير شايب، اتحاد المغرب العربي بعد ربع قرن من التأسيس، مقال منشور بالمجلة الافريقية للعلوم السياسية، على الموقع الالكتروني:

- www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/2017-02-10-23-44-46/259-uma

بحيث يترتب على المعاهدة المنشأة للاتحاد التزامات محددة فوق سيادية على أعضائه، فأصحاب هذا الاتجاه لا يتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، وذلك على أساس أن الأحداث قد اثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت.

والتوجه الثاني ينطلق من مفهوم تكاملي وظيفي ويطرح وحدة تدريجية تقوم على أساس التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد ولا تتضمن أي صيغ إلزامية للأطراف. فهو يرى أن العمل المشترك في مختلف المجالات والذي يندرج عبر مراحل يهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته.

ثانيا: غلبة النزعة الوطنية على المشروع المغاربي

اختارت دول المغرب الغربي بناء الدولة الوطنية في فترة الستينات عقب حصولها على استقلالها وتحقيق تكاملها الوطني على حساب فكرة البناء المغاربي، هذا الخيار أوقف العلاقات المغاربية عند حدود الدولة الوطنية، مما أدى إلى ضعف وتلاشي الآمال إلى إقامة اتحاد اقتصادي على غرار الدول الأوروبية[1].

واستمدت الدولة الوطنية شرعيتها في المغرب العربي من مقاومة شعوبها للاحتلال الأجنبي وتحقيق الاستقلال، هذه المكاسب المحققة ولدت الخوف من فقدان هوية كل بلد بالاندماج في الكيان الجديد وهو الاتحاد المغاربي، وهو ما حال دون اعتماد السياسات الفوق وطنية الضرورية لقيام تكامل مغاربي تسيره مؤسسات فوق وطنية. ففقدان الارادة السياسية وغياب الثقة بين البلدان المغاربية الممثلة في الخوف من فقدان المصالح والزعامة الوطنية بفاعلية الاتحاد بسبب الذاكرة التاريخية والتأثير الأجنبي الذي يغذي هذه المخاوف[2]، دفع بدول المغرب الغربي إلى الإستماتة في الدفاع عن وطنيتها ولو كلفها ذلك بأن تضحي بفكرة المشروع المغاربي.

ثالثا: ضعف الارادة السياسية

إن غياب الإرادة السياسية التي تقرر الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات يعتبر من بين العوائق التي تقف أمام التكامل، فبغياب السلطة الفوق وطنية تبقى العلاقة بين الدول الأعضاء رهينة لإرادات النخبة الحاكمة. ومن مظاهر غياب الإرادة السياسية ما يلي:[3]

- التحفظات على الاتفاقيات والقرارات الجماعية؛

[1] محمد ببوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد42، 2008، ص89.

[2] لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق ذكره، ص 23.

[3] محمد حربي موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- التوقيع على الاتفاقيات في معظم الأحيان ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في تنفيذها؛
- تأثر العمل المشترك بالتقلبات الطارئة للعلاقات والمشكلات السياسية بين الدول المغاربية؛
- غياب دور المنظمات الشعبية والجماهير في أغلب الحالات عن المشاركة في وضع القرارات ومتابعتها؛
- حجم ومستوى التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للخارج؛
- رفض فتح الحدود ورفع الحواجز الجمركية وتسهيل حركة الأشخاص داخل الفضاء المغاربي؛
- التفاوض الفردي مع الاتحاد الأوروبي وعقد اتفاقيات شراكة ثنائية دون التنسيق مع باقي الأقطار المغاربية واضعا بذلك بقية أعضاء الاتحاد ذات الموارد المتكاملة في موقع تنافس.

رابعا: عدم تجانس الأنظمة السياسية

يتجسد عدم تجانس الأنظمة السياسية المغاربية في تباين نخبها السياسية في رؤيتها العامة المتعلقة بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية واختلاف التوجهات في إطار العلاقات مع الخارج من حيث الأهداف والوسائل، حيث نجد أن كل بلد يعمل لصالحه الخاص، فكل دولة تخاف على كيانها وشخصيتها وطبيعة الحكم فيها. وإن غياب هذا التجانس من شأنه أن يعرقل أي عملية وحدوية، فمن جهة نجد القيادات السياسية تزكي أي اتفاقية تكامل إذا كانت المنافع المرتقبة والتي تتمثل في بالقوة السياسية تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام التكامل[1]، ومن جهة أخرى، يعد التخوف من فقدان جزء من السيادة الوطنية لصالح الكيان المشترك والمتمثل في اتحاد المغرب العربي بمثابة عقبة رئيسية في سبيل التكامل، الشيء الذي يجعل العملية لا تحظى بالمساندة اللازمة من طرف القيادات السياسية[2].

خامسا: غياب الديمقراطية

يتميز الرأي العام في المغرب العربي بدور محدود في صناعة القرار، نتيجة غياب الممارسات الديمقراطية الصحيحة التي تضمن للمواطن المغاربي التعبير عن رأيه على الأقل في المسائل المهمة. فمسألة الحصول على التأييد الداخلي للتكامل المغاربي لا تعد عقبة كبيرة لو تم النظر إليها من وجهة نظر شعبية، إذ لا تزال الآمال الشعبية والتفاعلات في حالات عديدة تصب في صالح عملية التكامل[3]. فبتوفر الديمقراطية كان الأمر سيبدو مغايرا تماما نتيجة قدرة الرأي العام على الضغط في هذا الاتجاه. ولكن ما يبرز في حالة دول المغرب العربي هو

[1] لحسن لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص .

[2] عثمان توات، مرجع سبق ذكره.

[3] كفاح عباس رمضان، تفعيل اتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 5، 2012.

دور جماعات الضغط المحلية المرتبطة بالنخب الحاكمة والتي تمثل أقلية، قدرتها في مساندة أو إفشال مبادرات التكامل كونها المستفيد أو الخاسر من مثل هكذا مبادرات[1].

إن الحكومات هي التي تسيطر على جهود التكامل في المغرب العربي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الطابع الرسمي لمؤسسات التكامل المغاربي في ظل هيمنة مجلس رؤساء الدول وصلاحياتهم على مركز اتخاذ القرار، وفي ظل غياب كل دور رئيسي للمشاركة الشعبية لمواطني دول اتحاد المغرب العربي.

فالبنظر إلى نشأة الاتحاد نجد أن فكرته انطلقت من الوظيفية السياسية بمعنى أنها بدأت من الأعلى إلى الأسفل ونقصد بها معاهدة مراكش، والتي تعد قرار نابع من حكومات الدول المغاربية وليس بدفع من شعوبها، وهذا يتناقض مع الوظيفية التي تؤكد على أن التكامل يتحقق من خلال انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من مستوى القاعدة حتى يحدث القبول والتكيف من قبل الشعوب، ليعمل بعد ذلك على دفع العملية التكاملية لتصل إلى مستوى القمة وليس عبر إبرام اتفاقيات ومعاهدات ومواثيق بين الدول. فتأسست نواة اتحاد المغرب العربي على قاعدة سياسية أي نتيجة اتحاد النظم بعيدة عن أي إشراك شعبي وعدم إشراك منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن العام في عملية بناء هذا الكيان.

فالواقع المغاربي يتميز بتحييد الشعب وجعله على الهامش ومجرد من لعب أي دور فعلي في بناء وطنه ،وعدم إعطائه الفرصة للعمل على دفع حكوماته في الإسراع بإنجاز المشروع المغاربي، ومرد ذلك يعود إلى غياب الديمقراطية الحقيقية في كل الفضاء المغاربي، وهذا ما يعد معوقا أساسيا.

سادسا: قضية الصحراء الغربية

إن معظم الكتابات التي اهتمت بالتكامل المغاربي تتفق على أن جمود العملية التكاملية في منطقة المغرب العربي يعود أساسا إلى العلاقات الثنائية المتوترة بين دوله، حيث كان التوتر ينتقل من دولتين إلى دولتين أخريين، لكن الثابت في كل هاته التوترات والتحالفات، هو الخلاف الجزائري – المغربي حول قضية الصحراء الغربية، إذ تعتبر من وجهة نظرهم من أشد العوامل المعرقلة لقيام تكامل مغاربي حقيقة لا مجازا.

إن الخلاف حول قضية الصحراء والذي يعد استمرار للوضع الخلافي المغربي- الجزائري هو بسبب رفض الجزائر الاعتراف بمغربية المناطق الصحراوية والتي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني، وتشبت المغرب ببسط سيادته على الاقليم الصحراوي[1].

[1] توات عثمان، مرجع سبق ذكره.

ولكي نلمس مدى وكيفية تأثير أزمة الصحراء الغربية على مسار العملية التكاملية للمغرب العربي نقدم ولو بشكل مقتضب ملامح هذه الأزمة من خلال مراحل تطورها. حيث تعود بداية الخلاف إلى اتفاقية مدريد الثلاثية بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا عام 1974 القاضية بجلاء القوات الاسبانية عن الأراضي الصحراوية، والتي تم بموجبها تقسيم الاقليم بين المغرب وموريتانيا دون مراعاة إرادة الشعب الصحراوي، الأمر الذي تحول بعد ذلك إلى صراع بين المغرب وجبهة البوليزاريو عام 1976 بعد إعلان هذه الأخيرة عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية ثم قيام موريتانيا عن تخليها عن حقوقها في الأراضي الصحراوية إلى المغرب[2].

وبغض النظر عن التطورات المتلاحقة للصراع بين جهة البوليزاريو والمغرب وتحويل القضية من إطارها الاقليمي إلى الاطار الدولي، فإن الاتفاقية الثلاثية كانت النواة الأولى لنشأة النزاع المغربي الجزائري منذ 1975 كون الجزائر لم توافق عليها.

وكان لهذه الأزمة أثر مزدوج، ففي البداية كانت من بين العوامل الغير مباشرة التي ساهمت في قيام اتحاد المغرب العربي، فقد وفرت إطار ذابت فيه التحالفات الثنائية التي قاد إنشاؤها إلى الفرقة والتنافر الناجمين عن مواقف الأنظمة المغاربية من نزاع الصحراء الغربية، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود أي مجال لعمل جماعي بناء بينها. وبعد قيام الاتحاد تحولت إلى عائق للمسار المغاربي، لما تسببه من فرقة بين المغرب والجزائر اللذان يمثلان العضوين ذي الثقل الكبير في الاتحاد . دون إغفال كونها ليست سوى أحد العوامل التي أسهمت في وجود واستمرار الديناميكية السلبية لاتحاد المغرب العربي. وقد ظهر تأثير هذه الأزمة على العديد من الجوانب[3]:

- **سياسيا:** تم إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب وفرضت تأشيرات الدخول على مواطنيها على خلفية أحداث فندق أطلس بمراكش والتي اتهمت فيها المغرب الأمن الجزائري بالوقوف وراء مخطط لزعزعة استقراره.

- **اقتصاديا:** نجم عن إغلاق الحدود الذي تلعب القضية الصحراوية الدور الرئيسي في تشكله واستمراره عرقلة حرية انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، فترتب عن ذلك إهدار لإمكانيات الاستثمار التي يتيحها تكامل الموارد وتداخل المصالح والاحتياجات ضمن المجال المغاربي.

---

[1] توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 10.

[2] أنظر: _ العربي بن رمضان، قضية الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية، مجلة سياسات عربية، العدد23، نوفمبر 2016، ص 73.
_ عبد العلي حامي الدين، عادل ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[3] مباركة سليماني، أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي، مجلة العلوم والحقوق السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد الثاني، جويلية 2014، ص 126.

- **مؤسسيا:** كان لموقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية على ضوء الرسالة التي بعث بها إلى مجلس الأمن في قضية الاستفتاء الخاصة بتقرير المصير للشعب الصحراوي، رد فعل سلبي في المغرب تمثل في مطالبة المسؤولين المغاربة من الجزائر التي كانت تترأس الاتحاد سنة 1995، تجميد عمله ما حوله إلى هيكل دون جدوى.

وعلى ضوء انعكاسات آثار قضية الصحراء الغربية يمكن القول أنها زادت من حدة التوترات التي عملت على عرقلة مستقبل مسيرة اتحاد المغرب العربي. الأمر الذي أثر سلبا على تحقيق تكاملها الاقتصادي رغم الحاجة الملحة لذلك في ظل الأوضاع الدولية والاقليمية الراهنة.

سابعا: القيادة الإقليمية

ذكرنا سابقا أن التغيرات الدولية أدخلت شروط جديدة على اتفاقيات التكامل منها مسألة دور القيادة الإقليمية الممثل في وجود دولة أو مجموعة دول قائدة ودورها المحتمل في نجاح المبادرات الرامية إلى تحقيق التكامل من خلال المرجعية التي قد تشكلها في مجالات تنسيق القواعد والسياسات. وفي حالة الدول المغاربية يبدو أن أهم قوتين في المنطقة هما الجزائر والمغرب (يمثلان أكثر من 70% من سكان الاتحاد ويحققان أكبر ناتج محلي إجمالي مغاربي) تسودهما حالات من الفتور الواضح في العلاقات بسبب نزاع الصحراء الغربية. ففقدان الدولة القائد في المنطقة المغاربية يشكل عائقا في جه عملية التكامل وفقا للمعايير الدولية الراهنة. فالتوافق بين المغرب والجزائر يشكل البوابة الأساسية لتحريك مؤسسات الاتحاد المغاربي، على غرار ما أنجزته ألمانيا وفرنسا بالرغم من خلافاتهما الحدودية في تحريك المجموعة الأوروبية نحو التكامل.[1]

الفرع الثالث: المعوقات القانونية

أولا: جمود المؤسسات وعدم تفعيل الاتفاقيات

لا يمكن الحديث عن تحليل وتشخيص معوقات هذا التكامل بمعزل عن المعوقات غير الاقتصادية سياسية واجتماعية، ذلك أن في البلدان النامية ومنها العربية، غالبا ما يتم التركيز فيها على إنشاء الهياكل والمؤسسات دون التركيز على فعاليتها الاقتصادية ودورها السياسي والاجتماعي، فالعبرة ليست في كثرة إنشاء الهياكل وإنما في مدى فعاليتها في دورها التكاملي. فبالنسبة لاتحاد المغرب العربي على الرغم من إرساء اتفاقية إنشاء المغرب العربي عدة أطر إقليمية (أمانة عامة، مجلس شورى مغاربي، هيأة قضائية والعديد من المجالس

[1] عثمان توات، مرجع سبق ذكره.

الوزارية المتخصصة)، إلا أن أدوارها محدودة وقدراتها ضعيفة، ومن ثم فنتائج أعمالها غير ملموسة. وهنا تطرح مسألة عدم قدرة الدول المغاربية على إرساء أطر إقليمية فعالة لإدارة عملية التكامل.

وتزامن شلل مؤسسات الاتحاد خلال الفترة 1995/1994 برفض ليبيا تسلم سجل مجلس رئاسة الاتحاد احتجاجا على تقيد دول المغرب العربي بالحضر الدولي المفروض عليها. وتصاعد الأمر بتجميد المغرب رسميا لعضويته سنة 1995 احتجاجا على مساندة الجزائر لجبهة البوليزاريو بما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه[1]. كما أن الأحداث والأزمات السياسية الداخلية حالت دون تفعيل مؤسساته، كشبه الحرب الأهلية بالجزائر، وتداعيات أزمة لوكربي، وانحياز ليبيا إلى تجمع الساحل والصحراء نتيجة احباطها من موقف دول المغرب العربي إزاء أزمة لوكربي.

وحسب المادة الخامسة من معاهدة الاتحاد فإن مجلس الرئاسة ينعقد في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة ذلك وما أكثر هذه الضرورات. ولقد انعقد مجلس الرئاسة ست مرات منذ نشأت الاتحاد، كان آخرها بتونس سنة 1994[2].

- الدورة الأولى: تونس 21-22 جانفي 1990
- الدورة الثانية: الجزائر 24-26 جويلية 1990
- الدورة الثالثة: انعقدت في ليبيا براس لانوف بتاريخ 10-11 مارس 1991
- الدورة الرابعة: انعقدت بالدار البيضاء بالمغرب في 15-16 سبتمبر 1991
- الدورة الخامس انعقدت بنواكشط الموريتانية يومي 10-11 نوفمبر 1992
- الدورة السادسة انعقدت بتونس في أفريل 1994
- رفض ليبيا تسلم رئاسة الاتحاد في 1995

كما لم يتم تجسيد الخطة الاستراتيجية الكبرى للتنمية، التي أقرت في ليبيا براس لانوف سنة 1991، والتي تبنت الأهداف المرتبطة بتحقيق التكامل الاقتصادي للدول المغاربية.

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، نوفمبر 2007، ص5

ثانيا: محتوى المعاهدة والاتفاقيات

تتميز معاهدة الاتحاد بالاقتضاب الشديد في محتواها وأغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا النوع. وبمقارنة بسيطة مع معاهدة روما المؤسسة للجماعة الأوروبية نلاحظ اختلاف شاسع بينهما، فهذه الأخيرة احتوت على 248 فصل مبوبة إلى 16 بابا و10 أقسام موزعة على 17 فصل مضافا إليها 4 ملاحق و 13 بروتوكول شملت كل صغيرة وكبيرة تهم الجماعة الأوروبية. في حين أن معاهدة المغرب تكونت من 19 مادة تم فيها وضع الأهداف والأجهزة المشتركة وامكانية عقد اتفاقيات مع أطراف أخرى[1].

كما يلاحظ التعميم وعدم التخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، كما يلاحظ عدم وضوح العمل المغاربي المشترك، والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة والتفاعل بإيجابية وآنية مع المتغيرات المطروحة على الساحة المغاربية. وحتى أنها لم تحدد مفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية[2].

ثالثا: قاعدة الإجماع

إن تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات حسب المادة السادسة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي دليل على عقدة السيادة وأيضا غياب الرؤية الاستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الاقليمي. فعقدة السيادة كرست اللاثقة بين الدول المغاربية، اللاثقة هذه أفشلت أغلب الاتفاقيات المبرمة والتي كانت تحتاج إلى قاعدة إجماع لتصبح مفعلة، حتى أن المعاهدة تشترط في رد العدوان الواقع على إحدى دول الاتحاد صدور الاجماع[3]. ومما زاد المعاهدة نقصا هو اشتراطها في المادة 18 موافقة كافة الأعضاء على أي اقتراح لتعديل أحكام المعاهدة، فبقي اقتراح الجزائر باستبدال قرار الاجماع بالأغلبية حبيس رفوف اللجنة الفنية. ويمكن القول أن اشتراط الاجماع في اتخاذ قرارات الاتحاد قد نسفت بكل جهود التكامل المغاربي[4].

وبالرغم من أن الهدف من تطبيق هذه القاعدة يتمثل فعلى الرغم من علم الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي بحكم عضويتها في الجامعة العربية أن مبدأ الاجماع عطل عمل هذه الأخيرة، إلا أنها أقرته في النص التأسيسي للاتحاد، فاعتراض أي طرف على أي مشروع هو بمثابة قرار لتعطيل هذا الأخير. وإذا انطلقنا من فكرة أن دول المغرب العربي تختلف أكثر مما تتفق حول الكثير من القضايا، لاتضح لنا مدى خطورة مثل هذا المبدأ

[1] لعجال أعجال محمد الامين، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] علي مساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي والتفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، بحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس السويسي، ص 380.

[3] أحمد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[4] بشير شايب مرجع سبق ذكره.

على مسيرة الاتحاد[1]. والدليل على ذلك نجد أنه من بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على أقل من ذلك، في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا الاتفاقيات الخمس التي حازت على إجماع الدول الخمسة[2].

رابعا: شروط العضوية

من المسلم به أنه كلما كانت معايير اكتساب العضوية وفقدانها واضحة ومحددة زادت فعالية التنظيم[3]. ومعاهدة انشاء الاتحاد لم تحدد ماهي شروط اكتساب العضوية و فقدانها والتي يجب أن تكون متسقة مع الأهداف التي أقيم من أجلها الاتحاد. فهناك نوعين من العضوية، العضوية الأصلية وتشمل الدول المؤسسة وعضوية بالانضمام، فقد أجازت المعاهدة أن تنضم إلى العضوية الدول العربية والافريقية الأخرى حسب نص المادة 17 من المعاهدة " **للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الافريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الاعضاء ذلك**". فمثلا طلب مصر الانضمام كعضو مراقب وضع الاتحاد في مأزق كون أن المعاهدة لم تشر إلى هذه الصفة. أما عن فقدان العضوية فقد غيبتها المعاهدة وهذا على خلاف ما تقوم عليه معاهدات الاتحادات والتي تحدد فيها حالات فقدان العضوية عن طريق الانسحاب، حتى لا يتم رهن مستقبل الاتحاد بتجميد عضو من الأعضاء عضويته فيه[4].

فالصفة العربية لم تعتبر معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، حيث تم فتح الباب أمام الدول الافريقية، مما يعطي الانطباع بأن المقصود هو إذابة الاتحاد في نظام إقليمي أوسع، وعليه كيف يكون سبيلا لبناء الوحدة العربية كما تنص عليه المعاهدة.

خامسا: اختلاف النظم والقوانين

إن اختلاف النظم والقوانين واللوائح الادارية بين دول المغرب العربي، تمثل عائقا كبيرا أمام الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء، إلا إذا صدرت في شكل

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 386.

[2] محمد ببوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الاخرى، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] جمال الدين مانع، مرجع سابق، ص..

[4] محمد ببوش، التكتلات .....، ص 201.

تشريعات وطنية، وذلك حرصا من الدول الأعضاء على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقييدها والحد من فعاليته[1].

المطلب الثاني: معوقات أخرى

مع زخم الأحداث المختلفة التي يشهدها العالم، يبقى نجاح التجربة التكاملية لدول المغرب العربي رهين التحولات المحلية والاقليمية والدولية، والتي تشكل في بعض الأحيان عراقيل أمام تكاملها.

الفرع الأول: التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي

إن الموقع الجغرافي المتميز للمغرب العربي وضع المنطقة في قلب الاستراتيجية الدولية، إذ أصبح جزءا لا يتجزأ من مصالح الدول الكبرى والتي تنصب بالأساس عل منطقتي المشرق والمغرب العربيين. فالموقع الجغرافي للمغرب العربي يشكل تنوع لمنطقة تعتبر همزة وصل بين ضفتي المتوسط ومحور اتصال بين أوروبا إفريقيا وآسيا، ومنطقة تطل على أكبر ممرات التجارة البحرية العالمية، حيث نجد أن أكثر من 2500[2] سفينة تجارية تعبر يوميا البحر الأبيض المتوسط حاملة ما مقداره ثلث التجارة النفطية العالمية. إضافة إلى عضوية دولها في العديد من التجمعات الاقليمية على غرار اتحاد المغرب العربي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الافريقي، منظمة المؤتمر الاسلامي، مجموعة الساحل الافريقي، ما جعل منها مركزا حضاريا اقتصاديا وسياسيا ورقعة استراتيجية مهمة[3].

هذه الأهمية الاستراتيجية كانت سببا في بروز العديد من المشاريع التنافسية الهادفة إلى تسجيل السبق في السيطرة على المغرب العربي لما يحمله من أهمية بالغة في الاستراتيجية العالمية سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو السياسي. حيث أصبح واضحا أنه من يسيطر على منطقة المغرب العربي يمكنه التحكم في أهم مركز للتواصل بين القارات الثلاث، والسيطرة على المواقع الحيوية للثروات ومناطق النفوذ.

أولا: الأسباب العامة للتنافس الأوروبي- الأمريكي على منطقة المغرب العربي

إن الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي على المستوى الدولي وخاصة في السياستين الأوروبية والأمريكية، تعود أساسا إلى جملة من التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والتي شهدها العالم مع بداية التسعينيات من القرن الماضي. هذه التغيرات التي وقعت في السياسة العالمية جعلت العلاقات الدولية تدخل في طور من التغير

[1] لعجال أعجال محمد الامين، مرجع سابق ذكره، ص 25.
[2] سفيان أبحري، مرجع سبق ذكره، ص 98.
[3] بشير شايب، مرجع سبق ذكره.

العميق، وبالتالي ظهر عصر جديد من العلاقات الدولية سمي بالنظام العالمي الجديد، بأبعاده الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية.

1- التغيرات التي شهدها النظام الدولي:

إن الأساس الذي قام عليه النظام العالمي الجديد هو نهاية الحرب الباردة والتي كان من ملامحه تفكك الاتحاد السوفياتي؛ ونهاية القطبية الثنائية؛ وانحلال حلف وارسو والكتلة الشرقية؛ وعدم نفع القوة العسكرية، ما ولد شعور لدى كل من اليابان وأوروبا الغربية بعدم الحاجة إلى الدعم الدفاعي الأمريكي[1]. وكان أيضا من بين العوامل المقترنة بهذا التحول في تلك الفترة زيادة الترابط والتعاون والعولمة والتكامل والاقليمية من جهة، ومن جهة أخرى اختلال التوازن الدولي وتفرد القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت على وضع أسس هذا النظام العالمي في عهد إدارة الرئيس- جورج بوش الأب- بعد حرب الخليج عام 1991، بتأكيد وتكريس الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية العالمية في إطار القطبية الأحادية[2].

إلا أن هناك من يعتقد بأن النظام العالمي الجديد قائم على القطبية المتعددة، تتوازن فيه خمس قوى على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، اليابان، الصين وروسيا، وذلك بمفاهيم القوى الجديدة والتي على رأسها العامل الاقتصادي. غير أن ما يهمنا في هذا الاطار هو التنافس الأوروبي الأمريكي لبسط نفوذهم على منطقة المتوسط وبالتحديد منطقة المغرب العربي. إن تفرد الولايات المتحدة بالقوة، وسعيها إلى البحث عن مناطق نفوذ جديدة، جعل منطقة المغرب العربي المدرجة تاريخيا ضمن النفوذ الأوروبي تحظى باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي عجل بظهور حرب خفية وباردة بين الطرفين حول من تكون له اليد العليا في المجال الاقتصادي والسياسي في المغرب العربي[3].

2- التغيرات في أوروبا

كان لنهاية الحرب الباردة آثار ايجابية على أوروبا، حيث أكسبها ملامح مختلفة بدأت بالوحدة الألمانية، ثم بناء الهياكل المؤسسية لأوروبا الموحدة واتخاذ خطوات أكبر نحو الوحدة الاقتصادية. هذا التطور الذي حدث في أوروبا أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، فعملت على الحد من القدرة الأوروبية المتنامية، ومنعها من لعب

[1] الحاج اسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، 2010، ص 232.

[2] محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2011 ، ص 21.

[3] مصطفى بن شلاط، مرجع سبق ذكره، ص 111.

دور نشط في المنطقة العربية ومنطقة المتوسط اللذان يعتبران أحد العناصر المهمة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة[1].

وجاء رد الفعل الأمريكي على بروز الكيان الأوروبي على أكثر من جبهة، حيث عملت اقتصاديا على إقامة منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية والتي تزامنت مع تطبيق الوحدة الأوروبية سنة 1992، وتحفظت الحكومة الأمريكية على مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط الذي أقامته أوروبا، مبدية قلقها ومعارضتها حيال سياسة الجماعة الاقتصادية لأوروبا التي تزمع تطبيقها في المنطقة العربية ومنطقة المتوسط، والتي تعني حرمانها من سوق هام وحيوي لتطورها الاقتصادي[2].

هذه التغيرات التي حدثت في أوروبا ولدت تنافس شديد بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول منطقة المتوسط، والتي جعلت من المغرب العربي طرفا في هذا التنافس. فاستباق السيطرة على حوض المتوسط وبالأخص منطقة المغرب العربي يقلل من مخاطر الهيمنة لكل طرف على المنطقة، وقد ظهر ذلك جليا من خلال تضارب المشاريع التي أقامتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مع دول المغرب العربي والمتمثلة في مشروع الشراكة ومشروع الشرق الأوسط الكبير[3].

3- ظهور مفاهيم جديدة للأمن العالمي

بعد انتهاء الحرب الباردة لم يعد مفهوم الأمن قائما على مواجهة التهديدات التقليدية، بل أصبح يشمل تهديدات جديدة متمثلة في الأخطار القادمة من الجنوب والناتجة عن فشل سياسات التنمية، وما يتبع ذلك من هجرة ونزاعات مسلحة....إلخ. فتحول المواجهة من المعسكر الشرقي والمتمثل في الاتحاد السوفياتي سابقا اتجاه الجنوب أظهر مفهوم المنطقة الحاجزة، والتي تعتبر وسيلة للتحكم في التأثيرات القادمة من الجنوب، وتقليص آثارها مقابل الاستفادة من المزايا التي يمنحها الشمال والمتمثلة في سياسات التعاون الاقليمي والتي تتضمن عادة بعدا أمنيا[4].

[1] بشير شايب، مرجع سبق ذكره.

[2] الحاج اسماعيل زرقون، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[3] مراد حجاج، التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008، ص 36.

[4] طارق رداف، المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة، ....، ص 182.

وتنظر أمريكا وأوروبا لمنطقة المغرب العربي على أنها بوابة لمرور مختلف التهديدات الأمنية (خاصة من منطقة الساحل الافريقي) بحكم موقعها الجغرافي في شمال افريقيا، لذلك عملت كل منهما عل جعلها منطقة حاجزة، فقد كانت المنطقة جزءا أساسيا في مختلف السياسات الأمنية لكل منهما، سواء ما تعلق منها بالشراكة الأورو متوسطية أو السياسة الاوروبية للجوار، أو الشراكة الأمريكية المغاربية[1].

4- تنامي دور العامل الاقتصادي في إدارة العلاقات الدولية[2]

ضمن مفهوم النظام العالمي الجديد برزت مجالات تنافس جديدة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد تلاشي مبررات تحالفها الاستراتيجي الذي ميزت فترة الحرب الباردة، تمثلت في البحث عن الأسواق التجارية والاستثمارات ومناطق النفوذ الاقتصادي والسعي للتحكم في العامل التكنلوجي. هذا ما أعطى للعامل الاقتصادي دور مهم في إدارة العلاقات الدولية، حيث أدى هذا العامل إلى إضفاء مضامين جديدة على مفهوم القوة والقوى، مما أدى إلى ظهور أطراف جديدة فاعلة في العلاقات الدولية، مثل الاتحاد الاوروبي والصين واليابان، وبعض القوى الآسيوية الصاعدة، وكل هذه القوى الجديدة جاءت مزاحمة للولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي في هيمنتها على العالم.

ضف إلى ذلك تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، والتي بلغت حد إدارة دفة العلاقات الدولية، حيث وصل دور هذه الشركات إلى حد معرضة المواقف السياسية لدولها في حال تعارض هذه الاخيرة مع مصالحها. وهذا ما يزيد من تعقيدات على عملية تحليل قراءة تداخل سلوك الدول وشركاتها في ظل علاقات دولية قد تجمع بين التجانس السياسي للدول وتنافس شركاتها على الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: المشاريع الأوروبية في المنطقة المغاربية

أولا: مشروع الشراكة الأورو متوسطية

خلال الفترة الوجيزة التي تلت تأسيس اتحاد المغرب العربي وبعد المكاسب التي تحققت في هذه الفترة، وفتح باب الأمل للتخلص من التخلف واللحاق بركب التطور الاقتصادي، سارعت الدول الأوروبية إلى توقيع اتفاقيات شراكة انفرادية مع دول المغرب العربي لتشتيت ما تحقق من مكاسب.

[1] المرجع نفسه، ص 188.

[2] محمد الطيب حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 15- 16.

عززت السياسة الرامية إلى إفشال التجمع الجديد واحتواء أعضاءه سياسيا، أمنيا، ثقافيا واقتصاديا وذلك بطرح مبادرات ومشاريع جديدة بداية بمسار [5+5] ثم مؤتمر لشبونة في جوان 1992 وبعدها أصدر الاتحاد الأوربي إعلان أيسن في ديسمبر 1994 الذي أكد على تفعيل الشراكة الأورو مغاربية لتتجسد هذه السياسة بكل وضوح في إعلان برشلونة في نوفمبر1995 بمنظورها الشمولي الاقتصادي ،الثقافي الأمني والسياسي[1].

وكانت سياسة التفاوض الانفرادي التي انتهجها الاتحاد الأوروبي في إطار مشاريع الشراكة مع دول المغرب العربي تهدف إلى عرقلة تطور التكامل المغاربي الذي لا يخدم مصالحها ورغبتها في إبقاء تبعية المنطقة لها، وتقوية السيطرة وتعزيز النفوذ الأوروبي وبالأخص الفرنسي في المنطقة، بحكم الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب) طيلة أكثر من قرن، ولخلق تعارض بين التوجهات الأوروبية للدول المغاربية والتزاماتها داخل الاتحاد المغاربي[2].

فبالنظر لواقع العلاقات الأوربية المغاربية عبر اتفاقيات الشراكة، يتأكد أن طرفي هذه العلاقة هما وحدتان سياسيتان واقتصاديتان غير متجانستين. فاتحاد المغرب العربي ليس لديه القدرة في التأثير على السياسة الأوروبية، فهو لم يُكون سياسة خارجية مشتركة تمثل دول المغرب العربي كتكتل، وليس لديه تمثيل ديبلوماسي لدى الاتحاد الأوروبي يتفاوض ويرعى مصالح اتحاد المغرب العربي[3].

ومنه قد ظهرت علامات الفهم الأوروبي للضعف المغاربي عبر تعامله مع دول المنطقة دولة بدولة في ملفات الشراكة، التي توضح أن الاتحاد الأوروبي لا ينظر إلى المنطقة المغاربية إلا باعتبارها سوقا لفائض الانتاج الفرنسي بصفة خاصة وأوروبا بصفة عامة، ولهذا فهي تسعى إلى إدامة واستمرار الخلافات والمشاكل البينية بين دول اتحاد المغرب العربي، حتى تبقى العلاقات الدولية بين الطرفين غير متجانسة تشوبها علاقات التبعية، تبعية اقتصاديات بلدان المغرب العربي للمجموعة الأوروبية واعتماد صادراتها على أسواقها. وتضعها كمنطقة نفوذ حيوية للسيطرة على مختلف الثروات الطبيعية التي تمتلكها المنطقة (نفط ، غاز ، فوسفات ، يورانيوم...)[4].

---

[1] ليليا بن منصور، الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، المغرب، تونس)، رسالة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة، 2013/2011، غير منشورة، ص 70.

[2] إبراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، العدد السادس، جوان 2015، ص 282.

[3] علي عيسى حامي الدين، عادل ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 382.

[4] الحاج اسماعيل زرقون، مرجع سبق ذكره، ص 236.

ثانيا: سياسة الجوار

في بداية 2003 ظهرت إرادة ورغبة لدى القادة المغاربة لتفعيل الاتحاد المغاربي خصوصا من قبل الزعيم الليبي معمر القذافي الذي دعا إلى تنظيم قمة رؤساء بطرابلس، فسارع الاتحاد الأوربي عبر رئيسه بومانو برودي إلى إطلاق سياسة جديدة عرفت بسياسة الجوار الأوربي بدأت في 2003 وسميت بأوروبا الأكثر اتساعا و تغير هذا المسمى ليصبح سياسة الجوار الأوروبي بدءا من 2004، وذلك بعد أن تلمس الطرف الأوربي باقتناع الأطراف المغاربية بعدم جدوى الشراكة مع الأوروبيين من دون تكتل مغاربي[1]. فكانت هذه السياسة تهدف إلى انفتاح أكبر على أسواق الجيران ومنهم الأطراف المغاربية، وإن كان الاتحاد الأوروبي يرغب في رؤية اتحاد مغاربي بأسواق مفتوحة وحدود وسيادات مفتوحة، إلا أن مالا ترغب فيه هو اتحاد مغربي لا يحقق لها هذه الآمال وعلى العكس من ذلك تخشى من قيام اتحاد مغاربي مدافع عن مصالح شعوبه[2]. وسياسة الجوار لا تلغي الشراكة الأورو متوسطية وإنما تعد امتدادا واستمرارا لها، وجاءت كحل وسط بين الشراكة والعضوية لكنها أبقت على التعامل الانفرادي مع كل دولة واعتماد المعايير الأوروبية لتقييم أوجه التكيف المطلوبة[3].

ثالثا: الاتحاد من أجل المتوسط

في 2007 وبعد مرور ثلاث سنوات عن سياسة الجوار طرحت فرنسا مبادرة جديدة للشراكة في المنطقة من قبل مرشح الرئاسة نيكولا ساركوزي، بعد أن تبين أن اتفاقيات الشراكة غير كافية أو غير مجدية وأن ترقيعها بسياسة الجوار الأوروبي لم تأتي بنتيجة، فكان هدف ساركوزي هو إقامة اتحاد وليس اتفاقيات شراكة. وأعلن رسميا عن قيام الاتحاد من أجل المتوسط في جويلية 2008 بباريس، ولم تحضر ليبيا وأعلنت مقاطعتها للفكرة. وكان الهدف الأساسي للاتحاد من أجل المتوسط هو الحفاظ على المصالح الفرنسية ودعم مكانتها في منطقة المغرب العربي، وما يعزز هذا الطرح هو قراءة الأوربيين لتراجع أرقام المبادلات التجارية مع الدول المغاربية[4]، كما أن اتفاقيات الشراكة لم تلعب دور الرافعة المتوقع لتنويع الصادرات، والتي لازالت في مجملها محصورة في عدد محدود من المنتوجات التي تتطلب عددا كبيرا من اليد العاملة، أو التي تستخدم جزءا مهما من المدخلات المستوردة مثل النسيج، والجلود ومشتقاتها، والأسمدة على سبيل المثال.

---

[1] أبحري سفيان، الشراكة الاوروومغاربية وأثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، رسالة دكتوراه علوم، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، ص 113.

[2] إبراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[3] ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[4] المرجع نفسه، ص 89.

الشراكة المتوسطية أثبتت محدوديتها في التأثير على مسار التكامل المغاربي، لأن صياغتها منذ البداية تخدم التعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول لا غير ، فالمفاوضات الثنائية هو وضع لا يشجع على تنمية العلاقات جنوب – جنوب بين الدول المغاربية. وهذا ما يقودنا إلى القول بأن الشراكة الأورو متوسطية لم تساهم في تقوية العلاقات بين الدول المغاربية، ولم تعمل على إعادة بعث وتفعيل اتحاد المغرب العربي. وأن دعوة الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة تحرير التجارة بين الدول المغاربية وتكاملها واعتباره شرط أولي مقابل التزام أوسع من طرفهم في مجال الاستثمار ودعم اقتصاديات المنطقة لايعدو مجرد خطة للاستمرار في الحصول على الامتيازات التي تحصل عليها في تعاملاتها الثنائية مع دول المغرب العربي.

الفرع الثالث: السياسة الأمريكية اتجاه المغرب العربي

قامت الولايات المتحدة الأمريكية برسم سياسة جديدة لاستمالة البلدان المغاربية بعدما رأت تنامي الاهتمام الأوروبي بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط، حيث أعلنت في نهاية التسعينات عن مشروع جديد للتعاون الاقتصادي، يهدف إلى تعزيز أواصر العلاقات التجارية بينها وبين كل من الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا، وحمل المشروع إسم ايزنستات[1]. ويعتبر هذا المشروع أحد أطر الشراكة الاقتصادية التي برزت في سياق إعادة انتشار الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي. وجاءت الأهداف المعلنة لهذا المشروع تحت سياق دعم التعاون الاقليمي بين الدول المغاربية وربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي ضمن إطار العولمة؛ والتأكيد على مركزية دور القطاع الخاص؛ وبلورة شراكة أمريكية – مغاربية على قاعدة حوار سياسي واقتصادي دوري. وفي مقابل الأهداف المعلنة حملت الديبلوماسية الأمريكية في المقام الأول تحجيم دور الاتحاد الأوربي الذي يهدد الزعامة الأمريكية[2].

يعتبر التنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة أكثر المشاهد السلبية تأثيرا على سياسات الدول المغاربية إذ انعكس بصورة أكثر استعمارية على المنطقة إلى درجة الابتزاز واختراق السيادة، فالهدف من المبادرات الداعية إلى إقامة الشراكات الاقليمية هو إعادة هيكلة المنطقة للتجاوب مع التطلعات التي تخدم مصالح القوى الكبرى، وهذا يطرح تحدي أمام الدول المغاربية يستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة توظف التنافس الأمريكي الأوروبي على مستوى إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط لتقوية موقعها وتفعيل دورها ضمن السياق الدولي.

---

[1] علي عيسى حامي الدين، عادل ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 383.

[2] عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك اوباما غهمال مقصود أم إرجاء هادف، المركز العربي للدراسات المستقبلية، جويلية 2010، ص3.

الفرع الرابع: التحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية في ليبيا

إن التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في أواخر عام 2010 المتمثلة في الحراك الشعبي المطالب بالتغيير الجذري للواقع الحالي ومواكبة التطورات العالمية الحالية، والذي انطلق من منطقة المغرب العربي واستطاع أن يسقط النظام في تونس ومن ثم في ليبيا، أثر وبشكل كبير على اتحاد المغرب العربي، الذي كان ومازال يعاني من تعثر في مسيرته منذ 1995[1].

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني أدى إلى تدهور المناخ الاقتصادي ما أثر بشكل مباشر عل وضع التنمية، إذ أدى إلى توقف بعض القطاعات الاستراتيجية كصادرات المحروقات في ليبيا والسياحة في تونس، وهجرة رؤوس الأموال وعزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار في هذه الدول، والضغوط الكبيرة على المالية العامة لدعم أسعار المنتجات الأولية.

فمثلا بالنسبة لتونس التي شهدت ثورة عام 2011، تراجعت بها السياحة والتي تعد المورد الأول للعملة الأجنبية في تونس بنسبة تزيد عن 50%، وانخفضت العائدات السياحية إلى -35.1% في عام 2015. وتراجعت الاستثمارات الأجنبية فيها بنسبة 20% وغادرت أكثر من 80 شركة أجنبية البلاد، وتفاقم الوضع في سوق العمل الناتج عن تسريح العمال وتوافد العمال الفارين من ليبيا بعد اندلاع الثورة هناك أيضا. وبلغ معدل البطالة 17% مقارنة بـ 14% قبل الثورة، وانخفض النمو الاقتصادي[2].

كما أن ظهور الخطر الأمني المصاحب للتحولات السياسية في المنطقة وما صاحبها من عملية التسلح أثر على بعض مكتسبات الاتحاد المغاربي في مجال حرية تنقل الأفراد وتسهيل التجارة بين الدول المغاربية، بسبب الاغلاق الجزئي المرتبط بالأحداث للحدود البرية، والمراقبة المكثفة للطرق.

ضاعفت التحولات من حجم التهديدات والمخاطر التي باتت تهز كيانات الدول المغاربية وتعرضها لخطر التفكك الداخلي، ما جعلها تنشغل بمواجهة تداعيات الربيع العربي على أوضاعها الداخلية[3].

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني، اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، المجلد العاشر، العدد 33، 2003، ص 51.

[2] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، موجز قطري 2016، تونس، ص 34.

[3] إبراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي مقومات التكامل ومعوقات الفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، الجزائر، مارس 2010، ص 284.

المطلب الثالث: سبل ومداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي

كل العوامل السابقة جعلت العمل المغاربي المشترك غائبا سياسيا واقتصاديا وحتى ثقافيا. وبدون تكامل اقتصادي لا يمكن أن يكتب النجاح للاتحاد، ويبقى هذا التكتل جسد بلا روح. هذا الوضع يدفعنا إلى البحث عن الحلول المناسبة لهذه العراقيل والتحديات المطروحة، وايجاد آليات ومداخل التغيير والتكيف مع متطلبات القرن الحادي والعشرين والتي تسمح بإعادة تحريك مسيرة اتحاد المغرب العربي من جديد.

الفرع الأول: العوامل المحفزة على التفعيل

تتعدد العوامل المحفزة لتفعيل اتحاد المغرب العربي والتعجيل بتحقيق التكامل بين أعضائه، فبالاظافة إلى العوامل الثابتة التي تتمثل في المقومات الجغرافية والبشرية والاجتماعية والتباين في الامكانيات والموارد الطبيعية، هناك تحديات وما أكثرها من خارجية وداخلية اقتصادية وأمنية وإجتماعية، والتي تمثل جميعها حوافز تدفع باسم المصلحة باتجاه التكامل بين دول المغرب العربي.

أولا - التحديات الخارجية

ويمكن ايجازها في[1]:

- أزمة ديون السيادية والركود الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي وبالأخص منطقة الأورو التي تمثل الشريك الرئيسي التجاري لدول اتحاد المغرب العربي؛
- تحول مركز الثقل الاقتصاد العالمي نحو شرق آسيا؛
- بروز أقطاب جديدة للقوى الاقتصادية والسياسية مثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وتركيا، والمكسيك، والأرجنتين؛
- التوترات المتكررة بشأن أسعار المنتوجات الغذائية والنفط.

ثانيا- التحديات الداخلية

تواجه بلدان المغرب العربي العديد من التحديات الداخلية والتي يمكن ادراجها في مايلي وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

[1] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تحليل تحديات التنمية والاولويات لإعادة إطلاق عملية التكامل الاقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

- تحقيق الأمن الغذائي وهو أحد التحديات الكبرى التي تواجهها الدول المغاربية، فهي تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية في إمداداتها من المواد الغذائية الأساسية، ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية؛
- ارتفاع معدلات البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات، وتعد معدلات البطالة في المغرب العربي من أعلى المعدلات في العالم؛
- هيمنة التشغيل الغير الرسمي؛
- المستوى الضعيف للتغطية الاجتماعية؛
- التطرف والارهاب؛
- التصحر والذي يطال حوال 85% من الأراضي وبشكل متزايد؛
- الهجرة غير الشرعية.

والسبيل الأنجع لمواجهة هذه التحديات هو إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي من أجل تحقيق التكامل والاندماج في المحيط الاقليمي والدولي.

الفرع الثاني: سبل ومداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي

أولا: المدخل السياسي

يمكن القول أن تعثر اتحاد المغرب العربي في تحقيقه لتكامله الاقتصادي يعود بالدرجة الأولى إلى العوامل السياسية، لذا يعد هذا المدخل من أهم مداخل تفعيل الاتحاد، وذلك من خلال النقاط التالية:

1_ **تفعيل دور المجتمع المدني:** مشاركة الشعب المغاربي في اقامة الاتحاد عن طريق إجراء استفتاء شعبي في دول المغرب العربي على بنود هذا الاتحاد، ومشاركتها في اتخاذ القرار داخل الاتحاد لكي تشعر بالمسؤولية والانتماء، ما يولد لديها الرغبة في الحفاظ على البناء المغاربي. وتفيل دور المجتمع المدني* ليساعد على بناء الوعي المغاربي، ويدعم الانتماء للمشروع المغربي الذي يحقق مصلحة الجميع، ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح، ويروج لفرص الاستثمار داخل البلدان المغاربية[1]. ويجب أن تؤثر القاعدة على توجهات القمة وليس العكس كما

* المجتمع المدني المغاربي يمكن تصنيفه حسب النشاط الممارس الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، الجمعيات الحقوقية والجمعيات الاقليمية المغاربية.

[1] محمد شكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 7-8 نوفمبر 2007، الدوحة-قطر.

هو الحال في الوقت الحاضر. العمل على إقامة مؤسسات ولجان شعبية من أجل تعبئة الجماهير وتوعيتهم بأهمية دورهم في إقامة واستمرار اتحاد المغرب العربي.

2_ **تحقيق الديمقراطية:** على الدول المغاربية أن تحقق المزيد من الديمقراطية والشفافية والمشاركة من خلال توسيع مجالات الحرية، والانفتاح على المجال السياسي، وتنظيم انتخابات تعددية وأكثر شفافية، وتعزيز دولة الحق والقانون ومكافحة الفساد المالي والإفلات من العقاب، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، ومشاركة أكثر إدماجا للمواطنين والمجموعات الاجتماعية في الحياة العمومية .

كل ذلك من شأنه أن يدفع إلى تحقيق التنمية، بحيث تتوزع مخرجاتها على كل فئات المجتمع وليس على طبقة بعينها تستأثر بعوائد التنمية، إذ يؤدي ذلك إلى تحسين مستوى معيشة المواطن ما يعمل على التقدم في عملية التكامل الاقتصادي المغاربي، حيث يخلق الولاء من طرف الشعوب للعملية التكاملية نتيجة المكاسب التي يستفاد منها من جراء عملية التكامل[1].

السماح بالتعددية الحزبية بقيام معارضة وأحزاب سياسية فاعلة من شأنها مراقبة الحكومات والمطالبة بعمليات الاصلاح والتوزيع العادل للثروة؛ والسماح بقيام نظام إعلامي الذي يعمق الفعل الديمقراطي ويكرس مبدأ النقد واحترام الرأي الآخر.

إن الاصلاح الديمقراطي والتخلي عن الأساليب السلطوية من شأنه أن يؤدي تغيير مفهوم مكاسب التكامل من جانبها السياسي المرتبط بالبقاء في السلطة للنخبة الحاكمة إلى جانبها الاقتصادي الممثل في تحقيق التنمية. فالدول المغاربية بحاجة إلى أنظمة قوية تستمد قوتها من شعوبها ومن العدالة والحجم الراشد، وهذه بدورها تحتاج إلى عمل قوي وفعال يقوم على الأفعال وليس الأقوال والشعارات.

3_**حل قضية الصحراء الغربية:** إن الخلاف حول قضية الصحراء الغربية من العوامل التي أعاقت مسيرة الاتحاد المغاربي، وبدون تسوية لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول. وحل هذا النزاع يكون من خلال حوار مغربي جزائري بعيدا عن المصالح المادية الضيقة لأي من البلدين، فمصير المنطقة مرهون بتحسن نوعي في العلاقات الجزائرية المغربية، وعلى الجزائر والمغرب في هذا الظرف العسير من العلاقات الدولية التي تميزها العولمة بمحاسنها ومساوئها والتكتلات الدولية، أن يعملا فيما يتفقان عليه ريثما يجدان حلولاً لما يختلفان عليه، وذلك بتحييد قضية الصحراء الغربية.

[1] الطاهر شليحي، المناخ السياسي ودوره في التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 05، ص 45.

ومن جهة أخرى لا يجب تحميل هذه الأزمة ما لا تطيق، فهي وسيلة لتفادي النظر إلى الأمور كما هي في الواقع[1]. ذلك أن معوقات اتحاد المغرب العربي وديناميكيته السلبية لا ترتكز فقط على هذه القضية، ولا يمكن تفسير الضعف الكبير للتجارة البينية المغاربية بأزمة الصحراء الغربية، فمن خلال الدراسة تبين ضعفها حتى قبل ظهور مشكلة الصحراء الغربية، إذ وصلت المبادلات البينية في حدها الأقصى إلى 1.65% قبل 1975، فماذا يمنع تطوير المبادلات بين تونس والجزائر وبين الجزائر وليبيا والمغرب وليبيا؟ أي بين الدول التي ليست طرفا مباشرا في النزاع.

ثانيا: المدخل القانوني

من بين الحلول التي يمكن اقتراحها في هذا المدخل مايلي:

1_تحيين النصوص القانونية:

يجب إعادة النظر في النصوص القانونية للاتحاد كي تتماشى والمستجدات حتى لا تبقى عوامل معيقة للعملية التكاملية لاتحاد المغرب العربي. فمنذ قيام الاتحاد المغاربي عام 1989 أي مايقارب 28 سنة اتخذ الاتحاد الكثير من القرارات في شكل اتفاقيات أو تعليمات شملت جميع المجالات، وكما هو معلوم أن الكثير منها لم يدخل حيز التنفيذ. ومنذ ذلك الوقت تغيرت المعطيات الداخلية والاقليمية والدولية ما يعني أن الاتفاقيات التي تم ابرامها تجاوزها الزمن.

من هنا تُفرض ضرورة تحيين النصوص القانونية لتتماشى مع المستجدات وإعداد بروتوكولات لتنفيذها وتحديد آجال التنفيذ حتى لا تبقى حبر على ورق، بوضع آليات للإلزام والنتفيذ بالحث في النصوص القانونية المعدلة مستقبلا على أن تنفذ القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة فور التصويت عليها من دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، باعتبار أن مجلس ال رئاسة ممثل للدول الأعضاء وهيئة عليا عبر وطنية وبالتالي قراراته تكون ملزمة التنفيذ. وأيضا من الضروري ضبط كيفية اكتساب العضوية وفقدانها في الاتحاد التي تم تغييبها في المعاهدة التأسيسية، وذلك للحيلولة دون تجميد الاتحاد في حال الانسحاب المفاجئ لأحد الأعضاء[2].

2_ تفعيل المؤسسات المغاربية القائمة

[1] أقاسم عمر، بكاي مسعود، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد الثامن، أفريل 2016، ص 119-120.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 400.

إن الهيكل المؤسسي لاتحاد المغرب العربي يشمل على العديد من الهيئات منها ما يمارس نشاطه إلى اليوم كالأمانة العامة ومنها ما تعطل مثل المصرف المغاربي والذي لم يبدأ ممارسة نشاطه إلا عام 2015، ومنها من لم يعمل بصفة نهائية إلى اليوم، والبعض الأخر هو مجرد مؤسسات شكلية.

هذه المؤسسات هي مكسب لعملية البناء المغاربي لذا يجب إعادة تأهيلها لأداء أدوارها التي أسست من أجلها ومنحها الصلاحيات الضرورية ليكون لها دور فعال في دعم العملية التكاملية وللتحرك على المستوى الإقليمي، بتحويلها إلى أجهزة قادرة على بناء نظام فوق وطني وهذا ما يتضمن التنازل الجزئي عن السيادة الوطنية[1].

ضرورة تقليص مركزية مجلس الرئاسة وتوزيع سلطة اتخاذ القرار للتخلص من الشلل الذي يعاني منه الاتحاد بسبب توقف اجتماع مجلس الرئاسة. وإحياء اللجنة الاستشارية الدائمة التي كانت وسيلة حقيقية لتجسيد الاتحاد من الناحية الاقتصادية. إذ يمكن أن تشكل نواة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي[2].

3_ إلغاء قاعدة الإجماع:

لإعطاء مسيرة الاتحاد الدفع اللازم لمواكبة التغيرات الدولية على الدول الأعضاء إلغاء مبدأ الاجماع الذي شكل عقبة أساسية في وجه ديناميكية اتحاد المغرب العربي وتكامله الاقتصادي، واستبداله بمبدأ الأغلبية. هذا ما سيمنح الاتحاد السرعة والفعالية في مواكبة التغيرات الدولية نتيجة سرعة التنفيذ وإلزاميته[3].

ثالثا: المدخل الاقتصادي

للتغلب على المعوقات الاقتصادية والتي تعد محرك النشاط على المستوى المغاربي يمكن تقديم المقترحات التالية التي قد تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

1_ ضرورة الاستفادة من تجارب الأخرين

وعلى رأسها تجربة الاتحاد الأوروبي، هذه التجارب وضعت لنفسها إطار عمل واقعي لم يبقى مجرد شعارات وإعلان عن الرغبة في التكامل، منطلقة من معيار المصالح الاقتصادية الذي أصبح قاعدة لكل تعاون دولي. فمن خلال التجسيد الفعلي والمصالح الاقتصادية تمكنت التجارب التكاملية الناجحة من إبقاء طريق

[1] عادل محمد قصري، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 04، المجلد 01، جوان 2014، ص 498.
[2] محمد الأمين لعجال أعجال، مرجع سبق ذكره، ص27.
[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

التعاون دائما مفتوحا مهما كانت التوترات والخلافات والنزاع على الحدود. كما عملت على تغليب المصلحة المشتركة على المصلحة الشخصية؛ واتباع المرحلية والتدرج في بناء التكامل لأن ذلك يساعد على الاستمرار والبقاء؛ والتركيز على نقاط الوفاق وترك الخلاف جانبا لأنه تدريجيا ومع المكاسب المحققة تتحول نقاط الخلاف إلى وفاق؛ والتعامل مع السلبيات والمعوقات التي تواجهها بواقعية دون الشعور بالإحباط الذي يشل العملية التكاملية[1].

وبناء على التجارب التي تم عرضها يمكن تأسيس مجموعة من المنطلقات التي تساعد على تفعيل اتحاد المغرب العربي، منها ضرورة استمرار البناء المغاربي مهما كان بطء العملية ومهما كانت حدة الخلافات التي تنشأ بين الأطراف المغاربية من حين لآخر. وأن ننطلق من مبدأ أن ما لا يدرك كله لا يترك كله، مع ضرورة العمل على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إطار اتحاد المغرب العربي وتأجيل ما اختلف عليه، وترسيخ فكرة أن اتحاد المغرب العربي هو خيار استراتيجي لضمان المستقبل وليس مجرد حالة ظرفية، والتقييم الدوري لعملية التكامل المغاربي باستخدام مؤشر التكامل الاقليمي الافريقي للوقوف على ما تم تحقيقه بتحديد نقاط القوة والضعف والعمل على تدعيم والحفاظ على الأولى ومعالجة الثانية[2].

2_ وضع أليات لتسهيل التجارة والاستثمار

إن ضعف التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي تعد من أهم صور ضعف التكامل المغاربي، لذلك على الدول المغاربية وضع أليات تجارية تمكن من تنشيطها والتي تعتمد على تفعيل كل المقررات التي تم الاتفاق عليها من اتفاقيات وغيرها مع ضرورة تكييفها مع الوضع الراهن. وتتمثل أساسا في سرعة إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وبحجم مهم وتقليص القوائم الاقصائية؛ كما ينبغي أن ترافق تدابير تسهيل التجارة برامج تحرير المبادلات، وأن تتم إزالة الحواجز بالموازاة مع تبسيط الإجراءات الجمركية والتقليص من مهلة وتكاليف النقل فيما بين الدول الأعضاء، والتي تعود إلى عدد إرتفاع الوثائق الإدارية وطول الفترة عند نقاط المراقبة أو الحدود. مع ضرورة صياغة استراتيجية لتحسين بيئة الأعمال من خلال الاستخدام الأمثل للتكنلوجيات الجديدة في معالجة الإجراءات والأعمال المتصلة بالتسهيل التجاري[3].

[1] كفاح عباس رمضان، تفعيل اتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية، دراسات اقليمية، العدد الخامس، 2012، ص 21.

[2] ديدي ولد السالك، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، تحليل تحديات التنمية والاولويات لإعادة إطلاق عملية التكامل الاقليمي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ولا يمكن الحديث عن سوق مغاربية ديناميكية دون العمل على تسهيل حركة الأشخاص من حرية تنقل وإقامة، ويكون ذلك بالنحو الذي انتهجته دول أمريكا الشمالية في إطار اتفاقية النافتا، بالعمل على تسهيل الحركة والتنقل للفاعلين الأساسيين (رجال الأعمال من مصدرين ومنتجين ومستوردين) للبحث عن فرص الأعمال في كل الدول الأعضاء، بمعنى أخر تفعيل دور القطاع الخاص الذي سيكون له الأثر الايجابي على زيادة الاستثمارات البينية.

ولا ننسى التذكير بأنه قد تحققت بعض المكاسب فيما يخص إزالة التأشيرة في بعض الدول المغاربية ولكن يجب العمل على إجبارية تعميمها في كل المنطقة الأمر الذي يؤدي إلى البروز التدريجي للمواطنة المغاربية[1].

تنظيم المبادلا الغيررسمية التي تعبر عن اعتماد متبادل بين سكان الدول. فمثلا نجد أن إحد ى الطرق الرابطة بين الجزائر و المغرب سميت بطريق الوحدة، والتي تعتبر معبرا لتنقل الأفراد

و السلع بطرق غير رسمية . لذلك يجب التفكير في كيفية تنظيمها[2]

3_ تغييرالمنهج المتبع

اعتمدت الدول المغاربية من خلال الاستراجية المغاربية للتنمية المشتركة آلية السوق في تحقيق تكاملها بالتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى التكامل التام، وهذا المنهج شكل عائقا نظريا وعمليا للتقدم في عملية التكامل، حيث أن هذه الآلية تقوم على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء مقابل حماية اتجاه الدول غير الأعضاء. ولكن الملاحظ أن الدول المغاربية عكست القاعدة النظرية حيث قامت بتحرير تجارتها مع الخارج إذ أن معظم صادراتها وارداتها موجهة للخارج خاصة مع الاتحاد الأوروبي وبالمقابل فإن تجارتها البينية تخضع لاجراءات غير جمركية معقدة وكبيرة. فدول المغرب العربي تزداد انفتاحا نحو الخارج بينما تزداد انغلاقا بينها، الأمر الذي حال دون وصولها إلى أدنى مستويات التعاون التجاري والممثل في اقامة اتفاقيات التجارة التفضيلية.

لذا يعد من الأهمية بمكان تغيير المنهج المتبع بانتهاج مدخل التكامل القطاعي عن طريق إقامة مشروعات إقتصادية مشتركة التي لا تأخذ طابعا أساسيا في اقتصاديات هذه الدول، والتي لا تتسم بالطابع الاستراتيجي، أو التي تعتبر أساسية في الموازنات العامة لهذه الدول؛ واعتماد مبدأ الشراكة في بعض القطاعات العمومية المتوسطة الأهمية اعتمادا على مبدأ المقاولة. فالهدف هو إقامة مؤسسات تحقق نجاحا يكون قاعدةللتكامل

[1] كفاح عباس رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] عبد العزيز شرابي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

وتنتشر بعد ذلك لتحقق تكامل فعلي، وبذلك يتم الابتعاد عن المساس بمحور السيادة والسلطة العقدة التي تطغى على الحكام المغاربة.

4_ تعزيز التكامل المغاربي من خلال تقوية سلاسل القيمة الاقليمية

يشير البعد الانتاجي لمؤشر التكامل الاقليمي في إفريقيا إلى إمكانية تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تقوية سلاسل القيمة الاقليمية وربطها بسلاسل القيمة العالمية، وسيكون من نتائج هذه العملية تعزيز الانتاجية والتنافسية وتطوير وتنويع الصادرات وتعزيز التجارة والاستثمار البيني.

تملك البلدان المغاربية نفس المزايا المقارنة والتنافسية وتواجه التحديات نفسها، فالمزايا المشتركة تتمثل في القرب من سوق الاتحاد الأوروبي وانخفاض تكلفة اليد العاملة. أما التحديات المشتركة تشمل التبعية الشديدة تجاه سوق الاتحاد الأوروبي. وعلى الدول المغاربية اسغلال تلك المزايا والتحديات وامكاناتها في إقامة سلاسل القيمة في القطاعات التالية[1]:

- قطاع السيارات

توجد امكانية إنشاء سلسلة قيمة اقليمية بشأن صناعة السيارات بالنظر للاهتمام الاستراتيجي الذي يحظى به هذا القطاع من الحكومات والفاعلين الرئيسيين وبالنظر أيضا لنمو السوق الاقليمية. ويمكن تحقيق هذا المبتغى عبر صياغة السياسات من أجل الارتقاء جماعيا في سلاسل القيمة الاقليمية.

- صناعة الاسمدة

يمثل إنتاج المغرب وتونس من الفوسفات ربع ما ينتجه العالم في هذه المادة أو أكثر ، بينما تحويل هذه المادة إلى أسمدة يتطلب الطاقة والكبريت والأمونياك وهي مواد تتوفر بكثرة في الجزائر وبأسعار جد تنافسية، و الشراكة المغاربية في هذا المجال يجعل من منطقة المغرب العربي أحسن قاعدة لإنتاج الأسمدة في العالم وبأسعار لا تقبل المنافسة. وبذلك تستطيع بلدان المغرب العربي أن تنمي إنتاجها الفلاحي وتقوي قدرته التنافسية عوض استيراد هذه المادة وبأسعار متزايدة تؤثر كثيرا على القطاع الفلاحي بالمنطقة، هذا بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بهذه القطاعات والتي يمكن أن تحدث في الدول الخمسة.

[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، تشجيع سلاسل القيمة في شمال افريقيا، 2016، ص 73-79.

- سلاسل القيمة ذات الصلة بالنفط والغاز

تحمل المنطقة فرصة هائلة لتطوير أنشطة تنافسية في سلاسل القيمة اعتمادا على تحويل النفط والغاز من خلال إنتاج الكهرباء والتصدير نحو أوروبا وأسيا؛ إنتاج البلاستيك والمواد المختلطة؛ إنتاج الألياف الاصطناعية والمنسوجات لصناعة النسيج؛ إنتاج الكيماويات والأسمدة من النفط والغاز.

- الطاقات المتجددة

تملك بلدان شمال أفريقيا إمكانات هائلة لتطوير الطاقات المتجددة والتي تندرج ضمن الاستراتيجية العالمية لمخطط الامداد الذي يرتقب أن تستخدم 20% على الأقل من الطاقة النظيفة بحلول 2030. ولا يمكن لأي بلد منفردا تطوير هذا النشاط، في حين يمكن تطويره من خلال اعتماد سلاسل القيمة لمشاريع تركيز الطاقة الشمسية.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال تتبع المسار المسار التكاملي لدول المغرب العربي اتضح أنها لم تتبع نمطا معينا أو منهجا ثابتا، فقد بدأت مسيرتها التكاملية في منتصف الخمسينات من القرن الماضي. وانتهجت العديد من مداخل التكامل، فتطورت من مشروع سياسي في إطار فكرة النضال المشترك ضد الاستعمار إلى مشروع مؤسساتي بعد حصولهم على الاستقلال من خلال تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة. وفرضت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على الدول المغاربية التفكير بجدية في ضرورة ايجاد ميكانزيم جديد لتفعيل وحدتها ولمسايرة ما يحدث حولها، فقامت بإنشاء كيان جديد وهو اتحاد المغرب العربي سنة 1989 و يعتبر المحصلة النهائية للمسيرة المغاربية والذي جمدت مؤسساته في 1995 ولكن لا يزال قائما إلى يومنا هذا.

وتبين بأن دول اتحاد المغرب العربي تمتلك مجموعة مقومات تعد بمثابة العوامل والمبررات التي تدفعها للتكامل ولتكون تكتل اقتصادي هام في حوض المتوسط، فبالاضافة إلى المقومات التاريخية، والثقافية، والمصير المشترك لشعوب المنطقة، تتميز بموقع استراتيجي وبالتباين في حجم الطاقات البشرية؛ والتنوع في حجم الثروات الطبيعية من قطر لآخر؛ والاختلاف في القدرات المالية والمؤهلات الصناعية.

ورغم كل ذلك فهي لم تحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل حتى في أدنى مستوياته. فالنتائج المحققة كانت سلبية ومتواضعة ولا ترقى إلى مستوى الأهداف والطموحات التي عبرت عنها في معاهدة مراكش. ويعود هذا إلى مجموعة من المعوقات التي صاحبت المسيرة التكاملية للاتحاد والتي لم تستطع تجاوزها. وتنوعت المعوقات بين سياسية وقانونية واقتصادية. وكان للعامل السياسي الدور الرئيسي في عرقلة بناء التكامل المغاربي، وهذا نتيجة عدم وعي الدول المغاربية بالمنافع المكتسبة من وراء التكامل .

وللتخفيف من حدة المشكلات التي تعاني منها الدول المغاربية عليها استثمار مقوماتها واستغلال الإمكانيات المعطلة، والاستفادة من الفرص المهدورة، بالبحث عن السبل والآليات الكفيلة بتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي. وعليه تم اقتراح مجموعة من الحلول التي قد تساعد على إعادة بعث الاتحاد المغاربي بما يكفل تحقيق تكامل دوله لأن ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات التي تعترضها.

الملخص

كان من ردود الأفعال للتطورات التي مست النظام الاقتصادي العالمي أن بدأت معظم دول العالم في تشكيل تكتلات اقتصادية اقليمية، أو إحياء القائم منها وذلك وفق ترتيبات تكاملية جديدة تستجيب لتطلعات الدول الأعضاء فيها. وتماشيا مع هذا التوجه قامت دول المغرب العربي الخمس (ليبيا- تونس- الجزائر – المغرب- موريتانيا) بإقامة تكتل اقليمي سعى إلى تحقيق الكثير من الأهداف السياسية والاقتصادية. إلا أن هذه المحاولات ظلت تراوح مكانها ودون تفعيل لآليات التكامل أو تحقيق لمنافع الوحدة.

وجاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة العوامل التي أدت إلى توقف مسار التكامل المغاربي وكذا المعوقات والتحديات المختلفة على مسيرة المغرب العربي رغم الامكانيات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها هذه الدول والمقومات الاقتصادية المشتركة، ووضع آليات لتفعيله للخروج من حالة الجمود التي تعترضه في ظل الحركية التي يشهدها عالم اليوم.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، اتحاد المغرب العربي،مسيرة التكامل المغاربي، معوقات ومقومات التكامل المغاربي

ABSTRACT

One of the reactions to the evolution of the world economic system has been that most countries in the world have begun to form regional economic blocs, or to revive existing blocs, in accordance with the new integration arrangements that respond to the aspirations of its Member States.

In line with this trend, the five Maghreb countries (Libya, Tunisia, Algeria, Morocco and Mauritania) have established a regional bloc that has sought to achieve many political and economic objectives. However, these attempts remained in place without activating the integration mechanisms or obtaining the benefits of the union.

This study aimed to identify the factors that led to the cessation of the Maghreb integration process, as well as the various obstacles and challenges to the Arab Maghreb's approach despite the great human and material potential of these countries and the common economic factors, and the establishment of mechanisms to activate it in order to break the impasse that it faces in the light of the dynamics of today's world.

Key Words: Arab Maghreb Union, Economic Integration, Maghreb Integration Process, components and constraints of Maghreb integration.

الخاتمــة

تبين من خلال تتبع مسيرة دول المغرب العربي في التكامل منذ بدايتها وإلى غاية اليوم أنها لم تحقق أي صورة من صور التكامل، وأن الكيان الذي أقامته والممثل في الاتحاد المغاربي ليقود عملية التكامل يفتقد إلى أبسط الأسس التي يرتكز عليها عمل التكتلات الاقليمية. وما يعكس ذلك مظاهر الركود سواء كان ذلك على مستوى المؤسسات أو على مستوى الإنجازات. و ما زاد في تدهور وضع الاتحاد ليس فقط العراقيل السياسية والاقتصادية وإنما طبيعة المعاهدة المنشأة له.

إن تجربة اتحاد المغرب العربي في تكاملها أثبتت محدوديتها بسبب تباين تصورات الدول الأعضاء فلم تتمكن من الوصول إلى منطقة التبادل الحر التي كانت مقررة وبالتالي تعطل بقية المراحل. وقد يكون مصدر الخلل أن التجربة قامت على أساس الدين واللغة والتاريخ والتكوين الثقافي المشترك، على حساب الاعتبارات الاقتصادية ودون اعتبار للقضايا الحاضرة المطروحة والمستقبلية المفترضة، فقد بينت التجربة أن التواجد في المنطقة الجغرافية نفسها والمقاربة التاريخية والاجتماعية لا تحقق التكامل الاقتصادي بصفة تلقائية، لم يكن، مع الأسف، لحد الساعة، محددا للمسار التكاملي والاندماجي بين الدول.

وعلى هذا الأساس فإن إعادة تفعيل الاتحاد حتى يتمكن من اللحاق بركب التكتلات القائمة ويواجه التحديات التي تفرضها تغيرات البيئة الدولية من جهة وظروفه الداخلية من جهة أخرى، يتطلب إعادة النظر في المنطلقات التي اعتمدتها الدول المغاربية في تكاملها، و ايجاد الآليات المناسبة الكفيلة بتطوير وتفعيل الاتحاد المغاربي، لتحقيق الأ هداف والطموحات التي سطرت والتي كانت الدول المغاربية تسعى الى تحقيقها. والواقع أن التكامل بمختلف ابعاده يظل في نهاية المطاف خاضعا للإرادة السياسية.

نتائـج الدراسة:

بعد التركيز على هدف الدراسة والمتمثل في الوقوف على مختلف العوامل التي أعاقت سير التجربة التكاملية لدول المغرب العربي، وتحديد مختلف العوامل التي عملت على ظهور التجربة، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها في النقاط التالية:

أ. التكامل الاقتصادي هو عملية مركبة ومتعددة الأوجه، تضبطها قواعد ومبادئ مختلفة باختلاف النظريات والمدارس المؤسسة لها؛

ب. من الطبيعي والمنطقي أن تسير عملية التكامل الاقتصادي بين الدول بصورة تدريجية لضمان التقليل من المصاعب التي تواجه خطة التكامل من جهة ولمراعاة التوازن في تحقيق مصلحة الدول المتكاملة خلال مسيرة التكامل من جهة أخرى؛

ج. يتضمن التكامل الاقتصادي اقامة اتفاقيات لإزالة الحواجز والقيود على حركة التجارة والتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية للدول المتكاملة، على أن يتم التنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقيات، فعقد اتفاقيات دون تنفيذها لا يسمح بتحقيق التكامل الاقتصادي، وهذا هو حال الدول المغاربية التي أبرمت ما يقارب من 37 اتفاقية إلا أنها لم تعمل على تنفيذها ما انعكس سلبا على تكاملها؛

د. إن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفق عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية للوصول إلى مستويات جيدة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب المعنية مهما اختلفت الطرق والأساليب المعبرة عن هذه الوسيلة. وهذا ما حدث في دول أوروبا الشرقية عند انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حيث تمكنت من رفع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وأيضا تحقق الأمر نفسه للمكسيك عند دخولها في اتفاقية التجارة الحرة مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، وتحقق الأمر ذاته لدول CLMVفي رابطة الأسيان.

هـ. إن كل عامل اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، يمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا، أثناء عملية التكامل الاقتصادي ولفترة زمنية، وكون هذا العامل سلبي في فترة ما، لا يعني اطلاقا استمراره أو دوامه على تلك السلبية، والعكس صحيح. وأزمة الصحراء الغربية هي مثال بارز على ذلك فقد كانت في فترة ما أحد العوامل التي ساعدت على قيام الاتحاد المغاربي، إلا أنها بعد ذلك تحولت إلى عائق عمل على تجميد الاتحاد؛

و. رغم أهمية المقومات الاقتصادية لنجاح أي تكامل، فان الارادة السياسية يظل لها الدور الحاسم في نجاح وديمومة أي تكامل، فهي تعد أحد الركائز الأساسية لقيام التكتلات. ومن هنا تصبح العوامل الاقتصادية والاجتماعية إلا آليات مدعمة للعملية التكاملية، لأن وجودها مع انعدام الارادة السياسية ليس لديه تأثير حقيقي. وهذا ما برز بشكل كبير في تجربة التكامل للاتحاد الأوروبي ورابطة الآسيان، فالعوامل الاجتماعية لم تكن متوفرة في كلاهما رغم ذلك حقق كل منهما نتائج هامة لوجود الإرادة السياسية، على غرار اتحاد المغرب العربي الذي كانت نتائجه ضئيلة في التكامل نتيجة غياب الارادة السياسية رغم توفر العوامل الاقتصادية والاجتماعية؛

ز. إن نجاح التجارب التكاملية لا يتأتى بالقواعد التقليدية المرتبطة بالتركيز على وحدة الكيان أو المصير أو اللغة أو الديانة. ذلك أن كل هذه عوامل مساعدة تدفع نحو التكامل بين الدول، ولكنها لا تضمن له النجاح في أغلب الأحيان، فالنجاح يرتبط في الأساس بعمليات ممنهجة وآليات تعتمد على وجود مجموعة من الشروط والمتطلبات، وليس باللغة والدين وحدهما.

ح. اتبعت الدول المغاربية نهج الاتحاد الأوروبي في تحقيق تكاملها الاقتصادي، إلا أنها لم تنجح في تحقيق ذلك لا على المستوى العملي ولا النظري، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار الفروقات النسبية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، وعلى العكس من ذلك كان من المفترض أن تتبع تجربة رابطة الآسيان لأنها الأقرب لأوضاعها.

ط. إن ما تتمتع به الدول المغاربية من موارد طبيعية، وموارد بشرية، ووسائل نقل واتصالات، وسوق واسعة، وموقع جغرافي استراتيجي، كل ذلك يمثل فرصة لنجاح تكاملها.

ي. ثمة مكاسب قد تكون كبيرة لكل دولة من دول الاتحاد المغاربي في تعزيز وتعميق تكاملها الاقتصادي، فالدول الغنية بالموارد (الجزائر وليبيا) سوف تكسب من سوق إقليمي متنوع يقلل من مخاطر اعتمادها الشديد على الموارد، ويؤمن الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة التي تولت إبرامها الاقتصاديات ذات القاعدة الخدمية (تونس والمغرب)، التي ستستفيد هي الأخرى من مستويات الدخل المرتفعة لأسواق جاراتها بما يمكنها من تحفيز الاستثمار وتقوية التنافسية العالمية.

ك. في ظل غياب ثقافة التكامل الاقتصادي، تنظر الحكومات المغاربية بعين الشك لكل ما ينتقص من سيادتها في ظل مراحل التكامل الاقتصادي المختلفة.

ل. ما من شك في أن أبرز خلل يعاني منه اتحاد المغرب العربي ناتج عن كونه لم يستطع أن يجسد في أرض الواقع أهدافه الخاصة، ويصبح بذلك تجمعا أكثر اندماجا وأكثر فاعلية.

م. إن التحولات التي تشهدها البيئة الدولية والتي يفرضها الواقع الجديد للنظام العالمي، جعلت العيش في عزلة عن العالم أمرا صعبا، كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح صعب التحقيق على الدول منفردة لذلك فإن الانضمام إلى تكتل اقليمي أصبح أمرا ضروريا لتفادي التهميش من إطار الاقتصاد العالمي، وهكذا هي حال الدول المغاربية، فهي لم تدرك بعد أهمية الدفاع المشترك عن أهدافها، وأنه بتكاملها ستتخلص من التهميش والتبعية.

ن. واجهت عملية التكامل الاقتصادي المغاربي عقبات ومعوقات منها سياسية، ومنها اقتصادية، ومنها تنظيمية، أدت الى تفاقم ظاهرة التبعية للخارج وصارت التجزئة تزدادا رسوخا في الوقت الذي أقامت دول اقليمية أخرى لنفسها تكتلات اقتصادية عملاقة جعلها تكتسب ثقلا واضحا في ميدان التكامل مع العالم؛

س. من الأسباب المباشرة التي حالت دون تحقيق التكامل هي الصراعات السياسية بين الدول المغاربية والتي في أغلبها صراعات حدودية تمتد بتأثيرها الى كافة العلاقات الاقتصادية والديبلوماسية.

ع. إن الاخفاق في تحقيق التكامل المغاربي حتى الآن، لا يعني أنه غير قابل للتحقيق، ذلك أن أمما وشعوبا عانت في تجاربها التكاملية أكثر مما تعاني منه دول المغرب العربي، فأوروبا لم تصنع وحدتها بين عشية وضحاها ودون مشاكل ومعوقات، والتحديات التي واجهتها أكبر من تلك التي واجهت الدول المغاربية.

ف. يسود الاعتقاد في الدول المغاربية ولدى صانعي القرار بالدرجة الأولى أن خوض تجربة تكاملية ليس الهدف منه هو تحصيل الفوائد والنتائج التي تخدم الدولة وإنما والتصورات الذاتية والبعيدة كل البعد عن الواقع بما في ذلك محاكاة النماذج الغربية الرائدة.

ص. توجد إمكانيات كبيرة لزيادة التكامل بين دول المغرب العربي كون كثير من خصائص المنطقة يؤهلها لخلق فرص للتجارة والاستثمار، فالمنطقة تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقًا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها، كما تتمتع البلدان المغاربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيًا.

ق. إن المشكل لا يتعلق بالتكامل المغاربي في حد ذاته بل في المخاوف التي تتولد عن مضمون وجوهر وطبيعة العلاقات التكاملية، فيما إذا كانت علاقات ذات تأثير وتأثر ومنافع وفوائد متناظرة أم أنها علاقات هيمنة واجتياح، هذا ما جعل الدول المغاربية تترد في الانفتاح والتكامل مع الدول المغاربية الأخرى.

ر. عدم وجود قاعدة مؤسسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى المسؤولين المغاربة وخضوعها للاجتهادات الشخصية، نتج عنه تعثر جهود التكامل في معظم الأحيان عند تغير قناعات القيادات السياسية في الدول الأعضاء.

ش. معظم اقتصاديات الدول المغاربية لا تزال هشة وعرضة للأزمات كونها تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية والتي تتميز بتقلب كبير في أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة للتقلبات الاقتصادية في الدول المستهلكة.

ت. تقع محدودية البنية الاساسية لقطاع النقل والمواصلات كعائق رئيسي أمام التوسع في التبادل التجاري بين دول المغرب العربي، حيث ترتفع تكاليف النقل مما يقلص من فرص نمو التجارة البينية بين الدول الأعضاء والتي تعد عامل رئيسي لتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول.

ث. لم تضع دول المغرب العربي إطارا أو نظاما يعالج التزامات الدول المغاربية الأعضاء في اتحاد المغرب العربي تجاه تجمع آخر منضمة إليه (تعدد شبكة الاتفاقيات التجارية)، الأمر الذي يخلق ازدواجية في الخطوات اللازمة لتحقيق التكامل.

توصيات الدراسة:

إذا ما أرادت دول المغرب العربي أن تضمن نجاح تكاملها الاقتصادي، يجب ان توفر مجموعة من المبادئ والمبادرات الضرورية والتي تساهم في صنع الجانب الأكبر من عوامل النجاح، متمثلة في:

أ. اتباع استراتيجية الحد الأدنى في مجال الاقتصاد التي تبنتها رابطة دول الآسيان بمعنى الحد الأدنى من المصالح المشتركة والتي لا يتعارض تنفيذها مع النظم الاجتماعية والسياسية أو اختلاف السياسات المتبعة؛

ب. محاولة الفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية، والتركيز على هذه الاخيرة دون التركيز على المصلحة المشتركة وعوامل الدين واللغة والتاريخ المشترك لأنها لم تعد قادرة اقناع الدول بجدوى التكامل الاقتصادي ومن ثم ابراز المصالح الاقتصادية؛

ج. جعل المنافسة على المنطقة المغاربية آلية تتهيأ معها الاقتصاديات المغاربية لمواجهة المنافسة حيال المؤسسات الأوروبية والأمريكية بعد دخول اتفاقيات الشراكة الأوروبية والأمريكية حيز التنفيذ، وجعل هذه الاتفاقيات عامل داعم لتعزيز مسار التكامل المغاربي لا عامل طارد للعلاقات البينية ؛

د. تشجيع القطاع الخاص على توجيه استثماراته إلى الفضاء المغاربي مع توفير ضمانات كافية وعوامل جذب تجعل المستثمر المغاربي .....في المنطقة من منطلقات اقتصادية بحتة؛

هـ. الاستفادة القصوى من الأوضاع الاقليمية والدولية المواتية والسعي من تقليل أثر التطورات غير المواتية واستثمار تلاقي مصالحها مع مصالح الدول الكبرى؛

و. تفعيل مؤسسات العمل الاقتصادي والتأكيد على أهمية الاتفاقيات القائمة لأن العيب ليس في المؤسسات وإنما في آليات التنفيذ؛

ز. التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي كانت السبب الرئيسي في تعثر البناء المغاربي، وذلك بفتح حوار بين أصحاب القرار في الدول المغاربية يكون مبني على أساس احترام الرأي الاخر وتحكيم العقل والشرعية الدولية؛

ح. تطبيق مبدأ الديمقراطية في الجانب السياسي وانتهاج نظام اقتصاد السوق في الجانب الاقتصادي، لان هذين المبدأين هما سر نجاح العمليات التكاملية؛

ط. إن الارادة السياسية الصادقة والجادة هي الحل الوحيد لدفع التكامل المغاربي لمواجهة التحديات التي تواجها دول المغرب العربي؛

ي. الالتزام السياسي الكامل بعملية التكامل الاقتصادي وايجاد الآلية اللازمة لوضع قرارات التكامل والتنمية موضع التنفيذ؛

ك. نسيان الخلافات بين الدول المغاربية والوقوف صفا واحدا أمام ما يتحداهم من أخطار مستقبلية سواء أكانت اخطارا سياسية أو امنية أو اقتصادية أو اجتماعية او ثقافية أو عسكرية؛

ل. ضرورة التحسيس والوعي بأهمية التكامل الاقتصادي ومنافعة لدول المغرب العربي؛

م. إن تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي يمكن أن يكون من خلال تنمية التجارة البينية المغاربية، و إقامة المشروعات المشتركة، وتشجيع الاستثمارات البينية، وهذا لا يأتي إلا من خلال الموارد البشرية واكتساب القدرة التكنلوجية، وإزالة كافة العوائق أمام انتقال عوامل الانتاج؛

ن. اتخاذ جميع المبادرات من أجل قيام منطقة التبادل الحر، من خلال الاسراع في توسيع شبكة الطرق البرية، واستكمال شبكة النقل بالسكك الحديدية، وتدعيم الشحن الجوي، والاسراع باتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغاربية في مواعيدها؛

س. على الدول المغاربية أن توظف التنافس الأمريكي الأوروبي على مستوى إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط لتقوية موقعها وتفعيل دورها ضمن السياق الدولي؛

ع. لقد أصبحت الضرورة ملحة للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية والدولية والتفاعلات الجيو استراتيجية الدولية الساعية إلى استغلال خيرات المنطقة، وعلى هذا الأساس على الدول المغاربية أن تقوم باستثمار مقوماتها واستغلال الإمكانيات المعطلة، والاستفادة من الفرص المهدورة، عن طريق تكتل قائم على المصالح المشتركة والمؤسسات لتجاوز معوقات العمل المغاربي المشترك؛

ف. استغلال الامكانيات المادية والبشرية والمالية لدول المنطقة اعتمادا على مبدأ التخصص وتقسيم العمل، بغية تحسين الانتاج والحفاظ على الموارد دون استنزافها، مع تفادي إقامة مشاريع متماثلة لكي تكون عملية إنشاء منطقة تبادل حر مفيدة للدول الاعضاء ككل؛

ص. بناء إعلامي حيوي وفعال يمكن من بناء الوعي المغاربي، ويدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح، ويروج لفرص الاستثمار المنتج داخل البلدان المغاربية؛

ق. إن دول المغرب العربي بحاجة إلى اتفاق استراتيجي يدعمه الارادة السياسية لتطوير تكتل اقتصادي إقليمي يعظم قدرة المنطقة على تحقيق تنمية فعلية لمواطنيها؛

ر. الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي؛

ش. أخذ العبر من الدول التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للأزمات المالية الاقتصادية والسياسية؛

ت. إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية يتطلب تصميم استراتيجية مبنية على رؤى تراعي فيها الشروط الضرورية والكافية لتحقيق التكامل والفهم السليم لتقسيم العمل بينها ويستفاد فيها من المحاولات التكاملية السابقة بحيث يتم تفادي السلبيات و التأكيد على الايجابيات التي خبرتها الاقطار المغاربية سواء على المستوى الثنائي أو الاقليمي؛

ث. الاسراع بإرساء منطقة مغاربية للتبادل الحر والحرص على استكمال المشاريع المغاربية الكبرى على غرار الطريق المغاربية السيارة والقمر المغاربي للاتصالات وغيرها؛

خ. تنشيط دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وتشجيع القطاع الخاص، وضرورة ادخال اصلاحات على القوانين المنظمة للاتحاد المغاربي في اتخاذ القرارات لتوفير مجهودات في مستوى تفعيل القرارات والاجراءات الاقتصادية المشتركة؛

آفاق الدراسة:

من خلال إعداد هذه الدراسة وبالاطلاع على الدراسات السابقة فإن هذا الموضوع يفتح المجال للعديد من الدراسات والأبحاث المستقبلية، خاصة مع ما تشهده البيئة الدولية الاقتصادية من تطورات وأحداث سريعة، وما تشهده منطقة المغرب العربي من تغيرات خاصة مع الشراكات المطروحة أمامها، لذلك يمكن اقتراح المواضيع التالية كمجالات بحث :

- دور سلاسل القيمة الاقليمية في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.
- تقييم تأثير التكامل الاقتصادي المغاربي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعدد الاتفاقيات الاقليمية وآثارها على التكامل المغاربي.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- **باللغة العربية:**

1. اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات العربية المتحدة، جوان 2001.
2. أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972.
3. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، مارس 2009.
4. أحمد يوسف، محمد زبارة، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1985.
5. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، ط2 ، دون سنة النشر.
6. أسامة المجذوب، العولمة والاقليمية: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
7. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، دون سنة طبع.
8. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، مصر،2002.
9. امحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1993.
10. بلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1 ،1964.
11. جراهام ايفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.
12. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع ،2004.
13. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
14. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
15. حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، الجزائر، دار هومة للنشر، 2008.
16. حسين عبد المطلب الأسرج، الاتحاد الجمركي العربي وآثاره على الاقتصاديات العربية،2010.
17. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
18. داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الثانية، 2014.
19. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1993.

20. سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، ضمن كتاب الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي العربي: مقاربات نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990.
21. سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى 2010.
22. سمير تنير، تطور السوق العربية المشتركة، الطبعة الأولى، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1974.
23. سيد البواب، التكامل الاقتصادي: النظرية والتطبيق، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، 1983.
24. عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1998.
25. عادل مساوي و عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي والتفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
26. عاطف وليد أندوراس، القواعد التفضيلية في الاتفاقيات الدولية التجارية والقواعد غير التفضيلية ، دار الفكر الجامعي، مصر،2008.
27. عبد الحميد الابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، الطبعة الثانية.
28. عبد اللطيف الفراتي، المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الطبعة الأولى، دار فراس، تونس، 1993.
29. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر 2003 .
30. عبد الوهاب محمد جواد، النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، دون سنة نشر.
31. عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك اوباما غهمال مقصود أم إرجاء هادف، المركز العربي للدراسات المستقبلية، جويلية 2010.
32. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004.
33. علي عيسى حامي الدين، عادل مساوي، المغرب العربي التفاعلات المحلية الاقليمية والاسلامية، المستقبل العربي، 2014.
34. عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
35. عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
36. غازي حيدوسي، التجربة المغاربية في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي، في كتاب الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.
37. فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية، بيروت دار الحداثة، 1982.
38. الفلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
39. كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتبة العربية الحديثة للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984.
40. لمياء محمد عبد السلام، التكامل الاقتصادي العربي من منظور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2017.
41. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2010.

42. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2010.
43. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
44. محمد ببوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الراهنة، دار الخليج، 2010.
45. محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منضور إسلامي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.
46. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
47. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
48. محمود صالح الفلكي، التكتلات الاقتصادية العربية، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية، 2006
49. مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
50. موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريج الرياض، 2007.
51. نازلي معوض، اتحاد المغرب العربي وأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1991.
52. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة: مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.
53. نهاد خليل دمشقية، دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني، رسالة دكتوراه، اقتصاد وتخطيط، جامعة دمشق، 2000.
54. يوسف خميس أبو فارس، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها، مركز مشكاة، الخرطوم، 2006.
55. عمر الجيلي الشيخ الامين، التعاون العربي الافريقي يمن اجل منافع اقتصادية متبادلة: المحفزات والتحديات في ظل العولمة، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، السودان، 2009.
56. محمد الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 1986.
57. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993
58. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
59. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2010.
60. توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

▪ باللغات الأجنبية:

61. Tahar Haroun, les Opportunités d'Intégration économique au Maghreb, approche théorique et perspectives concrètes, thèse de doctorat en science economique,1998.

62. Amina Lahrech-Révil, Intégration international et interdépendances mondiales, Editions La Découvertes, collection Repères, Paris 2002.

63. Mathilde Lemoine, Philippe Madiés, Thiery Madiés, Les grandes questions d'économie et de finance internationales, édition de boeck ,2e édition, paris 2012.

64. Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, Business International et Mondialisation : vers une nouvelle Europe, Edition de Boeck Université, 1er édition, Bruxelles, Belgique, 2004.

65. Marie Annick Bath, Economie de L'Union européenne, paris, Economica, 2000.

66. Josèphe Laroche, Politique International ,2éme Edition, Paris, Libraire Générale de droit et de jurisprudence, 2000.

67. Bruno Jetin, L'Asean peut-elle transformer l'Asie du Sud-Est en région intégrée, L'archive ouverte HAL, jul 2016.

68. BENESSAIEH Afef, Les effets attendus de l'Accord de libre-échange nord-américain (ALÉNA) : Une recension des études, Groupe de recherche sur l'intégration continentale, Département de science politique, UQAM, 1995.

69. Paul Balta, Le Grand Maghreb Des indépendances a l'an 2000 , La Découverte,1990.

ثانيا: المقالات والبحوث العلمية

▪ باللغة العربية

70. محمد ببوش، التكامل الاقتصادي الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الاسلامي، العدد 24، أفريل 2015

71. عوض عصب عوض، التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية، المجلد 3، العدد 6، 2011.

72. عبد الناصر جندلي، التكامل: مقاربة نظرية ومفاهيمية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 03، أوت 2015.

73. عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الاوروبية المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، العدد 428، أكتوبر 2014.

74. حربي محمد موسى عريقات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، السنة 2000.

75. مقدم عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية: في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة، أعمال المؤتمر الدولي للتكامل الاقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية. القاهرة، 2005.

76. رشيد بوكساني وأحمد دبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 04، سبتمبر 2004.
77. توفيق صالح الحفار، خالد خميس السحاتي، الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية المرج، جامعة بنغازي، العدد33، 2014.
78. مصطفى عبد العزيز مرسي، التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة: مدخل نظري مع الإشارة إلى التجربة الخليجية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد 23، 2003.
79. عبد الوهاب حميد رشيد، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون.
80. سليمان المنذري، الجوانب المؤسسية والادارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات.
81. علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد07، 2010.
82. علي أشتيان المدادحة، المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة البينية والتكامل الاقتصادي، عمان- الأردن، 20-22 سبتمبر 2004.
83. مهدي ميلود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول: عرض لبعض التجارب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 45، شتاء 2009.
84. حبيب محمود، منطقة التجارة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000.
85. منتصر فضل سعد البطاط، التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصاديات العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 21، المجلد 5، 2008
86. الهادي لرباع وبلقاسم ماضي، مدخل التكامل الصناعي بين الدول المغاربية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 39، سبتمبر 2014.
87. عبد الله موله، التكامل الاقتصادي الجديد: الثابت والمتغير مع إشارة خاصة إلى الحالة العربية، المستقبل العربي، العدد.52.
88. أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة أنموذجا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 200،39 9.
89. عبد اللطيف شهاب زكري، آليات ومضامين التوسع الخامس للاتحاد الأوروبي تراكم معرفي ودروس مستفادة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 50، 2016.
90. أحمد سعيد نوفل، متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26، 2010.
91. توفيق صالح الحفار، خالد خميس السحاتي، الوظيفية الجديدة وتجربة التكامل الأوروبي: الآفاق والمضامين والقدرات التفسيرية، مجلة العلوم والدراسات الانسانية المرج، جامعة بنغازي، العدد 33، ماي 2017.
92. جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الواد، الجزائر، العدد 04، 2013.

93. أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط،: إعلان برشلونة نموذجا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 39، 2009.

94. حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والامنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الأول، 2009.

95. رضا مقدم، الطريق إلى التكامل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2014.

96. عبد الغاني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق، المستقبل العربي العدد 250، ديسمبر1999 .

97. عبد اللطيف شهاب زكري، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وأثر الاتفاقية على المكسيك كنموذج، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 14، 2007.

98. فاطمة الزهراء بلحسين ، ربعي رياض، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، سبتمبر 2014.

99. أحمد فاضل جاسم، سمية كامل حسين، المنظمات الاقليمية في بلدان العالم الثالث وأثرها في الاصلاحات السياسية والاقتصادية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد 2، السنة 2010.

100. عشور قشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الواقع والافتراض، مجلة سياسات عربية، العدد 29، نوفمبر 2017.

101. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الاقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، مجلة انسانيات، العدد 08، ماي – أوت 1999.

102. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا نموذج الدول الناجحة للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، السداسي الأول 2009.

103. عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة أفريل 1958، مجلة دراسات وأبحاث، العدد18، مارس 2015.

104. محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، نوفمبر 2007.

105. مصطفى الكثيري، اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة دراسات عربية، بيروت العدد 2، 1989.

106. أمين بلعيفة، السياسات الاقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد03، مارس2017.

107. عبد المجيد بوزيدي و محمد رمضان، تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي: إشكالية جديدة، ضمن ندوة التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، فيفري 1989.

108. محمد ببوش، التكامل الاقتصادي الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، العدد24، أبريل – جوان 2015.

109. عبد اللطيف الحناشي، تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، مارس 2016.

110. أورابح عبد القادر، شريف غياط، واقع الاتحاد المغاربي وتحديات المستقبل في إشارة خاصة إلى العولمة، المؤتمر العلمي الثالث حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة وأثرها على الاقتصاد الأردني، جامعة أربد الأهلية، الأردن، 15/14 أفريل 2002.

111. محمد ببوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، 2008.

112. عطاء الله بن طيرش، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 10، العدد2، 2017.

113. أقاسم عمر، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: رؤية تحليلية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون، المجلة الجزائري للاقتصاد والإدارة، العدد 08، أفريل 2016.

114. ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005.

115. عبد النور بن عنتر، البعد الامني لاستعصاء التكامل في المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 201، جويلية 2015.

116. عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، 17 و18 فيفري 2013.

117. بن طيرش عطاء الله، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد2، 2017.

118. عياشي كمال ومنيرة نوري، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.

119. الطالب مصطفى ولد حام، خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي: دراسة تحليلية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، الدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المجلد 12، العدد 23، 2017.

120. لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، دون ذكر سنة.

121. بشير شايب، اتحاد المغرب العربي بعد ربع قرن من التأسيس، مقال منشور بالمجلة الافريقية للعلوم السياسية.

122. محمد ببوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الاقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد42، 2008.

123. كفاح عباس رمضان، تفعيل اتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 5، 2012 .

124. العربي بن رمضان، قضية الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي: رؤية مغربية، مجلة سياسات عربية، العدد23، نوفمبر 2016.

125. مباركة سليماني، أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي، مجلة العلوم والحقوق السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد الثاني، جويلية 2014.

126. محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، نوفمبر 2007.

127. علي مساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي والتفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية، بحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس السويسي.

128. الحاج اسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، 2010.

129. إبراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، الجزائر، العدد السادس، جوان 2015.

130. كفاح عباس رمضان الحمداني، اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، المجلد العاشر، العدد 33، 2003.

131. إبراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي مقومات التكامل ومعوقات الفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، الجزائر، مارس 2010.

132. محمد شكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 7-8 نوفمبر 2007، الدوحة-قطر.

133. الطاهر شليحي، المناخ السياسي ودوره في التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 05.

134. أقاسم عمر، بكاي مسعود، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد الثامن، أفريل 2016.

135. عادل محمد قصري، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 04، المجلد 01، جوان 2014.

136. كفاح عباس رمضان، تفعيل اتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية، دراسات اقليمية، العدد الخامس، 2012، .

▪ باللغات الأجنبية

137. Charles-Philippe David et Afef Benessaieh, La paix par L'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité, revue Etudes internationales, vol 28, n°2, 1997.

138. Akram Jamee, Palastinian European trade relations : Partership and Reality, MPRA Paper N°74537, Munich Personal Repec Archive, 2016, P4 sur le site: mpra.ub.univmuenchen.de/74537/.

139. Daniel Labaronne, Les Difficultés de L'intégration économique régionale des pays maghrébins, Revue Mondes en Développement, n°163, 03/2013.

140. Abdelkader Sid Ahmed, Maghreb Quelle Intégration a La Lumière Des Expériences Dans Le Tiers Monde, Revue Tiers Monde, N°129, janvier-mars 1992.

141. Déclaration du 9 mai 1950 prononcé par Robert Schuman, Question d'Europe, n°204 , 9 mai 2011.

142. Daniel Navarro Castano, CHRONIQUE : L'ALÉNA après bientôt 15 ans, Centre d'études interaméricaines , Mai 2008 .

143. Daniel TURP, L'accord de libre-échange NORD- AMERICAIN et sa procédures générales de règlement des différends, Annuaires français de droit international, Edition du CNRS, Paris, 1991,

144. Françoise Nicolas, La Communauté économique de L'ASEAN: un modèle d'intégration original, revue Politique étrangère,02/2017.

145. Jean-Raphaël Chaponnière, Marc Lautier, L'Intégration Économique Régionale en ASIE DU SUD-EST : Une Dynamique Impulsée de L'extérieure, Revue Mondes en développement, 3/2016, n° 175.

146. Françoise Nicolas, LA Communauté Économique de L'ASEAN : Un Modèle D'Intégration Original, Politique étrangère, 2/2017

147. Jean Pierre Chauffour, Comment Réussir l'Intégration Régional: Benchmark et échange d'expériences , Séminaire L'Intégration Economique du Maghreb : Le rôle du secteur privé , 16 Octobre 2014, Tunis.

رابعا: الرسائل العلمية

- **باللغة العربية:**

148. مصطفى بن شلاط، امكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، تخصص تحليل اقتصادي، 2015.

149. محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005/2004.

150. نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

151. بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة (1990-2007)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010 .

152. زهية لموشي، آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة: دراسة حالة جول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2016/2015.

153. .عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

154. حميد ستي، استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الامكانات التجارية لدول منطقة المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الشلف، 2017/2016.

155. الحاج حنيش، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2008.

156. هيثم إبراهيم جعفر، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الاوروبي في إطار الشراكة الاوروبية المتوسطية وامكانية تعظيم الاستفادة منها، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006.

157. نسرين محرم علي، إمكانية إقامة تكامل اقتصادي بين مصر وسوريا ولبنان، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،2003.

158. أماني أحمد علي زعرب، التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وآثارها على مستقبل الاستثمارات الصناعية في مصر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، دون سنة.

159. نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015 .

160. سفيان أبحري، الشراكة الأورو مغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، مذكرة غير منشورة، 2012-2013.

161. نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، مذكرة غير منشورة، 2014- 2017.

162. عقبة بلخضر، النقل البري المشترك بين الدول العربية ودوره في تفعيل العلاقات الاقتصادية العربية: دراسة شبكة النقل البري في المغرب العربي، رسالة ماجستير، تخصص اقصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013.

163. عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2008/2007.

164. بن شلاط مصطفى، امكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015.

165. محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، رسالة دكتورا علوم، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

166. منيرة نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 1، 2017/2016.

167. عوار عائشة، نحو التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2014-2015.

168. محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2011

.

169. مراد حجاج، التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008.

170. ليليا بن منصور، الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، المغرب، تونس)، رسالة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة، 2013/2011، غير منشورة.

171. أبحري سفيان، الشراكة الاوروومغاربية وأثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، رسالة دكتوراه علوم، غير منشورة، جامعة الجزائر 3.

سادسا: التقارير والدراسات المتخصصة

172. التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فيفري 2014.

173. تقرير رابطة الأسيان المعنون بـ:CELEBRATING ASEAN :50 YEARS OF EVOLUTION AND PROGRESS 1967-2016.

174. تقرير الأونكتاد حول الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، 2015.

175. اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري المغرب، 2015.

176. اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري الجزائر، 2016.

177. اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري موريتانيا، 2016.

178. اللجنة الاقتصادية لافريقيا، موجز قطري موريتانيا، 2016.

179. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، موجز قطري 2016، تونس.

180. جيانولوكا ميلي، موريتانيا الاعتماد على الثروة الطبيعية لمستقبل مستدام، تقرير معد للبنك الدولي، أفريل 2014.

181. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي 2017.

182. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية، مارس 2016.

183. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي العدد 58 للسنة المالية 2014.

184. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئ، التقرير السنوي، المملكة المغربية ، 2016.

185. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، موجز قطري، تونس 2016.

186. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، تشجيع سلاسل القيمة في شمال افريقيا، 2016.

سابعا: التقارير الإحصائية وقواعد البيانات

- **قواعد البيانات:**

187. قاعدة بيانات أورو ستات على الرابط: https:// europa.eu/eurostat

188. قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/european-union?view=chart

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تعدد العضوية في الاتفاقيات التجارية عبر المحيط الهادي حسب تاريخ سريانها	41
2	أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي	98
3	نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية وتدفقات التجارة البينية للفترة 2013-2017	100
4	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي- 28 للفترة 2012- 2015	101
5	المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول النافتا لسنة 2017	118
6	الاستثمار الأجنبي المباشر لتكتل النافتا خلال الفترة 1994-2017	119
7	تدفقات التجارة البينية داخل تكتل النافتا ومقارنتها مع تكتلات أخرى للفترة 1995-2017	121
8	هيكل الصادرات السلعية للرابطة 1991	139
9	أهم الشركاء التجاريين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا سنة 2015	143
10	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول الآسيان-6 ودول CLMV للفترة 1999-2016	145
11	التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ما بين 1964-1970	171
12	نسبة المديونية و بنية الواردات والصادرات بالنسبة المئوية لدول المغرب العربي للفترة 1970-1991	177
13	مساحة المغرب العربي	200
14	تطور عدد السكان في المغرب العربي من 1964 إلى 2016	203
15	نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان لدول المغرب العربي للفترة 1990-2017	205
16	لتوزيع العمري لسكان المغرب العربي (%) للفترة 2010-2016	206
17	البطالة وحجم العمالة وتوزيعها حسب القطاعات	206
18	مساحة الأراضي الزراعية ونصيب الفرد منها في المغرب العربي -2015-	211
19	انتاج واحتياط وتجارة النفط والغاز الطبيعي في المغرب العربي للفترة 2014-2016	215
20	نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات والقطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2005-2016 للدول المغاربية	219
21	نسبة الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي إلى اجمالي الصادرات ولتكتلات مختارة قبل وبعد تنفيذ الاتفاقيات التجارية	222
22	حجم التجارة البينية لدول المغرب العربي لسنة 2016	223
23	التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حسب الشركاء	229

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	درجات التكامل الاقتصادي حسب بلا بلاسا	64
2	مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي لكندا للفترة 1961 -2017	122
3	نسبة الصادرات السلعية الكندية تجاه الولايات المتحدة والمكسيك للفترة 1996-2016	123
4	مراحل نشأة الآسيان حسب العضوية	132
5	تطور اجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لرابطة دول جنوب شرق آسيا	140
6	تطور مساهمة IDEفي الناتج المحلي الاجمالي للرابطة	146
7	تطور الصادرات البينية للأسيان وتجارتها مع العالم	147
8	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للرابطة من1995-2016	148
9	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من الإجمالي العالمي 1970-2016.	149
10	الهيكل التنظيمي لمؤسسات اتحاد المغرب العربي	181
11	دليل قياس التكامل الاقليمي في افريقيا	197
12	نسبة تطور سكان المغرب العربي من 1964-2017	204
13	نمو ومساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي - الجزائر	217
14	عدد الاستثمارات المغاربية البينية للفترة 2008-2013	227
15	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان	228
16	شبكة اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية لدول المغرب العربي	232

- فهرس المحتويات -

المقدمة	**أ**
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	*2*
المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	*3*
المطلب الأول: تعريف التكامل لغة	*3*
المطلب الثاني: التكامل من منظور اقتصادي	*4*
المطلب الثالث: مفهوم التكتل الاقتصادي	*9*
المطلب الرابع: موقع التكامل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية	*12*
الفرع الأول: التعاون الاقتصادي	*12*
الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل	*14*
الفرع الثالث: الشراكة	*16*
الفرع الرابع: التبعية	*17*
المطلب الخامس: أهداف ومزايا التكامل الاقتصادي	*18*
الفرع الأول: مزايا التكامل	*18*
الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي	*23*
المبحث الثاني: مناهج التكامل الاقتصادي	***25***
المطلب الأول: المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي	*25*
الفرع الأول: المقاربة الاقتصادية للتكامل	*25*
الفرع الثاني: المقاربة الوظيفية	*27*
المطلب الثاني: نظرية الاتحاد الجمركي	*30*
الفرع الأول: مضمون النظرية	*31*
الفرع الثاني: الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي	*31*
الفرع الثالث: العوامل الرئيسية لتقدير نتائج الاتحاد الجمركي	*32*
الفرع الرابع: تطور نظرية الاتحاد الجمركي	*33*
المطلب الثالث: المنهج البديل للتكامل الاقتصادي (الإقليمية الجديدة)	*34*
الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة	*34*
الفرع الثاني: دوافع ظهور الإقليمية الجديدة	*36*
الفرع الثالث: خصائص الاقليمية الجديدة	*38*
المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي	***42***
المطلب الأول: مقومات التكامل	*42*
الفرع الأول: التقارب الجغرافي	*42*
الفرع الثاني: المقومات الاجتماعية والثقافية	*44*

الفرع الثالث: التنوع من حيث الاختلاف فيما بين الدول	45
المطلب الثاني: الشروط المهيئة لدفع مسيرة التكامل الاقتصادي	45
الفرع الأول: تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول	45
الفرع الثاني: الإطار المؤسسي	46
الفرع الثالث: البنية الأساسية الملائمة	47
الفرع الرابع: تخصيص المشاريع على مستوى إقليمي	47
الفرع الخامس: وضع آلية لتسوية الخلافات بين الدول المتكاملة	48
الفرع السادس: وجود إرادة سياسية	48
المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات التكامل الاقتصادي	49
الفرع الأول: مشكلات التكامل	49
الفرع الثاني: معوقات التكامل	52
المبحث الرابع : مداخل التكامل الاقتصادي	54
المطلب الأول: المدخل التجاري	54
الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة	55
الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي	58
الفرع الثالث: السوق المشتركة	60
الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي	61
الفرع الخامس: الاندماج الاقتصادي	62
المطلب الثاني: المدخل الإنمائي للتكامل	65
الفرع الأول: التنسيق القطاعي	65
الفرع الثاني: المشروعات المشتركة	65
المطلب الثالث: التكامل القطاعي	67
خلاصة الفصل الأول	69
الفصل الثاني: تجارب التكامل الاقتصادي في العالم	71
المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي	72
المطلب الأول: مسار التجربة التكاملية للاتحاد الاوروبي	72
الفرع الأول: مرحلة المجموعة الاقتصادية الأوروبية 1951-1957	73
الفرع الثاني: مدخل التكامل الأوروبي من 1958 إلى 1992	79
الفرع الثالث: مرحلة الاتحاد الأوروبي والتكامل العميق	83
المطلب الثاني: أجهزة التكامل الأوروبي	87
الفرع الأول: مؤسسات صنع القرار	88
الفرع الثاني: الهيئات والمؤسسات الرقابية والاستشارية للاتحاد	92

الفرع الثالث: هيئات أخرى	93
المطلب الثالث: مكاسب ومظاهر التكامل الاقتصادي الأوروبي	93
الفرع الأول: التكامل النقدي	94
الفرع الثاني: البناء المؤسسي	95
الفرع الثالث: تنسيق السياسات	96
الفرع الرابع: القوة الاقتصادية	96
المطلب الرابع: تقييم عوامل النجاح	102
الفرع الأول: ملاءمة المنهج المستخدم	103
الفرع الثاني: الاستمرارية والمتابعة	104
الفرع الثالث: التنازل عن جزء من السيادة	104
الفرع الرابع: الانضمام إلى التكتل الأوروبي بشكل طوعي	104
الفرع الخامس: توافر عامل الديمقراطية	105
الفرع السادس: استندت إلى رضا شعبي ومشاركة ديمقراطية	105
الفرع السابع: سرعة التكيف مع المستجدات	106
الفرع الثامن: توفر البنية المؤسسية	107
الفرع التاسع: التعامل الواقعي لمشروع التكامل	107
المبحث الثاني: تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا"	108
المطلب الأول: نشأة النافتا دوافعها وأهدافها	108
الفرع الأول: نشأة النافتا	108
الفرع الثاني: دوافع قيام النافتا	110
الفرع الثالث: أهداف النافتا	112
الفرع الرابع: محتوى الاتفاقية	113
المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للمجموعة	115
الفرع الأول: لجنة التبادل الحر	116
الفرع الثاني: منسقو النافتا	116
الفرع الثالث: اللجان ومجموعات العمل	116
الفرع الرابع: الأمانة العامة	116
المطلب الثالث: أهم المظاهر الاقتصادية الناتجة عن اتفاقية التبادل الحر في أمريكا الشمالية	117
المطلب الرابع: آثار اتفاقية النافتا على الدول الأعضاء	121
الفرع الأول: أثار الاتفاقية على كندا	121
الفرع الثاني: آثار الاتفاقية على الولايات المتحدة الأمريكية	124
الفرع الثالث: آثار الاتفاقية على المكسيك	125

المبحث الثالث: تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان"	*130*
المطلب الأول: نشأة وأهداف ومبادئ الرابطة	*130*
الفرع الاول: نشأة الرابطة	*130*
الفرع الثاني: مبادئ وأهداف رابطة الآسيان	*133*
المطلب الثاني: مؤسسات الآسيان	*134*
الفرع الأول: قمة الآسيان	*135*
الفرع الثاني: مجلس تنسيق الآسيان	*135*
الفرع الثالث: المجالس المجتمعية لدول الآسيان	*136*
الفرع الرابع: الهيئات الوزارية القطاعية	*136*
الفرع الخامس: لجنة الممثلين الدائمين	*136*
الفرع السادس: الأمانة العامة	*137*
الفرع السابع: الأمانات الوطنية	*137*
الفرع الثامن: لجان الآسيان	*137*
المطلب الثالث: المسيرة التكاملية لرابطة الآسيان	*137*
الفرع الأول: المرحلة الأولى 1967-1990	*137*
الفرع لثاني: المرحلة الثانية 1992-2017	*141*
المطلب الرابع: النتائج المحققة	*143*
المطلب الخامس : تحديات الرابطة	*149*
خلاصة الفصل الثاني	*153*
الفصل الثالث: مقومات ومعوقات وسبل تفعيل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي	*155*
المبحث الأول: مسيرة التكامل لدول اتحاد المغرب العربي	*156*
المطلب الأول: مفهوم المغرب العربي	*156*
المطلب الثاني: مسيرة التكامل قبل 1989	*158*
الفرع الأول: تجارب الوحدة قبل 1964	*159*
الفرع الثاني: تجربة التكامل المغاربي 1964-1975	*163*
الفرع الثالث: مرحلة الاتفاقيات الثنائية 1975- 1988	*173*
المطلب الثالث: مسار التجربة التكاملية لدول المغرب العربي بعد 1989	*176*
الفرع الأول: دوافع وأهداف قيام اتحاد المغرب العربي	*176*
الفرع الثاني: الهياكل والبنية المؤسسية لاتحاد المغرب العربي	*181*
الفرع الثالث: اتحاد المغرب العربي بين الاستراتيجيات المحددة والواقع	*190*
المبحث الثاني: مقومات التكامل لدول اتحاد المغرب العربي	*200*
المطلب الأول: المقومات الجغرافية و البشرية	*200*

الفرع الأول: المقومات الجغرافية	200
الفرع الثاني: المقومات البشرية	202
المطلب الثاني: المقومات الاجتماعية	208
الفرع الأول: وحدة الدين واللغة	208
الفرع الثاني: وحدة التاريخ و الثقافة	209
المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية	210
الفرع الأول: الموارد الاقتصادية في دول المغرب العربي	211
الفرع الثاني: المعطيات الاقتصادية لدول المغرب العربي	216
المبحث الثالث: معوقات وسبل تفعيل التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي	**221**
المطلب الأول: معوقات التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي	221
الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية	221
الفرع الثاني: المعوقات السياسية	233
الفرع الثالث: المعوقات القانونية	238
المطلب الثاني: معوقات أخرى	242
الفرع الأول: التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي	242
الفرع الثاني: المشاريع الأوروبية في المنطقة المغاربية	245
الفرع الثالث: السياسة الأمريكية اتجاه المغرب العربي	248
الفرع الرابع: التحول السياسي في تونس والأزمة الأمنية في ليبيا	249
المطلب الثالث: سبل ومداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي	250
الفرع الأول: العوامل المحفزة على التفعيل	250
الفرع الثاني: سبل ومداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي	251
خلاصة الفصل الثالث	259
الخاتمة	261
قائمة المراجع	269
فهرس الجداول والأشكال	281
فهرس المحتويات	284